جامعة سعد دحلب بالبليدة
كلية الآداب و العلوم الاجتماعية
قسم اللغة العربية و آدابها

رسالة دكتوراه

التخصص: لغوي

اتجاه التجديد في البحث البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني في ضوء منهج التحليل النصي الحديث

من طرف

أحمد محمد الصغير

أمام اللجنة المشكلة من

عبدلي محمد السعيد	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	رئيسا
عمار ساسي	أستاذ التعليم العالي، جامعة البليدة	مشرفا و مقررا
بلمحجوب محجوب	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
محمد العيد رتيمة	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
باغورة مولود	أستاذ محاضر، جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
نصر الدين بن زروق	أستاذ محاضر، جامعة الجزائر	عضوا مناقشا

البليدة، افريل2009

ملخص

إن البحث اللغوي القديم و إن كان يشمل مجالات ذات صلة بالبحث اللساني الحديث إلا إنه يخلو من محاولات الكشف عن قضايا التجديد في بعدها الفني،و إن الحديث عن الماهيات و الحدود من أشد البحوث اتصالا بالدرس اللغوي،و للعلّة نفسها لا يكون تأسيس حديث للبلاغة إلا إذا أقيمت دعائمها على تلك القواعد، و هذه الأخيرة هي التي تؤسس للنفاذ إلي الأثر الفني للخطاب أو النص،باعتباره أولا معطى لسانيا ذا وظيفة إبلا غية،مرهونا بالوظيفة التأثيرية المحددة لغائية جوهره،لأن المنطلق التعريفي للبلاغة الحديثة هو أن يمتزج فيها المقياس اللساني بالبعد الفني، و ذلك استنادا إلى تصنيف عمودي لحقيقة الحدث الإبلاغي، و عليه فإن كانت عملية الإخبار علة الحدث اللساني، فان غائية الحدث اللساني الفني تكمن في تجاوز وظيفة الإبلاغ إلى الإثارة.

فهرس

ملخص
فهرس
مقدمة
تمهيد

1. من الدرس البلاغي القديم إلى الدرس البلاغي الجديد..... 14
1.1 أثر النص القرآني على الدرس البلاغي..... 15
2.1 عبد القاهر الجرجاني و إسهاماته في الدرس البلاغي..... 23
1.2.1عرض مبسط لأهم المؤلفات..... 26
1.1.2.1 العوامل المئة..... 27
2.1.2.1 كتاب الجمل..... 30
3.1.2.1 كتاب المقتصد..... 31
4.1.2.1 عرض كتاب دلائل الإعجاز في علم المعاني..... 33
5.1.2.1 عرض لكتاب أسرار البلاغة..... 34
2.2.1 منهج عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة..... 36
3.1 المنطلقات التأسيسية للفكر البلاغي عند الجرجاني..... 38
1.3.1 إشكال الإعجاز..... 38
2.3.1 صلة الإعجاز القرآني بالنظم 42
3.3.1 فكرة الذوق وعملها في تقييم الأثر البلاغي..... 44
4.3.1 العامل العقائدي..... 46
5.3.1 النظم بين اللفظ والمعنى..... 49
6.3.1 الرد على الظاهرية..... 61

2. نظرية النظم حقيقتها وأبعادها..... 69
1.2تأصيل مصطلح النظم..... 71
1.1.2مصطلح النظم قبل عبد القاهر..... 72
2.1.2علاقة النظم بالنحو..... 75
3.1.2 تحديد مصطلح النظم عند الجرجاني..... 77
2.2 أسس ومقومات النظم عند عبد القاهر الجرجاني..... 79
1.2.2 ترتيب المعاني في النفس أولا ثم النطق بالألفاظ حذوها..... 79
2.2.2 التعليق النحوي 83
3.2.2 توخي معاني النحو..... 86
4.2.2 علاقة نظرية النظم بالنحو عند عبد القاهر الجرجاني 92
5.2.2 المعنى و معنى المعنى..... 100
6.2.2 مفهوم الصورة في ظل نظرية النظم..... 106

3. موقع نظرية النظم بين الدراسات اللغوية العربية و الغربية..... 124
1.3موقع نظرية النظم بين الدراسات اللغوية العربية..... 124
1.1.3.اثر النظم على الزمخشري 124
2.1.3 اثر النظم على السكاكي..... 132

2.3 موقع نظرية النظم بين الدراسات اللغوية الغربية..... 138
1.2.3 بين نظرية النظم والبنيوية الشكلية:(الجرجاني /دي سوسير).....139
1.1.2.3 اعتباطية العلامة..... 150
2.1.2.3 اللغة والكلام..... 152
3.1.2.3 ثنائية اللفظ والمعنى(اللغة والفكر)..... 153
2.2.3 بين نظرية النظم والبنيوية الوظيفية:(الجرجاني/ مارتنيه)..... 155
3.2.3 بين نظرية النظم ونظرية النحو التوليدي التحويلي:(الجرجاني/تشومسكي)..... 159

4 نظرية النظم وامتداداتها الأسلوبية والشعرية..... 184
1.4 البعد الأسلوبي لنظرية النظم..... 184
1.1.4 أسلوبية النظم بين البنية الإسنادية والبنية الدلالية..... 188
2.1.4 النظم بين المعيار و الانحراف..... 192
3.1.4 حدود النظم بين التأليف(الإنتاج) و التفسير..... 196
4.1.4 النظرة التجزيئية للنص و الاقتصار على حدود الجملة..... 196
5.1.4 النظرة المعيارية..... 198
2.4 البعد الشعري لنظرية النظم 202
1.2.4 التعريف بالشعرية..... 202
2.2.4 تقاطع النظم مع الشعرية..... 203
3.2.4 أسس شعرية النظم..... 211
3.4 التكامل الأسلوبي و الشعري للنظم..... 215
الخـاتمة..... 223
ثبت المصادر و المراجع
فهرس المحتويات

مقدمة

يأتي بحثنا هذا للكشف عن الخصائص اللغوية التي بفضلها يتحول الخطاب عن سياقه الإخباري العادي إلى وظيفته التأثيرية و الجمالية، و هكذا فإن الإشكالية المطروحة تتمثل في البحث عما يتميز به الكلام الفني عن بقية مستويات الخطاب العادي، و هذا باعتبار السلوك اللساني ذا مفارقات عمودية، أي بإقامة الربط بين المستوى التركيبي و المستوى التأثيري، و لئن اختفت الإشكالية فيما سلف من بحوث فان هناك من المحطات في البحث البلاغي و كذا الدرس النحوي ما توقفت عندها،نذكر على سبيل المثال نظرية عبد القاهر الجرجاني في هذه المسألة،كما هي مستغلة في الفكر السوسوري الذي يرتكز أساسا على ثنائية متكاملة هي من أهم مواضعات التفكير اللساني، و تتمثل في تفكيك مفهوم الظاهرة اللسانية إلى واقعين متكاملين،أو بالأحرى إلى ظاهرتين ماديتين، هما ظاهرة اللغة و ظاهرة الكلام.

إن هذا البحث يضع كمنطلق له محاولة إقامة الربط بين مستويين لغويين لطالما كان الوصل بينهما مبتورا و ضربا من الاستحالة، أي أن الخطاب اللغوي يجب أن يصنف باعتباره مستويين متساوقين و متسايرين لا ينفصل احدهما عن الآخر،و يتمثل ذلك في ما هو حامل لذاته غير مشحون مطلقا و في ما هو حامل للعواطف و الأفكار المختلفة.

و كان هاجسنا في هذا الإشكال اعتبار اللغة في الواقع تكشف في كل مظاهرها وجها فكريا و وجها عاطفيا و يتفاوت الوجهان كثافة حسب ما للمتكلم من استعدادات فطرية و حسب البنية الاجتماعية و الحالة التي يكون عليها ، و لذلك فان البلاغة الحديثة أثرت البلاغة القديمة، بمنهج جديد و تتبعت بصمات الشحن التي تعتري الخطاب عامة،كما يجب أن يتحول الدرس البلاغي عبر مستويين حتى تخرج البلاغة القديمة من دائرتها الضيقة،و المتمثلة في دائرة اللفظ و الكلمة و الجملة، إلى دائرة النص و الأسلوب و الصورة، و أن هذا المنحى في دائرة البلاغة هو المنسجم مع طبيعتها و تطورها في العصر الحديث، و أن البلاغة الحديثة قد أثبتت فعلا عدم قابليتها احتواء الجزئيات، و عدم اكتفائها بدرس المصطلحات و أن الأخذ بالطريقة الكلية لجدير بتوجيه الدرس البلاغي الوجهة الصحيحة لانّ اللغة كلّ متكامل بعلومها، و نظام تحدده علاقات نسقيه صحيحة .

إن من بين الأسباب الداعية إلى اختيارنا لهذا الموضوع إماطة الستار عن نظرية هامة و تفكير ثاقب في تاريخ البحث اللغوي عند العرب و المتمثل في اعتبار الظاهرة اللغوية كلا متكاملا، لا تنفصم عراها، و إلا اختل نظامها، و ذلك باعتبار النحو لا ينفصل البتة عن البلاغة، و هذا ما نستشفه عند عبد القاهر الجرجاني،و بالتالي فان تحليل نظريته في البلاغة لا تنفصل عما دعت إليه الأسلوبية و نظرية تحليل الخطاب في العصر الحديث عند الغرب، و من اجل

هذا جاء بحثنا للكشف عن الخصائص المميزة لنظرية الجرجاني في البلاغة وفق اتجاه جديد، و ذلك لان الدرس البلاغي القديم اقتصر على البحث في حدود اللفظة و الجملة و لم يتخطاها إلى النص باعتباره الإطار الكلي الذي يضم حدود المفردة و الجملة،و من خلاله تتضح العلاقات و الوشائج الجامعة بين هذه الوحدات،و مهما يكن فان منهج البلاغة القديمة قد تأسس على مبدأ التجميع و التركيب و لم يستطع التخلص من قيوده،إلا في الفترات الأخيرة بفضل ما قدمه الجرجاني من بدائل لمنحى الدرس البلاغي الذي يتأسس على مبدأ النظرة الكلية للحدث الكلامي باعتباره نصا و خطابا تؤسس لوجوده مجموعة من العلاقات و الوشائج المرتكزة إلى مقتضى التأليف و هو قوام التركيب، و قد كان سعينا لاستخلاص المنطلقات التأسيسية لفكر عبد القاهر الجرجاني، تدفعه الحاجة إلى بلورة الإطار العام الذي تندرج فيه مع محاولة رسم حدود المطابقة بين تجديد الدرس البلاغي و ما وصلت إليه أهم البحوث في مجال التحليل النصي و الأسلوبي الحديث.

لعّله من باب الإشارة إلى أن هناك كثيرا من البحوث التي أشارت إلى مفهوم نظرية النظم عند الجرجاني، لكن المغفل في كل هذا هو تبيان مراحل التطور و إبراز أن نظريته و منهجه في جوهرهما يحملان الكثير من المقومات الخاصة بهما؛و لهذا فان الغاية التي نتوسم إدراكها هي رسم ملامح منهج الجرجاني، وتصدره للمناهج الغربية الحديثة، فضلا على إثبات فعلا أن منهج عبد القاهر يتأسس على نظرية هامة في اللغة، تتماشى إلى حد كبير مع ما وصلت إليه علوم اللسان الحديثة-و خاصة الأسلوبية- من نتائج علمية، لخصتها مؤلفاته الأخيرة، و خاصة منها دلائل الإعجاز، إذ يقرر صاحبه أن اللغة ليست حشدا للألفاظ، بل هي مجموعة علاقات ناشئة بينها بفعل تأليف و نظم مخصوصين.

لقد ارتأينا في بحثنا هذا و الموسوم ب:(الاتجاه التجديدي للبحث البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني في ضوء منهج التحليل النصي الحديث)، أن نعتمد المنهج الوصفي لأنه الأنسب لاستخلاص دعائم و مقومات التفكير اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني،بالوقوف عند أهم ما يميزه عن سابقيه من علماء البلاغة، كما نجد أنفسنا مدفوعين أحيانا إلي اعتماد المنهج المقارن، و ذلك قصد إجراء مقاربات بين نظريته و أهم النظريات اللسانية الحديثة، قصد الوصول إلى إثبات أن الجرجاني كان له فضل السبق و الريادة في معالجة الظاهرة اللغوية معالجة كلية و أن النواة الأولى لهذه النظريات كانت مجسدة فيما دعا إليه من أفكار و أن حصل لبعضها الذيوع و الرواج، فإن بالبعض الأخر يظل مغمورا و مغموط الجانب.

لقد تناول الكثير من الباحثين عبد القاهر بالدراسة لأنه علم من أعلام النحو والبلاغة والنقد، ورغم البحوث التي كتبت عنه فما زال يحتاج إلى بحوث أخرى لأن إسهامه في خدمة التراث اللغوي العربي جليل ، وإيمانا منّا بأهمية هذا الإرث الذي خلّفه لنا أجدادنا أمثال الجرجاني، ولأهمية

النظم كقضية مطروحة للنقاش قديما وحديثا، ارتأينا أن يكون النظم مدارا ومحطة للبحث عن الجديد، وبذلك سعينا إلى أن نقلّب هذا المصطلح على كل وجوهه حتى نقع على الوجه الذي أراده العلماء عامة والجرجاني خاصة، حين وضعه بهذا الشكل، كما أننا سعينا إلى إبراز آراء الأجداد، ووضع نظرياتهم في قالب علمي حديث ومقارنتها بآراء العلماء الغربيين المعاصرين أمثال دي سوسير وتشومسكي و غيرهم، ونظرياتهم المتطورة، فما اكتشفوه في القرن التاسع عشر، كان قد أشار إليه الجرجاني منذ القرن 5هـ، فقد سبقهم إليه وهنا تنطبق عليهم المقولة التي ترى "أفضلية السابق وإن أبدع اللاحق".

في بداية جولتنا في البحث عن المصادر والمراجع فقد تلقينا فيها صعوبات جمة، خاصة مشكلة العناوين حيث أن بعض الكتب تحمل عناوين لا علاقة لها بلب الموضوع المعالج، مما يضطرنا إلى تصفحها جميعها دون أن نجد في بعضها غايتنا، لكن وبتوفيق من الله -عز وجل- أولا، وبمساعدة أستاذنا الفاضل المشرف الدكتور عمار ساسي ثانيا، استطعنا تجميع القدر اللازم لإعداد البحث الذي قمنا بتقسيمه إلى أربعة فصول متساوية من حيث الأهمية، وهي كما يلي:

- الفصل الأول: وتناولنا فيه النقلة البلاغية من القديم إلى الجديد متوقفين فيه على اثر النص القرآني في بعث و إنعاش البلاغة العربية، كما سلطنا الضوء على أهم مرحلة من مراحل النضج البلاغي و التي رادها الإمام عبد القاهر الجرجاني، و بسطنا القول في مؤلفاته النحوية و البلاغية محاولين في ذلك استخلاص سمات منهج عبد القاهر الجرجاني من خلال مؤلفيه الدلائل و الإعجاز، كما عرضنا لحياة الجرجاني بما تيسر لنا من معلومات عن هذا العلامة وإن كان قليلا، وقمنا بعرض مركز لبعض مؤلفاته المشهورة أمثال دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، واتضح لنا أنه ركّز على النظم لتصحيح الآراء التي كانت سائدة قبله بين مؤيد للمعنى ومؤيد للفظ، ولقد أكدت لنا مؤلفاته أنه لا فرق بين النظم ومعاني النحو، فالنظم في الجوهر هو النحو في الضوابط، وهذا ما أقرّه في الأسرار و الدلائل، والنظم كذلك لا يحدث في الكلمات المفردة بل لا بد من تأليف مخصوص يضعه المتكلم لبناء الكلام، وأكد على ضرورة مراعاة الحال، فلكل مقام مقال، والسياق هو الذي يحدّد نوع العلاقة الوظيفية و النحوية بين الكلمات التي تؤلف الكلام، كما تناولنا قضية تأثره وتأثيره في علماء العربية القدامى، فلا بد أن يكون قد تأثر في تكوين آرائه ببعض العلماء الذين جاءوا قبله أمثال: الباقلاني والقاضي عبد الجبار والجاحظ... وغيرهم، إلا أن شخصية فذة كعبد القاهر لا بد أن تكون محطة اهتمام وتأثر، حيث تأثر به العديد من العلماء الذين جاءوا بعده أمثال الزمخشري...كما أننا تطرقنا لمنهجه في التأليف، فقد اتبع الأسلوب التجريدي الوظيفي الذي يجعل الفكرة تؤدي وظيفتها بفضل رونق عباراتها، وسهولة تركيبها، فهو منهج وصفي، كلي، تحليلي، و يمثل هذا التناول المحكم منهجا

مستقلا بذاته في عصرنا هذا،وقد ألمعنا إلى هذا المنهج التكاملي في الفصل الرابع أثناء تناولنا للامتداد الأسلوبي و الشعري للبلاغة العربية .

- أما الفصل الثاني بعنوان : مدار النظم وعلاقته بالنحو وتناولنا فيه مفهوم النظم كما استقر في ذهن عبد القاهر الجرجاني، لأن النظم ليس أن تضمّ لفظة للفظة فقط، وإنما هذا الضم يجب أن يخضع لمنطق المعنى فلا قيمة لعبارة لا تحمل أيّ معنى ، وللنظم علاقة بالنّحو عنده ليجعل دارس العربية لا يفوته الشكل والمضمون متلازمين، معقّبا على ذلك بشواهد قرآنية وشعرية ونثرية، فعبد القاهر لا يرى في التقديم والتأخير مجرّد الاهتمام بمواقع الكلم، بل ربط ذلك بالسياق الكلامي و الوظائف التي تؤديها على اختلاف مواقعها ، أي أن لكل موقف مقتضى حال وتركيب خاص يتلاءم معه، كما تطرق إلى علاقة اللفظ والمعنى، فالألفاظ لا ترد لذواتها بل للدلالة على المعاني، فالعبرة بالمعاني لا بالألفاظ والمباني، وذلك تحقيقا لمفهوم النظم، وقد تولّد عن هذا عدة طروحات تبنتها الدراسات الحديثة خاصة ما يتعلق بقضية الإعجاز القرآني، فعبد القاهر يتساءل: هل الإعجاز في الألفاظ؟ وينفي ذلك نفيا قاطعا لأن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة، ولا من حيث هي كلم مفردة لأنها كانت أيضا مستعملة عند العرب قبل نزول القرآن وهي نفس الألفاظ التي يعبر بها القرآن، فليس للألفاظ مفردة بلاغة إلا في ظل كلم مجتمع ومعان متآخية، ويرفض رفضا مطلقا أن تكون الألفاظ مفردة سببا للإعجاز بل بالنظم والتأليف، كما تناولنا تأثر الجرجاني بالقاضي عبد الجبار في مسألة الإعجاز بالنظم لأن عبد الجبار كان سابقا لظهور عبد القاهر، فالأول كان يجمل في الفكرة ويوجز في العرض، أما الثاني فقد كان يفصّل في الفكرة ويطنب في العرض، كما تناول فكرة الذوق وجعلها الأساس الذي يرتكز عليه في تقييم الأثر البلاغي، أي أنه يعتمد على الذوق المرهف والإحساس النافذ، وقد يكون في ذلك متأثرا ببيئته التي تتّسم بالهدوء والحس المرهف؛ كما تناولنا في ثنايا الفصل علاقة النظم بالنحو وميّزنا فيه بين نوعين من أنماط النحو، وكذلك علاقة النظم بالمجاز، وتتبعنا كيف استطاع الجرجاني أن يميز بين نوعين من المعنى (حقيقي ومجازي) وهذا ما دفعه إلى بلورة مفهوم جديد وهو مفهوم الصورة الذي كان عنصرا رئيسا من عناصر الفصل الثاني.

- أما الفصل الثالث: فارتأينا أن يكون موازنة بين آراء الجرجاني الجليلة منذ القرن 5هـ، وما يدّعي الغرب الأوروبي أسبقية اكتشافه، فقد قدّم الجرجاني للأدب واللغة أبحاثا جليلة بثها في كتابه "دلائل الإعجاز"، وجسّدها واضحة في "أسرار البلاغة"، فقد استفاد المحدثون من الدلائل المقومات الأسلوبية لصياغة مكوّنات النص الأدبي، كما أن الجرجاني يرى بتلازم اللفظ والمعنى، وهو ما نادى به دي سوسير بتلازم وجهي العلامة

اللسانية ـ الصوتي والمعنوي ـ، لأنهما وجهان لعملة واحدة، كما تأثر المحدثون بالجرجاني في اعتبار تخيّر الكلمات أو وحدات اللغة لمواقعها في تركيب الكلام، وهو ما أطلقوا عليه مصطلح اسقاط المحور الاستبدالي على المحور التركيبي.

كما تأثر به تشومسكي (النظرية التوليدية التحويلية)، عندما فرق بين البنية الظاهرة (السطحية) والعميقة، وأشار إلى أن هناك قواعد تحويلية تربط بينهما، كما تأثر به في استعماله الدقيق لقواعد النحو المعياري في سبيل الوصول إلى ضبط الوظائف النحوية (المعاني النحوية)، التي تكون رهينة بالنظم.

كما تأثر به ماتزيوس عندما سار الجرجاني على منهج وصفي وظيفي يبين ارتباط البنية الأساسية المعيارية التي تقوم على الإسناد وبنيتها النحوية الوظيفية المحققة للمزيّة (الوظيفة البلاغية) ، كما تأثر مارتينيه بالجرجاني الذي يرى بأن اللغة وعاء للفكر ولا وجود للفكر دون اللغة...

هذه موازنة بين آراء الجرجاني واللسانيين المحدثين من علماء الغرب، فإما أنهم قد تأثروا به ولم يذكروا ذلك، وإما أنهم لم يعلموا بأنه قد قال ذلك، فالمهمّ أنّه قد فاز عليهم بالسبق إلى تناول هذه المواضيع مشتمَلة ومحصَلة في مصطلح النظم.

أما في الفصل الرابع: فقد تناولنا فيه الامتداد الأسلوبي و الشعري عند عبد القاهر الجرجاني،و قد استوقفنا عند تحديد مصطلح الأسلوب في علاقته بمصطلح النظم الجرجاني،دون أن نغفل الخصائص المميزة لكليهما،و قد ربطنا البعد الأسلوبي بالبعد الشعري وفق ما نادى به الجرجاني في نظريته،و هذا ما خلصنا إليه من اعتبار نظرية الجرجاني نظرية متكاملة قائمة على شقين، شق لغوي أسلوبي و شق شعري فني .

أخيرا لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر و العرفان إلى الدكتور عمار الساسي على ما بذله من جهد كبير في متابعة هذا البحث، و تقويمه و ما أسداه إليّ من توجيهات و ملاحظات كان لها اثر بالغ و ملموس، كما انوه بدور والدي الذي لم يضنّ عليّ بإرشاداته و تشجيعه المستمر لي على إنهاء البحث في اقرب الآجال، فليس للإنسان إلا ما سعى و أن سعيه سوف يرى.

تمهيد

لقد كانت البلاغة في القرنين الأول و الثاني سجية في كلام العرب و هذا ما يؤكده نعيم الحمصي بقوله: "لم تصل إلينا ما دون في هذا العصر من آثار في إعجاز القران مؤيدة او منكر،و هذا لا يعني عدم حدوث جدل في هذا الرأي"[1] ص 48،إلى أن شهد القرن الرابع والخامس الهجريان ظاهرتين طفتا على سطح الأحداث في العالم الإسلامي، إحداهما ذات وجه إيجابي مشرق تجلى في الازدهار الحضاري، والأخرى ذات وجه سلبي مظلم تجلى في التمزق السياسي، وإذا كنا نرى في الأولى حركة فكرية نشيطة فاعلة، فإننا نرى في الثانية تمزقا سياسيا واجتماعيا رهيبا برز من خلاله وبشكل سافر التوجه في طريق الدعوة إلى التعصب العرقي الذي اتخذ في بعض الأحيان شكل الثورة.

لقد لعب الفاطميون والطولونيون والإخشيديون دورا بارزا في الحركة الفكرية في هذه الفترة، فقد جاب العلماء العالم الإسلامي وتنقلوا بين حواضره وأسسوا المدارس، فظهر التنافس الخلاق بين هذه المدارس وخاصة في مجال اللغويات، وكان لتخرج الكثير من أئمة اللغة وعلمائها من هذه المدارس أثر في خلق مناهج علمية جديدة، فابن جني وحده كان يمثل ظاهرة مشرقة لهذا التفاعل الفكري.

لا بد هنا من أن نشير إلى القرن الرابع والخامس الهجريين، اللذين كانا بحق عصر ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، وقد اتّجه النشاط الفكري في مجال علم الكلام إلى البحث في الإعجاز، وقد نبغ عباقرة كبار كان لهم الباع الطويل في دفع عجلة علوم العربية قدما إلى الأمام، ومن هؤلاء العلماء نجد أبا علي الفارسي و ابن جني والإمام الواسطي(306هـ)،والرماني (380 هـ)،و أبو هلال العسكري وعبد القاهر الجرجاني.

هذا الأخير الذي نبغ في الدرس البلاغي، الذي عماده نظرية النظم أو بناء الأسلوب، وهندسة العبارة، هذه القضية التي حظيت باهتمام السلف من العلماء والخلف على حد سواء، وإذا تتبعنا الأصول الأولى لهذه النظرية فإننا لا نجدها يونانية خالصة، ولا عربية ولا هندية خالصة، وإنما هي امتزاج بين هذا وذاك، وقد أشار الجاحظ في حديثه عن البلاغة إلى شيء من هذا الامتزاج وأسبابه في البيئة الإسلامية، إذ أنه يحكي في البيان والتبيين:" قيل للعربي ما البلاغة؟ فأجاب:...وقيل للهندي، وقيل للفارسي وقيل وقيل"[2] ص 88، وكل هذه النقول وأشباهها لها دلالتها على الأصول الأولى التي قام عليها الدرس البلاغي.

ولا جدال في أن الهنود كانوا أسبق أولئك الدارين في الكلام عن نظرية النظم لارتباطها عندهم بكتاب ديني وهو "الفيدا" وإن كان هذا الكتاب اختلف الهنود حول إعجازه،لان أسباب هذا الإعجاز ربما يمكن أن يحدّد به تصورهم لأهم القضايا الكبرى.

ومما لا شك فيه أن معظم الذين اهتموا بالدرس البلاغي كانوا من الموالي الذين تربطهم صلة بماضي هذه البيئات التي عاش فيها أسلافهم، والتي تعاقبت عليها عدة حضارات وانتشرت فيها ألوان فكرية وثقافية،اذ لا يمكن تجاهل آثارها في إثراء الفكر البشري بكثير من أصول النظر الدقيق سواء كان على مستوى اللغة ووظيفتها، أو على مستوى الحضارة بصفة عامة، ورغم أن أولئك البلاغيين الموالي عاشوا في ظل الدولة الإسلامية إلا أن طبيعة المواريث العقلية أثرت في منهجية التفكير عند كل فرد له صلة بها.

فإذا نظرنا مثلا إلى عبد القاهر الجرجاني أو إلى الزمخشري أو سواهما ممن تركوا بصمتهم في الدرس البلاغي، لوجدنا لهم أصولا في الولاء الذي أكسبهم القدرة على التحليل والبحث عن طبيعة اللغة ووظيفتها ودلالتها، وعمل المجتمع في تطوير هذه الدلالة حتى تلائم تلك النقلات الكثيرة التي تحدثها سيرورة الزمن في حياته والتي يظهر أثرها واضحا على اللغة، إذ أنها الأداة التصويرية لكل بيئة لغوية

ولقد تعرض العديد من علماء البلاغة إلى قضية النظم، و إن أول كتاب تناولها هو كتاب "نظم القرآن" الذي ينسب للجاحظ، وقد ألفه للفتح ابن خاقان، وقد قلّده في ذلك أبو زيد البلخي (322هـ) وأبو بكر أحمد بن علي المعروف بابن الأخشيد المعتزلي (326هـ) وأبو بكر السجستاني (361هـ)، وكل هذه الكتب مفقودة، وللجاحظ كرجل اعتزالي التفكير من كبار البيان العربي قد أسهم في إبراز وجه الإعجاز في القرآن بتوضيح الصور البيانية ومعالم الجمال الفني، والجاحظ من القائلين بالنظم، و بالصرفة أيضا،و هذا ما ذهب إليه الدكتور عمار ساسي في قوله:" لم يتوسع في شرح نظرية النظم و الاستشهاد عليها بأمثلة من القرآن كما فعل الذي بعده عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز،إلا أن له فضل وضع الأسس التي شيد عليها من بعده صروح حججهم"[3] ص 84، وربما قوله بالصرفة من باب الاستسلام لسحر القرآن الكريم وقوة بيانه، وعجزه عن الإفصاح بذلك، وهي حال يصل إليها كثير من كبار العلماء عند إدراك حلاوة القرآن، وسحره وإعجازه عن طريق الذوق الشخصي أمثال الرماني القائل بالصرفة والنظم والإخبار بالأمور الغيبية، وابن سنان الخفاجي القائل بالصرفة والنظم مع البلاغة والفصاحة، و الإمام الأصفهاني القائل بالصرفة والنظم مع البلاغة والفصاحة، وقد اعتمدنا في هذا الحكم أن موجب الصرفة هو تأثير القرآن في نفوس منكري إعجازه، وأن جنون التحدي في نكران الإعجاز البياني للقرآن دفع "النظام" ومن تبعه إلى إيجاد صيغة يخلعونها عن مذهبهم، فكان القول بالصرفة كما نجد إقرارا ضمنيا لمنكري الإعجاز بقوة أثر القرآن وسحر بيانه وإعجازه، من حيث لا يشعرون، وابن قتيبة يشارك الجاحظ في هذا الامر، ويقول بالإعجاز البياني المعتمد على النظم والتأليف لإثارة الوجدان، وبعث الحركة والنشاط الفكري والنفسي،و كما نجد الرماني يؤكد في كتابه "النكت في إعجاز القرآن" حسن التأليف وانتظام الكلام، وإن أسمى مراتب البلاغة معجز، وهذه المرتبة

يحتلها القرآن، ويعرف البلاغة بقوله: "وإنما البلاغة إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة في اللفظ"[4] ص 58،59، 60.

وأحسن صورة من اللفظ يحققها النظم بالدقة في الاختيار والوضع والأداء والإحكام بين أجزائها، وتعلق المفردات ببعضها تعلق المعاني بالمشاعر وحاجات النفس، وهذا التعريف يربط الجانب الفني والنفسي، إذ الغاية من حسن النظم إحداث الأثر في النفس، و" إن البلاغة في شكلها العلمي ظهرت من فكرة إعجاز القران"[5] ص 89.

لكن الرماني وهو يؤكد أن البلاغة تحصل عن طريق حسن النظم يقول بالصرفة[6] ص 60.

و الإمام الخطابي يرى أن النظم في القرآن اكتمل في كلامه تعالى إذ جمع السهولة والجزالة والمتانة: "حتى لا ترى شيئا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه ولا ترى نظما أحسن من تأليفه وأشد تلاؤما وتشاكلا من نظمه"[7] ص 61.

أما الباقلاني فإنه يرى في نظم القرآن الصفة المميزة له عن سائر كلام البشر، وإنها جلية في كل آي القرآن ولا يعادلها شيء من بلاغة الجن والإنس، والعقول تحار أمام نظم القرآن وتضل الطريق في الهداية إلى كنهه: "إن نظم القرآن وقع موقعا في البلاغة يخرج عن عادة كلام الجن كما يخرج عن عادة كلام الإنس"[8] ص 55، 56 ويعد الباقلاني بالنسبة لسابقيه كالجاحظ وابن قتيبة والرماني والخطابي أوسع إدراكا لنظم القرآن وأشمل إحاطة لبلاغته وإعجازه، فلقد نشأ في عصر ترعرعت فيه العلوم البلاغية، واتخذت الدراسات الإعجازية صفة علم قائم بذاته، وانفصلت عن التفسير، وقامت دراسات خاصة مستقلة ببحث إعجاز القرآن ،إذ أسهمت هذه الدراسات في وضع القواعد والأصول وتحديد ماهية إعجاز القرآن وبلاغته.

إن الباقلاني قد تميزت دراساته للإعجاز عن الذين بحثوا النظم في القرآن، إلا أننا نجد عبد القاهر الجرجاني يحتل الطليعة في هذا الميدان، فنظرية النظم كأساس لدراسة القرآن من جوانبه الفنية ومظاهره وأسسه النفسية أخذت حظها عند عبد القاهر الجرجاني، واكتملت على يديه،حيث أن النظرية أصبحت تنسب إليه: "وحق لعبد القاهر مثل هذا الافتخار، فهو الذي أخرج الدراسات القرآنية في ميدان الإعجاز، والبلاغة الأصلية العربية إلى الاحتكام إلى الحس الفني والذوق العربي الأصيل"[9] ص 64.

ويتمثل الإعجاز القرآني عند عبد القاهر في النظم وليس بغيره، ويشهد بأن كل العلماء عظموا شأن النظم، وأعطوه قدرة وأهمية: "وقد علمت

إطباق العلماء على تعظيم شأن النظم وتفخيم قدره، والتنويه بذكره، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ"[10] ص 93.

و يتضح من كل هذا أن الجرجاني أقام ظاهرة النظم على أساس فكرة ذات نظرية فلسفية في ميدان التعبير الفني وأنها مقياس الجودة، والتقييم، فقد اختلف بذلك عن سابقيه،" فهم تحدثوا عن

النظم كشيء ملموس في عبارة القرآن،و حقيقة النظم كفكرة وكنظرية ذات معالم واضحة"[11]ص 64؛و لهذا فقد أقام الجرجاني أسس نظريته بمقتضى لغوي و فني .

هوامش:

[1] نعيم الحمصي: فكرة اعجاز القران منذ البعثة النبوية حتى عصرنا الحاضر،مؤسسة الرسالة ط02 ، 1980،ص:48.
[2] ابو عثمان الجاحظ: البيان و التبيين،ج01،ص:88
[3] عمار ساسي: المدخل الى النحو و البلاغة في اعجاز القرآن الكريم، دار المعارف،الجزائر 2005،ص:84
[4] عمر السلامي الإعجاز الفني في القرآن، ، طبع بمصنع الكتاب للشركة التونسية للتوزيع 5شارع قرطاج تونس،ماي1980، ص58-59-60.
[5] عمار ساسي، المدخل الى النحو و البلاغة،ص: 89
[6] عمر السلامي، الإعجاز الفني في القرآن ،ص60.
[7] عمر السلامي، الإعجاز الفني في القرآن ، ص61.
[8] أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني ،إعجاز القرآن، تحقيق أحمد صقر، دار المعارف، مصر،1954، ص55-56.
[9] عمر السلامي، الإعجاز الفني في القرآن ،ص64.
[10] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني تقديم على أبو زقية، موفم للنشر، الجزائر، سللة الاثنين، 1991، ص93.
[11] الإعجاز الفني في القرآن، عمر السلامي،ص64.

الفصل 1
من الدرس البلاغي القديم إلى الدرس البلاغي الجديد.

لقد مر علم البلاغة بمراحل مختلفة« تصدرتها مرحلة النشأة و هي الممتدة من العصر الجاهلي حتى العصر الإسلامي ثم مرحلة النمو و الدراسات المنهجية و مرحلة الاكتمال و النضج»[1] ص09 و فيه تحدّدت معالم البلاغة واستقرئت قواعدها استقراء كاملا، وقد راد كل مرحلة من هذه المراحل رعيل من الدارسين البارزين الذين أسهموا في تطوير العلم والوصول به إلى مرحلة النضج والكمال، واجتهدوا في وضع النظريات والتصورات والمصطلحات التي تضبط علم البلاغة وتقنّنه، وقد كانت أولى هذه المراحل تلك التي عنيت بتسجيل الملاحظات الناتجة عن الانبهار بالإعجاز القرآني، وقد مثل هذه المرحلة عدد من الأدباء والعلماء الأعلام منهم أبو عبيدة (208هـ)، الجاحظ(255هـ)، وابن قتيبة(276هـ) وغيرهم، ثم تلتها المرحلة الثانية التي اشتغلت بوضع الدراسات والأبحاث ذات الطابع الأدبي والعلمي وقد برز في رحاب هذا المجال عدد من النقاد البارعين، منهم من عني بدراسة الإعجاز القرآني سعيا منهم للكشف عن خصائصه اللغوية المميّزة، أمثال الرماني(386هـ) والخطابي (388هـ) والباقلاني (403هـ)، ومنهم من عني بدراسة الظاهرة الأدبية في علاقتها بالعناصر اللغوية بصورة عامة من قبيل عبد الله بن المعتز(296هـ)، وقدامة بن جعفر(337هـ) وأبي هلال العسكري (395هـ)، ثم أردفتها مرحلة لامعة في تاريخ البلاغة العربية، وهي مرحلة الازدهار التي أفادت أيّما إفادة من الدراسات السابقة، كما أضافت إلى علم البلاغة نظرات جليلة ونظريات جديدة، قد أحرزت فضل السبق في اتجاه تأسيس هذا العلم وصياغته وتطويره مضمونا ومنهجا وأسلوبا، وقد مثّل هذه المرحلة خير تمثيل شيخ البلاغيين، وهو الإمام عبد القاهر الجرجاني(471هـ) بمؤلفيه دلائل الإعجاز و أسرار البلاغة؛ وأما المرحلة الرابعة فقد عنيت بضبط المصطلحات البلاغية وتحديدها تحديدا يسهل على المتعلمين الإقبال على العلم وتقبله، وقد واكب هذه المرحلة ومثّلها خير تمثيل أبو يعقوب السكاكي(626هـ)، وتلميذه القزويني(739هـ)، ونشير هنا إلى أن واقع العرب في صدر مرحلة نزول القرآن الكريم قد تأسس على سليقة لغوية سليمة، قد نشأوا عليها وأمدّتهم بالذوق الفطري الأصيل، إذ وفّرت عليهم عناء تحليل مقومات بلاغة الكتاب العزيز، مع أنهم لم يكونوا ليملكوا الإجراءات الكفيلة لبلوغ هذا التحليل مثلما تيسر ذلك للأجيال اللاحقة، إذ بعد مرور الزمن برزت هناك عوامل جديدة أثرت في إضعاف السليقة في تعاملها مع النصوص الأدبية، وكان ذلك نتيجة اختلاط العرب الفصحاء ووصول الدعوة الإسلامية إلى مختلف الأقوام، مما أدى إلى الشكوك وتسرب المطاعن في بلاغة القرآن وإعجازه – البلاغي-، ممّا حدا بكثير من البلاغيين إلى عدم الاكتفاء بالسجية اللغوية، والتفوق الذي تحسه

نفوسهم إزاء البيان القرآني، فغدوا يعملون على استنباط الأحكام والعلل التي تفسر وجه الإعجاز – البيان-، فأصبحت دراستهم تقوم على الدليل العقلي والحجة وتسويغ مواطن الجمال وأضربه المختلفة.

1. أثر النص القرآني على الدرس البلاغي:

إن القرآن الكريم يعد عاملا رئيسيا ومساعدا على فتح مصرعي الدراسات البلاغية بمختلف اتجاهاتها وكان هذا العامل من أهم البواعث والحوافز على إثارة الهمم قصد البحث عن وجوه الكلام المختلفة باختلاف مدارجه ، وذلك بالتمييز بين الأساليب المختلفة لمعرفة المواطن الجمالية في نسيج وتركيب الجملة العربية، ممّا استلزم ربطا وإحكاما لعرى الاتّصال بين علم البلاغة وعلم النحو أو التركيب، والذي نشأ نتيجةً له مفهوم النظم الذي أرسى قواعده الإمام عبد القاهر الجرجاني.

ويجمع علماء العربية على أنه بفضل الكتاب العزيز نشأت علوم البلاغة العربية وتفرعت اتجاهاتها، إذ أمدّها النص القرآني بفيض من الأمثلة البديعة في محاسن الكلام وبديع النظم، والواقع يثبت أن القرآن الكريم قد أثار منذ اللحظات الأولى لنزوله حركة فكرية هائلة لدى متلقية من العرب خاصة، وغيرهم ممّا جعلهم ينقّبون عمّا جاء فيه من صنوف البيان، ويقرّر في هذا الصدد الدكتور حمادي صمود بقوله: « غدا القرآن القطب الذي تدور حوله مختلف المجهودات الفكرية والعقائدية للمسلمين»[2] ص 34؛ إن الأسئلة الملحّة حول نشأة علم البلاغة تقودنا إلى تبيان أنه نشأ للدفاع عن القرآن الكريم وكذا الردّ على الذين أنكروا إعجازه وبلاغته ،فقد عرف العرب بسليقتهم اللغوية أن عجزهم عن الإتيان بمثله نابع منه وذلك لما يتميز به من خصائص بلاغية أسلوبية تعزّ عن البشر العاديين، ونتيجة التأثر الجارف بالفلسفات والنظريات الوافدة استقرّ في عقول بعضهم أن الإعجاز ناتج عن الصرفة* التي استمدت جذورها من اعتقاد الهنود إزاء كتابهم المقدس "الفيدا" إذ اعتقدوا أنهم عاجزون عن الإتيان بمثله لأن (براهما) صرفهم عن ذلك، وفي مقدور النخبة –الخاصة- من الناس الإتيان بمثله لكنهم ممنوعون احتراما وتكريما له، وقد ذهب هذا المذهب إبراهيم النظام المعتزلي إذ كان يعتقد أن إعجاز القرآن ليس مردّه إلى درجة عالية من البلاغة، إذ بلاغته لا تختلف عن بلاغة البشر فهو من جنس كلامهم، وهذا المنطلق العقائدي كان دافعا للعلماء المسلمين إلى أن يخوضوا في مسائل بلاغية قد عنيت بدراسة النص القرآني بالكشف عن أوجه الإعجاز فيه، وقد ذهبوا في ذلك مذاهب مختلفة.

لقد كان لهذه المذاهب المختلفة أن أسهمت بقسط وافر في إثراء وإخصاب الدرس البلاغي، وكان من أهم نتائجها أن ولّدت أهم نظرية في تراثنا البلاغي، وهي نظرية النظم، ومن هنا جاء الردّ على النظام في نظريته المتمثلة في الصّرفة والتي كانت بدورها باعثا مهمًا ومنطلقًا أساسا لعلماء البلاغة ،حتى يثبتوا جدارة الأسلوب القرآني بالتفوق على جلّ الأساليب البشرية، وهذا الدافع جعلهم

يغرسون البذور الأولى لعلم البلاغة وفروعها المختلفة، ممّا كان له الأثر البالغ في اكتمال صرح البلاغة وتفرّع صورها ومذاهبها في القرون التالية.

إن هذه الدراسات قد زوّدت مسيرة البلاغة بفيض لا ينضب من الأصول والأمثلة التي احتوتها متون المؤلفات البلاغية على مرّ القرون، كما كان لاختلاف وجهات النظر في مواطن الإعجاز مادة دسمة وثرية قد غذت بروافد أصيلة البحث البلاغي وكذا النقد الأدبي، ومن ذلك يتبين لنا أن اتساع دائرة الدراسات البلاغية وازدهارها إنما كان لخدمة النص القرآني.

إن البحث في تطور البلاغة العربية قد يدفع بالباحث إلى تبني جملة من الآراء والرؤى الخاصة بتنوع مناحي البلاغيين ومذاهبهم في تناول الدرس البلاغي عبر حقبه المتلاحقة ، وسوف نتوقف بالدراسة والتحليل عند أهم مرحلة، وهي مرحلة النظم التي مثّلها الإمام عبد القاهر الجرجاني دون منازع، وقد كانت محورا لجلّ الدراسات المتعاقبة التي تلت هذه المرحلة، وذلك راجع لكونها هي الأصل الذي بسقت فيه فنون البلاغة حتى استوى عودها واستقام.

نشير هنا أن المرحلة الرابعة هي المرحلة الغنيّة بالدراسات البلاغية المستفيضة والإسهامات الجليلة، ولا سيما تلك المتعلّقة بضبط مواطن البلاغة، وكذا المتعلقة بتيسير البلاغة لمرتاديها في مختلف البيئات المتأخرة زمانياً، كما سعت إلى توضيح مشكلاتها وصياغة مصطلحاتها العلمية، فضلا عن التجديد في الشواهد والنصوص الأدبية، وقد كان لهذه الإسهامات دور جليل في الدراسات البلاغية في هذه المرحلة التي فاقت كل المراحل السابقة سواء من حيث المنهج أو المادة، ولهذا وسمناها بمرحلة التجديد تمييزا لها عن المحطات والمراحل الأخرى سواء أكانت في ذلك متقدمة أو متأخرة،وذلك باعتبارها المرحلة النواة التي أشعّت حلقة الدرس البلاغي لدى العرب، كما شاب البلاغة العربية في مرحلتها الأخيرة وسم من الجفاف والتعقيد والجمود، إذ وصفت مناهج علماء البلاغة خلالها بالتكرار والتعقيد في ضبط المصطلحات، وسنّ القوانين الجافة المنافية لروح وطبيعة علم البلاغة؛ إلا أنه لابدّ من البحث بداية في الأسباب الدّاعية إلى هذا التعقيد والجفاف الذي أصاب البلاغة في هذه المرحلة، وذلك بالنظر بعين الإنصاف إلى التراث البلاغي القديم وخاصة في مرحلته التي اتسمت بالتجديد والإشعاع ،لأننا نجد فيها الأجوبة الشافية والكفيلة بسد الثغرات والنقائص التي وسمت البلاغة في مرحلة جمودها، وذلك جراء ما لحقها من غموض وتمحّل نتيجة التأثر بالفلسفة وعلم الكلام.

لقد كان المنهج الذي انتهجه عبد القاهر الجرجاني في درسه البلاغي متميزا بدفاعه القوي عن نظريته في النظم، وتأسيسه على أسس قوية، كما يتجلى ذلك في تحليلاته الدقيقة للنصوص ،وكذا في استدلالاته المحكمة للمسائل البلاغية، كما تجلت أهمية منهجه البلاغي في غير موضع، لذا أثارت إعجاب الكثير من البلاغيين بعده.

إن الجمهور من جهابذة البلاغة والنقد يرون في عبد القاهر الجرجاني المؤسّس الأول لعلم البلاغة، بما يحمله من سمات وخصائص مميّزة، لذا كانت جل تأليفاته المحور الأساس لكثير من الدراسات البلاغية التي استمدت قبسها البلاغي منه، حتى إن السكاكي في نظر الدارسين لم يكن سوى ملخّصا بارعا لمؤلفي عبد القاهر الجرجاني وهما أسرار البلاغة ودلائل الاعجاز، وذلك لما شاب كتابات عبد القاهر شيء من الصعوبة والدقة والعمق في أسلوبها ومنهج طرحها، وآدائها، وكذلك هو الشأن الغالب عند جل العلماء المفكرين والمؤسسين للنظريات الرائدة، إذ عنيت الدراسات التي أردفتها باستيعابها سعيا منها إلى تطبيق مفرداتها وتمثل مسائلها المختلفة كما فعل الزمخشري في كشّافه، وإما بتلخيصها وتوضيحها كما فعل الرازي في نهاية الإيجاز، وإما بإعادة ترتيبها وتصنيفها كما هو صنيع السكاكي في مفتاح العلوم، وعلى نفس المنهج سار تلامذته من بعده.

لقد تجلت معالم التيسير عند البلاغيين الذين جاءوا بعد عبد القاهر أكثر ما تجلت في التلخيصات والشروح مع إضافة ما يمكن إضافته إلى النتاج البلاغي الموروث، وهو الأمر الذي يعين ويساعد على استيعاب الدرس البلاغي بمختلف أبعاده الإبداعية كما تجلت في منهج عبد القاهر، ممّا ينم من جهة على عدم تمثّله وفهمه فهما دقيقا، وسنوجز القول عن هاتين الوسيلتين لكونهما من أكثر الوسائل شيوعا وذيوعا بين قدامى البلاغيين، فالتلخيص هو إجراء عملي ومنهجي تتجلى قيمته في مستويين، الأول منهما تقليدي ويعني بالنقل الأمين والمركز لمضمون النص، أو الاستخراج المباشر لعناصر النص، ومحاولة فك رموزه والتواءاته، أما الثاني فهو إبداعي، وهو الذي يواجه النص مواجهة نقدية بتقويم اعوجاجاته وإضافة ما أمكن من الإضافات اللازمة، وهذه الحلقة مفقودة في تاريخ البلاغة العربية لأنه في اعتقادنا لم يجرأ قط على مطارحة عبد القاهر الجرجاني في طروحاته البلاغية، إذ لم تستوعب استيعابا كاملا في وقتها، ولذا ألفى علماء اللغة المحدثون أن التلخيص هو عمل مكرّر يقود إلى ركود العلم وجموده، ويترتب عنه فتور في البحث والتجديد، وهو الأمر الذي انتقده العلامة عبد الرحمن ابن خلدون بشدة وعدّه منهجا مخلا بالتعليم الصحيح، كما يمكن أن ينظر إلى التلخيصات على أنها نوع من التيسير لهذا العلم، وذلك بتقديمه إلى الدارسين بيسر ومن أقصر سبيل، وقد يلام أولئك الملخصون على أسلوبهم الجاف لغلبة العجمة، وتأثير علم الكلام عليهم، إذ يبدو أن الذوق الأدبي في هذه العصور المتأخرة كان ميّالا إلى هذا النوع من الأسلوب، وذلك لما عرفه الذوق العربي من تراجع وضعف، قد لاحظه النقاد ودارسو الأدب في العصور التي تلت القرن الخامس الهجري –مرحلة ازدهار الدراسات البلاغية خاصة-، وكان من نتائج ذلك اهتمام الدارسين بقوانين البلاغة وشواهدها القديمة دون أن يبحثوا في أدب بيئتهم ليجدوا حافزا لهم يشحذ هممهم للوقوف على مواطن الجمال فيه وفك عرى أسراره، أو يدعوهم إلى دراسته وتحليله والاستشهاد به في مباحثهم البلاغية، إذ ترتب عن ذلك كما هو واضح في كتب البلاغة لدى المتأخرين قصور وجفاء عن البحث في عناصر الجمال الأدبي، وكان جلّ اهتمامهم منصبا على

صياغة القواعد والقوانين الصارمة التي تُعد في منظورهم البلاغي إحدى الإجراءات اللازمة لضبط علم البلاغة، وتلقي الدرس البلاغي ،وتعلّم أساليبه وفنونه، وترتّب عن كل ذلك جفاف في الأسلوب، ووعورة في أضرب الأداء، فكان لها إسهام وافر في بث ذلك الغموض والتعقيد في ثنايا الدرس البلاغي، والذي تولّد عنه نفور الدّارسين، أما إيثار المنهج التعليمي القواعدي البحث في تعليم البلاغة فيعزى إلى تراجع الأدب، و« زهد في رواية الشعر و حفظه،و ذم الاشتغال بعلمه و تتبعه؛ و لا يخلو من كان هذا رأيه من أمور :(احدهما) أن يكون رفضه له و ذمه إياه من اجل ما يجده فيه من هزل أو سخف،و هجاء و سب و كذب و باطل على الجملة.

(و الثاني) أن يذمه لأنه موزون مقفى و يرى هذا بمجرده عيباً يقتضي الزهد فيه و التنزه عنه.(والثالث) أن يتعلق بأحوال الشعراء، و أنها غير جميلة في الأكثر، ويقول:قد ذموا في التنزيل.و أي كان من هذه رأيا له، فهو في ذلك على خطأ ظاهر و غلط فاحش .....و أما من زعم أن ذمه له من اجل ما يجد فيه من هزل و سخف و كذب و باطل فينبغي أن يذم الكلام كله، وان يفضل الخرس على النطق، و العي على البيان»[3] ص09.

من هذا المنطلق جاء بحثنا هذا ليقف على أهم محطات البلاغة العربية، وعلى وجه التحديد المرحلة الرابعة، وهي مرحلة ازدهار الدراسات البلاغية التي كانت ممثلة بمجهودات عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس الهجري، وذلك بمقابلتها بالمجهودات السابقة واللاحقة، وقد عمدنا في ذلك إلى منهج وصفي وظيفي و هذا ما يؤكده الدكتور جعفر دك الباب في قوله:"و تتميز نظرية الجرجاني اللغوية فوق ذلك بأنها تجمع و توحد في نظرية واحدة بين نظرية القواعد التحويلية و بين النظرية البنيوية الوظيفية.و هذا هو ما تسعى إليه أحداث الدراسات اللغوية في السنوات الأخيرة"[4] ص 123، وذلك لأنها تهتم بتشريح الظاهرة البلاغية عند الجرجاني، محاولين في ذلك إقامة الربط بينها وبين أهم النظريات اللسانية الحديثة من بنوية وتداولية، ومبرزين في الوقت نفسه فضل السبق والريادة التي اصطبغ بها الفكر البلاغي اللغوي عند الإمام عبد القاهر، من خلال نظريته في النظم، التي حاول أن يختزل كل شتات الجهود البلاغية المتجاذبة والمتنافرة في عصره، وقبل عصره بأسلوب علمي خال من كل تناقض، ولهذا فقد وجدت نظرية الجرجاني البلاغية مكانا لها ضمن معترك النظريات اللغوية الحديثة،إذ "تجدر الإشارة إلى أن نظرية الجرجاني اللغوية يمكن أن تساعد في توضيح و إكمال بعض جوانب النظرية البنيوية الوظيفية في علم اللغة العام الحديث"[5] ص 123.

إن اختيارنا لهذا الموضوع بالذات يأتي مساوقا ومعضّدا للموقف الذي أورده جابر عصفور في مقدمة كتابه "مفهوم الشعر" بقوله: « أن إثراء التراث النقدي بهذا المعنى يؤدي إلى إثراء حياتنا النقدية نفسها، كما يؤدي إلى إضفاء الأصالة على الجديد في هذه الحياة، وفي ذلك يكمن الحكم وراء كل حركة صوب الماضي وثمة فرق –بالتأكيد- بين من يعود إلى الماضي ليؤصل وضعا جديدا قد

طور الحاضر نفسه»[6] ص 09، ومن هنا يتبدى موقفنا اتجاه المواقف التأصيلية لقداسة التراث أو مبدأ القطيعة مع كل موروث.

إننا نجد كذلك عبد العزيز حمودة يثير في الوقت نفسه تساؤلا ويجيب عنه بإقامة جسور التوأمة بين التراث والمعاصرة، وذلك عبر معطى لا يختلف فيه اثنان بقوله: «...فنحن عندما نقرأ نصا لعبد القاهر عن الصورة الشعرية فلا بد أنه يؤثر في فهمنا المعاصر للصورة لغويا وبلاغيا، وفي الوقت نفسه فإن القارئ الحديث، وهو يحمل تحت جلدة وعيه كل ما يعرفه عن التراث النقدي داخل أرشيفه الثقافي الذي جاء بعد عبد القاهر من ناحية، وتراثه الحاضر من ناحية أخرى، يدرك أشياء لم يدركها الماضي –عبد القاهر في هذه الحالة- عن نفسه»[7] ص 180؛ وينساق كذلك في الاتجاه نفسه موقف عبد السلام المسدي حين يثبت أن: « كل قراءة كما هو معلوم في اللسانيات العامة هي تفكيك لرسالة قائمة بذاتها، وما التراث إلا موجود لغوي قائم الذات باعتباره كتلة من الدوال المتراصفة، وإعادة قراءته هي تجديد لتفكيك رسالته عبر الزمن، وهي بذلك إثبات لديمومة وجوده، فكما أن الرسالة اللسانية عند بثها قد تصادف أكثر من مستقبل واحد، فيفككها كل حسب أنماط جداوله اللغوية، فتتعدّد آنيا الرسالة الواحدة حسب تعدد المتقبلين، فكذلك تتعدد القراءة زمانيا بتعاقب المتقبلين للرسالة والمفككين لبنائها عبر محور الزمن والتاريخ»[8] ص 13،12، ومن هنا يأتي هذا العمل لكشف اللثام وبسط النظرية البلاغية التي قدّمها الجرجاني خلال القرن الخامس الهجري في علاقتها بمختلف العلوم اللغوية الحديثة، وعلى قمّة هرمها اللسانيات على اختلاف مذاهبها وتوجهاتها، وفي هذا الصدد يمكننا القول أن البلاغة العربية قد أضير بها نتيجة استخدام عدسة نقدية واحدة هي عدسة النقد الحداثي الغربي، كما يقرر نفس المنحى –محمد سالم الأمين- « إن السبب في عدم تبلور نظرية بلاغية عربية معاصرة كامن في أن العديد من الدراسات التي مورست في حقلنا النقدي لم تراع في قراءتها الشروط البلاغية العربية، وإنما عمدت إلى النظرية النقدية الغربية متّخذة منها عدسة واحدة للنظر إلى مختلف جوانب النص، الأمر الذي أسفر عن تغييب للعديد من خصوصياتها في إجراء اللغة وفي توظيف البلاغة»[9] ص 93، وهذا ما نستشف معالمه في مقرراتنا المدرسية والتعليمية، إذ تحوّل الدرس البلاغي إلى مجرد قواعد جافة متمحّلة بعيدة كل البعد عن جانبها التداولي والاستعمالي، مما أدى إلى نفور المتعلمين وعزوفهم عن الإقبال على هذا العلم الجليل، وذلك لاختلاف الدرس البلاغي العربي عن غيره من البلاغات الأخرى.

لا شك أن استعمال اللغة وحسن توظيفها يقترن اقترانا وثيقا بالبلاغة، التي تفيد أن المتكلم لا يوقف كلامه عند حدود الإفهام الجيد، بل عليه أن يسدل على كلامه كل عناصر ومقومات البيان، ما يجعل كلامه يؤدي أغراضا فائقة على الغرض الأساس المتمثل في التوصيل، وقد أطلقت على هذه الأغراض –الوظائف- تسميات مثل الشعرية والبلاغية، وهي في مجملها لا تكاد تخرج عن جوهر مدلول البلاغة على الرغم من احتمال هذا المصطلح للبس والدلالات المتعارضة، لأن البلاغة في

المحصّلة النهائية قد تفيد الحجاج وحسن الاستدلال، كما يمكن أن تكون لصيقة بالوظيفة الشعرية أو الجمالية، وقد عني الدرس البلاغي العربي منذ النشأة بتحليل الوظيفة البلاغية في تجلياتها ومختلف تمظهراتها الحجاجية والجمالية معا،وفي شتى صنوف الأجناس الأدبية وقد حظيت بتأييد وإقبال في مجتمعاتها الأدبية في ذلك العصر كالشعر والخطابة والترسّل، بينما عزلت الأجناس الأدبية السردية عن دائرة هذا الاختصاص، ولذلك اعتبرت البلاغة علما يستقطب صناعتي الشعر والخطابة، لكن حضورها في الأول أوسع من الثاني، وذلك لاعتبارات مستمدة من طبيعة الدرس البلاغي العربي وظروف نشأته التي تؤول أساسا إلى مبدأ التفسير المقترن بالإعجاز القرآني، فإذا كانت البلاغة الغربية قد ارتبطت بالخطابة وإنتاج الخطاب الاستشاري أو الاحتفالي أو القضائي ثم الشعري في مرحلة متأخرة، فإن البلاغة العربية قد ارتبطت بالشعر والقرآن والقول البليغ.

إن البلاغة العربية وعبر امتداد عصورها نجدها تسعى إلى محاولة تفسير الخطاب، ولم تهدف البتة إلى إنتاجه مثلما هو حاضر في البلاغات الأخرى، وهذه السمة التصقت بها في مرحلة نضجها واكتمالها، وحينها حققت البلاغة العربية الهدف من الدراسة وأصابت حقيقة وطبيعة الدرس البلاغي المتوخى، وما مآلها في العصور المتأخرة إلى آلة لإنتاج الخطاب إلا صورة من صور ضعف ملكة البلاغة،و كان ذلك ممثلا في الإنشائية، وهذا ما تجسّد في مجال علم الإنشاء وأدب الكاتب، وكذا ظهورها بشكل جلي في بعض الآثار من البلاغة المدرسية التي أرسى دعائمها بعض البلاغيين الذين خالفوا في منهجهم وطبيعة درسهم البلاغي الجرجاني مثل القزويني وغيره.

إن البلاغة الغربية تختلف عن البلاغة العربية من حيث المنهج وذلك لاختلاف ظروف النشأة وعوامل التطور، ولذا فإذا كانت البلاغة الغربية « تتكون من خمسة أقسام وهي: الابتكار، الترتيب، الصياغة والحفظ والإلقاء»[10] ص 48، فإن البلاغة العربية لم تعهد هذا التقسيم من قبل، بل كانت موحّدة ومتماسكة تحت علم واحد، وهو البيان (الجاحظ:255هـ)، البديع (ابن المعتز:296هـ)،و إعجاز القران البياني للإمام الواسطي(306هـ)، النقد (قدامة:338هـ)، الصناعة (العسكري:395هـ)، الفصاحة (ابن سنان: 466هـ)، وغير ذلك من البلاغيين، ولم يطرأ هذا التقسيم عليها إلا مع السكاكي (تـ 626هـ) بفضل تلخيص الرازي (606هـ) للأسرار والدلائل في النهاية* ،حيث فصل بين علم المعاني وعلم البيان، أما علم البديع فكان ملحقا بهما، كما فصل المتأخرون من شراح التلخيص علم البديع عنهما، فصارت علوم البلاغة تتكون من ثلاثة أقسام وهي المعاني والبيان والبديع، ومن خلال مقارنة مباحث البلاغة الغربية بمباحث البلاغة العربية وموضوعاتهما يلاحظ أن الدرس البلاغي الغربي قد عني بدراسة الأساليب والفنون الأدبية المختلفة، بينما لم يعن بهذه الجوانب أسلافنا، إذ صبوا عنانيتهم على الكلمة والجملة دون الصورة، ومردّ ذلك أنهم قصروا بقواعدهم البلاغية تعليل وتفسير بلاغة العبارة القرآنية والكشف عن سرّ إعجازها، بما تحمله من خصائص وعلامات تعبيرية وصور بيانية، كما يعزى سر ذلك أيضا إلى طبيعة شعرنا القديم، إذ

كان في مجمله يدور في فلك الشعر الغنائي الوجداني، فهو يجري وفق أسلوب واحد سواء في معانيه أو صوره أو أخيلته وصيغه التعبيرية، كما أن الشعراء قد تعارفوا على أن كل بيت يشكل وحدة مستقلة –وحدة البيت- ،وهذه الوحدة هي أساس تحقيق البلاغة والجمال الفني،

إذ « لم توجد في محيط الشعراء ولا في محيط البلاغيين نظرة شاملة عامة للقصيدة»[11] ص 376، وهذا دليل على غياب مفهوم عام للقصيدة العربية بما يرافقها من وحدة للموضوع، مما ينجر عنه ازدحام موضوعات شتى في صلب الموضوع الواحد، الأمر الذي يحول دون تحقيق الصورة الضامّة للقصيدة، وهذا دليل على أن بلاغتنا العربية في القرون الأربعة الهجرية الأولى، وإن عرفت مفهوم الصورة إلا أن هذا المصطلح ظل لصيق البيت المفرد، ولهذا فالقصيدة هي مجموع صور مفردة قد لا تستوعب الصورة الموضوعية للقصيدة شتات الصور المفردة، ولهذا فإن نظرة القدماء من بلاغيين ونقاد ظلت تصب في مصب الجزيئات وأفراد الأبيات والعبارات، ولذا فقد ترسخ في أذهان البلاغيين والنقاد أن محور البلاغة والبراعة هو البيت المفرد المسوّر بالقافية، ولم يتجاوزوه في قواعدهم البلاغية وحتى النقدية إلى مفهوم الصورة المكتملة في حدود القصيدة.

والحق أن الدارس المعاصر للموروث البلاغي العربي لا يخالجه شك في أن ما ثبت عنده من مفهومات تؤول بالضرورة إلى نوعين من الخطاب (عادي)و(فني)، فالأول وحيد الدلالة، أما الثاني فهو متعدّد الدلالة ،وبالتالي يفتح مجالات للتأويل وحرية أوسع للتفسير ، وفي ثنايا تفسير هذه الازدواجية المحتملة في أية لغة، يجدر بنا أن نرصد ما تتميز به اللغة الشاعرة عن اللغة العادية، وذلك قصد بناء تراث بلاغي أصيل وأثيل، ولن يتم ذلك إلا بإهمال الأصداف العالقة عبر العصور، وذلك لما أصابه من تعطل وجمود نتيجة ارتباطه بالمنطق والفلسفة، وغير ذلك ما شل كل المقومات البلاغية الأصيلة التي تتدفق فيضا من الشاعرية والإبداع تحقيقا لأصالة الموروث البلاغي.

إن علم البلاغة في نظرية الجرجاني البلاغية تعني علوم اللغة مجتمعة، لأن علم البلاغة هو جملة الإجراءات اللازمة لإتقان صناعة الشعر وحذق آلته، ومن ثم فإن علم البلاغة في تصوره علم شامل، في حين يقابله عند غيره من النقاد والبلاغيين العرب علم البلاغة الجزئي في مفهومه المدرسي والمتمثل في ثلاثية السكاكي المشهورة وهي البيان والمعاني والبديع.

وإذا كان علم البلاغة التقليدي في مفهومه الكلاسيكي المدرسي –التعليمي- الصرف يرتبط أساسا بمفهوم المعيار –البلاغة المعيارية-، والمقصود هنا الصواب الأدبي أي ما يحسن أن يقال، أي أنه محكوم بهذا التوجه المعياري، أما ماهية هذا العلم عند الجرجاني فإنها تنفلت من دائرة هذا المفهوم الكلاسيكي، إذ يتجاوز هذا الإطار الأخلاقي ذا الأبعاد المعيارية، وهو إطار يجد فيه الجرجاني ضيما وتحجرا للدرس البلاغي، وذلك بأنه محاصر بأحكام قيمية ، وصفات جاهزة لتحسين الكلام وتزيينه، وبذلك يكون مفهومه للبلاغة أكثر شمولية وانفتاحا من جهة، وتشعبا وعمقا من جهة ثانية،إذ إن البلاغة عند الجرجاني ووفق هذا المنظور تهتم أساسا بدراسة الأثر الأدبي من مختلف

مناحيه سواء بنائية أو شكلية كعلاقته بالمتلقي والملابسات المختلفة المحيطة به، ومن ثمة فهو ينكبّ على دراسة هذا الأثر لحصر الأدوات التعبيرية المختلفة، التي ينبغي توظيفها لتحقيق الماهية الحقيقية للأثر الأدبي، لان ماهية الأثر الأدبي هي ماهية خفية لا يحس بها إلا من يكابد ويعاني عناصر الإبداع وكان قوي الطبع والسجية، أو من أوتي قوة التحليل والتخييل وهذا ما اتسم به الفكر البلاغي الجرجاني في كثير من المواقف مثل العلاقة بين اللفظ والمعنى مثلا وغيرها من المسائل التي تنم عن إدراك واع وعقل ثاقب في التحليل والبناء للنظرية البلاغية العربية.

إن الجرجاني يركز كثيرا على الوظيفة التأثيرية للبلاغة، وهي القائمة على غرز وبعث قيمة جمالية في المتلقى أو إقناعية، أو حمله على اتخاذ موقف معين، وهذا ما نلمسه في قوله: « في تحقيق القول على البلاغة والفصاحة، والبيان والبراعة....وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم، ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم»[12] ص 57، ولذا فإن مفهوم الوظيفة البلاغية تستمد جذوتها من بنية النص أولا، وما يحكمه من علاقة اللفظ بالمعنى، أو بالمتلقي والملابسات المحيطة به، أو مجتمعة معا، ومنه يؤسس لمقاربة نصية تكاملية تتحدد ملامحها بجملة من العناصر والإجراءات التي تؤسس لطرح جديد للبلاغة العربية من خلال استيعابها لمصطلح النظم البلاغي،و هذا ما يؤكده جعفر دك الباب في قوله :" لقد بينا أعلاه أن نظرية الجرجاني التي تضمنها كتاب دلائل الإعجاز في علم المعاني هي نظرية لغوية تطرقت إلى فلسفة اللغة و بيان ارتباطها بالتفكير، و بحثت نشأة اللغة و وظيفتها الأساسية لاتصال الناس ببعضهم. و في ضوء ذلك حددت نظرية الجرجاني معنى الفصاحة و البلاغة و شرحت مفهوم نظم الكلم و معاني الكلام"[13] ص 142. وإن ترصد الأساس البلاغي للأسلوب الذي يقوم على ثنائية اللفظ والمعاني –وهي ثنائية قديمة في النقد العربي القديم- إذ يلتقي كل منهما في تظافر لبناء نظرية جمالية تدل على بلاغة اللفظ مجتمعة مع بلاغة المعنى لبناء الخطاب الأدبي، دون أن يتفرّد الواحد منهما بهذه المزيّة.

لقد شكل عبد القاهر بنظريته التجديدية للبلاغة قطب الرحى في مسار البلاغة العربية، وذلك من مراجعته لمواقف المتقدمين و خاصة إمكانية اعتبار اللفظ مصدرا للبلاغة، أو المعنى وحده هو مدار البلاغة، إذ يستحيل دراسة بلاغة اللفظ في معزل عن بلاغة المعنى، ولا دراسة بلاغة المعنى في منأى عن بلاغة اللفظ، إذ إن الدراسة الأحادية لبلاغة أحد العنصرين في غياب الآخر أمر تأباه طبيعة الدرس البلاغي، فالأدب لا يشكله اللفظ لوحده ولا المعنى مفردا، وإنما اللفظ والمعنى في الدرس البلاغي والأدبي وجهان لعملة واحدة، وإن كل محاولة لدراسة الأثر الفني ـ لا تأخذ بعين الاعتبار ثنائية اللفظ والمعنى في إطار تلاحم العنصرين معا- لن تفي بمضمون وماهية الأدب الحقيقي وهي جناية عليه، كما أن التخصصات الحديثة والنزوع إلى التصنيف وتحديد أنواع العلم قد أفاد الدراسات البلاغية من هذا المنظور، إذ صار النقد يدرس الأثر الأدبي بلفظه ومعناه، واستقلت

دراسة اللفظ بشعبة في مجال الدرس اللساني وانفردت مباحث المعنى والدلالة بشعبة أخرى، وهكذا فالعلاقة بين اللفظ والمعنى فيما أرى هي موطن الإشكال النظري القائم على مستوى نظرية الأدب، هذا الإشكال الذي ولّد ردود فعل منها من يرى أن البلاغة تحصل على مستوى اللفظ (الشكل)، ومنها من يرى أنها تتحقق على مستوى المعنى، كما ذهب فريق ثالث إلى أنها حصيلة اجتماع العنصرين معا (اللفظ والمعنى) في إطار تحكمه شبكة من العلاقات و هذا ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني عند حديثه عن اللّفظ و النظم قائلا :« و إذا بطل أن يكون جهة للمعارضة و أن يكون الواضع نفسه في هذه المنزلة معارضا على وجه من الوجوه علمت أن الفصاحة و البلاغة و سائر ما يجري في طريقهما أوصاف راجعة إلى المعاني و إلى ما يدل عليه بالألفاظ دون الألفاظ أنفسها»[14] ص 200.

2.عبد القاهر الجرجاني و إسهاماته في الدرس البلاغي.

إن كل ما كتب عن عبد القاهر الجرجاني من حيث ترصد سيرته الذاتية ليتسم بالاقتضاب ولا يفي بحق الرجل في مجال العلم والتأليف، فهو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، فارسي الأصل جرجاني الدار، ولد في جرجان وهي مدينة أعجمية مشهورة وعظيمة تقع بين طبرستان وخرسان، وقد فتح المسلمون هذا الإقليم صلحا في عهد عمر بن الخطاب سنة 18هـ « وأهلها يأخذون أنفسهم بالتأني والأخلاق الحميدة وهم أحسن وقارا وأكثر مروءة ويسارا من كبرائهم»[15] ص 76، كما « كانت جرجان كثيرة المياه والشجر، موفورة الفواكه والثمار مشهورة ببعض الصناعات الراقية...وكان لذلك أثره فيما عرف عن أهلها من رقة الحسن ودقة الذوق»[16] ص01، كما كانت الحياة العلمية فيها مزدهرة إذ أنجبت مجموعة بارزة من العلماء والأدباء والشعراء واللغويين، وكانت ثقافتهم متعددة الاتجاهات مخصبة بمختلف الينابيع والروافد المعرفية التي عرفها العصر وقد تأسست مبدئيا على مبادئ علم الكلام والمنطق وذلك لتعدد الفرق الدينية.

لقد عاش الجرجاني في القرن الخامس الهجري (تـ 471هـ) في العصر العباسي الثاني وهو عصر انقسام الدولة العباسية إلى دويلات وإمارات صغيرة، فكانت علاقتها علاقة محالفة حينا وعلاقة عداء وتناحر أحيانا، إذ « سودت صحف التاريخ بالقتال المستمر بين هذه الدول، وكان لكل منها مالها وجندها وإدارتها وقضاؤها وسكتها وأميرها، وإن اعترف بعضها بالخليفة في بغداد حينا، فاعتراف ظاهري ليس له أثر فعلي»[17] ص 188، كما كانت الحياة العلمية في هذا العصر مزدهرة ونامية في مختلف مناحي الحياة، فكانت «الإمارات الإسلامية المختلفة تتبارى في تجميل مواطنها بالعلماء والأدباء وتتفاخر بهم»[18] ص 34، وبذلك تعددت العواصم التي حفلت بالثقافة والعلم، فبعد أن كانت البصرة والكوفة وبغداد أصبحت إلى جانب ذلك شيراز وأصفهان ودينور وهمذان وبخارى ونيسابور وسمرقند وجرجان وحلب والقاهرة، وكانت ثقافة العصر آنذاك متعددة الألوان والأجنس،

فهناك الثقافة العربية من نحو ولغة وأدب، وهناك الثقافة الإسلامية من فقه وحديث وتفسير إلى جانب الثقافات الأجنبية من الفلسفات الأجنبية اليونانية والفارسية والهندية، كما عرف العصر نموا وازدهارا عظيمين لعلم الكلام، وذلك لكثرة من دخلوا الإسلام من ديانات مختلفة، وكذا لتعدّد الفرق الدينية وتمايزها، فكانت المعتزلة والخوارج والروافض والجبرية والمرجئة والصوفية، وغيرهم ممن يتظاهرون بالإسلام على غرار الخارجين عليه من يهود ونصارى ومجوس، فحصل نتيجة ذلك أن كان لكل هؤلاء آراء متضاربة في أصول الدين والعقيدة، فينافحون عنها بالحجة ويلتمسون لها كل دليل ويقارعون بالقياس والتعليل، « وما كان منهم إلا من نظر في الفلسفة وسلك من طرقها ما وقع عليه اختياره»[19] ص 22، وقد أثر هذا التوجه على مسار القرن الثالث الهجري حيث كان أهل السنة يواجهون المعتزلة بالكراهية والاحتقار، ثم « خرج أبو الحسن الأشعري على المعتزلة حوالي أواخر القرن الثالث وجعل ينصر عقائد أهل السنة بالأدلة العقلية، وقد حاول في مذهبه أن يوفق بين مذهب أهل السنة وبين العقل»[20]، إذ عمد في مذهبه هذا إلى رتق الهوة بين المتباعدين، وقد وقعت جرجان في عصر الدويلات خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين في قبضة الدولة الزيارية ثم الغزنوية ثم السلاجقة، وقد كان من أشهر أمراء الدولة الزيارية هو (قابوس بن وشمكير)، وكان محبا للعلم والعلماء وشاعرا وكاتبا مولعا بالأدب والأدباء، وقد أنجبت مدينة جرجان عددا هائلا من العلماء والأدباء، وكان في صدارتهم في القرن الرابع الهجري القاضي الجرجاني، صاحب الوساطة؛ أما أشهر علماء جرجان وأدبائها في غضون القرن الخامس الهجري ومن غير شك أو منازع الإمام عبد القاهر الجرجاني.

لقد نشأ عبد القاهر في مدينة جرجان، في هذه المدينة الجميلة الرائعة التي تذكي الحس وترهف الذوق، وحيث القتال والتنافس المستمران بين الملوك والأمراء على زعامة الملك والسلطان، وهذا ما يبث الشعور بالقلق وضيق النفس، لكن كل ذلك لم يمنع عبد القاهر من البزوغ، « إذ كان متكلما على مذهب أبي الحسن الأشعري»[21]، وكان مستهدِفا التوفيق بين مذهبين مختلفين وهما مذهب النقل والعقل، والظاهر آنذاك أن أهل النقل (الحديث) لم يكونوا على وفاق مع أهل العقل (الأشعرية) حتى أيام عبد القاهر الجرجاني ،وكان أن وقعت مدينة جرجان تحت حكم السلجوقيين، وكان من أشهر وزراء السلاجقة نظام الملك (تـ 485هـ)، وكان محبا للعلم، وكان مجلسه لا يخلو البتة من القراء والفقهاء، وقد أمر ببناء المدارس المعروفة بالنظامية فأجزل عليها العطاءات، فأعجب عبد القاهر بشخصه وتفانيه في الإقبال على العلم والعلماء فمدحه بأبيات يقول فيها:

لو جاد الغيث غـدا بالجـود منـه أجـدرا
أو قيس عرف عرفه بالمسك كان أعطـرا
ذو شـيـم لـو أنـها في المـاء مـا تغيـرا
وهـمـة لـو أنـهـا للنـجـم مـا تـغـورا

لو مس عودا يابسا أورق ثـم أثـمـرا -الرجز-

لقد نشأ الجرجاني في أحد قلاع الإسلام ومهبط العلماء، وقد درس على يد ابن عبد العزيز بن الحسين بن علي بن إسماعيل الجرجاني (تـ 1001م)، وهو ابن أخت أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، وكان أبو الحسين هذا قد ورث علم خاله، وعليه استغرق علمه حتى استحق مكانته، وقد رحل إلى جرجان حيث تتلمذ عليه عبد القاهر الجرجاني، إذ لم يكن له أستاذ سواه لأنه لم يخرج من بلده و،« لكنه أكثر من القراءة والاطلاع والنظر في مؤلفات النحاة والأدباء حتى أصبح من كبار أئمة العربية والبيان»[22] ص187، كما أحدث لحمة بين النقليين والعقليين، فأصبح من أكبر المدافعين عن فكرة الإعجاز القرآني التي جعل منطلقها الأساس البلاغة، وقرّر أن الإعجاز يتحقق على مستوى النظم، ومن ثمة سميت نظريته هذه بنظرية النظم ملغيا بذلك كل الأفكار السائدة قبله من صرفة ولفظية، ومنه كان المؤسس الحقيقي لنظرية نقدية وبلاغية على أسس لغوية متماشية مع ما وصل إليه علم اللغة الحديث بفروعه وتخصصاته المختلفة.

ومن مؤلفاته نجد: التأليفات الأدبية.

1- شرح الفاتحة: ذكر أن هذا المؤلف في مجلد واحد[23] ص340.
2- إعجاز القرآن الكريم: وهوشرح لكتاب إعجاز القرآن أبي عبد الله محمد بن زيد الواسطي(تـ306هـ)، وشرحه عبد القاهر في شرحين هما: المعتضد الكبير، والمعتضد الصغير، وبعض المصادر ترى أنه سماه بـ (المقتضب).
3- الرسالة الشافية: وقد نشرت ضمن كتاب يتضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن الكريم[24] ص 32.

- المؤلفات اللغوية –النحوية والبلاغية:

1- الإيضاح: ولقد لقي كتاب الإيضاح عناية فائقة وكبيرة من قبل العلماء، كما حظي باهتمام بالغ، فصنفوا فيه شروحا وعلقوا عليه، وكان من شراحه عبد القاهر الجرجاني الذي بسط فيه شرحا في ثلاثين مجلدا سماه (المغني)، ثم لخصه في مجلد آخر سماه (المقتصد).
2- الإيجاز: وهو اختصار لإيضاح أبي علي الفارسي.
3- المغني في شرح الإيضاح: وهو مؤلف يتضمن شرحا للإيضاح في ثلاثين مجلدا، وهو مؤلف مفقود.
4- المقتصد في شرح الإيضاح: وهو شرح مقتضب للمغني يعني بالناحية النحوية.
5- المقتصد في شرح التكملة: وهو كذلك مؤلف يشرح فيه صاحبه كتاب (التكملة) لأبي علي الفارسي وهو يهتم بالناحية الصرفية.
6- العمدة في التصريف: وهو مؤلف مفقود.
7- العوامل المئة: وهو كتاب في النحو.

8- كتاب الجمل: وهو شرح مختصر لكتاب العوامل.

9- دلائل الإعجاز: وهو تتويج للمؤلفات اللغوية،و يتضمن مسائل الإعجاز القرآني من ناحية لغوية بلاغية بحتة.

10- أسرار البلاغة: وهو كذلك مؤلف بلاغي.

11- كتاب العروض: وهو مؤلف مجهول ولا تكاد المصادر اللغوية تشير إليه.

12- المختار من دواوين المتني والبحتري وأبي تمام وهي مجموعة شعرية.

13- وهناك مؤلفات أخرى يشترك فيها مع أبي علي الفارسي من خلال عنوان المؤلف مثل: التكملة، التذكرة.

وتظل كثير من مؤلفاته مجهولة وهي حرية بالبحث للكشف عنها.

1.2. عرض مبسط لأهم المؤلفات:

إنه يبدو للمطّلع على مؤلفات الجرجاني بعين ثاقبة أنه وقف موقف النحاة القدامى، فلم يحاول الخروج عن القواعد الشكلية المعيارية التي ضبطت اللغة، وهذه القواعد المعيارية تسعى إلى الحفاظ على اللغة وتؤكد على مفهوم البعد الجمالي في الآن نفسه، وهي في ذلك تتوسّل الشواهد القديمة وتعمد إلى محاكاتها والقياس عليها،وبذلك نجده قد انتهج منهج النحاة القدامى المشهورين أمثال الخليل وسيبويه، بل إنه في نظر الكثيرين من رواد مدرسة الخليل التي يرجع لها الفضل في تأسيس اللبنات الأولى لعلم النحو، وهو في ذات الوقت متمم ومدرك، حيث يراعي القواعد الشكلية للنحو، وتوضيحها توضيحا يخلو من كل نقيصة، حيث تجاوز المستوى الشكلي الإعرابي إلى مستوى العلاقات التركيبية في مدارج السياق الكلامي، وله فضل السبق والريادة في ذلك، وقد أدى هذا الاتجاه إلى بناء نظرية متكاملة أساسها التأليف والنظم وبذلك وسمت بنظرية النظم.

لقد طرق بعض من سبق الجرجاني مصطلح النظم، لكنهم لم يحدّدوه تحديدا دقيقا مثلما أرسى قواعده وحدّد ضوابطه عبد القاهر، فجعل منها نظرية علمية تبحث في الوظيفة الأساسية للغة باعتبارها قناة تواصلية هامة مشحونة بالمعاني النحوية، التي هي نتيجة ارتباط السياق بمختلف الدلالات العقلية أو النفسية، وما النظم عند الجرجاني إلا نتيجة ارتباط المعاني النحوية بالمعاني البلاغية ومن ثمة كان النظم عبارة عن توخي معاني النحو وترتيب الكلم وفق قواعد تراعي الصواب النحوي والدلالي، ومن هنا كانت نظرته للغة نظرة تكاملية شاملة إذ لا فصل بين النحو والبلاغة، وقد عنيت هذه النظرية بصحة العبارة في علاقتها بعرض الأفكار عرضا يتناسب والمخاطب، ولعلّ المتطلّع على كتبه يلحظ أن كل كتبه اللغوية عبارة عن مجموعة يرتبط بعضها ببعض وهي كمايلي : كتاب العوامل المئة، التلخيص (شرح الإيجاز)، مختصر الإيضاح، المقتصد في شرح الإيضاح، المقتصد في شرح التكملة، دلائل الإعجاز، أسرار البلاغة، الرسالة الشافية.

1.1.2.العوامل المئة:

لقد تصدرت المؤلَّف[25] مقدمة وجيزة، ثم قسم العوامل إلى لفظية ومعنوية، حيث ضمن الأولى في قسمين: القسم الأول: عوامل سماعية وحصرها في ثلاثة عشر نوعا، وعدد عواملها واحد وتسعون عاملا، أما القسم الثاني فقد حصره في سبعة عوامل وهي عوامل قياسية، ثم العوامل المعنوية وعددها عاملان وسنوضح ذلك بالشكل التالي:

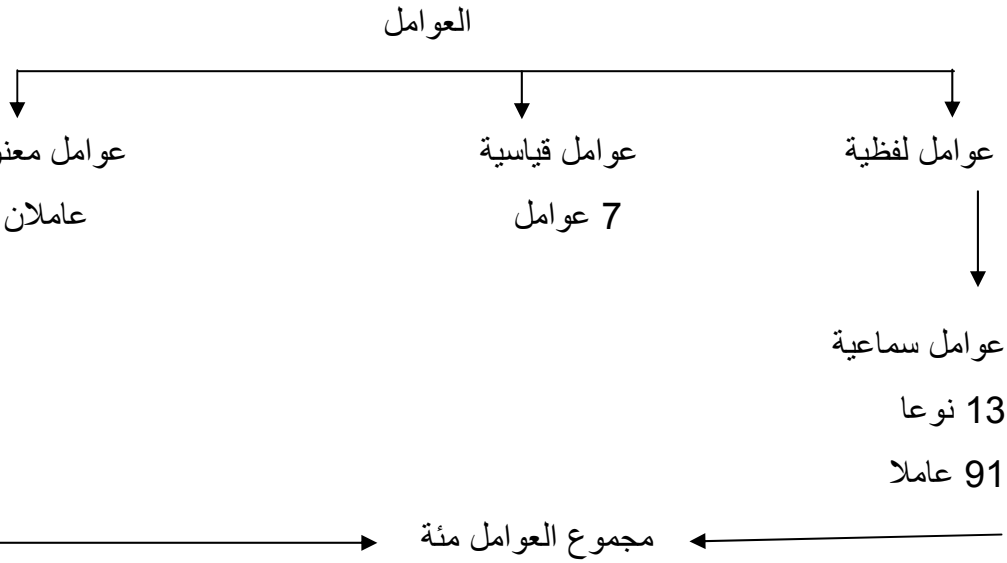

إننا نجد الجرجاني من خلال المقدمة يُلفت إلى الغرض الذي من أجله ألف الكتاب فيشرع في تعداد العوامل اللفظية بشقيها السماعية والقياسية، ثم العوامل المعنوية، مع التأكيد على عمل كل منها والمعنى الذي تؤديه في كل درج من أدراج الكلام المختلفة، فيستهلّها بحروف الجر ويحصرها في سبعة عشر حرفا وهي: الباء-اللام-من-إلى-متى-على-عن-في-الكاف-مذ-منذ-ربّ-الواو-التاء-حاشا-خلا-عدا.

وبعد أن أتى على جرد كل معاني الحروف انتقل إلى جملة القَسَم حيث ركّز فيها على أنواع جواب القسم وذلك بتعدّد السياقات.

1) جواب القسم (جملة اسمية) وتنقسم إلى قسمين:

أ- مثبتة: ويجب أن تتصدرها إن أو لام الابتداء.

ب- منفية: وتكون متصدرة بـ:ما-لا-إن.

2) جواب القسم (جملة فعلية) وتنقسم أيضا إلى قسمين:

أ- مثبتة: وتكون متصدرة باللام وقد أو، اللام فقط.

ب- منفية: فعلها ماض متصدر بـ ما.

أو مضارع متصدر بـ: ما-لن-لا.

3) قد يحذف جواب القسم:

أ- إذا سبق القسم جملة كالتي تقع جوابا له. مثل: زيد عالم والله.

ب- إذا وقع القسم بين الجملة التي تقع جوابا له مثل: زيد والله عالم.

وأفرد أيضا دراسة مستقلة للأدوات (خلا-حاشا-عدا) في حالة جرها للاسم الذي بعدها، وفي حالة نصبها له على أساس المفعولية، مع العلم أن جمهور النحاة يحصرون حروف الجر في عشرين حرفا، وإن عبد القاهر لم يذكر الأدوات (كي-لعل-حتى) ثم نجده ينتقل إلى ذكر النوع الثاني من الأدوات وهي الحروف المشبهة بالفعل، والتي تدخل على المبتدأ والخبر وهي ستة: إن و أن،و هي لتأكيد معنى الجملة، كأن للتشبيه، لكن للاستدراك، ليت للتمني، لعل للترجّي، وهو يرى أن التمني يستعمل في الممكنات والممتنعات معا، أما الترجي فهو يختص بالممتنعات وتدخل (ما) على هذه الحروف فتكفها عن عملها كقوله تعالى:(إنما إلاهكم إله واحد)[26] 41 ،ثم تطرق إلى بيان النوع الثالث من الحروف وهي: ما-لا المشبهتان بليس، ترفعان الاسم وتنصبان الخبر، فأما (ما) فهي تدخل على المعرفة والنكرة، أما (لا) فهي تدخل على النكرة فقط، ثم انتقل إلى التفصيل في النوع الرابع من الحروف، وهي نواصب الاسم وهي سبعة أحرف: واو المعية، إلا الاستثنائية، حروف النداء، التي تستعمل للقريب والبعيد (يا-هيا-أي-الهمزة المفتوحة) ثم عرض النوع الخامس من هذه الحروف وهي نواصب الفعل المضارع وهي (أن-لن-إذن-كي)، كما تعرض للمعاني التي تؤديها في سياق الجملة، ثم انتقل إلى النوع السادس من هذه الحروف وهي حروف الجزم (لم-لما-لام الأمر-لا الناهية-إن الشرطية)، ثم تعرض إلى عمل كل من هذه الحروف والوظائف التي يؤديها في السياق الكلامي.

أما بالنسبة للعوامل من الأسماء فهي مقسّمة إلى أنواع:

- النوع الأول: أسماء جوازم المضارع وذلك لكونها تشتمل على معنى الشرطية، وعددها تسعة: من-متى-أينما-أنى-مهما- حيثما- إذ- ما، ولقد ذكر مختلف استعمالاتها والمعاني التي تؤديها في السياق الكلامي.
- النوع الثاني: أسماء ناصبة للنكرات تنصبها على التمييز: وهي أربعة:
  - تمييز العدد: وتطرق فيه إلى تركيب الأعداد مع المميز.
  - كنايات العدد.
  - كم الدالة على العدد المبهم وكم الاستفهامية.
  - كأي الدالة على عدد مبهم، وقد تتضمن معنى الاستفهام أو لا تتضمنه.
- النوع الثالث: أسماء الأفعال: وهي ستة للأمر الحاضر، وتنصب على المفعولية وهي: رويدا، بله،دونك،عليك،حيهل، هيا، (هذا الأخير على ثلاث لغات)، وثلاثة موضوعة للفعل الحاضر ترفع الاسم على الفاعلية: هيهات-سرعان-شتان.

أما النوع الأخير من العوامل فهي الأفعال وهي مقسمة إلى أنواع:

- النوع الأول: كان وأخواتها وقد سميت بالأفعال الناقصة لأنها لا تكوِّن بالاسم الفاعل كلاما حسن السكون عليه وهي ثلاثة عشر فعلا، وقد بسط القول في كان الناقصة وميّزها عن التامة، كما أن تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها جائز مع إبقاء عملها، سوى في ليس والأفعال المسبوقة بـ (ما) كما أن مشتقات هذه الأفعال تعمل نفس عمل أفعالها.
- النوع الثاني: أفعال الرجاء وهي أربعة منها: عسى ويتمثل عمله في رفع الاسم على أنه اسمه وفاعله، وخبره فعل مضارع متصدر بـ(أن) ،والثاني يرفع الاسم وخبره مضارع مجرد من (أن).
- النوع الثالث: وهي أفعال الذم والمدح وهي أربعة، اثنان للمدح واثنان للذم، فالمدح بواسطة (نعم) أصله بفتح فاء الفعل وكسر العين، ثم كسرت الفاء اتباعا للعين، ثم أسكنت العين قصد التخفيف، وفاعله يكون اسم جنس معرفا بأل مثل (نعم الرجل زيد) فالرجل فاعل لـ (نعم) زيد مخصوص نعم لأنه مبتدأ أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره (نعم الرجل هو زيد).

أما (حبذا) فأصلها (حبب) فأدغمت الباء الأولى في الثانية ونقلت الضمة من الباء إلى الحاء، و(ذا) لا تنفصل عنها لذا يقال (حبذا) وفاعلها اسم إشارة (ذا) ومخصوصه ما ذكر بعد (ذا)، وله نفس الحكم مع (نعم)، و(ساء) هو مرادف (بئس)، ومرافق له في جميع أوجه الاستعمال وتعاكسها كذلك (لا حبذا)، فهي تأخذ نفس حكم (حبذا)، إلا أنها تعاكسها استعمالا ومعنى.

- النوع الرابع: وهي أفعال القلوب: وقد وسمت بذلك لأنها صادرة من القلب ولا دخل للحواس الأخرى فيها، وهي تشتمل على أفعال تفيد الشك واليقين، وهي ثلاثة للشك ،وثلاثة لليقين وواحد مشترك، وهي تدخل على المبتدأ والخبر فتصيرهما منصوبين، وأفعال الشك هي (حسب-ظن-خال) أما أفعال اليقين فهي (علم-وجد-رأى) أما المشترك بينهما فهو (زعم)، وقد أورد لنا جملة من الحالات التي يتم فيها الإعمال والإبطال، وهذا كل ما يتعلق بالعوامل السماعية:

أما: العوامل اللفظية القياسية:

أولا: الفعل مطلقا سواء كان لازما أو متعدّيا، ماضيا كان أو حاضرا أو مستقبلا، فهو يرفع الفاعل وينصب المفعول في حالة التعدية، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، أما المفعول فيمكن له ذلك.

ثانيا: المصدر وهو اسم اشتق منه الفعل وسمي كذلك لصدور الفعل عنه، وقد تعرض لرأي البصريين والكوفيين في تحديد الأصل، ونجده في هذه المسألة يذهب مذهب البصريين، أما عمله إذا كان صادرا من فعل لازم فهو يرفع الفاعل، وإن كان متعديا نصب المفعول.

ثالثا: اسم الفاعل وهو اسم مشتق من الفعل، وهو يدل على الذات التي قامت بالفعل، و يعمل عمل فعله مثل: المصدر، أما شروط عمله فهي على وجهين:

- أن يكون محلا بأل.

- أو أن يكون مجردا منها وهو في هذه الحالة يدل على الحال أو الاستقبال.

رابعا: اسم المفعول وهو كل اسم اشتق لذات من وقع عليه الفعل ويعمل نفس عمل فعله المبني للمجهول، فيرفع الاسم الذي بعده على أنه نائب فاعل، وشروط عمله هي نفس شروط عمل اسم الفاعل.

خامسا: الصفة المشبهة: وهي مشابهة لاسم الفاعل في التصريف باعتبار كل منهما صفة إلا أن صيغة اسم الفاعل قياسية وصيغة الصفة المشبهة سماعية وهي مشتقة من الفعل اللازم للدلالة على الثبوت وشروط عملها هي نفسها شروط عمل اسم الفاعل.

سادسا: المضاف: وهو كل اسم أضيف إلى اسم آخر، فيعمل الأول في الثاني مجردا من التعريف والتنوين، وما يقوم مقامه كنون التثنية والجمع لأصل الإضافة.

سابعا: الاسم التام وهو الاسم الذي تمّ واستغني على الإضافة، ويكون في آخره تنوين أو ما يقوم مقامه، وهو ينصب النكرة بعده على أنها تمييز له.

العوامل المعنوية: والعامل المعنوي ما كان العمل فيه مجردا ولا أثر للعامل الملفوظ فيه، أي خلوه من العوامل اللفظية وهي نوعان:-عامل الابتداء - عامل رفع الفعل المضارع.

2.1.2. كتاب الجمل: إن كتاب العوامل المئة لم يأت بجديد عما ذكر في مصنفات ومتون السابقين، فقد تناول فيه المسائل النحوية باقتضاب، إذا لم يشذ محتواه عمّا في الكتاب لسيبويه، ويبدو أن هذا كان من أحد العوامل التي دفعت به إلى تأليف كتاب الجمل الذي حاول من خلاله أن يفصل ما جاء في العوامل المئة، إلا أن الخطة التي اعتمدها تختلف عن سابقتها، وفصول هذا الكتاب على النحو التالي:

- الفصل الأول: ويتناول فيه أقسام الكلام حيث يقسم فيه الكلام إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، فيعرّف كل واحد منها، ثم يتعرض إلى ذكر العلامات الأصلية والفرعية، ويقسم الأسماء إلى ضربين معرب ومبني، فالمعرب ينقسم إلى قسمين متصرف وغير متصرف ثم ينتقل إلى الأسماء المبنية، ويحدّد أنواعها، ثم يأتي على ذكر الأفعال المعربة والمبنية، وقبل أن يختم هذه المقدمة نجده يمهّد للدخول إلى الموضوع الذي يعنى بتحديد العوامل، وهي محوصلة في الخطاطة الآتية:

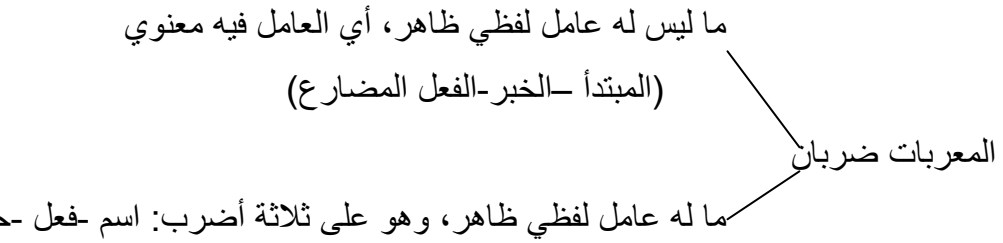

- أما الفصل الثاني: فقد تناول فيه العوامل من الأفعال، وقد بدأ بالأفعال لأنها هي الأصل في العمل ،وضم في هذا الفصل الأفعال التي تجري مجرى الأدوات وهي أربعة:
  - كان وأخواتها.
  - أفعال المقاربة.
  - أفعال المدح والذم.
  - أفعال التعجب.

وهذا الأخير لم يدرجه ضمن العوامل المئة والنصب في هذه العوامل على ضربين: الأول عام لجميع هذه العوامل، والثاني خاص ويختص بـ: المفعول به، الخبر المنصوب، التمييز.

- أما الفصل الثالث: فتناول فيه العوامل من الحروف، وهي على أربعة أضرب:
  - ضرب ينصب ثم يرفع وهي: إن وأخواتها.
  - ضرب ينصب فقط وهي: واو المعية، إلا، حروف النداء.
  - ضرب يجزم فقط وهي: لم، لما، لا الناهية، لام الأمر، إن الشرطية.
  - ضرب يجر فقط ،وهي سبعة عشر حرفا.
- أما في الفصل الرابع: فتطرق فيه إلى العوامل من الأسماء.

وقد قسمها إلى ضربين: ضرب يعمل عمل الفعل، وضرب يعمل عمل الحرف، ومنها ما يعمل عمل الفعل على سبيل المجاز، وهي الأسماء التي يكون لها تمييز، وهناك ما يعمل عمل الفعل على وجه الحقيقة وهي المشتقات، ومنها ما يعمل عمل الحروف مثل الجر والجزم، فالجر للإضافة، أما الجزم فيختص بالأسماء المتصدرة بإن الشرطية.

- أما في الفصل الخامس: فقد تناول فيه مسائل متفرقة، وقد تضمنت خمسة أبواب:
  - باب المعرفة والنكرة.
  - باب التوابع.
  - باب التذكير والتأنيث.
  - باب الإعراب الأصلي.
  - باب الإعراب الفرعي

3.1.2. كتاب المقتصد:

يعتبر هذا المؤلف الثالث الذي صنفه لشرح كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي بعد الإيجاز والمغني في شرح كتاب الإيضاح، ويظل هذا المؤلف النحوي الوحيد من مؤلفات الجرجاني المعبرة تعبيرا دقيقا عن منهجه النحوي، حيث عرض فيه كل أبواب النحو المختلفة مقتفيا أثر أبي علي الفارسي في مؤلفه، وهي تمثل الأبواب النحوية التي استقر النحاة الأوائل على ضبطها، إلا أنه يتميز عنها بكونه مؤلفا تعليميا، ألف أساسا لتعليم النحو، لا للتوسع أو التعمق في أسراره وخفاياه، وألف خصيصا لتعليم أبناء أخي عضد الدولة، وقد أورد المؤلف سبب تأليفه لهذا الكتاب بقوله: «فرأيتم الرأي أن أملي عليكم كتابا متوسطا يفضي بمتأمله إلى أغراض هذا الكتاب، ويعقد منه، ومن هذا العلم نسبا ينفي عن طبعه وحشة الأجانب وتعدية أنس المجالس والمناسب، ويلين له جانبا من عويصه، ويهديه إلى مصعب طريقه حتى يتوصل منه إلى طلب الغاية، ويطلع منه نجم السعي للنهاية، فوجدت الميل إلى ما يعمر معالمكم وليمن مساعيكم، أذهبت في سبيل المروءة والكرم، واشد مناسبة للحاجة والشيم، فأنا أذكر بحول الله ما يكشف عن ظلمة الإشكال، ويفيض عليه نور البيان، ولا أتعدى المقدار الذي يشمل على مقاصده وما يفتقر إليه من الفروع والأصول»[27] ص 67،68 .

إن خلاصة اطلاعنا على محتوى هذه المؤلفات النحوية تفضي إلى استخلاص معالم التفكير النحوي عند الجرجاني.

إن كتاب المقتصد مؤلف لتبسيط أصول النحو العربي، وقد كتب بلغة بسيطة، وهو موجه إلى الناشئة، خاصة بعد فساد اللسان العربي، وبالتالي فهو كتاب تعليمي بحت، وهذا لما عرفته كل أبواب النحو من تبسيط وتمثيل.

لقد أقام صاحب المؤلف الربط الوثيق بين علم الصرف والنحو فجعلهما يصبان في مصب واحد، ويخدمان علما واحدا وهو علم التركيب، وهو بحث أفاض فيه المصنف حيث راعى القواعد الشكلية المعيارية مع مراعاة الدلالات السياقية المختلفة، بإضفاء مسحة البيان والبلاغة، وقد خالف كتابي الأسرار والدلائل من حيث الناحية الشكلية، كيف لا وهو يقول في معرض تأكيده على الجمع بين النحو والبلاغة: « والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف، فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر، فعددت كلماته عداً كيف جاء واتفق، وأبطلت تعداده ونظامه الذي عليه بني ومنه أفرغ وأجري وغيرت ترتيبه نحو قوله: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل. وجعلناها: قفا ذكرى من نبك حبيب، تكون قد أخرجته من كمال البيان إلى مجال الهذيان»[28]ص4 ومن خلاله نلمح تأكيد الجرجاني وحرصه على القواعد الشكلية المعيارية التي تحتكم إلى المعنى، إذ لا قيمة للكلام خارج نظمه، أو خارج مقتضيات علم النحو، إذ يرد وفق نظام لا يمجه اللسان، وبذلك نراه في أسلوب الاستثناء يرفض: مررت بإلا زيد، كما يرى أن مميز كم الاستفهامية يكون بمنزلة عدد منوّن

واسمها مجموعا على صيغة المفرد نحو: كم غلاما لك؟؛ ومن خلال عرضنا هذا لمختلف مؤلفاته النحوية يمكننا أن نقول أنه بنى آراءه النحوية على ما رسمه المتقدمون من النحاة، وقد كان كذلك إذ نجده يستشهد بآراء سيبويه في أكثر من موضع، مضيفا إليها ما استجد عنده من آراء وأحكام، إذ يرى مثلا في مسألة العامل أن العبرة ليست في الحركات الإعرابية التي يحدثها العامل، وإنما يربط بين العامل والمعمول من الناحية المعنوية التي يحدثها العامل في مختلف الاستعمالات داخل السياق الكلامي.

كما يظهر على منهج عبد القاهر الأخذ بأطراف المقاربة الكلية التي تعنى بذكر القاعدة العامة ثم يتلوها بذكر الشواهد والأمثلة التي تندرج تحتها، وذلك إدراكا منه أن التعليم الجيّد إنما يكون من الكل إلى الجزء، وأكد الإشارة على هذه الفكرة نفسها عبد الرحمن بن خلدون في المقدمة بقوله: « اعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيدا، إذا كان على التدرج شيئا فشيئا، وقليلا قليلا، يلقى عليه أولا مسائل من كل باب من الفن هي أصول ذلك الباب، ويقرب له في شرحها على سبيل الإجمال، ويراعي في ذلك قوة عقله واستعداده لقبول ما يورد عليه حتى ينتهي إلى آخر الفن، وعند ذلك يحصل له ملكة في ذلك العلم، إلا أنها جزئية وضعيفة، وغايتها أنها هيأته لفهم الفن وتحصيل مسائله، ثم يرجع به إلى الفن ثانية، فيرفعه في التلقين عن تلك الرتبة إلى أعلى منها، ويستوفي الشرح والبيان، ويخرج عن الإجمال ويذكر له ما هنالك من الخلاف ووجهه إلى أن ينتهي إلى آخر الفن فتجود ملكته، ثم يرجع به وقد شدا، فلا يترك عويصا ولا مبهما ولا متعلقا إلا وضحته، وفتح له قفله، فيخلص من الفن، وقد استولى على ملكته، وهذا وجه التعليم المفيد، وهو كما رأيت يحصل في ثلاث تكرارات، وقد يحصل للبعض في أقل من ذلك بحسب ما يخلق له ويتيسر عليه»[29] ص1030، وإن في هذا القول لإلماما وإحاطة كفيلة بتحقيق الغاية المنشودة من الدرس البلاغي، ويمكن إجمالها في النسق التعليمي التالي: مرحلة الإجمال ثم مرحلة التفصيل الجزئي ثم مرحلة إزالة الإبهام واللبس وفتح كل مقفل، وإن هذه الطريقة لكفيلة بتحقيق النتائج المتوخاة من البلاغة وتحصيل ملكتها، ولأن الملكة لا تحصل إلا عن طريق الترتيب والتدرج، « مما يصوّر ارتقاء هذا التكرار من الصفة إلى الحال إلى الملكة»[30] ص25؛ وإن هذا الطرح في عرض الدرس البلاغي يعتمد أساسا في منهج الجرجاني على مبدأ القواعد الوظيفية، لأنه يتماشى مع الغايات والمقاصد الأساسية للبلاغة التي تهدف إلى الاهتداء إلى مواطن القوة والجمال والتأثير في المخاطب، والبلاغة بهذا المنظور تتأبى عن الضوابط الصارمة والقوانين الصرفة، على نظير القواعد النحوية، لكنه رغم ذلك « إن فيها الكثير مما أجدت فيه القواعد والقوانين، ومثلما يقال: ما لا يدرك كله لا يترك كله»[31] ص09، وهذا من باب التوفيق بين القواعد الشكلية والقواعد الوظيفة، وهو ما ينبغي أن يوسم به الدرس البلاغي.

4.1.2. عرض كتاب دلائل الإعجاز في علم المعاني:

يتفرد هذا المؤلف بدراسة خاصة بالموضوعات النحوية من وجهة معنوية ووظيفية، أي يتناول الأغراض المختلفة للكلام حسب السياقات المختلفة، إذ يؤكد فيه صاحبه جانبا من بناء الكلام وصلة معانيه بعضها ببعض، وكما أنفق جهدا كبيرا في تبسيط قواعد النحو، متجاوزا في ذلك التركيز على أواخر الكلمات، مع إعطاء صور حية لنماذج نحوية مختلفة، مركزا على ترتيب معاني النحو ترتيبا صحيحا، كما هي في أذهان المستعملين للغة ، وكان هدفه من ذلك توجيه نظرة النحاة الأوائل الذين قعدوا النحو، لذا فالملاحظ عليه أنه قد استحدث أفكارا في مؤلفه هذا كانت نتيجة التفاعل بين الأفكار النحوية البحتة والأفكار البلاغية التي عمل على دفعها قدما في مراحل متقدمة، ومؤكدا في الوقت نفسه وظيفة الكلم ضمن الإطار الذي صيغت فيه، وقد هدف بجهده هذا إلى دراسة التراكيب اللغوية المختلفة ضمن الأساليب المتنوعة للتعبير عن المعنى ضمن السياق الذي وردت فيه، كما كان هدفه في كل هذا يتجه صوب إظهار الإعجاز القرآني، وبذلك يكون هذا المؤلف سابقة جديدة في مسار البحث النحوي والبلاغي.

إن الجرجاني يرى في دلائل الإعجاز أن البلاغة تتحقق بالنظم، وهو السبيل إلى الإقناع والتأثير ويتضح ذلك من قوله: «..و اعلم أنهم لم يعيبوا تقديم الكلام بمعناه من حيث جهلوا أن المعنى إذا كان أدبا و حكمة و كان غريبا نادرا فهو أشرف مما ليس كذلك،بل عابوه من حيث كان من حكم من قضى في جنس من الأجناس بفضل أو نقص أن لا يعتبر في قضيته تلك إلا الأوصاف التي تخص ذلك الجنس...و اعلم أنك لست تنظر في كتاب صنف في شان البلاغة و كلام جاء عن القدماء، إلا وجدته يدل على فساد هذا المذهب و رأيتهم يتشددون في إنكاره و عيبه و العيب به،وإذا نظرت في كتب الجاحظ وجدته يبلغ في ذلك كل مبلغ و يتشدد غاية التشدد، و قد انتهى في ذلك إلا أن جعل العلم بالمعاني مشتركا و سوى فيه بين الخاصة و العامة »[32] ص196 ، ومنه يتضح أن علة إعجاز القرآن هو نظمه وتأليفه، ولهذا كان في أعلى درجات البلاغة ومراتب البيان بحيث أعجز البشر عن معارضته، ولهذا نجد الجرجاني يؤكد في تأليفه هذا أن الإعجاز ليس حاصلا على مستوى ذوات الكلم، لأن الكلمات قديمة متداولة، وإنما في نظم ونسج عناصر التعبير المختلفة، وحسن ملاءمة الألفاظ بعضها لبعض، فالبلاغة لا تكون في اللفظ المفرد وإنما في نظم الكلم، ولذا نجده يدافع عن نظريته –النظم- ويعتبرها أساسا متينا لحصول الإعجاز.

أما عن الموضوعات التي ضمنها مؤلفه هذا، والتي اعتبرها قوام النظم وهي مدرجة ضمن علم المعاني وهي: التقديم والتأخير، الوصل والفصل، الحذف والذكر، الفروق في الخبر، اللفظ والنظم، الحقيقة والمجاز و بهذه الأخيرة تتحقق المزية في النظم.

إن الفصول المذكورة لا تكاد تنفصل عن النظم، إذ لا يفتأ يذكر أحدا منها إلا وهي لصيقة بمفهوم النظم الذي يكون مفضيا إلى الإعجاز، ويبقى هذا المؤلف –دلائل الاعجاز- دعامة أساسية

في علم اللغة العربية، إذ يمثل طورا للدراسة الوظيفية للغة، وذلك بتحديد قواعد وضوابط بلاغية لا تنفصل عن النحو، وهو يمثل تجاوزا للمستوى الشكلي إلى المستوى التركيبي الوظيفي .

5.1.2. عرض لكتاب أسرار البلاغة:

لقد تطرق فيه صاحبه إلى الأصول المتحكمة في البيان العربي، واختلاف الأدباء والشعراء في طريقة الوصول إلى أدقّ مظاهر البلاغة، وذلك بالاحتكام إلى ضابط النظم والصياغة، إذ نجده يشرح ما يتوخاه بقوله: « اعلم أن غرضي في هذا الكلام الذي ابتدأته، والأساس الذي وضعته أن التوصل إلى بيان أمر المعاني كيف تتفق وتختلف ومن أين تجتمع وتفترق، وأفصل أجناسها وأنواعها، وأتتبع خاصها ومشاعها، وأبين أحوالها في كرم منصبها من العقل، وتمكنها في نصابه وقرب رحمها منه حين تنسب عنه، وكونها كالحليف الجاري مجرى النسيب أو الزنيم الملصق بالقوم لا يقبلونه ولا يمتعضونه له ولا يذودون عنه»[33] ص17، وهو في هذا ينوّه بمكانة البيان ويقرن الأسرار والبلاغة، مؤكدا من خلاله على الجانب التأثيري من المعاني، وبيان طريقها إلى النفوس بأسلوب يحتكم إلى الانجذاب النفسي وتحكيم الذوق السليم، ولا يكون ذلك إلا بإظهار الخصائص الفنية واللغوية التي لها تأثير في الكلام مع بسط العبارات وتقنينها وموجِّها عنايته للبواعث النفسية للمعاني وموقعها من القلب، ولا يُدرك ذلك إلا بالوقوف على أسرار النظم، و نجده يؤكد مرة أخرى على دور النظم في ضبط الأسرار المخفية، إذ لا يصل إليها إلا من برع في ذلك الفن وحذق فيه، وهو في الوقت نفسه يعود إلى تأكيد أسرار النظم، والذي تكمن قيمته في تعليق الكلمات بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض بمقتضى إمكانات الإسناد المختلفة، كما ركز على جمال الكلام وذلك بتحليله للصور الأدبية وبيان منزلتها، وذلك أن الألفاظ لا توجب حكما ولا تتفرد بالتأثير إلا في التأليف، وانطوت على معنى. وقد توسع في هذا الفصل أكثر منه في الدلائل، فاكتشف أبوابا لغوية لها عمقها في تحصيل وتمكين الذوق، كما رأى أن المحسنات تزيد في جمال العبارة، رغم أن الجودة والتأثير هما حصيلتا السبك والتأليف، وهذا جلي من قوله: «...وإن من الكلام ما هو شريف في جوهره كالذهب والإبريز الذي تختلف عليه الصور وتتعاقب عليه الصناعات، وجعل المعوّل في شرفه على ذاته، وإن كان التصوير قد يزيد في قيمته، ومنه ما هو كالمصنوعات العجيبة من مواد لم يبطل قيمة ومنزلة تعلو»[34] ص25؛ كما تناول في ثنايا الكتاب مسألة الاستعارة فحكم بأن جمالها وتأثيرها يرجع إلى حسن الصياغة والتأليف، و« إن المزية التي فضل بها الله الإنسان هي فضل البيان، وهذا البيان الذي كان لغة القرآن، والميزة التي امتاز بها العرب عن سواهم من الناس، لم يكن لمجرد تأليف الألفاظ بعضها إلى بعض كيفما جاء واتفق، ولكنه ربيب صناعة ووليد دقة تحدث بترتيب الأفكار في الذهن ترتيبا يجعلها متماسكة متعاقبة، ثم تجيء بعد ذلك الألفاظ طبيعيا حيث تدعوها تلك المعان المرئية، وهو ما يسمى فيما بعد بالنظم أو

توخي معاني النحو»[35] ص237،لذا نرى التفكير البلاغي عند الجرجاني قد شُدّ كثيرا إلى المعنى فجعل منه بؤرة لمشاكلة الألفاظ لمعانيها، أما اللفظ وحده منفردا فهو مظنة لكل استكراه، كما لا يرى الاستحسان في السجع، لأن ذلك لا يؤدي إلى تحصيل الأغراض المختلفة للكلام ولا يفي بها، فالسجع لا يحلو إلا عندما تكون الألفاظ خدما للمعاني النفسية المختلفة، ويكون عندئذ السجع وشيا يغمر المعاني، وهذا ما لاحظه في مقدمة الأسرار وفي الآية الكريمة:(الرحمن علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان)[36] 55، إذ يرى أن فضيلة البيان لا تعود إلى اللفظ من حيث هو لفظ مفرد، وإنما تعود إلى النظم وترتيب الكلام بمقتضى ترتيب معانيه في النفس. ومهما يكن فإن عبد القاهر في الأسرار يذهب مذهبا لغويا يستعمل فيه عقله ويتصرف بموجبه، إذ وضع القوانين العامة وضعا محكما، و مدعمة بنماذج من الشعر العربي، حيث استطاع أن يربط بين النحو والبلاغة، ومن هذا البسط لمختلف مؤلفات الجرجاني النحوية والبلاغية نجده يركز على مبدأ النظم، إذ يتخذ منه نقطة انطلاق للتشذيب والجمع بين الآراء المتضاربة التي كانت قائمة من مؤيد للفظ ومؤيد للمعنى، ولقد أكدت لنا كل مؤلفاته على أنه لا فرق بين النظم ومعاني النحو، إذ النظم في الجوهر هو النحو في الضوابط وهذا ما أكده لنا في الأسرار.

2.2. منهج عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة.

إن السرّ في عظمة الجرجاني أنه سار على منهج تحليلي وظيفي يتسم بمناقشات علمية وينطلق من أساس اللغة وهو النحو،« فلا يقف الجرجاني عند الصحة والخطأ فيه بل يتجاوز ذلك إلى مراعاة الدلالة والسياق الكلامي الذي ترد فيه»[37] ص245،و هذا ما يؤكده أيضا الدكتور عمار ساسي بقوله:" سار عبد القاهر الجرجاني وفق المنهج العلمي لأبي على الفارسي و عمقه بتأكيد الوظيفة الإبلاغية التي تؤديها اللغة و ذلك بالدعوة إلى عدم فصل دراسة البلاغة عن النحو، فكان كتابه دلائل الإعجاز بداية مرحلة جديدة في تاريخ علوم العربية و هي مرحلة تأكيد الوظيفة الإبلاغية للغة "[38] ص32و من هنا نجد الجرجاني قد حدد الخصائص الفاصلة بين الشعر والكلام العادي ،كما فصل في الصفات المشتركة لان كليهما ينتمي إلى مجال اللغة، و ما اللغة إلا مجموعة القوانين الوضعية أكانت في ذلك على مستوى المفردات (الألفاظ)،أو على مستوى التراكيب، و ما الألفاظ عند عبد القاهر إلا دوال على المعاني الجزئية لأنها لا تكتسب دلالتها الكاملة و من ثم لا يمكن أن توصف بالفصاحة أو البلاغة أو البيان ،ونجده« يصف البحث في الفصاحة والبلاغة وفق المنهج الوصفي الوظيفي الذي طبقه أسلافه من العلماء المسلمين قبل أن يعرفه ويطوره علماء أوروبا فيما بعد»[39] ص6؛ حيث يقول: « وجملة الأمر أنك لن تعلم في شيء من الصناعات علما تمر فيه وتجلى حتى تكون كمن يعرف الخطأ فيها من الصواب ويفاضل بين الإساءة والإحسان، بل حتى تفاضل بين الإحسان والإحسان...وإذا كان هذا هكذا، علمت أنه يكفي في علم الفصاحة أن

تنصب لها قياسا، وأن تصفها وصفا مجملا وتقول فيها قولا مرسلا، بل لا تكون من معرفتها في شيء حتى نفصل القول ونحصل ونضع اليد على الخصائص التي يعرض في نظم الكلم، ونعدها واحدة واحدة ،ونسميها شيئا فشيئا وتكون معرفتك معرفة الصانع الحاذق»[40] ص51.

و إضافة إلى دعوته للبحث وفق المنهج الوصفي التحليلي لقد « كرس رؤية علمية شاملة لا جزئية، فنظر إلى بنية اللغة في مجموعة كلمات لها مدلول معين توظف في سياق كلي يعطيها المعنى أثناء تفاعل علاقتها اللغوية »[41] ص246، أي أن اللغة لا تكتسب مدلولاتها إلا في السياق الكلي الذي يأخذ معناه في واقعه الاستعمالي، وبهذا يكون قد قدم جديدا في ميدان الدراسة اللغوية لأنه يبين عن السياق الذي يكشف عمّا في التركيب من نسيج متشعب من الصور، ويستدعي ذلك عدم الفصل بين الصورة والمعنى الذي وردت فيه.

هذه النظرة الشمولية متبوعة بتحليل في المجال النفسي والاجتماعي« إنا نعلم أن الجملة أبدا أسبق إلى النفوس من التفصيل...ترى بالنظر الأول والوصف على الجملة ثم ترى بالتفصيل عند إعادة النظر...وهكذا الحكم في السمع وغيره من الحواس»[42] ص 137؛ فهو هنا يؤكد الجانب التأثيري من المعاني وبيان طريقها إلى النفوس باعتماد الإحساس الفني مع تحكيم الذوق في ذلك موجّها عنايته للبواعث النفسية للمعاني ومكانها من القلب.

بعد هذا طبق عبد القاهر منهجه الوصفي الكلي العلائقي التحليلي في المجال اللساني، حيث رأى العملية اللسانية عملية مترابطة على مختلف مستوياتها ابتداء من مستوى أصوات الكلمة كما حدّدها الوضع اللغوي إلى مستوى علاقة اللفظ بمعناه الذي يدل عليه، إلى علاقة أطراف مكونات الجملة ببعضها، حيث تترابط علاقاتها للدلالة على مضمونها الذي يفهم منها اللغة إلى ارتباط تعابير النص وصوره لتشير أو توحي بمضمونه الذي نظمت من أجله.

لو تتبعنا رأي الجرجاني « الذي لم يسر على منهج بعض سابقيه لأنه لم يقف عند وصف اللغة وإنما تعدى إلى تعليل موطن الجمال وسببه، وتوضيح العلة المتعلقة بتركيب ما»[43] ص247، أي أنه اتّبع منهجا تعليليا، إذ لكل ظاهرة لغوية أسبابها ونتائجها وخصائصها.

فمنهج عبد القاهر الوظيفي كما استخلصناه من آرائه يركز على تحليل و وصف علاقة ووظيفة كل عنصر من النسق اللساني بربطه بوظيفة أو بغيره من العناصر،

و ذلك يعني« أن أي عنصر يعطل داخل البنية أو النسق يعيق مواصلة الوظيفة المنوطة به (النسق)، لأنه معلوم أن مواصلة الحركة في مختلف مجالات الحياة بصغيرها وكبيرها أساسي في استمرار وظيفتها الحيوية والتطويرية»[44] ص7، وهكذا يؤكد أنه منهج أوسع مجالا من المجال اللساني، فمنهج عبد القاهر هو منهج يهتم في مجال البحث بالتحليل والوصف والتعليل، لأنه لا يقبل بأي قضايا مسلمة نهائية « لذا فإن البنى والهياكل والمفاهيم العامة وإن كانت قد وضعت لنسترشد

بها في المجال التطبيقي، ولكنها في مجال البحث عرضة للتعليل والتعديل كلما اقتضى الأمر ذلك»[45] ص7.

لقد أحدث الجرجاني بكتابه دلائل الإعجاز أفكارا جديدة إذ درسها وفق المناهج المتعددة، فكان المنهج التحليلي الوظيفي، الذي يصلح أن يقتدى به ليس في مجال البحث اللساني فقط بل حتى في مجال بحث العلوم الاجتماعية والإنسانية ككل.

3. المنطلقات التأسيسية للفكر البلاغي عند الجرجاني:

إن مسألة البحث في الإعجاز القرآني قد أدى إلى ضبط مجموعة من المقاييس والمعايير التي تؤدي إن حصل توظيفها بإحكام إلى استخلاص واكتناه المستويات اللغوية التي تتمايز درجات قيمتها بحسب ما تحتويه من علاقات، وبذلك « يكون الهدف من إعادة النظر في تلك التحليلات التطبيقية المتنوعة...ودراية واعية مناقشة تلك المبادئ الجوهرية الواضحة التي تشكل أسس نظرية معاني النحو (النظم)، حتى نقف على القواعد النحوية –الدلالية الجزئية التي تتضمنها المقولات الأساسية الكبرى- التي استند إليها الجرجاني لوضع تفسيرات دقيقة متميزة لنصوص متباينة (شعرية ونثرية) من مستويات لغوية مختلفة»[46] ص172، وهذا ما حققه الجرجاني في مستوى الجمع بين المعاني النحوية والمعاني النفسية، أو بالأحرى بعلاقة النظم بالنحو، إذ ثمة اتفاق وإجماع كبير لدى الباحثين حول كفاءة الجرجاني غير المسبوقة، والتي عملت على صقل تلك القواعد والمبادئ تماشيا مع دعائم نظرية النظم، ومتجاوزا بعمله هذا إطار التفسير الشكلي الظاهري إلى ملامسة القواعد الدلالية غير المقيدة في علاقتها بالقواعد النحوية الإجبارية، وقد تأسس هذا المنهج المستجد في الطرح البلاغي على مجموعة من العناصر:

1.3. إشكال الإعجاز:

إن اللغة الإنسانية المعبّر عنها بالكلام ما هي إلا معان في الذهن يعبر عنها بالألفاظ، ويتم ترتيب هذه الألفاظ حسب ترتيب تلك المعاني في الذهن، والغاية الأساسية للغة هي تحقيق الاتصال بين الناس، فينقل المتكلم إلى السامع خبرا ما، أو يجيبه عن سؤال واستفسار، أو يؤكّد له معنى يتعلق بأمر من الأمور، ولما كانت الألفاظ والمفردات مجرد رموز للمعاني، والأشياء التي لا بد أن يعرف المتكلم والسامع معانيها أصلا، فلا تتم إذا الفائدة بهذه الألفاظ دون تعليقها ببعضها، وبطريقة عقلية يقتضيها حال السامع وحاجته، فإن أي تغيير في وضع الألفاظ بجانب بعضها لا بد أن ينشأ عنه تغيير في المعنى المقصود وبالعكس، ومن هنا كان نظم الكلام هو اللغة، والنظم يقوم «على ترتيب الكلام حسب المعنى في الذهن وحسب ما يقتضيه النحو، ويظهر الفرق بعد ذلك في حسن، وصحة دلالة الكلام على المعنى المراد، وقوة تأثيره على نفس السامع، ومن جهة أخرى يظهر الفرق في

قدرة المتكلم، بحيث يؤدي المعنى وتتم الدلالة بدقة مع بهاء وجمال العبارة المؤدية لذلك المعنى»[47] ص146،147.

ويتفاضل في ذلك المتكلمون فيعبر كل منهم عن المعنى الواحد بكلام أو بنظم مختلف، ومن خلال ذلك يظهر إعجاز القرآن الكريم الذي لا يستطيع متكلم أن يصل إلى مستواه من النظم الذي هو غاية في أداء المعنى وتمام الدلالة، مع حسن الصورة وبهاء العبارة، وقوة تأثيرها، وهذا الذي يريده الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز في علم المعاني" من أن الأغراض والمقاصد التي يعبر عنها القرآن بصورة معجزة لا يمكن للبشر محاكاتها.

وفي سبيل ذلك يبين الجرجاني أنه لا مزية للفظ منفردا لأن أي عربي عند نزول القرآن كان يمكنه أن يأتي، أو يعرف كل الألفاظ التي جاءت في القرآن الكريم، كما يبين أن المعاني مرتبطة بالألفاظ ولا يمكن الفصل بين اللفظ ومعناه، وأن نظم الكلام لا يكون عفويا، وليس هو بسحر ساحر، ولكنه القدرة على استخدام معاني النحو ودلالته، فبلاغة الكلام تقع في تأليفه وسبكه، وتعليق بعضه ببعض، ورد بعضه إلى بعض، وكل ذلك طبقا لقوانين النحو، ولا يمكن ربط لفظ بلفظ ،ويكون في ذلك معنى وفائدة إلا بتمثل معانيه وأحكامه،لان« تبديل العلاقات النحوية في الجملة يحولها من البنية العميقة إلى البنية النحوية الساكنة إلى البنية الظاهرية وهي البنية الإخبارية والإبلاغية المتغيرة حسب المقام»[48] ص147.

فالبنية الظاهرية التي تتمتع بالمزية قد نتجت عن الجملة العميقة، وتم ذلك بتحويل العلاقات النحوية ففي قوله تعالى: (اشتعل الرأس شيبا)[49] 04،هذه البنية الظاهرية نتجت عن البنية العميقة التي هي اشتعل شيب الرأس، وقد تم التحويل بتحويل العلاقات النحوية، فأصبح الشيب الذي أسند إليه الفعل اشتعل في البنية العميقة فكان فاعلا، منصوبا على التمييز وصار الرأس الذي هو من سببه، وتابع له فاعلا في البنية الجديدة للفعل اشتعل...وقل مثل ذلك في عيشة راضية، وحجابا مستورا.

إن النحو والبلاغة عنصران متلاحمان في اللغة، بهما تفهم اللغة وتدرك أسرارها، وبهما يعرف سر الإعجاز في القرآن الكريم،« ويعني ذلك أن بلاغة القرآن الكريم الخارقة، وقوة بيانه المثلى تتجلى في نظمه وفق قوانين النحو وخصائص العربية بطريقة مخصوصة يعجز البشر عن مجاراتها»[50] ص147،و قد أوضح ذلك الجرجاني بقوله:« و هل تشك إذا فكرت في قوله تعالى:(و قيل يا ارض ابلعي ماءك و يا سماء اقلعي وغيض الماء و قضى الأمر و استوت على الجودى و قيل بعدا للقوم الظالمين)[51] 44، فتجلى لك منها الإعجاز،و بهرك الذي ترى و تسمع،انك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة و الفضيلة القاهرة،إلا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض،و إن لم يعرض لها الحسن و الشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية و الثالثة بالرابعة؟و هكذا،إلا أن

تستقريها إلى آخرها و إن الفضل تناتج ما بينها ،و حصل من مجموعها»[52] ص36،و هذا ما تشير إليه الدراسات اللغوية الحديثة بمصطلح العلاقات الوظيفية بين الكلم.

لقد نشأ الدرس اللغوي لدى العرب في رحاب النص القرآني، ومن أجل خدمته تلاوة وفهما، وما لبث أن توسعت دائرة الاهتمام اللغوي، فشملت النص الأدبي عموما، والنص الشعري خصوصا، وشرع العلماء يبحثون عن جوهر المعاني، ومستوياتها الدلالية، وتعمقوا في آي القرآن الكريم، فاختلفت الرؤى، وتنوعت الأفهام، وتعددت الأفكار، وظهرت شيّع وأحزاب، كل فريق يجد في النص القرآني مبتغاه، وكل لفيف ينتصر لرؤاه.

والحقيقة إن للقرآن الكريم دلالات متنوعة، ومعاني واسعة، و هذا التنوع للإثراء، وقد جاء متحديا أساطين البيان، ولما طُلبوا مقارعته فشلوا، وأنى لهم ذلك؟! بل قد «أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه»[53].

وثبت تاريخيا أنهم حاولوا جاهدين محاكاة أسلوبه، فما قدروا، ولن يقدروا، لأنه نزل على حد من الفصاحة تقصر عنه قوى البشر.

ومن منطلق الإيمان بالوحي السماوي حاول الجرجاني أن يتلمس طريق الإعجاز في القرآن الكريم، فأطلق على مصنفه اسم "دلائل الإعجاز" ،وذهب يعدّد الوجوه التي يمكن أن يتعلق بها الإعجاز، فافترض جدلا قائما بينه وبين خصومه، وربما كانت الخصومة واقعة ثقافية حينذاك، فكان يدحض الحجة بأقوى منها، وما كان منه إلا أن نفى أن يكون الإعجاز في الألفاظ المفردة، وفي أوضاع اللغة لأنها استعملت و وجدت في الاستعمال اللغوي قبل نزوله؛ ولا يتصور أن حدثت بها أوصاف جديدة طارئة عليها ، وهل يسوغ التفاضل بها؟ إنها قدر مشترك بين أبناء الأمة الناطقين بلغة واحدة، ويعضده –دليلا- وظيفة اللغة في التواصل والإبلاغ، فإن الرديء من الألفاظ يقوم مقام الجيد منها في الأفهام، ثم إن الألفاظ لا تراد لذواتها، بل تراد للدلالة على المعاني، فإن تجلت مقاصد الناس، فلا عبرة بالألفاظ، لأنها وسائل وقد تحققت غاياتها في الإبلاغ، فما قيمتها بعدئذ.

كذلك لا يمكن أن يكون في الإيقاع (الحركات والسكنات)، فما تحداهم بأن يأتوا بكلام تكون كلماته على تواليها في زنة كلمات القرآن، وما كان بهذه المثابة ينطبق على مثل سجع "مسيلمة"، ولا هو في الفواصل، فإنها عديلة القوافي في الشعر، و لا تعدو أن تكون مراعاة للوزن، وللانسجام الصوتي.

ويواصل الجرجاني توضيح مذهبه، فيرى أنه لا يجوز لنا أن نعتد بأفصح اللغات –في هذا المجال- ولا باستعمال الغريب، ولا باجتناب ما تخطئ فيه العامة.

إن العلم بجميع ذلك لا يعدو أن يكون علما باللغة، وبأنفس الكلم مفردة، وبما طريقه طريق الحفظ دون ما يستعان عليه بالنظر، ويوصل إليه بإعمال الفكر.

ولا يمكن أن تجعل الاستعارة الأصل في الإعجاز، وأن يقصد إليها، لأن« ذلك يؤدي إلى أن يكون الإعجاز في آي معدودة في مواضع من السور الطوال مخصوصة، وإذا امتنع ذلك فيها، لم يبق إلا أن يكون في النظم والتأليف»[54] ص177؛ أجل! لم يبق للإعجاز إلا أن يقتصر على النظم والتأليف، فالمفاضلة بين أنواع الكلام، وتمييز المعجز منه مما هو ليس كذلك، لا يتأتى إلا عن طريق الفكر، وهل يستغنى الناظم في نظمه عن الروية والفكر؟! واستقر لدينا أن الألفاظ المفردة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها من فوائد.

والإعجاز يتجلى أكثر إذا فكرنا في قوله تعالى: (وقيل يا أرض ابلعي ماءك، ويا سماء أقلعي، وغيض الماء وقضي الأمر، واستوت على الجودي، وقيل بعدا للقوم الظالمين)[55] 44،و كان هذا الإعجاز مرده إلى النظم المحقق فيه نتيجة ورود الكلم فيه وفق نظام مخصوص يوحي بتصوير دقيق للموقف.

هكذا ينفرد الجرجاني فيغدو مجادلا عنيدا، مقتفيا منهج المتكلمين، متعمدا المنطق والعقل، معددا الوجوه الممكنة للإعجاز منفذا له، منتهيا إلى غايته التي سخّر لها كل الأدلة التي تمكن منها ليقرّر في نهاية المطاف أن الإعجاز يكمن في النظم، وقد « نفى نفيا قاطعا أن يكون فيما يسمى بمتن اللغة مما طريقه المعجم، ولا فيما طريقه الإعراب الذي يرسم صحة التركيب في الكلام، ولا فيما طريقة النغم والإيقاع لأن الشعر شريكه في ذلك»[56] ص178.

وتحصيل ما طرح هنا أن الإعجاز لا يمكن أن يكون فيما هو مشترك بين جميع الناطقين باللغة الواحدة، فما كان بهذه المثابة كانت طريقه الرواية والحفظ وليس الروية والفكر الذي يعول عليه الجرجاني كثيرا في نظرية النظم التي هي محور الإعجاز.

والنظم لن يكون في الكلام متميزا إلا إذا كان مبنيا على مبدأ الاختيار، فمن البداهة أن تقول: «إن وجدنا كلاما أفضل من الآخر وشاعرا أحسن من شاعر، ذلك أن الاختيار مظهر طبيعي، لأنه يعتمد على قاعدة التفاوت في القصيدة، أو شعر الشاعر الواحد أو مجموعة من الشعراء»[57] ص181.

والاختيار يحقق للشاعر رغبته في الحرية، ومخاصمة النمط المألوف ويجعله يتميز بخصائص لا تتأتى لغيره، لأنه التفرد الذي يوصف به واحد من دون أقرانه، والتفاوت في الصور مهما تقارب شيء لا يكاد يقف عند حد، فإذا بلغ الأثر الأدبي درجة من التمييز لا يلحقه فيها أي أثر آخر صح أن يسمى معجزا.

إن الفكرة التي يلح عليها الجرجاني إلحاحا شديدا تتعدى النمط التعبيري المألوف ،ولا تقف عند حدود صحة التركيب، ولا يشغلها المعنى الأصلي، إنما هي منفذ لحرية المتكلم في اختيار أدواته التعبيرية، والعدول بها عما درج عليه المتكلمون العاديون لخلق طاقات حية في التصوير والصياغة والأسلوب، وتلك ميزة الإعجاز وامتياز الأديب، فإن « استطاع المتكلم أن يتجاوز التشكيل اللغوي المألوف، أو الذي افترضه النحاة، كان له أن يتصرف في التعريف والتنكير والتقديم

والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيضع كلا من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة، وعلى ما ينبغي له»[58] ص148.

وسر الإعجاز هو أن استخدم القرآن الكريم ألفاظ العربية أنفسها، التي يفهم العرب معانيها في أنفسها، وينظمها وفق نظام اللغة العام وقوانين نحوها وصرفها ، لان المتكلمين على اختلافهم يملكون معجما لغويا متفقا عليه و يختلفون من حيث قدرتهم على نظم وحداته و تاليفها وفق ما يريده كل فرد و ما يقدر عليه لتوصيل المعنى، إذ « لا يستطيع العربي بعد ذلك الذي يعرف هذه الألفاظ، ويعرف قوانين اللغة ونظامها العام بطريقة فطرية أن يعبر عن المعاني أنفسها التي يعبر عنها القرآن بالصورة الفردية نفسها»[59] ص148.

ولا تتجلى للسامع إلا من الألفاظ التي يتوخاها النظم،حتى تكون مرتبة على الأنحاء التي توجب ترتيب المعاني في النفس،و لهذا جعلت الألفاظ زينة للمعاني وتابعة لها، وكذلك كانت صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ ما عدا أن يكون هناك اتساع ومجاز،إذ ليست المزية التي تجدها لقولك: كأن زيدا الأسد على قولك أن زيدا كالأسد شيئا خارجا عن التشبيه الذي هو أصل المعنى، وإنما هو زيادة فيه، وفي حكم الخصوصية في التشكيل كأن يصاغ خاتم على وجه وأخر على غيره، فيفترقان بخاصة، هذا ما دام النظم واحدا، فإذا ما تغير النظم فلا بد حينئذ من أن يتغير المعنى، ومثال ذلك قوله تعالى:(وجعلوا لله شركاء الجن)[60] 100، « فليس بخاف أن لتقديم الشركاء حسنا شريفا ومعن جليلا، محصوله أنه ما كان ينبغي لهم أن يجعلوا لله شركاء من الخلق ولا من الجن، ويعبدونهم مع الله، وإن اتخاذ الشريك من الجن ومن غيره قد دخل في الإنكار، ولو غيرت النظم، وحولت الترتيب هكذا: وجعلوا الجن شركاء لله لأحتمل أن يكون القصد بالإنكار إلى الجن خصوصا في أن يكون شركاء من دون غيرهم، تعالى الله عن ذلك»[61] ص184، ولا يدرك هذا الإعجاز إلا من يعرف طبيعة اللغة وخصائصها ونظامها العام، و لذلك «لو أردنا بعد ذلك ممن يجهل سر النظم وطبيعة اللغة، وإن كان يتكلم هذه اللغة، أن يفهم الإعجاز، كنا كمن يطلب من الأعمى الذي لم ير الشمس أن يبين لنا عظمتها وقوة شعاعها وتوهجها»[62] ص148.

2.3. صلة الإعجاز القرآني بالنظم:

إن قضية الإعجاز ترتبط دائما بالكتاب، وأن هذا الكتاب لقي من أهله والدائنين به تقديسا، ملك عليهم منافذ الإحساس، فلا يكادون يدينون بإعجاز كتاب آخر له مثل هذه المكانة في قومه الذين نزل عليهم ، وظهر بينهم رسول أو داعية يؤكد إعجازه وتفوقه، بحيث لا تتطاول إليه طاقاتهم مهما بلغت من القوة والتمكن، و« لا سبيل إلى بيان أسباب هذا الإعجاز إلا بدراسات واسعة تتناول كل ما يتعلق بهذا الكتاب من ناحية الفكرة وعرضها، وألفاظه ونظمها، وما انفرد به من أساليب لم يألفها

أهله وإن كانوا أهل هذه اللغة التي نزل بها، ولهم وحدهم حق التصرف فيها بما يجعلها طيعة لهم، سهلة عليهم»[63] ص193.

لقد أقام عبد القاهر الجرجاني فكرة النظم من فكرة الإعجاز القرآني على حد اعتبار سابق الذكر للإمام أن الفصاحة لا تظهر في الألفاظ حيث هي كلمة منفردة، حتى تكون ضمن نسق صياغي من خلاله تظهر فصاحته حسب المعاني، إن المزية ليس مردها إلى اللفظ، وهذا ما جسده الصراع القائم بين فئتين من النقاد و هما أنصار اللفظ وأنصار المعنى.

لقد دلل الإمام وأثبت أن الفصاحة لا تأتي منفردة ومثال ذلك قولك ضحك، أو خرج...الخ، هل تظهر الفصاحة؟ بل لا تصح من الممكن إلا بضم الألفاظ مع بعضها البعض،و هذا باعتبار أن اللغة لا تحصل إلا بضم الكلم إلى بعضه،و لا نضم و لا ترتيب حتى يتعلق بعضه ببعض و تأتلف معانيه و أجزاؤه ،كان من الكلام ما يتآلف مع بعضه فلا يؤدى ضمه إلى شيء من الفائدة...،ولقد بين الجرجاني أن من الكلام ما هو مؤتلف كالاسم مع الاسم،و ما هو غير مؤتلف كالفعل مع الفعل و الحرف مع الحرف ،و بذلك لا يكون هناك كلام حتى يكون منه جزأن أساسيان،مسند و مسند إليه»[64] ص130،و نجد عبد القاهر يكاد يعدد مظاهر الإعجاز في النظم، وهذا الأخير عنده لا يكاد يقف عند حد رصف الكلمات ورعاية جرسها وائتلافه، كما يعالج هنا أيضا قضية الفكر والمعاني التي تدور فيه، وكيف يستطيع الأديب البارع أن يؤلف بين هذه المعاني على نحو فريد لم يسبق إليه أن كان من أهل الأصالة والابتكار، أو أن يؤلف بين الموروث منها بحيث يؤدي هذا التأليف إلى توليد صورة فنية جديدة لا تلمح فيها إلا آثار مادة موروثة، و« تجد عبد القاهر يكشف لنا عن رأيه في قضية الإعجاز إذ يقول:

وهاهنا أمر عجيب وهو أنه معلوم لكل من نظر أن الألفاظ من حيث هي ألفاظ وكلم ونطق لسان لا تختص بواحد دون آخر وأنها إنما تختص إذا توخى فيها النظم وإذا كان كذلك كان من رفع النظم من البين وجعل الإعجاز بجملته في سهولة الحروف وجريانها جاعلا له فيما لا يصح إضافته إلى الله عز وجل»[65] ص194.

وهكذا كان النظم عند عبد القاهر يكاد ينحصر في هذه الخطى:

1- فكرة يراد أداؤها.
2- ألفاظ تختار على قدر هذه المعاني.
3- ترتيب الألفاظ على ما تقتضيه صناعة النحو.
4- جعل الترتيب ملائما لترتيب المعاني في النفس.
5- اختيار الألفاظ على أساس من ملاءمة الجرس للفكرة.
6- استنباط المعاني الثانية من واقع النظم.

إن فكرة النظم تقوم على مبدأين أولهما التركيب وثانيهما التحليل.

أما التركيب فيكاد يتحدد في بناء العمل الفني، وأما التحليل فيختص بالتفسير الكاشف عن كل أداة أو وسيلة من وسائل هذا التركيب.

وبعد فتلك هي الملامح العامة للدراسة البلاغية، وقد كشفت لك عما انتهى إليه الأمر في درسها بتلخيص بعض فنونها ولا يقف الأمر عند حدود هذه المصطلحات التي تتقاذف علينا، وإدراكنا لها لا يكاد يستقر في أية زاوية من زواياه، وإنما للبحث البلاغي أصول وقواعد تعتمد على دراسة اللغة ووظيفتها ثم تطورها الدلالي، ثم النظم بهذا المعنى الذي كشف عنه عبد القاهر.

وقد يتبين لنا مما ذكرناه في حديثنا عن اللغة وتطورها الدلالي أن التصور اللغوي عند العرب لم يكن يسير في طريق واحد، وإنما اختلف باختلاف المستعملين لهذه اللغة وقد قارنا بين بعض هذه التصورات بما يكشف لك عن وجوه المشابهة بينهما.

فمثلا نرى الأصوليين يقولون بالمنطوق والمفهوم ونرى البلاغيين يقولون بهما ثم يكملون القول فيهما بحديثهم عن الكناية.

ونستطيع بعد هذا كله أن نفرق بين المجاز والكناية بأن الأول يعتمد على النقل أما الكناية فلا نقل فيها وإنما هي تعبير أو ألفاظ لها لوازم يمكن أن يريدها المتكلم تحقيقا منه لقضية الوصف بمضمونها، وهكذا نرى أن « البحث البلاغي في جملة أمره لم يصبه الجمود إلا نتيجة لما عكف عليه أصحابه من تكرار لمصطلحات لم يحدد مكانها من سلسلة التطور اللغوي»[66] ص196.

3.3. فكرة الذوق وعملها في تقييم الأثر البلاغي:

يقرر عبد القاهر أن الإحساس بالفكرة وعمقها، وطريقة النظم في أدائها هو الأساس الذي يرتكز عليه تقييم العمل الأدبي، وأن الناقد والأديب مهما بذل من الجهد ،فإنه لا يستطيع إبراز كل الأصول التي يعتمدها ذلك التقييم ،و« ليس الأمر في هذا كذلك، فليس الداء بالهين فيه، ولا هو بحيث إذا رمت العلاج منه وجدت الإمكان فيه مع كل أحد مسعفا والسعي منجحا لأن المزايا التي تحتاج أن تعلمهم مكانها وتصور لهم شأنها أمور خفية ومعان روحانية أنت لا تستطيع أن تنبه السامع لها وتحدث له علما بها حتى يكون مهيأ لإدراكها وتكون فيه طبيعة قابلة لها ويكون له ذوق وقريحة يجد لهما في نفسه إحساسا بأن من شأن هذه الوجوه والفروق أن تعرض المزية على الجملة فيها، ومن إذا تصفح الكلام وتدبر الشعر فرق من موقع شيء منها وشيء»[67] ص197.

عبد القاهر هنا، وفي غير موضع من كتابه دلائل الإعجاز يؤكد أن فكرة الذوق المفضية إلى العمل الأدبي لا تعتمد دراسة مرتبطة بالنظم محددة في إطارات عقلية أو ذهنية يستطيع الدارس أن يضع يده عليها، وأن يتخذها معايير أو مقاييس يقيس بها العمل الفني، وإنما « الأمر في هذا كله بعد الدراسة والخبرة يعتمد على الذوق المرهف، والإحساس النافذ والإدراك الواعي»[68] ص198.

ولا سبيل إلى تحصيل هذا الذوق إلا بالتمرس بالأساليب ورواية الشعر وتفسيره، والإحساس بوجوه الفروق بين صيغ الشعراء فيه، حتى تتكون لدى الناقد ملكة يستطيع بها أن يمايز بين الجيد والرديء منه سواء في الفكرة أم في الصياغة.

وهنا يؤصل عبد القاهر أصلا ،وهو أن إدراك الجمال وأسراره يرتد إلى أمور روحانية لا سبيل إلى التعبير الدقيق عنها، وإلى الكشف عن أسرارها ما دامت اللغة لا تملك الوسائل المعينة على التعبير عنها طاقات كافية، و هذا ما نستشفه من قول الدكتور عبد العزيز عتيق:

"و لعل هذا هو ما أشفق منه عبد القاهر على أساليب اللغة، و حفزه على تأليف دلائل الإعجاز و أسرار البلاغة، اللذين أودعهما قواعد البيان و المعاني،و دون فيهما أصول البلاغة صيانة لها "[69] ص247 ، ومرد ذلك عنده إلى أن المعاني الروحانية أمور تدرك ولا يعبر عنها، وربما كان ذلك لأن اللغة فيها من العجز ما فيها مما لا تطوع معه لهذا التعبير والتبيان.

وهنا يقارن بين طبيعة العلم، وطبيعة الفن فيقول:

وإذا كانت العلوم التي لها أصول معروفة وقوانين مضبوطة قد اشترك الناس في العلم بها واتفقوا على أن البناء إذا أخطأ فيه المخطئ، ثم اعجب برأيه لم يستطع رده على هواه وصرفه عن الرأي الذي رآه إلا بعد الجهد وإلا بعد أن يكون حصيفا عاقلا ثبتا إذا نبه انتبه وإذا قيل له أن عليك بقية من النظر وقف وأصغى...

فكيف بأن ترد الناس عن رأيهم في هذا الشأن –الفنون والآداب- وأصلك الذي تردهم إليه وتعول في محاجتهم عليه استشهاد القرائح وسبر النفوس، وما يعرض فيها من الأريحية عندما تسمع، وكان ذلك الذي يفتح لك سمعهم ويكشف الغطاء عن أعينهم ويصرف إليك أوجههم وهم لا يضعون أنفسهم موضع من يرى الرأي ويفتي ويقضي إلا وعندهم أنهم ممن صفت قريحته وصح ذوقه وتمت أدواته»[70] ص198.

لقد فرق عبد القاهر بين العلم والفن، وأن العلم يعتمد على قواعد يمكن أن تتخذ معايير للحكم على الحقائق الواردة فيه، أما الفن فإن له أدوات ولكنها أدوات محدودة بحدود الصورة الفنية، أما البحث عن روح هذه الصورة وبيان ما فيها من وجوه الإبداع والجمال فلا يجتمع لهذه الأدوات، وإنما تحتاج إلى دربه خاصة وإدراك بصير أو قدرة خارقة على اجتياز الحدود والرسوم للوصول إلى جوهر العمل الفني، وقد فصل القول في الذوق وأثره في العمل الفني ابن خلدون في مقدمته في الفصل الذي عقده للكلام عنه.

وبعد فهذه أصول نظرية النظم عند عبد القاهر، وقد اتخذت في العصر الحديث أساس التجديد في الدرس البلاغي عند كثير من العاصفين الخالفين[71] ص199.

4.3. العامل العقائدي:

لقد ظهر إلى الوجود مصطلح النظم نتيجة بحث العلماء في علل تعذر واستحالة الإتيان بمثل هذا القرآن، أو بعبارة أدق قد تولد نتيجة محاولة إثبات حصول الإعجاز القرآني نتيجة ومحصلة للنظم، ولقد استخدم مصطلح النظم في فترة مبكرة جدا، غير أن استخداماته الاصطلاحية المختلفة توجب رصد خصوصياته في المؤلفات المختلفة التي تناولت مسألة الإعجاز القرآني بما يدعو إلى تتبع عن كثب لتلك الجهود التي عملت على توسيع دلالته، وهذا بالأخذ بعين الاعتبار للسياقات المختلفة التي كانت تنزع بالدرجة الأولى إلى إقامة الصلة بين تلك الجهود اللغوية الخاصة بإيعاز الإعجاز إلى النظم في علاقتها بالمذاهب العقائدية –الأصولية- والكلامية والتي عملت على تطوير مفهوم النظم وأثرت فيه أيما تأثير إلى أن اكتمل بناؤه في صورته النهائية، إذ تطور مفهوم النظم وتأثر تأثرا جليا بتلك الاختلافات العقائدية، لأن « هؤلاء العلماء حملوا معهم كثيرا من خلافاتهم الكلامية والأصولية إلى ساحة البحث اللغوي، وأحب كل فريق أن يضع في اللغة والبيان أصولا ونظريات موافقة لأصول مذهبه وعقيدته، فوقع الخلاف بينهم في قضايا اللغة والبيان بسبب الخلاف الذي كان بينهم في أصول الدين، كما تأثروا بثقافتهم ومناهجهم الكلامية في معالجة المشاكل اللغوية»[72] ص16.

ومنه فإننا نحيل سبب نشأة مصطلح النظم إلى الخلافات العقائدية مثلما يرى ذلك الدكتور سعيد حسن بحيري في قوله: « وفي الواقع يمكن أن نصور الخلاف بين الأشاعرة والمعتزلة، وهما الفريقان اللذان عنوا بهذه القضية عناية فائقة على نحو معين، فليس صحيحا أن الخلاف بينهما في كافة جوانب القضية، بل أرجح أن الاتفاق في أغلب وجهات النظر يتكشف من خلال تأثر كل طرف بمقولات الطرف الآخر»[73] ص175.

إلا أن وجه الخلاف في رأينا يكمن في السبيل الذي اتخذه كل فريق لإثبات الإعجاز القرآني، إذ يذهب المعتزلة وهم أصحاب الاتجاه العقلي إلى تبني الجانب المرئي المدرك (أو المقروء أو المادي أو الحسي) على الجانب غير المرئي (المسموع والمعنوي)، بينما يتجه أصحاب الاتجاه الوجداني من الجانب غير المرئي إلى الجانب المرئي، وبعبارة لغوية حديثة، نجد الفريق –المعتزلة- الأول (العقلي) ينتقل من الدال إلى المدلول، بينما ينتقل الفريق الثاني (الوجداني-الأشاعرة) من المدلول إلى الدال في إثباتهم للإعجاز القرآني، ويتجلى ممّا سبق صدور كل فريق في آرائه ونظرياته اللغوية بمقتضى النزعة العقائدية، إذ يتضح إصرار المعتزلة ومنهم الجاحظ أن النظم لا يتحقق إلا على مستوى الدال أولا بمراجعة المبدأ الذي التزموا به في المنطلق وهو اعتبار المعاني غير معنية بمناط التمايز والتفاضل، بينما يقع التزايد والتفاضل في الألفاظ المعبرة عنها.

يعتبر هذا المبدأ من جوهر النظرية الاعتزالية في النظم، كما نجد في الطرف الآخر المبدأ المخالف والذي شكل لب النظرية الأشعرية، والذي أفضى إلى أن الألفاظ لا يحصل فيها تفاضل أو

تزايد، وإنما التزايد يحصل في المعاني التي تؤديها، وهذا ما أكده عبد القاهر الجرجاني، فجعل منه مدار نظرتية ،ونجده يصرح في أكثر من موضع بذلك كقوله: « قد فرغنا الآن من الكلام على جنس المزية، وأنها من حيز المعاني دون الألفاظ، وأنها ليست لك حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك....»[74] ص64، وهذا يؤكد لنا أن المنطلق كان واحدا عند الفريقين باختلاف في أي العنصرين أولى باستقطاب المزية والفضل المتمثلة في النظم،و إن الجرجاني يقرّ بفضل السابقين ويشيد بالمجهودات المبذولة من قبلهم في بحث وجوه الخطاب المختلفة بما في ذلك وجوه الإعجاز القرآني، وقد صبت تلك الإسهامات كلها في بوتقة واحدة عملت على تشكيل وإخراج نظرية النظم مكتملة على يد الإمام عبد القاهر الجرجاني واكتمال معالمها المتوزعة في مصنفاتهم، وعلى هذا النحو وجب في هذا السياق تتبع مصطلح (النظم) لدى العلماء الذين اشتغلوا بقضية الإعجاز القرآني، وإن كنا نرى بأن هذه القضية مبثوثة عند كثير من الدارسين القدامى، فبذلوا فيها جهودا لا يمكن إغماط فضلهم فيها، إذ يكمن عملنا في الإجابة عن تساؤل جد جوهري، وهو مدى تأثر عبد القاهر بما ورد عند سابقيه حول مفهوم النظم، وهذا قصد بيان فضل الرجل، والجديد الذي أثرى به النظرية اللغوية البلاغية، ولهذا فإننا ننطلق منذ البدء من مقولته التي صرح فيها بأنه انتفع بالجهود التي بذلها سابقوه في النظم، فقد قال: « وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن النظم وتفخيم قدره والتنويه بذكره، وإجماعهم على أن لا فضل مع عدمه، ولا قدر لكلامه إذ هو لم يستقم له....»[75] ص63، ولا يعني هذا أننا نسعى إلى ترصد كيفيات التأثر، وإنما نقتصر على بيان خصوصية المصطلح (النظم) لدى بعض العلماء الذين اشتغلوا بالإعجاز القرآني وذلك بإبراز خصائصه ووجوه استعماله.

من هؤلاء العلماء الجاحظ المعتزلي (تـ255)، إذ أورد مصطلح النظم في مواضع محددة من مؤلفاته ولنتعرض لإيراد هذه اللمحات في إيجاز شديد ففي معرض حديثه عن تحدي القرآن للرافضين كونه منزلا نجده يقول: « إذا طلب الله تعالى إليهم أن يأتوا بعشر سور من مثله في النظم، والروعة في التأليف...فما بال القرآن وقد جمع إلى النظم الرائع المعاني الفائقة»[76] ص144، ويقول في موضع آخر: « وفي كتابنا المنزل –أي القرآن- الذي يدل على أنه صدق، نظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد»[77] ص90، ومن هنا نستخلص أن مصطلح (النظم) عند الجاحظ لم تتحدد معالمه الإجرائية بدقة، بل كان مفهوما شائعا يستعمل باستعمالات مختلفة، إنه يتضح مما سبق في وصف النظم بأنه (رائع وبديع) عدم التحديد الدقيق لمصطلح (النظم)، إذ « لا خلاف في أن الوصف مغاير للتعليل غير أننا نلاحظ تجاور مصطلحي النظم والتأليف منذ فترة مبكرة، كما أنه قد وضع النظم في مقابل المعاني، مما يرجح عودة النظم إلى غير المعاني، وهو ما يتسق في حقيقة الأمر مع مذهب الجاحظ»[78] ص177، وهو المعروف بعنايته الفائقة بالألفاظ وصياغتها وجمال تأليفها وسهولة مخارجها وجودة سبكها، مما يحيل بالضرورة إلى جعل المزية في الألفاظ وتفضيلها على المعاني، إذ يقول في وصف هذه الأخيرة: « المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي

والعربي»[79] ص131، وهذا لا يعني أنه أسقط المعاني بالجملة، وإنما أكد في أكثر من موضع بأنها وحدها لا تحقق الكلام البليغ، إذ لا بد للألفاظ أن تكون على أقدار المعاني في كل مزية يتميز بها المعنى، أي أنه لا بد من حصول التوافق والتوازن بين قطبي الألفاظ والمعاني قصد تحقيق قمة البلاغة حيث يتحقق معها الإعجاز ويكون حينئذ إثبات دلائله ووجوهه انطلاقا من الدال (اللفظ) وصفاته والمتمثلة في حسن الصياغة وجودة السبك وكمال التركيب ودقة التأليف والجمال وروعة النظم.

إن المعتزلة يرون بأن الإعجاز لا بد أن يكون في حدود الممكن فإن استحال فهذا دليل على غيابه، وهذا يمثل جوهر المذهب العقلي والمادي على عكس الأشاعرة الذين يجمعون بين الإعجاز والاستحالة، كما نجد المعتزلة قد اعتمدوا التحديد وذلك باعتمادهم الدوال (الألفاظ) وهي مادية ومحددة، على النقيض من ذلك فإن الأشاعرة قد اعتدوا بالإطلاق لإثبات الإعجاز في علاقته بالاستحالة، ولذلك نجدهم يعتمدون المعاني النفسية وهي غير محددة.

كما نجد القاضي عبد الجبار المعتزلي (تـ415) يستعمل مصطلح النظم في عدة سياقات غير أنه يلح على معنى بعينه، وهو نتيجة الأثر العقلي الاعتزالي، وهو استعماله لمصطلح النظم بمعنى طريقة التأليف الخاصة، وهذا ما ذهب إليه الباقلاني (تـ388هـ) وهو واضح من قوله: « وذلك أن نظم القرآن على تصرف وجوهه وتباين مذاهبه خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم، ومباين للمألوف من ترتيب خطابهم..»[80] ص52، ويتجلى من هذا القول الحرص على تحديد مصطلح النظم بمقتضى التأليف والرصف، وهنا مكمن الخلاف بينه وبين سابقيه من المعتزلة، إذ نجده يجرد اللفظ من النظم والإعجاز، كما أن هذا لا يسوغ تجاوز ذلك الحد الذي وصل إليه للقول بأنه تماهي مع مفهوم النظم عند الجرجاني ، وخاصة لأنه اضطلع بالربط بين الألفاظ والمعاني النفسية، وهذا خاضع لمبدئه القائل أن ترتيب الألفاظ في النطق يجب أن تخضع لترتيب معانيها في النفس، كما تفرد باستكمال نظرية النظم وذلك بربطها بمعاني النحو، كما تجاوزت تحليلاته مستوى التنظير الذي توقف عنده السابقون، ولم يتجاوزه إلى التطبيق الفعلي للنظرية.

إن خصوصيات منهج الجرجاني في النظم يتميز عن سابقيه في تقديمه لتفسيرات لغوية موضوعية تعزز المستوى التنظيري في أغلب المواضع لوجوه النظم، ويتجلى ذلك في مساوقته ومواءمته بين الاستقامة النحوية والصحة الدلالية، وذلك من خلال الكشف عن أهمية النحو في توضيح النص وتفسيره واستخراج طاقاته وكموناته من جهة، وضرورة إتاحة قدر كبير للمبادئ الدلالية في تفسير العدول عن وجه إلى وجه آخر لا يخرج عن القواعد النحوية الضابطة والمقننة للنظام اللغوي، وإنما هو منهج لا يتم القصد إلا من خلاله، وثمة « اتفاق على كفاءة الجرجاني غير المسبوقة في تسخير تلك القواعد أو المبادئ والمشكلة لدعائم نظرية النظم متجاوزا الإطار التفسيري المحدد لها بإتاحة مساحة أكبر للقواعد الدلالية غير المقيدة إلى جوار القواعد النحوية الإجبارية»[81]

ص172، إذ أدى هذا المنهج إلى اتساع دائرة الاحتمالات ولاختيارات الأسلوبية المتعددة المتمايزة فيما بينها، ولهذا ينبغي الإشارة إلى أن هذا التغير في الدلالة لن يتم إلا على مستوى البنية التركيبية وما يلحقها من تغيرات، وهنا تكمن القدرة التفسيرية لمختلف الأوجه التركيبية من خلال مقارنتها بعضها ببعض.

إن الاعتقاد الأشعري لعبد القاهر الجرجاني آل به إلى تبني رأيهم المتعلق بعلاقة اللغة بالفكر، أو بالأحرى بوحدة الملفوظ والمعنى النفسي، وإن في ذلك إقرارا بإحالة الظاهرة اللغوية إلى مبدأ الوضع والاصطلاح، وهو مبدأ راسخ القدم في التراث الإسلامي العربي « سواء في ذلك أكانت الألفاظ موضوعة إزاء الصور الذهنية التي تصورها الواضح في ذهنه عند إرادة الوضع أم بإزاء الماهيات الخارجية»[82] ص42، إذ يتضمن ذلك الإقرار أيضا بخاصية الاعتباط في الحدث اللغوي، وهي خاصية تلازم المواضعة والاصطلاح عند النشأة والتكوين.

إن تلازم واقتران الدوال بمدلولاتها متولد من اطراد الاستعمال، إذ يكون هو الممهّد لعملية الفكر للنشوء، ذلك أنه يؤسس للذهن قصد ممارسة عملية التفكير التي لا تتحقق إلا بتفاعل الدوال والمدلولات، مما يتيح لعملية الفكر المتحقق لغة على مستوى الملفوظ أن يستبطن ذاته ويتأمل نفسه، وهذا ما عرف بالحديث النفسي، وإن هذا المبدأ المعني بتحقيق الاستلزام بين وحدة الملفوظ والمعنى النفسي وجد له مكانا كبيرا في توجيه التفكير البلاغي عند الجرجاني، كما شكّل الأصول الأولى للتنظير البلاغي، وإيجاد البذور الأولى التي تؤسس للنقلة النوعية الممهدة للطريق أمام محاولات التجديد على صعيد الفهم والتنظير للنص الأدبي الفني.

5.3. النظم بين اللفظ والمعنى:

إن ما سبق ذكره يقودنا إلى أن نسلم تسليما مبدئيا بأن نظرية عبد القاهر إزاء النص الأدبي لها ما يؤسسها على المستوى العقائدي الراسخ عبر قناعات دينية وحضارية متأصلة في التراث العربي، وهي في مجملها متفاعلة بعلوم ومعارف تقوم على سند مكين من اللغة والنحو، لأن تحديد الخصائص الفنية للكلام البليغ، وبحسب ما كان شائعا آنذاك يعتبر سنة جمالية وأدبية تقتضي الوقوف على قضية اللفظ والمعنى، وهذه الأخيرة تعتبر أساسا لكل محاولة في اتجاه تحريك النقد العربي القديم أو البلاغة، وهي تروم تأسيس نظرية للنص الأدبي، ومن هنا وقف عبد القاهر محصلا ثنائية اللفظ والمعنى بثوب ورؤية جديدة لينطلق بعدها في تأسيس نظريته في النظم،و إن نظرة الجرجاني إلى القضية تنبني على شقين: شق لغوي عام وشق أدبي، فعلى صعيد الشق الأول –اللغوي العام- يمكننا الإقرار بأن تصور عبد القاهر الجرجاني للغة يقوم أساسا على التمييز بين الألفاظ والمعاني عبر معطى توفيقي بينهما، وتتحدد العلاقة بينهما بعلاقة إشارية تختزل في مواضعة تشير إلى شيء سابق معروف، مما يحدو بعبد القاهر إلى التساؤل مندهشا: « كيف والمواضعة لا تكون ولا تتصور

إلا على معلوم، فمحال أن يوضع اسم أو غير اسم لغير معلوم، ولأن المواضعة كالإشارة فكما أنت إذا قلت: خذ ذاك، لم تكن هذه الإشارة لتعرف السامع المشار إليه في نفسه، ولكن ليعلم أنه المقصود من بين سائر الأشياء التي تراها وتبصرها، كذلك حكم اللفظ مع ما وضع له، ومن هذا الذي يشك أنا لم نعرف الرجل، والفرس، والضرب، والقتل، إلا من أساميها؟، لو كان لذلك مساغ في العقل لكان ينبغي إذا قيل: زيد، أن تعرف المسمى بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدته أو ذكر لك بصفة»[83] ص416، وهذا الرأي ناتج عن تصور دقيق لكيفية إنجاز فعل المواضعة، وهو ما يستلزم علما مسبقا بصورة المدلول الذهنية المتولدة عن مرجع معين لتؤول بعد ذلك العلاقة إلى دال يتطابق إلى حد ما مع الصورة، ولذلك « فما دامت وظيفة اللفظ تختزل في الإشارة إلى المعلوم، فلن يكون له في هذا المنظور من وظيفة السمة الملحقة بالمعنى»[84] ص189، إذ « لم تكن الألفاظ إلا من أجل المعاني، وهل هي إلا خدم لها، ومصرفة على حكمها أو ليست هي سمات لها؟، و أوضاع قد وضعت لتدل عليها، فكيف يتصور أن تسبق المعاني و إن تتقدمها في تصور النفس؟، إن جاز ذلك جاز أن تكون أسامي الأشياء قد وضعت قبل أن عرفت الأشياء و قبل أن كانت. »[85] ص320، ومن هنا تكون العلاقة بينهما كعلاقة الإناء بما يحتويه، فهي بذلك أوعية للمعاني، مما يقتضي أن العلم باللفظ مساير للعلم بالمعنى، وهذا ما نجده محققا في منظور عبد القاهر الجرجاني بتدرجه وفق فكرة الكلام النفسي، لأن « العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»[86]، وهذا ما يسمح بالتحول من الشق اللغوي العام إلى المستوى الفني الذي يتضح من مواقف عبد القاهر الجرجاني إزاء كل من اللفظيين الذين يولون العناية باللفظ، والمعنويين الذين

« يقدمون القول بمعناه المرادف للفائدة المستخلصة من الخطاب التي لا يكون التركيز عليها إلا إقرارا بالنجاعة الأخلاقية للمعنى دون تبيان فصاحته أو بيانه»[87] ص189، وتتضح هذه المواقف المتباينة عند البلاغيين السابقين للجرجاني عند الجاحظ الذي يرفض أن يكون للمعاني العامة شأن أو مزية، وذلك عندما رأى إعجاب أبي عمرو الشيباني بقول الشاعر:

لا تحسبنّ الموتَ موتَ البلى وإنما الموتُ سؤالُ الرجالِ

كلاهما موتٌ ولكن ذا أفضعُ من ذاك لذل السؤالِ

نجد الجاحظ يستهجن استحسان أبي عمرو الشيباني للبيتين فيقول:

« وذهب الشيخ إلى استحسان المعنى، والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والبدوي والقروي، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وكثرة الماء، وفي صحة الطبع وجودة السبك، وإنما الشعر صياغة، وضرب من النسج، وجنس من التصوير»[88] ص131، ومنه يتضح في نظر الجاحظ « أن الإشادة بالفضائل والمعاني الأخلاقية لا شأن لها في الشعر، وإنما يكون لها شأنها ومزيتها في مقامها الذي يقتضيها، مقام العظة والحديث عن الفضائل والأخلاق، وذلك لأن طبيعة الشعر قائمة على ما يحمله من إيحاء وإثارة، وهذا ما

يعنيه الجاحظ بقوله: المعاني مطروحة في الطريق، وقوله: إنما الشعر صياغة»[89] ص21، وهذا الموقف نتلمسه في كتاب الجاحظ –البيان والتبيين- وهو ما يوضح مراده إذ يقول: « يقول بعض جهابذة الألفاظ ونقاد المعاني، المعاني القائمة في صدور الناس، المتصورة في أذهانهم، والمتخلجة في نفوسهم، والمتصلة بخواطرهم، والحادثة عن فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة وحشية، محجوبة مكنونة، وموجودة في معنى مكنونة...وإنما يحيي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها، واستعمالهم إياها،...وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة، وحسن الاختصار، ودقة المدخل، يكون إظهار المعنى، وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح كانت الإشارة أبين وأنور، كان أنفع وأنجع، والدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان الذي سمعت الله عز وجل يمدحه، ويدعو إليه ويحث عليه، بذلك نطق القرآن، وبذلك تفاخرت العرب، وتفاضلت أصناف العجم»[90] ص75، وبعد هذا نجده يقول: « ثم اعلم –حفظك الله- أن حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ، لأن المعاني مبسوطة إلى غير غاية وممتدة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة ومحصلة محدودة»[91] ص76.

يظهر من خلال كلام الجاحظ ما يجعله أساسا متينا ينطلق منه عبد القاهر في بناء فكرته بعلاقة اللفظ والمعنى، إذ تأثر به في إيضاحه وبيانه لنظرية النظم، فقد ذكر أن « الألفاظ تجيء وفق ترتيب المعاني في النفس، إذ المتكلم يرتب معانيه في نفسه، وينظم أفكاره بداخله، ثم تجيء الألفاظ مرتبة على حذو وترتيب المعاني في النفس»[92] ص97، وهذا ما يعد أصلا لما يذكره ويلح عليه النقاد المحدثون في حديثهم عن التجربة الشعورية، إذ يرون أن التجربة الشعورية تكون في البدء غامضة مستترة في نفس الأديب إلى أن تخرج إلى عالم الوجود في صورة ملفوظ.

لقد تمكن عبد القاهر الجرجاني بفضل ذوقه المرهف، وحسه الصادق وملكته الأصيلة أن يحدّد المفهوم الدقيق لمصطلح النظم ويوضح معالمه، ويبسط قواعده مستدلا في إبراز ذلك بكل ما وعاه من الشواهد القرآنية أو الشعرية، لذا نجده يفند ويدحض آراء من ذهبوا إلى أن مناط المزية للفظ في ذاته، أو من يرونها في المعني وحده، و« واضح وبيّن أن الألفاظ المفردة، من حيث أصواتها أو معانيها، لا دخل لها في الإعجاز، ولا في باب الفصاحة، إذ لو كانت لها دخل لكانت معجزة بأوضاعها اللغوية وما فيها من أصوات وحركات وسكنات، ولو صحّ ذلك لما كان للقرآن فضل على غيره من الكلام، ولبطل إعجازه البلاغي»[93] ص37، ونجد عبد القاهر من خلال موقفه هذا إزاء العلاقة بين اللفظ والمعنى يتصدى ويرد على المواقف التي شاعت في عصره وقبل عصره، إذ نجده يدحض آراء الجاحظ المعتزلية في إيلائه العناية والاهتمام باللفظ، كما يردّ على آراء القاضي عبد الجبار الذي يرى أن مناط المزية في البلاغة تعود إلى فصاحة اللفظ، وهذا ما يتضح من قوله: « واعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولا بدّ مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي به مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، ولا

بد من هذا الاعتبار في كل كلمة، ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات إذا انظم بعضها إلى بعض»[94] ص199، وهذا ما يؤكد اعتقاد القاضي عبد الجبار أن البلاغة تقترن بفصاحة اللفظ، وهو« رأي استمده من نظرة أستاذه أبي هاشم الجبائي في وضاحة الكلام»[95] ص35.

إنه يتضح مما سبق أن الجرجاني انطلق في بناء نظريته بنقض النظريات القائمة في عصره، والرد عليها بالحجج وبالتطبيقات العلمية، التي استطاع من خلالها أن يكشف عن نمط التفكير والاعتقاد السائدين آنذاك، واللذين عملا على تفعيل التفكير البلاغي وفق اتجاهات اقتضتها طبيعة المرحلة، ودليل ذلك موقفه اتجاه أبيات كثير عزة التي أوردها ابن قتيبة للتدليل على قسم من الأقسام الأربعة التي جاءت في تصنيفه لثنائية اللفظ والمعنى، وهو قسم حسن لفظه وحلا، فإن أنت فتشته لم تجده يحمل معنى وذلك في قوله:

ولمَّا قضينَا من منى كلَ حـاجةٍ ومسَّحَ بالأركانِ من هو ماسحُ

وشُدت على حدبِ المهاري رحالُنا ولم يبصرِ الغادي الذي هو رائحُ

أخذنا بأطرافِ الأحـاديـثِ بيـنـنا و سالت بأعناقِ المطيِّ الأبـاطـحُ

يقول ابن قتيبة: « هذه الألفاظ كما ترى أحسن شيء مخارج ومطالع ومقاطع، وإن نظرت إلى ما تحتها من المعنى وجدته: ولما قضينا أيام منى، واستلمنا الأركان، وعالينا إبلنا الأنضاء، ومضى الناس لا ينظر الغادي الرائح، وابتدأنا في الحديث، وسارت المطي في الأباطح»[96] ص66، فهذا ما توصل إليه ابن قتيبة من خلال هذه الأبيات موعزا ذلك إلى ما استجاده من مطالع الألفاظ ومخارجها ومقاطعها، إذ لم يستطع أن يتوخى ما تحمله هذه الألفاظ من معان وظلال معنوية نفسية وصور جمالية، على عكس ذلك فإننا نفي الجرجاني قد تفطن إلى المعاني الدقيقة الخفية والمشحونة بهذه الألفاظ، فقد أبرز جمالها وحسن دلالتها ودقة تصويرها وذلك من حيث ما حققه "الإيجاز في قوله: "كل حاجة"، وقوله: "مسح بالأركان من هو ماسح" فهو إيجاز سبيله العموم، وفي قوله "مسح بالأركان" دلالة على طواف الوداع الذي هو آخر الأمر وأمارة المسير، ثم حسن الترتيب حيث وصل أمر الركاب بمسح الأركان، وعقب بركوب الركبان، فتجاذب أطراف الحديث، وفي التعبير بلفظ "أطراف" دلالة على أن الرفاق في السفر يتصرفون عادة في فنون القول وشجون الحديث، ويبادلون الإشارة والتلويح والإيماء، دون الوقوف عند حديث معين أو استغراقه، مما يدعو إلى الملل، فإن لفنون الأحاديث بين الأحبة أطرافا وأواسط يتعمق إليها، فلو اقتصر على أطرافها عذب الحديث وحلا، ودعا ذلك إلى الإقبال عليه، وحسن الإصغاء والمشاركة وإن تعمق في أواسطها كان الملل والسأم، ولذا يقول صخر بن الجعد:

وكنّا إذا نحن التقيْنا وما نرى لعينين إلا من حجابٍ يصونُها

أخذنا بأطرافِ الأحاديثِ بيننا وأواسطِها حتى تملَّ فنـونـُها

ففي البيت الثالث استعارة لها أثرها إذ صور الشاعر سلاسة سير الإبل وسهولته بالماء تسيل به الأباطح، وآثر التعبير بالأعناق في قوله: « وسالت بأعناق المطي الأباطح"، فلم يقل: بالمطي، إذ السرعة والبطء إنما يظهران غالبا في أعناق الإبل»[97] ص114.

لقد توقف الجرجاني في الأبيات السابقة على الصورة الفنية التي استوعبتها، فأصبغتها شحنة من الإشارات والإيحاءات المتلونة مما أضفى عليها رونقا دلاليا وحسنا في التصوير، فهي إذن ليست خالية من فائدة في المعنى كما يذهب إلى ذلك ابن قتيبة، ومن الملاحظ أن عبد القاهر « يسلك طريق الموافقة للسابقين أحيانا في تحليله لهذه الأبيات، ومنهم ابن جني الذي تصدر في إشاراته التفسيرية لبعض عناصر الأبيات ودلالتها: (منى-مسح-أطراف الأحاديث)»[98] ص91، وهذا ما يوضح وقوف كل منهما عند جمالية النص باعتماد التفسير الظاهري لاستجلاء مواطن الحسن في التعبير، إلا أن عبد القاهر يولي تركيزا بالغا بالجوانب اللفظية والمعنوية، بل لا يكتفي بملاءمة الألفاظ للمعاني، إذ يذهب إلى أبعاد نفسية يومئ إليها في مختلف تفسيراته، ولذا نجده قد عني بتحديد البيان من خلال مناقشته لجمال الأبيات وروعتها من حيث النظم، أو ما عبّر عنه بقوله: « حسن ترتيب تكامل معه البيان حتى وصل معه المعني إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع، واستقر في الفهم مع وقوع العبارة في الأذن»[99] ص295، ولذا يمكن تمثيل هذه العملية –الثنائية- بالتخطيطة الآتية حتى يتسنى فهم عملية الاستجابة لجمالية النص عند عبد القاهر الجرجاني من خلال حكمه على ثنائية اللفظ والمعنى:

حدود العبارة	وسيلة الاستجابة	غايتها
اللفظ	الأذن	السمع
المعنى	القلب	الفهم

يظهر لنا من هذه التخطيطة موقف عبد القاهر اتجاه أنصار اللفظ الذي « لا يوليه اهتماما كبيرا بانفراد وبمعزل عن ارتباطه بأجزاء الكلام، وحملها للمعاني وعلاقته بالتركيب، لأن عملية الفصل بين أجزاء الكلام أو بين اللفظ والمعنى مخلة بالقياس النقدي في تصور عبد القاهر»[100] ص92، وذلك باعتبار أن غاية اللفظ المفرد لا تتجاوز حدود السمع كما ورد ذلك في النص السابق، ولأن غاية المعاني تؤول إلى الفهم، وإن العملية بهذا المفهوم لا تحصل إلا إذا تم التوافق بينهما وفق ما بينه عبد القاهر في قوله:« واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت أن تتحدد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ويشتد ارتباط ثان منها بأول، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا»[101] ص73، ومنه يتبدى لنا أن عبد

القاهر يبين استحسانه للأبيات السابقة المنسوبة لكثير عزة وذلك من خلال الصورة الأدبية –الفنية- العامة، وما تختزنه من صفاء المعاني مع ألفاظها الدالة عليها، والمشحونة بدلالات استعارية، وهي التي أسبلت على الصورة العامة درجة من الحسية والتقريب الذهني، وذلك ما يتضح في قوله: « هل تجد لاستحسانهم وحمدهم وثنائهم ومدرجهم منصرفا إلا إلى استعارة وقعت موقعها وأصابت غرضها»[102] ص16، وهو يقصد بذلك قول الشاعر:

وسالت بأعناق المطي الأباطح

لقد كان الجمع بين اللفظ والمعنى وفق نظم مخصوص عند عبد القاهر الجرجاني محققا للاستعارة التي هي: « جوهر الإبداع الشعري وبرهان جلي على نوع الشاعر، وفرصة للناقد في تعداد الصور التي يتركها التوظيف الاستعاري»[103] ص124، وذلك ما يوضحه تعامل عبد القاهر الجرجاني مع النص الفني وفق هذا التفسير البلاغي، وذلك نيابة عن مقاصد الشاعر وهذا ما يؤكده بقوله: « أراد أنها بهذا التفسير البلاغي وذلك في غاية السرعة، وكانت سرعة في لين وسلاسة كأنها كانت سيولا وقعت في تلك الأباطح فجرت بها»[104] ص59، وما يلاحظ هنا أن الصورة كانت حسية تضج بالمشاهد المثيرة التي تتساوق مع التعبير، إضافة إلى الاهتمام بالشحن الدلالية التي تميزت بها الأبيات، وذلك كالحالة النفسية الخاصة التي استوعبت كل الانفعالات في لغة الشاعر والتأثير الإيقاعي وموسيقى الألفاظ، وهذا يعني أن « المعنى لا يفهم عن موسيقى الألفاظ وتناغمها كصيغ أولا، وعلى أنها متجاورات، ولا يغيب عن النظر هنا أن الجدل متحرك نشط بين الطرفين: الإيقاع والمعنى»[105] ص222، ولذا فإننا نجد الاستعارة التي ذهب إليها الجرجاني في تحليلاته تتلون بتعدد السياقات، ولذلك فهي –الاستعارة- « أكثر من مجرد مقارنة توضح نقطة أو تطري مذهبا، فتفضي عليه ألوانا جذابة، إنها ضماد يربط سياقين قد يكونان متباعدين تماما-في الحديث التقليدي على الأقل- وإن المعنى الذي تحققه الاستعارة هو معنى جديد»[106] ص223، وهذا لا يتم إلا بمعرفة دقيقة بالدلالة الخاصة بكل كلمة في علاقتها بغيرها من العناصر.

إن عبد القاهر الجرجاني «يعتمد في دراسة النص القرآني أو الشعري المستوى التفسيري لمضامينه، ومما احتواه من بيانات دلالية تظهر جماليته أو تبين قبحه وأسباب الخلل فيه، ويرتكز النمط الأدبي عنده على عملية التوافق بين النسق الأدبي والنسق اللغوي»[107]، وهذه الطريقة قد اختص بها عبد القاهر الجرجاني دون غيره من الدارسين السابقين، وهذا ما حدا ببعض الشارحين لدلائل الإعجاز إلى التوهم بأن المؤلف كان تصنيفا في مجال علم المعاني باعتباره المؤسس الأول لهذا العلم، ولعل توهمهم هذا يعود إلى موقف عبد القاهر من قضية اللفظ والمعنى، واعتقادهم بأن الرجل يغلب جانب المعنى على جانب اللفظ، في حين أن سبيل الطرح عند عبد القاهر كان مخالفا تماما لهذا الاعتقاد، إذ استطاع أن يوائم بين الطرفين (اللفظ والمعنى) من خلال نظرية النظم التي استطاعت أن تقلص الهوة بينهما، حيث جعل مصدرها (التعليق)، أو ما يسميه بعض الدارسين

المحدثين بالعلاقات السياقية[108] ص188، ويقصد هنا بهذا المصطلح جملة العلائق المحققة في النص الأدبي، إذ تكون هي« المنشئة للمعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية الحالية»[109] ص188، وهو يقصد الحالية هنا جملة البواعث النفسية التي تشترك في تحقيق نسيج النص وعملية إبداعه، وكذا الحالة الشعورية و الوجدانية التي تقف وراء إنتاج النص، إذ يتضح أن عبد القاهر قد اهتم بالعملية الأدبية من خلال تركيزه على الصياغة اللغوية التي تخدم المعنى الوظيفي للسياق بغض النظر عن إشكالية المفاضلة بين اللفظ والمعنى،و لقد استطاع عبد القاهر الجرجاني من خلال توأمته بين اللفظ والمعنى أن يعطي البلاغة العربية دفعا جديدا مغايرا لما كانت عليه عند السابقين، إذ سن لنفسه منهجا يقوم على التوافق بين اللفظ والمعنى والتحامهما في جمالية التعبير البلاغي، والتي احتد حولها الصراع بين النقاد والبلاغيين القدامى أمدا طويلا، وأخذت حيزا معتبرا في شتى فنون البلاغة، كما كانت مظهرا من مظاهر الحياة الفكرية والعقائدية وملمحا من ملامح القديم والحديث، ومما لا شك فيه أن عبد القاهر قد استقى في منهجه البلاغي وبالخصوص في نظرية النظم من طبيعة هذا الصراع القائم بين أنصار اللفظ وأنصار المعنى، وتشكلت لديه نتيجة ذلك رؤية بلاغية واسعة حول أهمية الموضوع ،مما حدا به إلى التفكير في مسألة النظم، علّها تكون مخرجا خليقا لفك ذلك الخلاف، وها نحن نجده يبتدع معايير جديدة للكشف عن مواطن الجمال في النص الأدبي وفي تقويم أثره في النفس و المتلقي، وضبط دواعي المزية والفضل التي تميز أثرا أدبيا عن آخر، ولذلك فقد استطاع أن يحوّل مجال الاهتمام بثنائية اللفظ والمعنى إلى مجال الاهتمام بالنظم، الذي غدا عنده شبيها بنظرية بلاغية ونقدية معا تتصل اتصالا مباشرا بالخطاب الأدبي، باعتباره بناء فنيا محققا لوجوده بذاته، ولذا فهو لا يتعامل بالألفاظ مجردة من المعنى، ولا بالمعاني في معزل عن هذا البناء و دون إقامة العلاقات الداخلية، وهذا ما قد تبنته النظريات البلاغية والنقدية الحديثة التي « تحتكم رأسا إلى البعد اللغوي في النص الإنشائي وذلك بالبحث عن نوعية علاقة الرابطة بين حدث التعبير ومدلول محتوى صياغته، ولهذه الضوابط الأولية التزم النقد الحديث بالنص أو بعبارة أدق إنه يقصر نفسه على نص النص»[110] ص36.

إنه يتضح مما سبق أن هذا الاتجاه الذي تبناه عبد القاهر يتمحور أساسا على اعتبار النص الأدبي صناعة لغوية ترتبط بالفكرة وأسلوبه التعبيري الموحي، وهذا ما يؤمن به عبد القاهر من خلال ممارسته التطبيقية لمختلف النصوص، ولذا فان طرحه هذا يستوعب خلاصة تصوراته البلاغية النحوية، وهو ما يوضحه قوله: «وجملة ما أريد أن أبينه لك أنه لا بد لكل كلام تستحسنه ولفظ تستجيده من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة وعلة معقولة، وأن يكون لنا إلى العبارة من ذلك سبيل وعلى صحة ما ادعيناه من ذلك دليل»[111] ص33، وهو يقصد بالعبارة هنا اللغة والإيحاء، وهي في نظره السند المتين في الحكم البلاغي، وما يحتويه من مظاهر الاستحسان ودلائل الجمال، وهي نظرة يمكن اعتبارها متقدمة جدا ضمن الرؤى البلاغية النقدية التي سبقت

عصرها، وذلك لأن الفضل والمزية في أي أثر أدبي تكمن في الجمع والمواءمة بين شكله ومضمونه، ولأن عملية الفصل بين هذين الأخيرين تجعل التجربة الفنية ممارسة عقيمة لا طائل من ورائها، لذلك يجد الباحث والناقد المتمرس في الاتجاهات البلاغية الحديثة أنه من الأفيد إقامة الإحكام في العمل الأدبي « على محور الروابط بين الصياغة التعبيرية، وهو الجانب الحسي الفيزيائي من الحدث اللغوي، والخلفية الدلالية التي تمثل الجانب التجريدي المحض»[112] ص37، وهذا ما يؤكد أن جوهر العملية النقدية البلاغية وحسب ما يدعو إليها الجرجاني تتوزع على محورين أساسيين وهما اللغة والصورة التي تنتجها، إذ إن اللغة هي التي تنتج تركيب وتوليف الخطاب الأدبي ضمن نظام من الجمل والألفاظ والروابط من الحروف، كما يشير إلى ذلك عبد القاهر في نظريته في معرض حديثه عن الفصل و الوصل:« واعلم أنه إنما يعرض الإشكال في الواو دون غيرها من حروف العطف، و ذاك لأن تلك تفيد مع الاشتراك معاني مثل إن الفاء توجب الترتيب من غير تراخ...»[113] ص172 ، وأما الصورة فهي ما يتعلق بالدلالات والمعاني المختلفة التي تومئ إليها هذه اللغة، إذ توحي إلى ذهن المتلقي بجملة من الانفعالات والتأثيرات المتولدة عن السياق العام المؤلَّف من تضافر عناصر النص من لغة ومعان وصور، ولهذا فإننا نجد عبد القاهر « يحفل بمؤهلات نقدية بعيدة عمّا كان يؤمن به السابقون من الدارسين حول عناصر مناصرتهم للألفاظ حينا وللمعاني حينا آخر»[114] ص58، إذ يمثل النص الأدبي عند عبد القاهر وفق ما استجد عنده من أحكام بلاغية ردودا نقدية على قراءات أدبية وبلاغية للرصيد الثقافي الذي ساد عصره، و إسقاطات لضروب من الاتجاهات –معرفية كانت أو فكرية أو عقائدية، إلا أن هذه الأحكام كانت قليلة النفع في تنشيط حركية البلاغة العربية والدفع بها قدما مقارنة بالوجه الجديد الذي أضفاه الجرجاني على البلاغة حين استفاد هو كذلك بدوره من سابقيه، فحصل له التحكم في توجيه حلقة الدرس البلاغي على طريقة الاستمرار في عملية الاكتشاف والإبداع في التنظير النقدي والبلاغي والتطبيق عليها تطبيقا دقيقا، ولذا فإننا نلفيه قد غير مباحث اللفظ والمعنى على اعتبارهما دعامتين من دعائم النص الأدبي وقوامه، وأداتين ضروريتين في تحصيل ظاهرة النظم، وأكد على ضرورة المطابقة بين اللفظ والمعنى دون العزل بينهما، ولذا نجده يقول: « إذ الألفاظ خدم المعاني والمصرفة في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياسيتها: المستحقة طاعتها، فمن نصر اللفظ على المعنى كان أزال الشيء عن جهته، وأحاله عن طبيعته، وذلك مظنة من الاستكراه، وفيه فتح أبواب العين والتعرض للشين»[115] ص505،و إنه يقرر هنا من هذا المنطلق ضرورة التلاحم بين الألفاظ والمعاني، وينفي بحدة فكرة عزل اللفظ عن المعنى، كما نجده ينتقد بشدة أصحاب هذا الاتجاه الذين يهتمون بطرف دون آخر.

إنه يستنتج مما سبق أن عبد القاهر كان بصنيعه هذا –التوفيق بين الألفاظ والمعاني بمقتضى النظم- يحتكم إلى فنية الأدب المتولدة عن اللغة، ولأن عبقرية الأديب لا تتجلى إلا بتعامله المحكم مع

اللغة، التي هي في الأصل ألفاظ يعبر بها عن معان مختلفة في سياقات متعددة، فإذا ما امتلك ناصية اللغة وتأنق في اصطفاء اللفظ وأجاد في التركيب حينئذ فقط يكون قد امتلك القدرة على توصيل المعاني المختلفة وجاء عطاؤه الفني ثريا لأنه قد عمد إلى المزاوجة بين اللفظ والمعنى و هذا ما يوضحه قوله:« إنهم لا يعنون بحسن العبارة مجرد اللفظ و لكن صورة وصفة و خصوصية تحدث في المعنى، و شيئا طريق معرفته على الجملة العقل دون السمع»[116] ص372.

لقد استطاع الجرجاني بفضل تحليله المحكم أن يحدد نوعية البواعث في كل أثر فني تناوله بالدراسة سواء أكان شعرا أم نثرا، إلا أن معايير النثر تعتمد عنده في الغالب على مقاييس مستمدة من الاستدلال العقلي وفاعلية المنزع الذهني ، وأن معايير الشعر وضوابطه تجنح أساسا إلى الغنائية المعتمدة أساسا على ما تشعه العاطفة والخيال، والإيحاءات والظلال والإيقاعات النفسية المتلونة، ولذلك تختلف طبيعة التعبير والأداء بين الشعر والنثر وقد يكون مجال التفريق بينهما واضحا مدركا، فالشعر انفعال، أما النثر فهو تفكير، إذ « إن للشعر لغة العاطفة وللنثر لغة العقل»[117] ص278، وعليه فإن الشعر أقرب إلى العاطفة والنفس لأنه يضرب على أوتار المشاعر بفعل إيقاعات خاصة تتولد عن إحكام القوافي والأوزان، وهذه المواصفات ذاتها نجدها ماثلة عند عبد القاهر الجرجاني في أحكامه البلاغية، وقد سعى إلى تطبيقها على مستويين الشعري والنثري، فالمستوى الشعري « تغلب عليه الانطباعية التي غالبا ما كان مصدرها العاطفة والذوق ونموذج النثر وهو عنده أعلى مقاييس التعبير الفني، بسبب شواهده وتطبيقاته على الآيات القرآنية وجمال التصوير والتعليل فيها»[118] ص133، و بهذا الاتجاه استطاع الجرجاني تحقيق الموقف التوفيقي بين أنصار اللفظ وأنصار المعنى، كما استطاع تحقيق التوافق بين المعطي اللغوي والمعطي الأدبي في الآن ذاته.

لقد رام من خلال منهجه إلى بناء نظرية النظم على منطلقات موضوعية في دراسته العلمية التي اعتمدت على المنطق اللغوي من الألفاظ والحروف والمعاني،و التي ترتكز أساسا على « الاستدلالات الحسية في ربط الأسباب بالمسببات عن طريق التطبيق لمختلف النصوص الأدبية واللغوية بالتحليل لعناصر الشعر والنثر والتفسير للآية القرآنية، وإن كان التفسير عنده يرتبط في أساسه أدبيا بظاهرة الإعجاز التي تكون عنده بؤرة البحث في نظرية النظم»[119] ص65.

لقد حكمت هذه الثنائية طبيعة الحكم على القول البليغ بمختلف صوره، مما حدا بعبد القاهر الجرجاني إلى أن يتوقف إزاءها مليا و لا نكاد نغالي إذا قلنا أن مجمل مشروع عبد القاهر سواء في الدلائل أو في الأسرار كان « متوجها إلى التعامل مع هذه القضية في العديد من زواياها المعرفية واللغوية والعقائدية، عبر محاولة الكشف عما تنطوي عليه هذه الثنائية، وما ينطوي عليه الانحياز إلى طرف من طرفيها من مشكلات»[120] ص13، ولذلك فإن موضوع المزية التي تحقق للكلام بلاغته هو النظم كما يصوغه عبد القاهر الجرجاني، ولذلك يمكننا أن نؤكد «إن ثمة حضورا

لمستوى إيديولوجي داخل نص عبد القاهر ينبغي الكشف عنه ورصده في تجلياته المختلفة، الصريح منها والضمني، إذ يمثل هذا المستوى مكونا أساسا من مكونات نصه، إلا انه ينبغي التنبه إلى أنه لا ينفرد وحده بالعمل»[121] ص21 ،كما أنه يمكن القول من جهة أخرى أن عمل عبد القاهر لم يكن مدفوعا أساسا بعوامل عقائدية أو إيديولوجية بقدر ما كان يسعى إلى تحقيق هدف معرفي يتمثل في تحديد موضوع العلم، أي ما يحقق للبلاغة وجودها ويكرسها في الأعمال الأدبية، ولذلك نجد عبد القاهر يربط ربطا واضحا بين معرفة حقيقة المجاز والعناية به، والوعي بضروبه وأقسامه وبين سلامة المعتقد، إذ نجده يقول:« لا معنى لهذه العبارات و سائر ما يجري مجراها مما يفرد فيه اللفظ بالنعت و الصفة، و ينسب فيه الفضل و المزية دون المعنى؛ غير وصف الكلام بحسن الدلالة، وتمامها فيما له كانت دلالة، ثم تبرجها في صورة هي أبهى و أزين، و آنق و أعجب،و أحق بان تستولي على هوى النفس، و تنال الحظ الأوفر من ميل القلوب و أولى بان تطلق لسان الحامد، و تطيل رغم الحاسد، و لا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن يؤتى المعنى من الجهة التي هي اصح لتأديته و يختار له اللفظ الذي هو اخص به»[122] ص35.

لقد ذهب عبد القاهر الجرجاني(471 ه) مذهب ابن سنان الخفاجي (466 ه) في أن للمعنى وجودا موضوعيا مستقلا، حين أشار في حديثه عن مكمن المزية إلى: « أنها ليست حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك وتستعين بفكرك وتعمل رؤيتك، وتراجع عقلك وتستجدي في الجملة فهمك»[123] ص127، ويرى الجرجاني أن الكلام على ضربين: « ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة فقلت: خرج زيد...و ضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية نصل بها إلى الغرض ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل»[124] ص250.

فإذا قلت: هو كثير رماد القدر، أو قلت طويل النجاد أو قلت في المرأة: نؤوم الضحى، أو قلت بعيدة مهوى القرط أو قلت عريض الوسادة، أو رفيع العماد فإنك في جميع ذلك « لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجه ظاهره، ثم يفعل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيا»[125] ص250، حيث ندرك من خلال معرفتنا: من كثير رماد القدر أنه مضياف، ومن طويل النجاد أنه طويل القامة، ومن رفيع العماد أنه عظيم الشأن في قومه، وعريض الوسادة أنه أبله، ومن نؤوم الضحى أنها مترفة، ومن بعيدة مهوى القرط أنها طويلة الجيد.

ونفس الشيء ينطبق على قولنا: رأيت أسدا، وذلك الحال على أنه لا يقصد السبع، علمت أنه أراد التشبيه، إلا أنه بالغ فجعل الذي رآه بحيث لا يتميز عن الأسد في شجاعته.

وكذلك تعلم من قوله، بلغني أنك رجل تقدم رجلا وتؤخر أخرى: أنه أراد التردد في أمر البيعة، واختلاف العزم في الفعل وتركه على ما مضى الشرح فيه[126] ص251.

وإذ قد عرفنا هذه الجملة فهاهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: « المعنى ومعنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ المعنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»[127] ص251.

لقد تطرق الجرجاني للعلاقة بين الألفاظ والمعاني: «...فإذا رأيتهم يجعلون الألفاظ زينة المعاني، وحلية عليها، ويجعلون المعاني كالجواري والألفاظ كالمعارض لها، وكالوشي المحبر، واللباس الفاخر والكسوة الرائقة، إلى أشباه ذلك مما يقحمون به أمر اللفظ ويجعلون المعنى الذي أعطاك المتكلم أغراضه فيه من طريق معنى المعنى»[128] ص251.

يرى الجرجاني أن معنى اللفظ ليس هو اللفظ المنطوق، ولكن معنى اللفظ الذي دلك به على المعنى الثاني كمعنى قولهم:« فإني، جبان الكلب مهزول الفصيل"، الذي هو دليل على أنه مضياف، فلو "كان القصد بالنظم نفسه دون أن يكون الغرض ترتيب المعاني في النفس ثم النطق بالألفاظ على حذوها لكان ينبغي أن لا يختلف حال اثنين في العلم لحسن النظم أو غير الحسن فيه لأنهما يحسان بتوالي الألفاظ في النطق إحساسا واحدا، ولا يعرف أحدهما في ذلك شيئا يجهله الآخر»[129] ص66.

وإذا جعلنا المعنى يتصور من أجل اللفظ بصورة، ويبدو في هيئة ويتشكل بشكل يرجع المعنى في ذلك كله إلى الدلالات المعنوية، ولا يصلح بشيء منه حيث الكلام على ظاهره، وحيث «لا يكون كناية وتمثيلا به ولا استعارة، ولا استعانة في الجملة بمعنى على معنى، وتكون الدلالة على الغرض من مجرد اللفظ»[130] ص252، ويضرب الجرجاني مثالا عن هذا في قوله: «فلو أن قائلا قال: رأيت الأسد، وقال آخر: لقيت الليث، لم يجز أن يقال في الثاني إنه صور المعنى في غير صورته الأولى، ولا أن يقال أبرزه في معرض سوى معرضه، ولا شيئا من هذا الجنس»[131] ص252.

فصور المعاني لا تتميز بنقلها من لفظ إلى لفظ، حتى يكون هناك اتساع ومجاز وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة، ولكن يشار بمعانيها إلى معان أخرى، و هذا ما يوضحه قوله: « واعلم أن هذا كذلك ما دام النظم واحدا، فأما إذا تغير النظم فلا بد حينئذ من أن يتغير المعنى»[132] ص252؛ ويؤكد الجرجاني أن الألفاظ بحد ذاتها لا تفاضل بينها من حيث دلالاتها على مدلولاتها، فليس هناك لفظة أدل على معناها من لفظة أخرى،« فلا تدل كلمة "رجل" كسمة على الآدمي المعروف، أكثر مما تدل "فرس" على الحيوان المعروف، حتى أن اللفظين اللذين وضعا لمسمى واحد إذا سلمنا أن هناك لفظين لمسمى واحد مثل "الأسد" و"الليث" ،لا يمكن أن يكون أحد اللفظين أكثر دلالة على معناه من الآخر»[133] ص137، أما فيما يخص العلاقة بين اللفظ والمعنى، فيرى الجرجاني أن الألفاظ أوعية المعاني ولا يكون الوعاء مقصودا في ذاته، بل هو أداة حاوية و جاهزة، تختلف عن الأداة التي تكون نتاج معاناة متعددة، تضع المنتج أمام خيارات عديدة وفي

الاختيار شخصية وإبداع، بينما لا تشكل الأداة الحاضرة عملا فنيا، بل تؤدي خدمة، كما تؤكد ذلك مقوله الجرجاني: «فأي شيء وجدته الذي تلبس به فكرك من بين المعاني والألفاظ، فهو الذي تحدث فيه صنعتك وتقع فيه صياغتك ونظمك وتصويرك فمحال أن تفكر في شيء وأنت لا تضع فيه شيئا وإنما تضع في غيره»[134] ص67، و يؤكد مرة اخرى على المنحى نفسه: « حيث أن الألفاظ إذا كانت أوعية المعاني، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق، فأما أن تتصور في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب، وأن يكون الفكر في النظم الذي يتواصفه البلغاء فكرا في نظم الألفاظ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها...وكيف تكون مفكرا في نظم الألفاظ وأنت لا تعقل لها أوصافا وأحوالا إذا عرفتها عرفت أن حقها أن تنظر على وجه كذا»[135] ص68، ويؤكد الجرجاني أن النظم يكمن في اللفظ وليس في المعنى: « النظم موجود في الألفاظ على كل حال ولا سبيل إلى أن يعقل الترتيب الذي تزعمه في المعاني ما لم تنتظم الألفاظ ولم ترتبها على الوجه الخاص»[136] ص67.

إن العرب في الجاهلية حرموا حضارة البنيان، ورزقوا حضارة البيان، وهذا يعني أنهم كانوا فرسان الكلمة وأثيال البلاغة وعواهل الأسلوب، وعشاق الجمالية والشعرية يرونها حتى في الحيوان والطلل البالي، ووجدهما الإسلام على ذلك، فقد كانت لهم في أسواقهم التجارية نشاطات ثقافية ومعارض أدبية وفنية يتناشدون فيها ويتراشقون سلافة الشعر، ويتساجلون الخطابة، حتى أن الرسول –صلى الله عليه وسلم- سمع في طفولته قس بن ساعدة الأيادي وهو يخطب: "أيها الناس اسمعوا وعوا من عاش مات، ومن مات فات...الخ"، والمعلقات الشعرية ثمرة من ثمار هذه الأسواق، ويرى بعض الدارسين أن مستوى الشعر الجاهلي كان إرهاصا للبلاغة العربية، وقد يكون هذا الرأي سديدا لأن التتويج بالذروة في كل شيء هو بمثابة النمو الطبيعي والتطور المرحلي.

عندما نزل القرآن ولا عهد للعرب بمثله من الكلام« أثرت في نفوسهم بلاغته وأعجبهم أسلوبه وأقروا بجماليته فقالوا إنه شعر وقالوا إنه سحر» [137] ص253، إذ تطاول بعضهم فادعى أنه يستطيع أن يأتي بمثله فجعل من نفسه أضحوكة الدهر، ومن شروط المعجزة أن تكون خارقة لعادة الأقوياء المهرة وقوانين العلماء والنظار مقرونة بتحدي المعاندين الذين لا يؤمنون بها، وقد تحدى القرآن الكريم العرب في أشرف ما عندهم وأعز ما يملكون الكلمة البليغة قائلا: (قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا)[138] 88.

ولا يدرك إعجاز القرآن الكريم ولا يتذوق حلاوته إلا البلغاء.

يقول مصطفى صادق الرافعي:« ولقد كان هذا القرآن الكريم بما استجمع من ذلك هو "علم البلاغة" عند أولئك العرب الذين كانت البلاغة فيهم إحساسا محضا، ثم صار من بعدهم علما

بالبلاغة عند المولدين، وهو على ذلك ما بقيت الأرض، فكان العرب يتلقون البلاغة بوجدان الحاسة اللغوية وإحساس الفطرة، كما يتلقى أهل الفن الواحد قواعد النبوغ عن المثال الذي يخرجه لهم نابغة الفن»[139] ص254.

من هنا كانت دهشتهم له وكان عجبهم منه إذ« رأوه يجري مجرى الفن، مما لا يعرفون له فنا، ووجدوه في ذلك ببلاغة البلغاء جميعا واستيقنوه فوق ما تسع الفطرة ثم صار من بعدهم يأخذ منه أصول هذا العلم عصرا بعد عصر وقبيلا بعد قبيل، حتى استقرت البلاغة (على قواعدها) ،بحيث كان لا الفطرة استوفت ما فيه ولا الصناعة ولا يزال بعد كأنه في نمط بلاغته سر محجب»[140] ص254.

كما يقول الجرجاني:

ترَى تصرفَهم في الكلِّ مطّردَا يجرُونه باقتدارٍ في مجاريه
فما الذي زادَ في هذا الدّي عرفُوا حتى غدَا العجزُ يُهمِي سبيلَ وادِيه
قولُوا، وإلا فاصْغُوا اللسانَ تروْا كالصبح منبلجًا في عينِ رائِيه[141] ص15

وقد يتبادر إلى أذهاننا السؤال: ماذا أراد عبد القاهر بدلائل الإعجاز؟ إنه بالتأكيد لم يتناول في كتابه هذا، كما قد يتصور أدلة الإعجاز الكلامية والمنطقية التي كان من شأن المتكلمين والمناطقة أن يتناولوها، ولكنه عني بإعجاز القرآن من زاوية تخصصه اللساني والأسلوبي، فأوضح لنا أن «إتقان تأليف جمل الكلام، وتراكيبه، والتفنن في نظمه، وحسن صياغته، هو طريق البلاغة والإعجاز»[142] ص1.

6.3. الرد على الظاهرية:

لقد أجاز المذهب الظاهري لكل فاهم للعربية« أن يتكلم في الدين بظاهر القرآن والسنة حتى لقد جرأ العامة على ما لا قبل لهم به من أخذ الأحكام مباشرة من الكتاب والسنة، وبذلك يجرأ على الفقه من لا يحسن الفقه، واعتد أناس بآرائهم التي انتحلوها وتمسكوا بظواهر النصوص، فكانوا كالخوارج الذين يتعلقون بظواهر الألفاظ من غير تأمل أو تفكير»[143] ص266، وقد عظم شان هذا المذهب في المشرق خلال القرن الرابع الهجري، وهذا ما يفسر موقف عبد القاهر الجرجاني إزاء هذا الاتجاه، ثم « زحزحه المذهب الحنبلي عن مكانته في القرن الخامس الهجري»[144] ص267، ومهما يكن من أمر فقد كان منهج أتباع المذهب الظاهري في الفقه مواز لمنهجهم الظاهري في النحو، ونتيجة لذلك فقد ألف ابن مضاء القرطبي كتابه المشهور (الرد على النحاة)، الذي استهدف من خلاله الرد على بعض أصول النحو بغية تخليصه من كثرة الفروع وكثرة التأويل « مستندا في ذلك بسنة أميره يعقوب من أمراء الموحدين، إذ كان يعجب مثله على ما يظهر بمذهب الظاهرية، كما يقول الدكتور شوقي ضيف»[145] ص41، ولذلك فإننا نجد هؤلاء المحدثين والمولعين بالتفسير

الظاهري –على مر الأيام- لم يعودوا يبالون باللحن والجهل بالنحو، ولذا نلفي ابن فارس يقول في وصفهم: « وقد كان الناس قديما يتجنبون اللحن فيما يكتبونه ويقرأونه، فأما الآن فقد تجوزوا حتى رأينا المحدث يحدث فيلحن، والفقيه يؤلف فيلحن، فإذا نبها قالا: ما ندري ما الأعراب وإنما نحن محدثون وفقهاء، فهما يسران بما يساء به اللبيب»[146] ص30، ومن هنا نتلمس زهد أتباع المذهب الظاهري في النحو ظاهرا، كما كان زهدهم في الشعر أيضا، مما أدى إلى سوء فهمٍ للبيان، ولهذا نجد عبد القاهر يقر بذلك بقوله: « إنك لن ترى نوعا من العلم قد لقي من الضيم ما لقيه –يعني علم البيان ومني من الحيف بما مني به، ودخل على الناس الغلط في معناه ما دخل عليهم فيه، فقد سبقت إلى نفوسهم اعتقادات فاسدة وظنون ردية وركبهم فيه جهل عظيم وخطأ فاحش، ترى كثيرا منهم لا يرى له معنى أكثر مما يرى للإشارة بالرأس والعينن وما يجده للخط والعقد يقول إنما هو خبر واستخبار وأمر ونهي، ولكل من ذلك لفظ قد وضع له وجعل دليلا عليه، فكل من عرف أوضاع لغة من اللغات عربية كانت أو فارسية، وعرف المغزى من كل لفظة، ثم ساعده اللسان على النطق بها وعلى تأدية أجراسها وحروفها، فهو بين في تلك اللغة كامل الأداة بالغ من البيان المبلغ الذي لا مزيد عليه، منته إلى الغاية التي لا مذهب بعدها، يسمع الفصاحة والبلاغة والبراعة فلا يعرف لها معنى سوى الإطناب في القول، وأن يكون المتكلم في ذلك جهير الصوت جاري اللسان لا تعترضه لكنة ولا تقف به حبسة، وأن يستعمل اللفظ الغريب والكلمة الوحشية، فإن استظهر للأمر وبالغ في النظر فأن لا يلحن فيرفع في موضع النصب أو يخطئ فيجيء باللفظة على غير ما هي عليه في الوضع اللغوي وعلى خلاف ما ثبتت به الرواية عن العرب، وجملة الأمر أنه لا يرى النقص يدخل على صاحبه إلا من جهة نقصه في علم اللغة، لا يعلم أن ههنا دقائق وأسرارا طريق العلم بها الروية والفكر ولطائف مستقاها العقل وخصائص معان ينفرد بها قوم قد هدوا إليها، ودلوا عليها، وكشف لهم عنها، ورفعت الحجب بينهم وبينها وأنها السبب في أن عرضت المزية في الكلام وأن يفضل بعضه بعضا»[147] ص5،6.

يتبين مما سبق أن أنصار هذا الاتجاه قد تأثروا في فهم البيان بالعوامل الآتية وهي كلها مستمدة من البيئة اللغوية آنذاك:

ا- بما ورد في كتاب البيان والتبيين للجاحظ في تعريفه للبيان بالمعنى اللغوي العام إذ نجده يقول: « إنه اسم جامع لكل شيء كشف قناع المعنى وهتك الحجب دون الضمير حتى يفضي السامع إلى حقيقته» [148] ص68، و مرد هذا التعريف عنده أن مدار الأمر وغاية القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع، وفي هذا المجال نجده يورد مجموعة من الدوال التي هي وسائل للبيان بهذا المعنى فيقول: « إنها اللفظ والإشارة والعقد والخط والحال"[149] ص69، ومنه يتبين لنا أن مدار البيان في ثنايا هذا الفكر اللغوي

ينصب على اللفظ وما يؤدي وظيفية من الدوال التي ذكرت، ويعزز هذا ما ذهب إليه الرماني حين قال: "والبيان على أربعة أقسام: كلام وحال وإشارة وعلامة»[150].

ب- إن الجاحظ يربط البلاغة بالخطابة في كثير من نصوصه في كتابه (البيان والتبيين)، إذ تراه يتحدث عن المعاني وكيف يتحمل إذا أعارها البليغ مخرجا سهلا ونطقا جميلا، وحين يورد أسماء الخطباء وصفاتهم وأنباءهم يذكر في أثناء ذلك أن سهل بن هارون كان شديد الإطناب في وصف المأمون بالبلاغة ومقومات البراعة فيها من الجهارة والحلاوة والفخامة وجودة اللهجة والطلاوة، ويذكر أن أهل البلاغة لا مناص لهم من الاستعانة بالإشارة باليد؛ وإننا نجد الجاحظ قد ربط البلاغة بالخطابة وذلك لحكم تأثير الثقافات الأجنبية التي عرفها عصره، فقد ارتبطت البلاغة بالخطابة عند أهل الهند، وفي هذا الاتجاه نجد الجاحظ يقول: « قال معمر أبو الأشعث: قلت لبهلة الهندي: ما البلاغة عند أهل الهند؟، قال: عندنا في ذلك صحيفة مكتوبة لا أحسن ترجمتها لك، ولم أعالج هذه الصناعة، قال أبو الأشعث: فلقيت بتلك الصحيفة للتراجمة فإذا فيها:" أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة، وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، قليل اللحظ، متخير اللفظ، لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة...»[151] ص77.

لقد كان « الزهد في الشعر هو الغالب على المحدثين من الحنابلة بوجه خاص، إذ كان هؤلاء يتشددون كل التشدد في التحليل والتحريم أخذا بظاهر النصوص، مما قد يدل أحيانا على ضيق الأفق وانحراف الفهم، وكأن من مظاهر ذلك زهدهم في الشعر وكأنهم ينظرون إليه نظرتهم إلى الشيء الحرام، ناظرين إلى ما ورد من النصوص التي قد يدل ظاهرها على مجافاة الإقبال على الشعر للدين»[152] ص44، ولذلك نجد عبد القاهر يعيب على هؤلاء اتجاههم هذا، لأنه قد وجد أن الزهد في النحو وفي الشعر يضرب لا محالة بين هؤلاء الزاهدين وبين خواص علم البيان ولطائفه حجابا يحول بينهم وبين العلم بها، و « يقيم بينهم وبينها سدا يمنعهم من الوصول إليها، إذ الشعر معدن هذه الدقائق والخواص واللطائف وعليه المعول فيها»[153] ص6، وإن علم الإعراب هو المناسب الذي ينميها إلى أصولها ويبين فاضلها من مفضولها، وإننا نلفي من هنا عبد القاهر يوضح فداحة الخطأ الذي انساق إليه هؤلاء جراء زهدهم في النحو وفي الشعر، وجملة القول أن عبد القاهر قد عاصر بيئة لغوية طغت عليها « نزعة المحدثين من الظاهرية والحنابلة الذين تأخر بهم الزمن عن إمامهم العظيم أحمد، فنحا بهم تأخر الزمن نحو الجمود وضعف الفهم والتعصب الممقوت»[154] ص44، وكانت هذه النزعة تحمل في طياتها النفور والعداوة لأهل النظر والتحليل، وأرباب التفكير العقلي الذين يجنحون إلى التأويل وعدم التقيد بظواهر النصوص، وكان ذلك ممثلا في الأشعرية ومنهم عبد القاهر الجرجاني، أولئك الذين نجدهم قد خالفوا المعتزلة في الاتجاه الفكري الديني، لأنهم لم يشتطوا مثلهم في التوغل في الاتجاه العقلي والنظر الفلسفي، بل توسطوا بين المعتزلة واتجاه المحدثين من أهل السنة، ومنه يتضح فزع عبد القاهر حينما رأى أن هؤلاء قد رسخ لديهم فهم علم البيان فهما

بعيدا عن الصواب، وما ينبغي أن يكون عليه، إذ نجدهم يحصرونه في خندق الوضع والاصطلاح، حتى أنهم لم يكفهم ذلك بل جنحوا إلى الزهد في النحو والشعر مما أفضى إلى انسداد الفهم الصحيح لعلم البيان، وهكذا نجد الجرجاني يلجأ إلى تبيان ما لقيه علم البيان من الضيم، وهو ما لم يتسم به علم آخر، وقد زاده ضيما أن العلماء السابقين ممن فهموه الفهم الصحيح قد عمدوا في كلامهم إلى الرمز والإيماء المتولدين عن الملكة التخييلية، وهم في ذلك لم يوضحوا ولم يفصلوا، مما زاد على المتأخرين من الظاهريين لبسا وتعمية، إذ نجدهم يقفون عند ظواهر العبارات ولا يتعمقون إلى الكشف عن بواطنها، فيرضون أن يكونوا في موقف التقليد والاتباع على غير وعي أو بصيرة بما انتهجوه ،وها هو عبد القاهر في هذا المعرض يؤكد: « واعلم أنك لا ترى في الدنيا علما قد جرى الأمر فيه بديئا وأخيرا على ما جرى عليه في علم الفصاحة والبيان، أما البدء فهو أنك لا ترى نوعا من أنواع العلوم إلا وإذا تأملت كلام الأولين الذين علموا الناس وجدت العبارة فيه أكثر من الإشارة، والتصريح أغلب من التلويح، والأمر في علم الفصاحة بالضد من هذا، فإنك إذا قرأت ما قاله العلماء فيه وجدت جله أو كله رمزا ووحيا وكناية وتعريضا وإيماء إلى الغرض من وجه لا يفطن له إلا من غلغل الفكر وأدق النظر، ومن يرجع من طبعه إلى المعية يقوي معها على الغامص ويصل بها إلى الخفي حتى كان بسلا حراما أن تتجلى معانيهم سافرة الأوجه لا نقاب لها، وبادية الصفحة لا حجاب دونها، وحتى كأن الإفصاح بها حرام وذكرها إلا على سبيل الكناية والتعريض غير سائغ، وأما الأخير فهو أنا لم نر العقلاء قد رضوا من أنفسهم في شيء من العلوم أن يحفظوا كلام الأولين ويتدارسوه، ويكلم به بعضهم بعضا من غير أن يعرفوا له معنى ويقفوا منه على غرض صحيح، ويكون عندهم إن يسألوا عنه بيان وتفسير، إلا علم الفصاحة فإنك ترى طبقات من الناس يتداولون فيما بينهم ألفاظا للقدماء وعبارات من غير أن يعرفوا لها معنى أصلا، أو يستطيعوا إن يُسألوا عنها أن يذكروا لها تفسيرا يصح»[155] ص349،350.

تعتبر هذه المميزات معالم لعلم البيان كما صورها لنا الجرجاني في عصره، فقد بين لنا في ثنايا النص السابق صورة مفصلة لوضعية البيان السائدة في عصره، وعليه فإن تصويره هذا هو تصوير إصلاحي، يحاول فيه إعطاء ما يجب أن يكون عليه علم البيان، باعتباره الوسيلة المؤدية إلى إدراك الإعجاز في القرآن الكريم، والوقوف على مظاهره وأوجهه وتحصيل المزية لإدراكه، وقد أكد ذلك قوله:« ما أضل بني عصره من المقلدين الجامدين في إدراك هذا وما أعماهم عن الطريق المستقيم في فهم دلائله وأسراره»[156] ص46، ولهذا فإننا نجد عبد القاهر قد طلع على الناس في زمانه بنظريته في النظم ساعيا من ذلك إلى تخليص علم البيان –الذي يعتبر السبيل المؤدي لإدراك الإعجاز القرآني- مما رآه قد لحقه من الضيم وما أساء به من حيث الانحراف في الفهم، وهو يقصد من وراء ذلك كله مقاومة التيار اللفظي الذي رآه خطرا على فهم قضية الإعجاز

القرآني و إدراك البيان، والذي عامل النصوص الشعرية معاملة فجة نتيجة الحكم عليها، بمنظور ظاهري بحكم انسياقهم إلى التفسير بالظاهر.

إننا لا نجد الجرجاني في دلائل الإعجاز يميز بين حمل العبارة اللغوية على الظاهر وحملها على المجاز، وذلك أن العبارة يمكن أن تدل بصريح لفظها على معناها، كما يمكن أن تدل على غير معناها، فيحدد معناها عن طريق التأويل والتفسير، وهذا ما يتضح من قوله: « قد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح والتعريض أوقع من التصريح وأن للاستعارة مزية وفضلا، وأن المجاز أبدا أبلغ من الحقيقة، إلا أن ذلك وإن كان معلوما على الجملة فإنه لا تطمئن نفس العاقل في كل ما يطلب العلم به حتى يبلغ فيه غايته، وحتى يغلغل الفكر إلى زواياه، وحتى لا يبقى علي موضع شبهة ومكان مسألة، فنحن وإن كنا نعلم أنك إذا قلت: هو طويل النجاد، وهم جم الرماد، كان أبهى لمعناك، وأنبل من أن تدع الكناية وتصرح بالذي تريد»[157] ص82. و من هنا نستنتج ما يلي:

1/ إن نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية قد انطلقت من اعتبار أن الوظيفة الأساسية و الجوهرية للغة تتجلى في استخدامها كوسيلة اتصال بين الناس .

2/ يتضح في مقولة الجرجاني أنه يفترض في من يريد دراسة العبارة اللغوية أن لا ينصب اهتمامه على معرفة دلالة الألفاظ المعجمية، بل عليه أن يكون عارفا آخذا في حسابه حال وصف عبارة ما، ومدى مطابقتها لمقتضى الحال، غير أن تركيزه على المعنى المستلزم وجعله بؤرة الدلائل لا يعني البتة أنه ينفي أن يكون للعبارة معنى حرفي /ظاهر، بل يعني ذلك أن بلاغة العبارة اللغوية تكمن أكثر في معناها المستلزم –المجازي- فالمعنى إذن عند الجرجاني لا تحدده وضع العبارة فقط، بل هو مرهون بجملة الظروف المنتجة لها.

3/ ضرورة إقامة الصلة بين معاني النحو و الدلالات العقلية لمعاني الكلم، إذ تبين أن نظم الكلم هو توخي معاني النحو كما لا يجوز الفصل بينهما و بين البلاغة، و ذلك " لان العقل هو الأساس في ترتيب الألفاظ، و العلاقة وثيقة و تامة بين النحو و البلاغة"[158] ص117، لذا نجده يهدف إلى دمج العلوم اللغوية في نظام متكامل، و إن بلاغة اللغة في أساليبها و نظمها .

4/ إن إنكار عبد القاهر الجرجاني إعراض بعضهم عن الشعر و النحو و تنبيهه إلى أن البلاغة ليست أمرا مستقلا عن اللغة، بل هي شديدة الصلة بعنصري اللغة و هما اللفظ و المعنى لدليل على انه أول من فتح باب الدراسة الوظيفية للغة.

هوامش الفصل الأول:

[1] ينظر البلاغة تطور و تاريخ لشوقي ضيف ص:09 و ما بعدها.
[2] حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، ص34.
* الصرفة وهي: معتقد أو مذهب جاء به إبراهيم النظام وفحواه أن الله قد صرف عقول عباده عن الإتيان بمثل كلامه.
[3] عبد القاهر الجرجاني :دلائل الإعجاز ص9
[4] جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الاعجاز، دار الجليل، ط01،دمشق 1980،ص:123
[5] جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الاعجاز،ص:123
[6] جابر عصفور: مقدمة: مفهوم الشعر، ص9

[7] عبد العزيز حمودة: المرايا المقعرة، ص180

[8] عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص12-13.
[9] محمد سالم ولد محمد الأمين، مفهوم الحجاج عند برلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة، عالم الكتب، المجلد 28، العدد03، ص 93.
[10] رولان بارث، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، ترجمة عمر أوكان، ص 48.
* النهاية: نهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز..
[11] شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ط06، دار المعارف، ص 376.
[12] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ت على أبو زقية، ص57.
[13] جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الاعجاز،ص:142
[14] عبد القاهر الجرجاني :دلائل الإعجاز ص 200
[15] قليقلة عبده: القاضي الجرجاني، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1973، ص76.
[16] درويش الجندي: نظرية عبد القاهر في النظم، القاهرة، 1960، ص01.
[17] القفطي –ت محمد أبي الفضل إبراهيم: إنباه الرواة إلى أنباه النحاة، ج2، ص188.
[18] عبد الفتاح شلبي، أو علي الفارسي، مكتبة النهضة ، مصر، ص34.
[19] عبد الفتاح شلبي، أو علي الفارسي، مكتبة النهضة ، ص22.
[20] آدام متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، تـ محمد عبد الهادي أبي ريدة ط2، لجنة التأليف والترجمة والنشر.
[21] السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،ط1، مطبعة السعادة.
[22] ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج18، ص187.
[23] عبد الحي العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط2، بيروت، 1980،ج3، ص340.
[24] محمد حفيف فقيهي: نظرية إعجاز القرآن عند عبد القاهر الجرجاني، بيروت، ص32.
[25] ينظر كتاب العوامل المئة: مخطوط –تقديم- راجي عفران محمد أبو سعيد خان.
[26] فصلت: 41.
[27] عبد القاهر الجرجاني ،المقتصد في شرح الإيضاح ،ت : بحر كاضم المرجاني العراق 1982،ص67 و 68
[28] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تـ رتير، ط2، بيروت،1983، ص4.
[29] ابن خلدون، المقدمة –دار الكتاب اللبناني، ط9، 1967، ص1030.
[30] محمد عيد: الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون، القاهرة، 1979، ص25.
[31] حلمي علي مرزوق، محاضرات في فلسفة البلاغة العربية، بيروت، 1979، ص9.
[32] عبد القاهر الجرجاني، الدلائل، ص196و197.
[33] عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة،ص17-18.
[34] نفس المرجع السابق،ص25.
[35] فقيهي محمد حفيف: نظرية إعجاز القرآن الكريم لعبد القاهر الجرجاني، ص237.
[36] الرحمن: 55
[37] صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها ، ص245.
[38] عمارساسي :اللسان العربي و قضايا العصر ،دار المعارف،بوفاريك،البليدة،الجزائر 2001،ص:32.
[39] محمد بوعمامة :أصول النظرية التوليدية ، ص6.
[40] عبد القاهر الجرجاني :دلائل الإعجاز ، تحقيق علي أبو رقية، الجزائر، موفم للنشر، 1991، ص51.
[41] صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها ، ص246.
[42] الجرجاني: أسرار البلاغة ، ص137-138.
[43] صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها ، ص247.
[44] محمد بوعمامة: أصول النظرية التوليدية التحويلية ، ص7.
[45] نفس المرجع، ص7.
[46] - سعيد حسن بحيري :دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية و الدلالة-، مكتبة الآداب-القاهرة- 2005 ص 172
[47] أحمد شامية :خصائص العربية والإعجاز القرآني (في ضوء نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية) ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1995، ص146-147.
[48] أحمد شامية :خصائص العربية والإعجاز القرآني ،ص147.
[49] - سورة مريم، الآية 04

[50] أحمد شامية: خصائص العربية والإعجاز القرآني ،ص147-148.
[51] هود:44.
[52] عبد القاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز ،ص: 36 و37
[53] مجلة التواصل، دراسات في اللغة والأدب، عنابة، العدد8، جوان 2001.
[54] مجلة التواصل، ص177-178.
[55] هود: 44
[56]محمد خان، الإعجاز و نظرية النظم لدى الجرجاني، مجلة التواصل، ص178-179.
[57] نفس المرجع السابق ، ص181.
[58] أحمد شامية: خصائص العربية والإعجاز القرآني ،ص148.
[59] أحمد شامية :خصائص العربية والإعجاز القرآني ،ص148.
[60] الأنعام: 100
[61] محمد خان، الإعجاز و نظرية النظم لدى الجرجاني،مجلة التواصل، ص184.
[62] أحمد شامية :خصائص العربية والإعجاز القرآني، ص148.
[63] أحمد خليل :مدخل إلى دراسة البلاغة العربية ، ص193.
[64] أحمد شامية: خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية،ص 130
[65] نفس المرجع السابق ، ص194
[66] أحمد خليل :مدخل إلى دراسة البلاغة العربية، ص196-197.
[67] نفس المرجع السابق ، ص197.
[68] أحمد خليل :مدخل إلى دراسة البلاغة العربية ، ص198.
[69] عبد العزيز عتيق: في تاريخ البلاغة العربية،ص:247
[70] أحمد خليل :مدخل إلى دراسة البلاغة العربية ، ص198-199.
[71] نفس المرجع السابق ، ص199.
[72] أحمد أبو زيد، مقدمة في الأصول الفكرية للبلاغة وإعجاز القرآن، دار الأمان، الرباط، 1989، ص16.
[73] دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، ص175.
[74] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص64.
[75] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 63
[76] الجاحظ، رسائل حجج النبوة، ص144.
[77] الجاحظ، الحيوان،ج4، ص90.
[78] سعيد حسن بحيري: دراسة لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، ص177.
[79] الجاحظ، الحيوان،ج3، ص131.
[80] البقلاني: بيان إعجاز القرآن، ص52.
[81] د. سعيد حسن بحيري: دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، ص172.
[82] السيوطي: المزهر،ج1،ص42.
[83] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص416.
[84] الأخضر جمعي، اللفظ والمعنى في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، ص189.
[85] عبد القاهر الجرجاني :دلائل الاعجاز، ص320.
[86] المرجع السابق، ص44.
[87] الأخضر جمعي، اللفظ والمعنى في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، ص 189.
[88] الجاحظ: الحيوان،ج3،ص131.
[89] بسيوني عبد الفتاح فيود: دراسات بلاغية، ص21.
[90] الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص75.
[91] الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص76.
[92]عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص97.
[93] بسيوني عبد الفتاح فيود: دراسات بلاغية، ص37-38.
[94] القاضي عبد الجبار –المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج1، ص199.
[95] بسيوني عبد الفتاح فيود: دراسات بلاغية، ص35.
[96] ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ص66.
[97] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة،ج1،ص114.
[98] محمد عباس، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد لاقهر الجرجاني، ص91.
[99] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص295.
[100] محمد عباس، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، ص92.
[101] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص73.
[102]عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص16.
[103] مصطفى ناصف، الصورة الأدبية، ص124.
[104] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص59.
[105]فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص222.
[106]نفسه، ص223.
[107] محمد عباس، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني.
[108] وهي باللغة الفرنسية rapports syntagmatique –ينظر تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها، ص188-189.
[109] المرجع السابق، ص188.
[110]عبد السلام المسدي، النقد والحداثة، ص36.

[111] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص33.
[112] عبد السلام المسدي، النقد والحداثة، ص37.
[113] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الاعجاز- ص 172
[114] محمد عباس، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، ص58.
[115] الأمدي، الموازنة، ص505.
[116] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 372
[117] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص278.
[118] عز الدين إسماعيل، الأدب وفنونه، دراسة ونقد، ص133.
[119] محمد عباس، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، ص65.
[120] طارق النعمان، اللفظ والمعنى بين الإيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم، ص13.
[121] المرجع السابق، ص21.
[122] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 35
[123] ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة ، تحقيق عبد المتعال الصعيدي، مكتبة محمد علي صبيح ومطبعته بميدان الأزهر، القاهرة،1969، ص127.
[124] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ، ص250.
[125] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ، ص250.
[126] عبد القاهر الجرجاني دلائل الإعجاز ، ص251.
[127] المصدر نفسه، ص251.
[128] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ، ص251.
[129] المصدر نفسه، ص66.
[130] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ، ص252.
[131] المصدر نفسه، ص252.
[132] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ، ص252.
[133] أحمد شامية :خصائص العربية والإعجاز القرآني، ص137.
[134] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص67.
[135] المصدر نفسه ، ص68.
[136] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ، ص67.
[137] مصطفى صادق الرافعي إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، (د.ت)، ص253.
[138] الإسراء، 88.
[139] مصطفى صادق الرافعي إعجاز القرآن، ص254.
[140] مصطفى صادق الرافعي إعجاز القرآن ، ص254.
[141] عبد القاهر الجرجاني ،دلائل الإعجاز ، ص15.
[142] عبد القاهر الجرجاني ،دلائل الإعجاز ، ص1.
[143] محمد أبو زهرة،ابن حزم: دار الفكر العربي، ص266.
[144] المرجع نفسه، ص267.
[145] درويش الجندي: نظرية عبد القاهر في النظم، ص41.
[146] ابن فارس، النثر ج1،ص 30
[147] عبد القاهر الجرجاني ،دلائل الإعجاز ، ص 5 و 6
[148] الجاحظ: البيان والتبيين، ص68.
[149] المرجع السابق، ص69.
[150] الرماني: النكت في إعجاز القرآن
[151]الجاحظ: البيان والتبيين،ج1، ص77.
[152] درويش الجندي: نظرية عبد القاهر في النظم، ص44.
[153] الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص6.
[154] درويش الجندي: نظرية عبد القاهر في النظم، ص 44.
[155] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز،ص349،350..
[156] درويش الجندي: نظرية عبد القاهر في النظم، ص46.
[157]عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز: ص82.
[158] احمد شامية: خصائص العربية و الإعجاز القرآني ص:117

الفصل 2
نظرية النظم حقيقتها وأبعادها.

لقد كان الجرجاني نحوي المنزع، وقد كان النحو وما يزال في علاقة وطيدة باللغة القائمة على تركيب مجموعة ألفاظ مدعاة إلى اتهام النحو باللفظية، وهذا يكشف عن غفلة القائلين بهذا عن إدراك قيمة النحو وفضله في الكشف عن المعاني الدقيقة، وعون اللغة في الإفصاح عن معانيها ودقائق أسرارها، فالنحو ليس حلية في العربية تتحلى بها، وإنما هو وسيلة تعبيرية هامة، وقد راجت و « برزت هذه التهمة على ألسنة المتعصبين للمنطق اليوناني الزارين على لغة العرب، التي كان النحو العربي عنوانها وجوهرها، ولقد كان ذلك مثار مناقشات بين النحويين والمناطقة في العصر العباسي في القرن الرابع بوجه خاص»[1] ص48، وذلك بعد تداخل الثقافة العربية بالثقافات الأجنبية، إذ تولّد عن ذلك نوع من التعصب الثقافي بالموازاة مع ظهور العصبيات العرقية والدينية والمذهبية التي بدأت تحتدم في المجتمع العباسي، ولقد كانت هذه المناقشات المتولّدة عن هذا الصراع مجالا خصبا للتعرف على ماهية كل من النحو والمنطق واستبانة رسالة كل منهما وما بينهما من تداخل وعلاقات، ومن بين هذه المناقشات تلك التي ينقلها إلينا أبو حيان التوحيدي والتي جرت بين أبي سعيد السيرافي النحوي وبين أبي بشر متى بن يونس في حضرة الوزير بن الفرات.

و مضمون هذه المناقشة يبين أن أبا سعيد السيرافي يؤكد أن مهمة النحو لا تقتصر على صحة التركيب من الناحية الإعرابية، وأن النحو من شأنه مراعاة المعاني قبل مراعاة الألفاظ، ونجد هنا ابن جني يدعو النحاة إلى إيلاء الأولوية للمعنى قبل الإعراب فيقول:« فإن أمكنك تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى، تركت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق الإعراب»[2] ص85، وقد حاول السيرافي أن يوازن بين النحو والمنطق ونجده يقول: « النحو منطق ولكنه مسلوخ من اللغة، والمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة»[3] ص292، والحقيقة المدركة مما سبق هي أن علاقة النحو باللغة أقوى وأشد من علاقة المنطق بها، وفي معرض هذا يقول أبو سليمان المنطقي: « النحو تحقيق المعنى واللفظ، والمنطق تحقيق المعنى بالعقل »[4] ص292، وإذا كان السيرافي قد عدّ النحو منطقا، فهو لأنه منطق خاص باللغة، ولكل لغة حدودها الخاصة ورسومها المعينة، أي لكل لغة نظامها الخاص بها، فنحو اللغة هو منحاها واتجاهها ورسومها وأوضاعها المختلفة في التعبير، إذ يقول ابن منظور في نحو العربية: « هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، أو إن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوا، كقولك قصدت قصدا، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من

العلم...»[5] ص181، وهذا ما يكشف عن فضل النحو في إدراك أسرار المعاني ودقائقها بما يكفل تحقيقا للبيان، أما المنطق وهو العلم الذي يختص بدراسة القوانين المتحكمة في الفكر فإن علاقته باللغة ليست كعلاقة النحو باللغة، وإنما صلته عرضية، فلو أن المناطقة اتفقوا في شأن هذا العلم على رموز رياضية أو هندسية لأغنت عن اللغة وأساليبها، ولكن ما حدث هو عكس ذلك، وقد أكد الدكتور إبراهيم أنيس هذه الحقيقة بقوله: « إنهم صاغوا قضايا المنطق ومسائله على نهج لغوي شبيه بكلام الناس اعتقادا منهم أن أساليب اللغة ليست للتعبير عمّا يدور في الأذهان، ومثل الفكر الإنساني قبل النطق بمضمونه مثل الصورة الشمسية قبل تحميضها، فإذا عولجت بقدر خاص من الأحماض اتضحت معالمها، وتكشفت خطوطها وملامحها، وهكذا شأن التعابير اللفظية مع العمليات الذهنية لا يكاد يعدو مهمة التوضيح وإبراز المعالم والملامح للأذن الإنسانية»[6] ص62، ومن هنا نقول أن سبيل الإبانة عن المعاني الدقيقة والخفية يحتكم إلى منطق لغوي عام، ومنطق لغوي خاص يحدّد نحو كل لغة من اللغات، وهذا ما نجده قد تجلى في طرح عبد القاهر لنظرية النظم، إذ نجده قد انتفع انتفاعا كبيرا بما لمسه من علاقة المنطق باللغة من ناحية، ومن صلة النحو بالمنطق من حيث كونه منطقا خاما في اللغة من ناحية ثانية، وقد استثمر عبد القاهر هذه المعطيات إلى أقصى حدّ في بيان توضح اللفظ وقيمته بالنسبة إلى المعنى وذلك ليخرجه من حسية الكلام و قد أشار إلى هذه الفكرة نفسها عبد الرحمن الحاج صالح في قوله: "للسان منطقه الخاص به و ليس من قبيل المنطق العقلي لان منطق اللسان مستنبط من الواقع و الأحداث المشاهدة، و هو مجموع الأصول و الحدود التي يخضع لها الاستعمال اللغوي السليم، فهذه الأصول هي في حد ذاتها قوانين"[7] ص36 و من هنا يتبين أن لكل لغة منطقها الداخلي و نحوها الذي يحكمها، و هما في علاقة وطيدة.

وإذا كانت اللغة هي جملة من الوحدات والألفاظ المفردة – كما كان شائعا- فإننا نستطيع أن نضع أيدينا على أطراف نظرية النظم ليتسنى لنا إدراك حقيقة النظم وفهم أبعاده وفق المنظور الذي جاء به الجرجاني، لأننا نجده يرى أن هذه الألفاظ ليست إلا رموزا للمعاني المفردة التي تدلّ عليها هذه الرموز، والإنسان يعرف مدلول اللفظ المفرد أولا، ثم يعرف هذا اللفظ الذي يدل عليه ثانيا، « فالألفاظ سمات لمعانيها ولا يتصور أن تسبق الألفاظ معانيها وأن تكون أسامي الأشياء قد وضعت قبل أن تعرف معانيها، فذلك ضرب من المحال»[8] ص320، وهذا ما يشير إليه العلم الحديث من كون ولادة المفهوم سابقة عن اللفظ، كما ينطوي الكلام السابق على حقيقة مؤداها أن اللغة ليست حشدا من الألفاظ، بل هي جملة من العلاقات يتكفل بإبرازها النظم.

1. تأصيل مصطلح النظم.

إن عبد القاهر الجرجاني الأشعري الذي تنسب إليه نظرية النظم قد ارتأى في هذا الإصلاح - أو ما يمكن وسمه بالنقد الثقافي للأنساق اللغوية/الفكرية-، الأخذ بمصطلح النظم، مُعرضا في ذلك عن استعمال كلمة اللفظ/المعنى التي عرفت انتشارا وذيوعا في بيئة النقاد القدامى، وذلك اقتفاء لما هو مأثور عند الأشاعرة، لأن « كلمة النظم اصطلاح يشيع في بيئتهم، وإن كان يجري على بعض ألسنة المعتزلة أحيانا مثل الجاحظ الذي ألف كتابا في نظم القرآن، والقاضي عبد الجبار الذي عالج مفهوم تناول النظم بشيء من الدقة والتفصيل»[9] ص371، لكن الملاحظ هنا أن المصطلح لم تتحدّد معالمه عند القدامى، إذ كان مصطلحا فضفاضا نظريا يفتقر إلى التطبيقات الحية، و لكن كما يقول شوقي ضيف:« يبدو أن الأشاعرة كانوا يتمسكون بكلمة النظم بينما مضى المعتزلة منذ أبي هاشم الجبائي(31هـ) يضعون مكان النظم كلمة الفصاحة القائمة على جزالة اللفظ وحسن المعنى»[10] ص161، إذ كان الجبائي يرى أن الفصاحة ليست مكافئة للنظم وقد أكد ذلك عبد الجبار بقوله:« فليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص، فقد يكون النظم واحدا وتقع المزية في الفصاحة بين أديب وآخر»[11] ص197، وفي هذا الكلام ردّ قاطع على من زعم من الأشاعرة بأن القرآن معجز بنظمه، ومنه يتجسد بوضوح نزوع عبد القاهر الجرجاني المذهبي والفكري نحو الأشاعرة، فيستعمل مصطلح النظم الشائع عندهم مقابلا لمصطلح اللفظ والمعنى كما هو معهود عند الجبائي المعتزلي، ولهذا نجد عبد القاهر في كثير من المواضع في دلائل الإعجاز يركز على ثنائية اللفظ والمعنى نافيا عنها الفصاحة والإعجاز، ويجعل النظم وتركيب الكلام هما مدارا للإعجاز والبيان.

لقد سبق وأشرنا أن مشكلة اللفظ والمعنى قد نشأت في جو ديني يتعلق بإبراز أوجه الإعجاز في القرآن ومرجعه، أي إلى أيّهما ينسب، إلى اللفظ أم إلى المعنى، أم إليهما معا؟، ومن ثم وجدنا عبد القاهر حين بسطه لهذه المشكلة فإنه ربطها بالإعجاز، وهذا من خلال عرضه لجملة من الآيات القرآنية التي هي مناط الإعجاز، وذلك بعد أن انفصلت ردحا من الدهر وعلى أيدي كثير من النحاة والنقاد من أمثال ابن جني والأمدي والقاضي الجرجاني، وهذا باعتبار أن هذه المشكلة قد ارتبطت أساسا عند النقاد بالخصومة بين أنصار أبي تمام والبحتري، على حين أن عبد القاهر حين يصل مشكلة اللفظ والمعنى بالإعجاز نراه يخوض في أشكال أدبية، وشواهد شعرية وأمثال مصنوعة، أكثر مما يدور حول إعجاز القرآن ويعالج هذه المشكلة بطريقة أقرب إلى قواعد النحو منها إلى أساليب النحو، وإن كان في ذلك كله يمهد لبيان إعجاز القرآن في صفحات قليلة من الكتاب ، ولهذا نجد بعض الدارسين من يتّجه إلى القول بأن ترداد عبد القاهر لنظريته والتركيز عليها، ورد الشبهات والطعون عنها يدل على ارتباط هذه النظرية بجذور دينية وفكرية و« أن عبد القاهر لم يكن يستهدف بنظريته في النظم البلاغي في ذاتها، وإنما يستهدف بعض الأغراض الدينية والكلامية»[12] ص121، وفي منظورنا فإن عبد القاهر الجرجاني ورغم النسق العقائدي والفكري

الذي ألف فيه وهو حرصه على إحكام بناء نظريته –النظم- وهذا ما نتلمسه في محاولة إلمامه بالنصوص على وجه الإجمال سواء أكان النص دينيا أو شعريا أو نثريا، وهذا ما يدلّ على أن عبد القاهر لم يلتزم بالهدف الذي وضع لأجله الكتاب، وربما يعتبر هذا من الأسباب الداعية بعبد القاهر لمراجعة نفسه بأن ألف كتابا آخر وهو الرسالة الشافية مستدركا فيه التركيز على مسألة الإعجاز.

1.1. مصطلح النظم قبل عبد القاهر:

لقد شاع مصطلح النظم عند كثير من النحاة قبل عبد القاهر الجرجاني على يد(النظام) أستاذ الجاحظ في القرن الثاني ، وذلك قبل أن يصيرها الجرجاني نظرية بلاغية /نحوية قائمة بذاتها، وهي تنسب إليه إلى عصرنا هذا دون منازع، ولقد جعل عبد القاهر مصطلح النظم أساسا

« تدور عليه البلاغة كلها بأبوابها وفصولها وأقسامها حتى إننا لا نستطيع فهم عبد القاهر حق الفهم إلا إذا عرفنا أنه لا يتحدث عن البلاغة كأبواب وفصول، أو يتناول شيئا اسمه الاستعارة، وآخر اسمه التشبيه أو التمثيل أو الكناية»[13] ص394، ولذلك فإن فهمنا للبلاغة عند عبد القاهر بهذا النحو سوف يبعدنا عن الفهم الصحيح لمراده، إذ إن البلاغة عنده هي النظم في ذاته وليس شيئا سواه سواء كان النظم مضمّنا بالمجازات أو عاريا منها، و ذلك هو المحدد لطبيعة الخطاب البلاغي –البليغ-، وهذا ما حدا بالجرجاني بأن يجمع بين حقل البلاغة الشعرية والبلاغة الخطابية اللتين لطالما كان الانفصال بينهما قائما، وإن مرد الحسن والقبح كليهما يرجع إلى النظم وطبيعته وتركيب الكلام وائتلاف بعضه مع بعض، أو على حد قوله في توخي معاني النحو، والنظمُ إذن بهذا الوجه كان قد ظهر قبل عبد القاهر وخاصة على ألسنة النحاة، وهذا ما يدل على أن الجرجاني قد تأثر بصنيع النحاة في فهمهم لنظم الكلام وائتلافه وخاصة إذا علمنا سلفا أن الجرجاني كان في الأصل نحويا، كما ينم هذا عن علاقة البلاغة بالنحو، وفضل الرجل في هذا المجال لا يقدر لأنه استطاع أن يربط جسور التواصل التي ظلت مبتورة إلى عهد قريب من ظهور الجرجاني بنظريته في النظم.

إننا لو رجعنا إلى التراث النحوي لألفينا مفهوم النظم في مؤلفات القدامى ومنهم سيبويه(170هـ) إذ نجده يتناول مفهوم النظم وائتلاف الكلام وما يؤدي إلى صحته أو فساده، وحسنه وقبحه في مواضع مبثوثة في الكتاب وقد أعد لذلك فصلا سماه « هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة»[14] ص8، ومنه المستقيم الحسن والمحال، والمستقيم الكذب والمستقيم القبيح، إذ نلفه يضرب الأمثلة لكل ضرب من الأضرب السابقة، مبينا من خلالها أوجه الصحة والفساد، أو الحسن والقبح مما يعضّد الكلام، وقد اهتم بنظمه وتنسيق العبارات فيه، ويتضح أثر ذلك في مجالات كثيرة كاهتمامه بحروف العطف ومدى وظيفتها في تغيير النظم صحة أو فسادا، وفي تقديم المسؤول عنه بعد أداة الاستفهام، وكما في الباب الذي عقده عن إخبار النكرة عن النكرة، إذ إن العبارة تصاغ بطريقة معينة ويلحق بها الفساد إذا غيرنا لفظا عن موضعه، أو وضع موضعا آخر، وهكذا فإننا نجد

سيبويه قد تحدث –ولو ضمنيا- عن مفهوم النظم المبني على أساس النحو، كما يعتمد فيه على دقة الاستعمال، لأن كل استعمال يقتضي معنى معينا، وهو في كل ذلك يشير، ولو بطرف إلى مفهوم النظم وإن لم يسمه باسمه، كما أننا ونحن نطالع صحيفة بشر بن معتمر (ت:210هـ) نستشف ما يحيل إلى مفهوم النظم حيث نجده يقول: « فإذ وجدت اللفظة لم تقع موقعها، ولم تصر إلى قرارها، وإلى حقها من أماكنها المقسومة لها، والقافية لم تحل في مركزها وفي نصابها ولم تتصل بشكلها، وكانت قلقة في مكانها، نافرة من موضعها، فلا تكره على اغتصاب الأماكن، والنزول في غير أوطانها»[15] ص138، وإن هذه الآراء النحوية التي تطالعنا في ثنايا المؤلفات النحوية تدل على أن فكرة تأليف الكلام وصوره المختلفة قد عولجت من قِبل النحاة وأبدوا إزاءها نظرات مهدت الطريق لمن بعدهم.

لعل القاضي عبد الجبار (تـ 415هـ) كان من أكثر علماء العربية وضوحا خلال تناوله النظم – قبل عبد القاهر-، وذلك حين نجده يعقّب على رأي أستاذه أبي هاشم الجبائي (تـ313هـ)، الذي اعتبر الفصاحة في اللفظ، إذ نجده يتجه خلاف رأي أستاذه حين أغفل تركيب الكلام الذي هو عماد البلاغة فنجده يقول: « اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولا بدّ مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي هو مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع، لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة أو حركاتها أو موقعها، ولا بدّ من هذا الاعتبار في كل كلمة، ثم لا بدّ من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض، لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها، وموقعها، فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة لهذه الوجوه دون ما عداها»[16] ص199، ومن هنا نخلص إلى أن مفهوم المصطلح كان شائعا منذ القرن الثاني الهجري ومتداولا بين جمهور علماء العربية، وخاصة النحاة منهم، بحيث يتضح ذلك في تناولهم للقصد من النحو، إذ اعتبروه غير مقصور على الإعراب و مسائله فقط بل يتخطاه إلى تأليف الكلمات وانضمام الجمل بعضها ببعض، كما تناولوا قضية اللفظ والمعنى التي يتوصل من خلالها إلى إدراك مظاهر الإعجاز القرآني، وهذا ما يفسر أن الطريق لم يكن موصدا أمام عبد القاهر، بحيث « يتحتم عليه أن يطرقه ويفتحه، ويبتكر نظرية النظم ابتكارا فيخلقها من العدم، بل كان الطريق معبدا، مستهديا فيه بآراء العلماء السابقين، ولكنه لم يكن محاكيا لما قبله...ولم يكن مسرفا في الابتكار بحيث يقطع الصلة بينه وبين السابقين، وإنما تصرف تصرفا خاصا ليوازن بين المحاكاة والابتكار»[17] ص378، وقد أقر عبد القاهر بهذه الحقيقة « وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن النظم، وتفخيم قدره، والتنويه بذكره، وإجماعهم أن لا فضل مع عدمه»[18] ص63، وهذا إقرار منه بفضل القدامى وتنويههم بالنظم وإعلائهم لشأنه، ولذا فإنه أصبح ثابتا أن عبد القاهر الجرجاني لم يبتكر نظرية النظم من العدم، وكونها تنسب إليه فذلك مرجعه إلى

تطبيقه إياها على كثير من الأبواب البلاغية التي هي من صميم علم المعاني أو البيان أو البديع، إذ لم يكتف بالإشارات العابرة الدالة على القصد العام فقط، بل فصّل فيها تفصيلا لا يدع مجالا في تردد قبولها، وطبقها على القرآن الكريم والشعر والنثر، وهذا ما جعله ينشئ نظرية بلاغية قائمة بذاتها حيث احتوت حقل البلاغة كلها، حتى أصبحت هذه الأخيرة تصب في النظم ولا تخرج عنه، بل غدت هي النظم بذاته، ولذلك فليس من العدل الادعاء أن عبد القاهر قد تأثر تأثرا ملحوظا بالسابقين كالجاحظ والأمدي أو القاضي الجرجاني، لكونه أشار إليهم في غير موضع من كتابه، أو بحجة أنه انتفع بجهود السابقين لبناء نظريته، أو أنهم كانوا أشعة أضاءت له السبيل فهذا أمر لا ينفي فضله وإسهامه الكبير في بناء دعائم نظرية النظم، ولأن مفهوم الإبداع لا يلغي تراكمية المعرفة، فما من نظرية تتأسس على فراغ أو تخلق من العدم، ولذلك فإن استثمار جهود السابقين والانتفاع بها لا يكون البتة محلا للطعن في أصحاب النظريات المتجددة، وإذا « كان المراد بأن عبد القاهر قد تأثر بهم تأثرا واضحا، فهذا لا يمكن قبوله لمجرد أننا ألفينا أشياء متماثلة بين عبد القاهر وبينهم فهي أشياء لا تعدو أن تكون شبحا ضئيلا لم تتحدّد معالمه أو تتضح قسماته، وإنما تحدّدت معالم النظم واتضحت قسماته على يد عبد القاهر دون غيره، لأن النظم قبل عبد القاهر لم يكن مقصودا من عمد، أو مدرسة بطريقة مباشرة، وإنما هو شيء عفوي نابع من ملاحظات العلماء حين يُؤخذون بجمال الشعر أو الإعجاز في القرآن»[19] ص380، وهذه إشارات محدودة داخل هذا الإطار فحسب، لكن عبد القاهر الجرجاني قد كان عمله مدروسا إذ عدّه محورا يدور عليه كتاب الدلائل كله، وهي دراسة مستفيضة قامت على محور النحو، وعلى تماسك لبناته حتى إننا نجده يوعز كل جمال إلى النظم ومراعاة أحكام النحو، ولذلك فإن كل من يتصور أن عبد القاهر كغيره من الدارسين السابقين في فهمه وتناوله للنظم فهو واهم في تصوره هذا، لأن تناول القدامى للنظم هو تناول يتسم بالسطحية، وهذا ما لم نجده عند عبد القاهر، حيث برزت قريحته الوقادة في بحثه عن النظم والتأسيس له كنظرية لغوية، ولهذا فقد « عني عبد القاهر بشرح دلالات الألفاظ واختلافها باختلاف مواقعها في الجمل، فيما سماه النظم، وقد قام في هذا الباب بجهد عظيم الخطر، فهو يقصد بالنظم ما أطلق عليه الغربيون علم التراكيب، وهو عندهم أهم أجزاء النحو»[20] ص276، ولهذا نجد عبد القاهر يحصره في علم النحو ممثلا له بقوله: « ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو»[21] ص64، ولذلك فإننا نجد الرجل قد وسع من دائرة علم النحو، إذ لا يقتصر عنده على وجوه الإعراب المختلفة وأنواع الجمل من اسمية وفعلية، ومن توظيف أدوات الربط المختلفة ولكنه يشتمل على كل ما يُدرس في علم المعاني من ظاهرة التقديم والتأخير والحذف والإظهار وكثير من المحسنات البيانية والبديعية التي تضاف إلى المعنى كالمزاوجة بين الشرط والجزاء وغيرها...، ونتيجة لذلك يتضح أن نظرية الجرجاني ما كانت لتبلغ هذا الشأن العظيم ما لم تكن معززة بثقافات ومنابع مختلفة، ويظهر ذلك في اعتماد عبد القاهر على منابع متعددة تتصل اتصالا مباشرا باللغة

والمنطق والنحو، إذ يمكن التمثيل لذلك بنظرته اللغوية إلى فكرة ارتباط اللفظ بالمعنى، إذ نجدها لا تقف عند جرس الأصوات وخفتها على اللسان، بل سمت إلى مرتبة ائتلاف معانيها حتى تبلغ الجودة في الكلام المنظوم و المنثور ، أما استفادته من الثقافة المنطقية فإن أبرز ما يدل عليها ويوحي أنه انتفع بها واستغلها أحسن استغلال في نظرية النظم تطرقه في حديثه عن « نفي العموم وعموم النفي وذلك حين تسبق أداة النفي لفظة (كل) أو تتأخر عنها، مراعيا في ذلك صحة النظم أو فساده»[22] ص215، أما علم النحو فقد نال عنده حظوة خاصة لأنه حدده في الارتباط المعنوي بين العامل والمعمول، سواء كان فعلا أو اسما، مبتدأ أو خبرا، وهذا ما قاده إلى التوصل إلى الإلمام بوجوه التصرف في هذه العلاقات المعنوية الناشئة بين الألفاظ لمعرفة القبح والحسن في الكلام، ثم نجده لا يعتدّ بالكلام مفرقا، بحيث يمكنك أن ترفع لفظا وتضع آخر مكانه، بل الكلام عنده وحدة متماسكة يساند بعضه بعضا، فلو أزلت الكلمة من مكانها لهوى معها النظم.

إن عبد القاهر لم يتأثر بالثقافات الأخرى –المنطق والنحو- لمجرد التأثر، بل حاول أن يستفيد بما يخدم حقله المعرفي –البلاغي- ويطعمه بمختلف الأنساق الفكرية المحاذية لتخصصه، حتى يشكل نوعا من اللحمة المفقودة في العصور التي سبقته، وهذا ما يظهر في اختياره لمصطلح النظم الكفيل بربط جسور التلاحم بين أنساق معرفية لطالما كانت متنافرة، ولذلك فإن هذه النظرية اللغوية الشاملة و المتوزعة المناحي استحقت فعلا أن تسند إلى صاحبها الأول وهو عبد القاهر، لأن« معظم النظريات الخالدة في العلم لا تعدم أن تجد لها سوابق في إشارات المتقدمين وكتابتهم، ولكن الفكرة التي تستحق اسم نظرية هي ما كان لصاحبها فضل عرضها، وتحقيقها، وتعليلها، واستقراء أمثلتها، وإزالة ما يعرض لها من شبهات، ومحاولة تطبيقها في ميدان الدراسة الخاصة»[23] ص93، وهذا ما توافر في عبد القاهر فكان أهلا ليكون رائد هذه النظرية.

2.1.علاقة النظم بالنحو:

إن فكرة النظم التي يقول بها عبد القاهر ليست فكرة النظم التي يقول بها الإعجازيون الآخرون، فهي عنده لا تعني الشكل العام الذي يميز المنظوم عن المنثور، ولكنها« تعني البنية الداخلية للنص، والعلاقات القائمة بين الألفاظ من أجل إنتاج الدلالة»[24] ص11، مما يدخل هذه النظرية في دائرة النحو، و لما كانت اللغة عند الجرجاني هي النظم، والذهن لا يتعلق إلا بالكلام المنظوم حسب معاني النحو المتوخاة أكد الجرجاني علاقة نظم الكلام بالنحو فقال: « واعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها، وذلك أن لا تعلم شيئا يبتغيه الناظم ينظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه

التي تراها في قولك: زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق، وفي الشرط والجزاء...»[25] ص94،ويؤكد الجرجاني أن ليس هناك كلام يوصف بصحة أو فساد إلا ويرجع ذلك كله إلى معاني النحو وأحكامه ويدخل في أصل من أصول النحو وباب من أبوابه.

ويشير الجرجاني إلى أمر هام جدا أنه« ليس المهم أن نعرف عبارات النحويين واصطلاحاتهم ، ولكن أن نفهم مدلول هذه العبارات، فالبدوي الذي كان ينطق لغته على السليقة لم يكن يعرف المبتدأ والخبر والصفة»[26] ص94، والحال...، لكنه يعرف الفرق في المعنى بين العبارتين "جاء زيد راكبا" "وجاء زيد الراكب" فلا يعنيه من الأمر بعد ذلك أن يعرف ما قاله النحويون من أن "راكبا" حال والراكب صفة لزيد[27] ص321، ويؤكد الجرجاني رأيه بأن نظم الكلام لا يتم بوضع بعضه إلى جانب بعض دون توخي المعاني النحوية، فيضرب لذلك مثالا ببيت أبي تمام:

لعابُ الأفاعِي القاتلاتُ لعابُه وأرَى الجنَى اشتارَتْه أيدٍ عواسلُ

يقول الجرجاني« لو أنك قررت في هذا البيت أن "لعاب الأفاعي" مبتدأ، ولعابه خبر كما يوهمه الظاهر، أفسدت عليه كلامك وأبطلت الصورة التي أرادها فيه، و ذلك أن الغرض أن يشبه مداده "بأرى الجنى" على معنى أنه إذا كتب في العطايا والصلات، أوصل إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها وأدخل السرور واللذة عليهما، وهذا المعنى إنما يكون إذا كان "لعابه" مبتدأ و"لعاب الأفاعي" خبرا، فأما تقديرك أن يكون "لعاب الأفاعي" مبتدأ و"لعابه" خبرا فيبطل ذلك، ويُمنع منه البتة ويخرج الكلام إلى ما يجوز أن يكون مرادا في مثل غرض أبي تمام وهو أن يكون أراد أن يشبه "لعاب الأفاعي" بالمداد وشبه كذلك الأرى به»[28] ص321، ويريد الجرجاني من مثاله هذا أن وضع الكلمات في النظم يتخير لها المواقع وتتم فيها الصيغة حسب ما يتوخى فيها من معاني النحو، فهو يفسد المعنى، ليس نقل الكلمات من مكانها فحسب، وإنما عدم مراعاة أحكام النحو فيما بينها، فما النظر في الحقيقة إلا لتوخي هذه المعاني وتعلق الذهن بها، و إذا كان النظم هو النحو أو القائم على أساس معاني النحو، فإن الموضوعات البلاغية من تمثيل واستعارة وكناية وكل أنواع المجاز لا تكون إلا مع النظم،« فلا يمكن كما يقرر الجرجاني أن نتصور استعارة في اسم وفعل، إلا أن يكون قد ألف مع غيره»[29] ص321، وبيان ذلك أن القارئ إذا قرأ قوله تعالى: (واشتعل الرأس شيبا)، « ألا يكون الرأس فاعلا له، ويكون شيبا منصوبا عنه، على التمييز لما يتصور أن يكون مستعارا، وهكذا السبيل في نظائر الاستعارة فاعرف ذلك»[30] ص368.

إن هذه الضروب من أنواع البلاغة (الاستعارة، المجاز، والكناية وغيرهما) لا يمكن أن يكون في الكلم المفردة، مثال ذلك قوله تعالى: (ليخرجكم من الظلمات إلى النور)، فمن أجرى الاستعارة

في كلمة الظلمات على أنه أصلا شبه الكفر بالظلمات، ثم حذف المشبه وأبقى المشبه به، فلا يمكن أن نتصور هذه الصورة البلاغية لو فصلنا لفظ الظلمات عن الجملة التي جاءت فيها.

ومثل ذلك كل ضروب المجاز كقوله تعالى أيضا:(يجعلون أصابعهم في آذانهم)، أي أناملهم، فهذا مجاز مرسل علاقته كلية، وأيُ مجاز يفهم من قولنا أصابعهم وحدها؟ أو آذانهم بمفردها؟.

إن الجرجاني عندما جعل البلاغة في النظم قد قرر حقيقة لا يكون غيرها، وعندما أكد على النظم لا يكون إلا حسب قوانين النحو، وتوخيا لمعانيه، يكون قد وضع أمامنا نتيجة هامة وهي أن النحو والبلاغة كلاهما مرتبطان بالنظم، وبالتالي لا يمكن فصل النحو عن البلاغة العربية حيث يلتقيان في نظم الكلم وضم بعضه إلى بعض، و« لا يمكن دراسة بلاغة الكلم، إلا من خلال دراسة النحو»[31] ص135،و ذلك وفق ما يقتضيه من معاني وظيفية تعمل على تنسيق عرى الكلمات في الجمل والتراكيب.

3.1. تحديد مصطلح النظم عند الجرجاني:

إن المدخل الذي مهد به عبد القاهر لكتاب الدلائل يحدّد لنا الغرض من وضعه، إذ نعلم أن الكتاب يقوم على دعامة متينة بين النحو والنظم، لذلك نجده يقول: « هذا الكلام وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو جملة، وكل ما به يكون النظم دفعة»[32] ص215؛ كما أننا نستشف من خلال قراءتنا للكتاب أنه يكاد يطابق بين المصطلحين (النحو و النظم)، ويجعل منهما مصطلحا واحدا، وهذا واضح من خلال بسطه لنظريته إذ يقول:« فليس النظم شيئا إلا توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم، وأنك قد تبينت أنه إذا رفع معاني النحو وأحكامه مما بين الكلم حتى لا تراد في جملة ولا تفصيل، خرجت الكلم المنطوق ببعضها في إثر بعض في البيت من الشعر، والفصل من النثر عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وضعت فيها موجب ومقتضى»[33] ص93، كما نستشف منذ المدخل إلى نهاية الكتاب نصوصا كثيرة تؤكد المعنى الذي يثبت أن المقصود بالنظم هو النحو في أحكامه ووظائفه، وذلك ليس من حيث الصحة والفساد فحسب، بل من حيث الفضل والمزية، ولكي ندعم هذا التوجه نسوق قوله:

« فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا، وخطأه إن كان خطأ، إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو، قد أصيب به موضعه ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظمه أو فساده، أو وصف بمزية أو فضل فيه، إلا وكان مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، وإلا وجدت ذلك الوصف يدخل في أصل من أصول النحو، ويتصل بباب من أبوابه»[34] ص65، أي أن النظم سواء أكان في درجة الصحة أو الفساد أو الفضل والمزية، فإن مرجعه دائما هو النحو بأحكامه، ونتيجة لسيطرة هذه الفكرة على

عبد القاهر الجرجاني وإيمانه بها نجده يركز عليها سواء في الدلائل أو في الأسرار، إذ يذكر في الأسرار ما نصه: «إن الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف و يعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب»[35] ص8، وهنا يفاضل الجرجاني بين مستويات الترتيب والنظم لأنه سبيل إلى تمايز الأساليب بعضها عن بعض بحكم ما توظفه من معاني نحوية في كل تركيب.

إن النظم عند الجرجاني بهذا المعنى الذي يحتكم إلى معاني النحو هو تأليف للكلام حتى يصبح حسنا مقبولا، أو هو: « معنى لطيف ولفظ شريف، أو خلوص الكلام من التعقيد وأصله من الفصيح، وهو اللبن الذي أخذت منه الرغوة"[36] ص24، وإذا كان هناك مفهوم ينسجم مع الدراسات الحديثة فهو بلا شك مفهوم النظم في البلاغة العربية كما تصوره عبد القاهر الجرجاني، إذ هو "عنده كيفية لتركيب الكلام وتأليفه انطلاقا من الجملة البسيطة ليصل إلى نظم القرآن في تراكيبه الصوتية والدلالية والنحوية والبلاغية والأسلوبية»[37] ص381، وبهذا تتحدد نظرة الجرجاني إلى مصطلح النظم على أنه قطب جامع بين النحو والدلالة أو اللفظ والمعنى، لأننا نجد في المدخل* الذي مهد به للدلائل يحدد لنا الغرض من هذا الكتاب لنعلم أنه يقوم على دعامة من النحو والنظم، ومنه نستخلص أن النظم في جوهره هو النحو في أحكامه وأصوله، لا من حيث الصحة والفساد فقط، بل من حيث المزية والفضل؛ ومن هنا يتضح أن الجرجاني يفرق بين نوعين من النحو وهما النحو المعياري الذي يعنى بقواعد الصحة والفساد، والنحو الذي يتوخى فيه المعاني النحوية والوظيفية بين أنساق الجملة،و الذي يحدد درجة المزية، ولذلك فعندما « ينتقل عبد القاهر لتحديد علاقة المتكلم بقوانين النحو – المعيارية – يصر أيضا على أن هذه القوانين – وحدها – لا تؤدي إلى تفاضل في مستويات الكلام، ولا تحدث عنها مزية أو تفاوت، إنها قوانين تحدد معايير الخطأ والصواب، وليست هي القوانين التي تحدد الفصاحة والبلاغة بالمعنى الذي يقصده عبد القاهر ويحصره في النظم»[38] ص17، وذلك لأن القوانين المعيارية من فاعلية ومفعولية وحالية وغيرها هي قواعد عامة جامعة، أما المزية والفضل فهي تتحقق على مستوى المعاني النحوية، وهي خاصية يتفرد بها المتكلم دون غيره، وهذا ما يؤكده قوله:« ثم إنا نعلم أن المزية المطلوبة في هذا الباب مزية فيما طريقه الفكر والنظر من غير شبهة، ومحال أن يكون اللفظ له صفة تستنبط بالفكر، ويستعان عليها بالرويّة، اللهم إلا أن تريد تأليف النغم، وليس هذا ما نحن فيه بسبيل، ومن هنا لم يجز إذا عددت الوجوه التي تظهر بها المزية، أن يعدّ فيها الإعراب، وذلك أن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم، وليس مما هو يستنبط بالفكر ويستعان عليه بالرويّة، فليس أحدهم –بأن إعراب الفاعل الرفع، أو المفعول النصب، والمضاف إليه الجر – بأعلم من غيره، ولا ذاك مما يحتاجون فيه إلى حدة ذهن وقوة خاطر»[39] ص99، وعندئذ يتضح الفرق الذي رسمه الجرجاني كفاصل بين قوانين النحو المعيارية وبين معاني النحو أو معنى المعنى الذي به تتفاضل مراتب الكلام بعضها عن بعض ويمتاز به أسلوب عن أسلوب.

إن النظم إذن يعني تأليف الحروف والكلمات والجمل تأليفا خاصا يسمح للمتكلم والسامع أن يرتقيا بفضل بديع التركيب إلى مدارك الإعجاز في المعاني، علما بأن المعاني تملأ الكون وتعمر الفضاء، واختيار تركيب من التراكيب في النص كاختيار مسلك من المسالك في البر والبحر قد يؤدي بالسالك - يعني المتكلم- إما إلى الوصول إلى الغاية التي يقصدها في بر النجاة أو إلى الضلال والهلاك، والنظم « كالبناء والنسيج يتم في معاقد النسب والشبكة، فمعاقد النسب تبرم الخيوط التي تذهب طولا، ومعاقد الشبكة تبرم الخيوط التي تذهب عرضا»[40] ص24، فإذا نسجت خيوط الطول في خيوط العرض حصل النظم، نظم الرقعة على الوجه الذي أبرمت عليه الخيوط، وإبرام الخيوط منه لا يتم على مستوى الحروف.

أما النظم في الكلام فإنه صنعة تستدعي « جودة القريحة والحذق الذي يلطف ويدق في أن يجمع أعناق المتنافرات المتباينات في ربقة، ويعقد الأجنبيات معاقد نسب وشبكة، وما شرفت صنعة ولا ذكر بالفضيلة عمل إلا لأنهما يحتاجان من دقة الفكر ولطف النظر، ونفاذ الخاطر إلى ما يحتاج إليه غيرهما، ولا يقتضيان ذلك إلا من جهة إيجاد الائتلاف في المختلفات ...والمعاني عند عبد القاهر الجرجاني أحق أن تكون أخوة من أب وأم تذره تتفق بالوداد على حسب اتفاقها بالميلاد»[41] ص7، ويزداد إمعانا في التوضيح والتفسير لهذه النظرية وبيان معنى النظم الذي لا يحيط به قانون ولا يحده حصر « بأن تتحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع يمينه هاهنا في حين يضع يساره هناك، نعم وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين، وليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف حد بحصره، وقانون يحيط به»[42] ص73.

ومن هنا يتضح أن النظم عند عبد القاهر الجرجاني لا يتم إلا بتعلق الكلام بعضه ببعض حيث يرتب المعاني في النفس أولا ثم ينطق بالألفاظ إزاءها.

2. أسس ومقومات النظم عند عبد القاهر الجرجاني:

تقوم نظرية النظم عند الجرجاني على جملة من الدعائم نحاول إجمالها في العناصر الآتية:

1.2. ترتيب المعاني في النفس أولا ثم النطق بالألفاظ حذوها:

إن ترتيب المعاني في النفس أولا يرجع إلى التصور الذهني القائم على التقليد المأثور ومستعمل كلام العرب« وهو تواليها في النطق فقط، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل، اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه..»[43] ص28، كقول الجرجاني منكرا على من يتصور أن نظم الكلم هو توالي الألفاظ في النطق: « وكيف يتصور أن يقصد به توالي الألفاظ في النطق بعد أن ثبت أنه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وأنه نظير الصياغة والتحبير والتفويف والنقش وكل ما يقصد به التصوير»[44] ص41.

ويقول: « دليل آخر وهو أنه لو كان القصد بالنظم إلى اللفظ نفسه دون أن يكون الغرض ترتيب المعاني في النفس ثم النطق بالألفاظ حذوها لكان ينبغي ألا يختلف حال اثنين في العلم بحسن النظم أو غير الحسن فيه لأنهما يحسان بتوالي الألفاظ في النطق إحساسا واحدا ولا يعرف أحدهما في ذلك شيئا يجهله الآخر»[45] ص41، ويقول أيضا: « فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس وجب اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق، فإما أن تتصور في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب، وأن يكون الفكر في النظم الذي يتواصفه البلغاء فكرا في نظم الألفاظ، أو أن تحتاج بعد المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجري بالألفاظ على نسقها فباطل من الظن ووهم يتخيل إلى من لا يوفي النظر حقه، وكيف تكون مفكرا في نظم الألفاظ، وأنت لا تعقل لها أوصافا وأحوالا إذا عرفتها عرفت أن حقها أن تنظم على وجه كذا؟»[46] ص43.

يضع عبد القاهر الجرجاني لخصومه حدا فاصلا وامتحانا قاصما، ويطرح عليهم سؤالا وجيها انطلاقا من مسلمة بديهية، وهي أن الفكر يستعان به في النظم الذي يتفاضل به البلغاء وترتقي به البلاغة مراتب شتى فيقول: « وأوضح من هذا كله وهو أن هذا النظم الذي يتواصفه البلغاء وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله صنعة يستعان عليها بالفكرة – لا محال –، وإذا كانت مما يستعان عليه بالفكرة ويستخرج بالروية، فينبغي أن ينظر في الفكر بما تلبس؟ أبالمعاني؟ أم بالألفاظ؟ ،وأي شيء وجدته تلبس به فكرك من بين المعاني والألفاظ فهو الذي تحدث فيه صنعتك وتقع فيه صياغتك ونظمك وتصويرك، فمحال أن تفكر في شيء وأنت لا تصنع فيه شيئا، وإنما تصنع في غيره لو جاز ذلك لجاز أن يفكر البناء في الغزل ليجعل فكره فيه وصلة إلى أن يصنع من الآخر وهو من الإحالة المفرطة»[47] ص42.

إذا سلمنا أن الفكر يتعلق بالمعنى دون اللفظ فما علاقة اللفظ بالمعنى؟ فمنهم من قدم المعنى على اللفظ:« ولذلك يشبهون الألفاظ بالمعرض أو الثوب للجارية الحسناء التي تزداد حسنا في بعض المعارض دون بعض، وكم من معنى حسن قد شين بمعرضه الذي أبرز فيه، وكم من معرض حسن قد ابتذل على معنى قبيح ألبسه»[48] ص142؛ في حين يرى عبد القاهر الجرجاني تأكيدا لما سبق و إفحاما لكل حجة إلى أن« الألفاظ لم توضع لتعرف بها معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها علم شريف»[49] ص141، و هو يرى أيضا أن العلاقة بين اللفظ والمعنى كونها علاقة خادم ومخدوم فيقول: « وليت شعري هل كانت الألفاظ إلا من أجل المعاني؟ وهل هي إلا خدم لها ومصرفة على حكمها، أو ليست هي سمات لها وأوضاعا قد وضعت لتدل عليها؟ فكيف يتصور أن تسبق المعاني وأن تتقدمها في النفس؟ إن جاز أن تكون أسامي الأشياء قد وضعت قبل أن عرفت الأشياء وقبل أن كانت»[50] ص44،كما نجده يبين الشبهة التي من بابها دخل الغلط على من ظن أن المعاني تبع للألفاظ فيقول: « واعلم أنه إن نظرنا في شأن المعاني والألفاظ إلى حال السامع، فإذا رأى المعاني تقع في نفسه من بعد وقوع الألفاظ في سمعه ظن لذلك أن

المعاني تبع للألفاظ في ترتيبها ... وذلك لو أنه كانت المعاني تكون تبعا للألفاظ في ترتيبها لكان محالا أن تتغير المعاني والألفاظ بحالها لم تزل عن ترتيبها، فلما رأينا المعاني قد جاز فيها التغيير من غير أن تتغير فيها الألفاظ وتزول عن أماكنها علمنا أن الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة»[51] ص285، و مما تقدم نستشف أن النظم يطرأ عليه الفساد إذا أخطأنا التقدير في المعنى، إن بقيت الألفاظ في مواضعها ولم تتغير عن أماكنها، ودليل ذلك قوله:

« وهنا استدلال لطيف تكثر بسببه الفائدة، وهو أن يتصور أن يعمد عامد إلى نظم كلامه بعينه فيزيله عن الصورة التي أرادها النظم، ويفسدها عليه من غير أن يحول منه لفظا عن موضعه، أو يبدله بغيره، أو يغير شيئا من ظاهر أمره على حال، ويضرب مثالا لذلك قول أبي تمام:

لعاب الأفاعي القاتلات لعابه وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل

فغرض أبي تمام أن يشبه لعابه – مداده – بلعاب الأفاعي مرة في السوء، ويشبه بالأرى – العسل – مرة أخرى، ويلزمه للمحافظة على هذا المعنى أن يكون لعاب الأفاعي (خبرا) ولعابه (مبتدأ)، ولو أنه قدر لعاب الأفاعي (مبتدأ)، ولعابه (خبرا) كما يوهم ظاهره لفسد المعنى، وبطل غرض أبي تمام، لأنه حينئذ يكون قد شبه لعاب الأفاعي والأرى بلعابه وهذا غير مراد»[52] ص384، وبهذا المثال يتبين أن المعاني قد يجوز فيها التغيير دون أن تمس الألفاظ، فدل هذا على أن الألفاظ تابعة للمعاني وخادمة لها، والواجب أن يكون الاعتبار بحال المتكلم لا بحال السامع، لأن المتكلم هو واضع النظم ومؤلفه، والسامع هو المتلقي للفظ الحامل للمعنى فقط، فالاعتبار إذن بحال الواضع لا السامع.

وهناك شبهة أخرى جعلتهم يظنون أن المعاني تبع للألفاظ، وهو أنك تجد أهل اللغة يجرون الأوصاف والمحاسن على اللفظ دون المعنى فيقولون لفظ شريف ومتمكن وأن له ديباجة وأنه قد زان المعنى وغيرها فيقول: « ومما يلبس على الناظر في هذا الموضع ويغلطه أن يستبعد أن يقال: هذا كلام قد نظمت معانيه، فالعرف كأنه لم يجر بذلك إلا أنهم وإن كانوا لم يستعملوا النظم في المعاني قد استعملوها فيها، ماهو بمعناه ونظير له، وذلك قولهم:(إنه يرتب المعاني في نفسه وينزلها ويبني بعضها على بعض، كما يقولون: يرتبون الفروع على الأصول ويتبع المعنى ويلحق النظير بالنظير)، وإذا كنت تعلم أنهم استعاروا النسج والوشي والنقش والصياغة لنفس ما استعاروا له النظم، وكان لا يشك في أن ذلك كله تشبيه وتمثيل يرجع إلى أمور وأوصاف تتعلق بالمعاني دون الألفاظ، فمن حقك أن تعلم أن سبيل النظم ذلك السبيل»[53] ص43.

لقد جاء عبد القاهر الجرجاني في الوقت الذي لم تحسم المعركة بين أصحاب اللفظ وأصحاب المعاني، حاملا أفكارا أخرى ليرد بها على الفريقين مستخدما سعة باعه في العلم وقدرة عقله في الحجاج والجدال، حيث ردّ على أنصار اللفظ قائلا: « وهذه شبهة أخرى ضعيفة عسى أن يتعلق بها متعلق ممن يقحم على القول من غير روية، وهي أن يدعي أن لا معنى للفصاحة سوى التلاؤم

اللفظي، وتعديل مزاج الحروف حتى لا تتلاقى في النطق حروف تثقل على اللسان كالذي أنشده الجاحظ من قول الشاعر:

وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر

قال الجاحظ: فتفقد النصف الأخير من هذا البيت، فإنك ستجد بعض ألفاظه تتبرأ من بعض، ويزعم أن الكلام في ذلك على طبقات فمنه المتناهي في الثقل كالذي مضى – البيت- ومنه ماهو أخف منه كقول أبي تمام:

كريم متى أمدحه والورى معي وإذا ما لمته لمته وحدي

ومنه يكون فيه بعض الكلفة على اللسان إلا أنه لم يبلغ أن يعاب به صاحبه... ويزعم أن الكلام إذا سلم من ذلك وصفا من شوبه كان الفصيح المشاد به والمشار إليه، وأن الصفاء يكون أيضا على مراتب يعلو بعضها بعضا وأن له غاية إذا انتهى إليها كان الإعجاز»[54] ص45.

ثم يتابع نقده فيقول: «وإذا فعلنا ذلك لم نخل من أحد الأمرين:

إما أن نجعله العمدة في المفاضلة بين العبارتين ولا نعرج على غيره، وإما أن نجعله أحد ما نفاضل به ...، فإذا أخذنا بالأول لزمنا أن نقصر الفضيلة عليه حتى لا يكون الإعجاز إلا به، وفي ذلك ما لا يخفي من الشناعة لأنه يؤدي إلى أن لا يكون للمعاني التي ذكروها في حدود البلاغة من وضوح الدلالة وصواب الإشارة وتصحيح الأقسام... ووضع الفصل والوصل... والتقديم والتأخير ... وإن تعسف متعسف في تلاؤم الحروف فبلغ به أن يكون الأصل في الإعجاز، وإخراج سائر ما ذكروه في أقسام البلاغة من أن يكون له مدخل أو تأثير فيما له كان القرآن معجزا، كان الوجه أن يقال له: أنه يلزمك على قياس قولك أن تجوز أن يكون هاهنا نظم للألفاظ وترتيب لا على نسق المعاني ولا على وجه يقصد به الفائدة، ثم يكون مع ذلك معجزا .....به فسادا»[55] ص47.

كما نجده يرد على أنصار المعنى حيث يقول: « واعلم أن الداء الدوي والذي أعيا أمره في هذا الباب غلط من قدم الشعر بمعناه، وأقل الاحتفال باللفظ، وجعل لا يعطيه من المزية إن هو أعطى إلا ما فضل عن المعنى يقول: ما في اللفظ لولا المعنى وهل الكلام إلا بمعناه؟ فأنت تراه لا يقدم شعرا حتى يكون قد أودع حكمة وأدبا واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر، فإن مال إلى اللفظ شيئا وأرى أن ينحله بعض الفضيلة لم يعرف غير الاستعارة، ثم لا ينظر في حال تلك الاستعارة أحسنت بمجرد كونها استعارة أم من أجل فرق ووجه، أم للأمرين؟»[56] ص138.

ويقول أيضا مبينا فساد هذا المذهب: « واعلم أنك لست تنظر في كتاب صنف في شأن البلاغة وكلام جاء عن القدماء عدا وجدته يدل على فساد هذا المذهب، ورأيتهم يتشددون في إنكاره وعيبه والعيب به، وإذا نظرت في كتب الجاحظ يبلغ في ذلك كل مبلغ ويتشدد غاية التشدد، وقد انتهى في ذلك إلى أن جعل العلم بالمعاني مشتركا وسوى فيه بين الخاصة والعامة»[57] ص197، ويقول أيضا: « واعلم أنهم لم يبلغوا في إنكار هذا المذهب ما بلغوه إلا أن الخطأ فيه عظيم وأنه

يفضي بصاحبه إلى أن ينكر الإعجاز ويبطل التحدي من حيث لا يشعر، وذلك أنه إذا كان العمل على ما يذهبون إليه من أن لا يجب فضل، ومزية إلا من جانب المعنى، وحتى يكون قد قال حكمة أو أدبا واستخرج معنى غريبا أو تشبيها نادرا، فقد وجب إطراح جميع ما قاله الناس في الفصاحة والبلاغة في شأن النظم والتأليف، وبطل أن يجب بالنظم فضل وأن تدخله المزية وأن تتفاوت فيه المنازل، وإذا بطل ذلك فقد بطل أن يكون الكلام معجزا وصار الأمر إلى ما يقوله اليهود، ومن قال بمثل مقالهم في هذا الباب ودخل في مثل تلك الجهالات ونعوذ بالله من العمى بعد الإبصار»[58] ص198.

وهنا نراه يؤكد على ثنائية اللفظ والمعنى و مدى الاتساق بينهما بفعل إحكام النظم، وفي موضع آخر نراه يؤكد على أن الاعتبار في هذا المجال بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات: « يقول الناس قاطبة: إن العاقل يرتب في نفسه ما يريد أن يتكلم به، إذا رجعنا في أنفسنا لم نجد لذلك معنى سوى أنه يقصد إلى قولك (ضرب) فيجعله خبرا عن (زيد) ويجعل (الضرب) الذي أخبر بوقوعه منه واقعا على (عمرو) ويجعل (يوم الجمعة) زمانه الذي وقع فيه ويجعل (التأديب) غرضه الذي فعل الضرب من أجله، فيقول: (ضرب زيدا عمرو يوم الجمعة تأديبا له) ، ويتبين هنا أن نظم الكلم هي التي تقتضي آثار الألفاظ وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، ومن هنا نعلم أن الألفاظ لو خلت من معانيها لما أفادت»[59] ص139.

وحوصلة هذه الأقوال نجملها في قول سيد قطب أثناء عرضه لمشكلة اللفظ والمعنى التي شغلت بال الكثير من اللغويين كالجاحظ وأبي هلال العسكري والجرجاني وغيرهم: « وهي مشكلة وصل عبد القاهر فيها إلى رأي دقيق في دلائل الإعجاز أشرنا إليه من قبل وخلاصته أن اللفظ من حيث هو لفظ لا يُبحث فيه وكذلك المعنى من حيث هو خاطر في الضمير إنما يبدأ البحث عند التعبير عن المعنى في لفظ، وكل تعبير يخلق صورة خاصة للمعنى تتغير إذا اختلف النظم، وهذه نظرية جديدة و دقيقة عن تلازم اللفظ والمعنى في النص الأدبي وعدم الحكم على أيهما منفردا»[60] ص192، و قد جاء نظم الجرجاني ليحكم الوصل بين قطبين لطالما كان الصراع بينهما محتدما، فقد استطاع أن يؤلف بينهما في لحمة واحدة تحت عنوان النظم.

2.2. التعلق النحوي:

إن الألفاظ لا توضع متجاورة تجاور الحروف دون أن يتعلق بعضها ببعض، وإنما يرتبط بعضها ببعض بعلاقات نحوية بدونها لا يتم الكلام ولا يفهم المراد، يقول عبد القاهر الجرجاني: « واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلام، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل

الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله، وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن آخر، أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيدا له، أو بدلا منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة ، أو حالا أو تمييزا أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس»[61] ص44.

فالتعلق إذن يُعنى به إسناد الجار والمجرور أو الظرف إلى كلمة سابقة أو لاحقة، وبذلك يحسن السكوت عليه، فقولك: في القطار نمت، يتعلق (في القطار) بالفعل (نمت) بعده، وقولك: نسيمة في المدرج، تعلق (في المدرج) بخبر محذوف يفسره السياق وهو موجود، هذا على مستوى شبه الجملة، ولكن ما قصده عبد القاهر الجرجاني يتعدى هذا إلى أن يأخذ أبعادا أخرى في جسم الكلام، وهو التعلق في مسندات الجملة، ولهذا أعطى له أهمية، ففي حديثه عن ذلك يرى أن التعلق ثلاثة أقسام وهي:

أ- **تعلق اسم باسم:** يكون خبرا / حالا / تابعا / صفة / توكيدا / عطف بيان / بدلا / عطف بحرف / مضافا / تمييزا، ويدخل هذا في باب الإسناد في الجملة الفعلية.

ب- **تعلق اسم بفعل:** فاعلا / مفعولا بأنواعه / الاسم المنتصب على الاستثناء، مثل: (جاءني القوم إلا زيدا) / خبر كان وأخواتها / الحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام مثل: (طاب زيد نفسا – حسن وجها – كرم أصلا)، ولم يتحدث عن نائب الفاعل الذي ربما عده في باب المفعول به، ويدخل هذا في باب الإسناد في الجملة الفعلية.

ج- **تعلق الحرف بهما**: وهو على ثلاثة أضرب:

- أن يتوسط بين الفعل والاسم (مررت بزيد)
- تعلق الحرف بما يتعلق به العطف (جاءني زيد وعمرو).
- تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه: ما خرج زيد / لا رجل في الدار / إن يأتني زيد أكرمه[62] ص126.

من هنا يريد عبد القاهر الوصول إلى ظاهرة واحدة وهي التلازم بين الكلمات حسب مقتضى خاص، أي حالات التعلق المقبولة بغية الإفادة، وهي مدخل في صحة الكلم بعضها ببعض، ولا يتوجه إلى ذلك إلا قصدا إلى إصابة معنى من معاني النحو« وليت شعري كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى، ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه، ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلمة المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول: خرج زيد، لتعلمه معنى (خرج) في اللغة ومعنى (زيد)؟، كيف ومحال أن

تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف؟ ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم ولا الاسم وحده من دون اسم آخر وفعل كلاما، وكنت لو قلت: خرج. ولم تأت باسم وقدرت فيه ضمير الشيء، أو قلت: زيد، ولم تأت بفعل ولا باسم آخر، ولم تضمره في نفسك، كان ذلك وصوتا تصورته سواء».[63] ص126، ونفهم من هذا أنه لا يمكن أن يحصل الإسناد من فعل وفعل، أو حرف وحرف، وما أشبه ذلك من العمليات غير المتصورة في الذهن.

من هنا نعلم أن عبد القاهر عندما تحدث عن التعلق نص على رتبة النظم، فالنظم يقوم على التعلق وعلى قوانين نحوية، فلابد من مراتب متصورة في الذهن وموافقة لمألوف العرب في كلامهم، كما يحصل عن طريق تناسق الكلمات في التركيب بدءا من ترتيب المعاني في النفس: فعل + فاعل + فضلات، إلى ترتيب الكلمات في النطق، لأن اللفظ تبع للمعنى في النظم، والألفاظ أوعية للمعاني، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها ومعانيها، ولو خلت من معانيها تصبح مجرد أصوات، ومن وراء هذا نرى أن النظم يقوم على التعلق الذي لا يحصل إلا في نظام الجمل، ويتدخل في هذا الترتيب العقل والقواعد والتأدية، وهذا كله من الاصطلاح الاجتماعي الذي جرى عليه العرف[64] ص127.

يمكن أن نمثل لذلك بهذه الترسيمة المألوفة في استعمال أساليبنا اليومية مراعاة لسمة كلام العرب في استعمالهم للغة العربية:

- فعل + فاعل.
- فعل + فاعل + مفعول.
- فعل + مفعول + فاعل.
- فعل + فاعل + مفعول + مفعول + مفعول.
- فعل + فاعل + مفعول + فضلات.
- مبتدأ + خبر.
- خبر + مبتدأ.
- مبتدأ + خبر + فضلات.

بهذا نعلم لماذا ركز عبد القاهر الجرجاني على مسألة السياق الكلامي الذي ترد فيه العبارة في هذا المجال، فكلمة (ربض) خارج النظم لا تفرق عن (ضرب)، لكن (ربض الكلب) يخالف (ضرب محمد أخاه)، فبالتركيب يحصل استحسان الكلمة وقبولها أو رفضها، والكلمة في السياق تتعلق بما يجاورها، فلا نظم في الكلم، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض ويتولد هذا من ذاك ، وهذا بمراعاة أحكام النحو ومعانيه، والاختيار الدقيق في التعلق والترتيب وفق أحكام النحو.

3.2. توخي معاني النحو:

يعد هذا الأساس من أسس النظم عند عبد القاهر الجرجاني الذي أولاه عناية بالغة لأنه ثمرة النظم وزبدته، وليس المقصود بمعاني النحو هو الإعراب وقواعده المشتركة بين البلغاء وغير البلغاء، ممن أوتوا نصيبا من اللغة، وإنما المراد ما وراء الإعراب من معاني تقتضيه وتستنبط بالفكر ويستعان عليها بالروية.

يقول الجرجاني: « ومن هاهنا لم يجز إذا عدت الوجوه التي تظهر بها المزية أن يعد الإعراب، وذلك أن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم، وليس هو مما يستنبط بالفكر، ويستعان عليه بالروية، فليس أحدهم بأن إعراب الفاعل الرفع، والمفعول النصب والمضاف إليه الجر، بأعلم من غيره، ولا ذلك المفعول به مما يحتاجون فيه إلى حدة الذهن وقوة خاطر، إنما الذي تقع الحاجة فيه إلى ذلك العلم بما يوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها عن طريق المجاز كقوله تعالى: (فما ربحت تجارتهم)، وأشباه ذلك مما يجعل الشيء فيها فاعلا على تأويل يدق، ومن طريق تلطف، وليس يكون هذا علما بالإعراب ولكن بالوصف الموجب للإعراب»[65] ص384.و لهذا
يشرح لنا عبد القاهر المراد بمعاني النحو، ويستبعد أن تكون معاني النحو هي الإعراب، « إذ إن الإعراب لا دخل له في الفضل والمزية وإنما الفضل والمزية مردها إلى الوصف الموجب للإعراب»[66] ص306، وليس الإعراب من المزايا عند عبد القاهر في شيء، وليس هو سبب الفصاحة والبلاغة، وربما كان التحفظ من اللحن وتقويم الإعراب باعتباره أساسا في صحة الكلام، ودعاهم إلى عدّه من جملة المزايا، وداخلا في معنى الفصاحة.

إننا نجده استبعد الإعراب من معاني النحو التي يجب توخيها في النظم، كذلك يستبعد معاني الألفاظ وتفسيرها، إذ إنها ليست معادلة لمعاني النحو، فبعد أن يبين أن النظم في توخي معاني النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه، والعمل بقوانينه وأصوله يقول: « وليس معاني النحو، معاني الألفاظ فيتصور أن يكون لها تفسيرا»، ويسوق برهانا على ذلك سورة الفاتحة ثم يعقب بقوله: « فانظر الآن هل يتصور في شيء من هذه المعاني أن يكون معنى اللفظ؟ وهل يكون كون (الحمد) مبتدأ معنى لفظ الحمد؟ أو يكون كون (رب) صفة)، وكونه مضافا إلى العالمين معنى لفظ (الرب)»[67] ص385.

ونرى عبد القاهر في موضع آخر يوضح معاني النحو بأنها ليست في الإعراب ولا في معرفة القواعد النحوية، وإنما في معرفة مدلول العبارات، ولذلك فإن البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط ولم يعرف الفرق بين أن يقول: (جاءني زيد راكبا) وبين قوله: (جاءني زيد الراكب) ولا يضره

أن يجعل عبارة النحويين بأن يقولوا في (الراكب) إنه (حال) وإذا قال (الراكب) كان (صفة جارية على زيد)»[68] ص386.

إن عبد القاهر قرر أن القواعد النحوية ليست هدفا، وإنما الأمر يتعلق بمعاني العبارات ووضعها موضعها لا بمعرفة النحو واتفاق قواعده، فكل هذه أمور تعليمية يستوي فيها الناشئة وغير الناشئة، لكن أصحاب الفطرة والحذاق فالعبرة عندهم بمعرفة المدلول لا بمعرفة تلك المصطلحات، ولذلك كان البدوي في قوله مصيبا وفي رجوعه إلى فطرته موفقا، ولقد بذل عبد القاهر جهدا هائلا في تثبيت هذا الركن والإقناع به، ولم يكتف بالتقرير والتنظير، بل ذهب إلى أبعد من ذلك بكثير، وذلك بدحض الشبهات وكشفها معتمدا تارة على التمثيل وأخرى على التعليل، يقول: « واعلم أنه وإن كانت الصورة في الذي أعدناه وأبدأنا فيه من أنه لا معنى لنظم غير توخي معاني النحو، فيما بين الكلم قد بلغت في الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى الغاية، وإلى أن تكون الزيادة عليه كالتكلف عما لا يحتاج إليه، فإن النفس تنازع إلى تتبع كل ضرب من الشبهة يرى أنه يعرض للمسلم نفسه عند اعتراض الشك»[69] ص38.

فمرجع المزية كما ترى إلى توخي معاني النظم، وروية في تأليف العبارات وليس إلى الكلمات والمعاني المجردة، وانظر إلى قول (إبراهيم بن العباس الصولي) يمدح محمدا بن حسن الزيات:

فلو إذ نبا دهر وأنكر صاحب وسلط أعداء وناب نصير
تكون عن الأهواز داري بنجوة ولكن مقادير جرت وأمور
وإني لأرجو بعد هذا محمدا لأفضل ما يرجى أخ وزير

وتفقد مرجع المزية وما يبدو لك من الرونق والطلاوة والحسن والحلاوة فستجد أن مرد ذلك إلى النظم ... حيث قدم الظرف (إذ نبا) على كلمة (تكون) فلم يقل: « فلو تكون بالأهواز داري إذ نبا دهر" وعبر بالمضارع تكون دون الماضي، كانت على الرغم من مضي الحدث ونكرت الكلمات ...دهر ... صاحب ... أعداء ... نصير ... نجوة ... مقادير ...أمور ... وزير ...، وهذا التنكير ينبئ بمعاني دقيقة جليلة، وقال: "وأنكر وسلط: بالبناء للمجهول»[70] ص39.

لقد أعطى أيضا عبد القاهر مثالا عن الفروق الدقيقة التي تراعيها اللغة في التأليف: « وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق وزيد ينطلق، وينطلق زيد ومنطلق زيد، وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق»[71] ص134.

وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: (إن تخرج أخرج، وإن خرجتَ خرجتُ) و (إن تخرج فأنا خارج)، و(أنا خارج إن خرجت)، و(أنا إن خرجت خارج) وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك « (جاءني زيد مسرعا) و (جاءني يسرع) و (جاءني وهو مسرع أو هو يسرع)، و(جاءني قد أسرع)، و(جاءني وقد أسرع)، فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له، وينظر في (الحروف) التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه، نحو: أن يجيء بـ (ما) في نفي الحال، وبـ (لا) إذا أراد نفي الاستقبال وبـ (إن) فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون، وبـ (إذا) فيما علم أنه كائن، وينظر في (الجمل) التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع (الواو) ومن موضع (الفاء)، وموضع (الفاء) من موضع (ثم)ن وموضع (أو) من موضع (أم) وموضع (لكن) من موضع (بل) ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير، في كلامه كله، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيصيب بكل من ذلك في مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له»[72] ص81.

يمكننا أن نورد مثالا آخر في باب التقديم، ونرى كيف عالج مسألة التقديم بمراعاة معاني النحو وأحكامه، والسبب يعود إلى مواقع الكلمات في طريقة النظم « هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم شيء وحول اللفظ عن مكانه إلى مكان»[73] ص135.

نفهم من هذا أن سر إفادة التقديم لا من أجل التقديم بقدر ماهي تفيد التقوية لا الأهمية إذ «...ينبغي أن يعرف في كل شيء قدم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى، ويفسر وجه العناية فيه هذا التفسير، وعندئذ لا يكتفي أن يقال: إنه قدم للعناية، ولأن ذكره أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبما كان أهم؟ ولتخيلهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم وهونوا الخطب فيه، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلف»[74] ص136.

فتقديم المسند إليه على الفعل يفيد تقوية الحكم وتوكيده لا أهميته، فقولك: (جاءت زينب) مخالف: (زينب جاءت)، ونحويا يفيد تغيير المعنى النحوي من حال إلى حال، فالأول يفيد الإعلام عن خبر ابتدائي لا يعلمه السامع، والثاني عن خبر غير مجهول، وإنما يجهل بعض حيثياته، كما أن

التقديم يستعمل للاختصاص ومراعاة نظم الكلام ومن أهم أغراض التقديم والتأخير فيها، وهكذا يقول إن التقديم على وجهين:

*/ تقديم على نية التأخير: وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل، كقولك: منطلق زيد/ وضرب عمرا زيد.

*/ تقديم لا على نية التأخير: وفيه أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم، وتجعله بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له: ضربت زيدا وزيد ضربته، لم تقدم زيدا على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء وتشغل الفعل بضميره، وتجعله في موضع الخبر له[75] ص136.

الملاحظ أن عبد القاهر الجرجاني يعول على تغير المعاني والألفاظ لما لها من دليل على أن الترتيب في المعاني والاعتبار بمعرفة مدلول العبارات النحوية، لا بمعرفة العبارات نفسها، ومن كل هذا فهو يركز على المعاني النحوية ويتشدد في مسألة النحو، وهو عمدة فهم كتاب الله، فالمعاني مغلقة حتى يفتحها النحو، والأغراض هو المستخرج لها، وهو المعيار الذي يعرفنا على صحيح الكلام من سقيمها، ولا يكون « الضم فيها ضما ولا الموقع موقعا، حتى يكون قد توخى فيها معاني النحو، وأنك إن عمدت إلى ألفاظ فجعلت تتبع بعضها بعضا من غير أن تتوخى فيها معاني النحو، لم تكن صنعت شيئا تدعى به مؤلفا»[76] ص108.

وحال الكلام في ضم بعضها إلى بعض ليس كحال ضم غزل الإبريسم بعضه إلى بعض، بل لابد من تخير الألفاظ كما تتخير الأصباغ، وفي موقع آخر يقرن معاني النحو بأنها هي النسيج والنظم وهي المعنى، فغيابها غياب للمعنى « وإنك وإن عمدت إلى ألفاظ فجعلت تتبع بعضها بعضا من غير أن تتوخى فيها معاني النحو، لم تكن صنعت شيئا تدعى به مؤلفا، وتشبه معه بمن عمل نسجا أو صنع على الجملة صنيعا، ولم يتصور أن تكون قد تخيرت لها المواقع»[77] ص137.

جملة القول في هذا أن النظم هو توخى معاني النحو، ومعاني النحو لا تتضح في إعراب الكلمات وبنائها، ولا في تفسير الألفاظ ومعانيها، فنطلق على هذه الكلمة أنها مبتدأ، وعلى الأخرى أنها خبر، أو أن هذه فعل، وتلك فاعل، إلا باتحاد أجزاء الكلام، ودخول بعضه في بعض، وارتباط الثاني بالأول، كما يتضح في الوحدة الشاملة بين أجزاء الجملة، وبين الجملة والجملة في مجموعة من العلاقات المنظمة و المتناسقة بين أطراف الكلام، وبالتالي نصل إلى أن نظرية النظم تنبني على هذه الأسس ولا يمكن أن نستغني عنها لأنها عماد هذه النظرية.

إن معاني النحو إذن هي التي « يتعلق بها الفكر وهي تمثل العلاقات بين معاني الكلم في النفس وإليها يستند ترتيب هذه المعاني في النفس فإذا أردت أن تقول: زيد ضرب عمرا يوم الجمعة تأديبا له فمعنى ذلك أنك قصدت إلى ضرب فجعلته خبرا عن زيد وجعلت الضرب الذي أخبرت

بوقوعه منه واقعا على عمرو، وجعلت يوم الجمعة زمانه الذي وقع فيه وجعلت التأديب غرضه الذي فعل الضرب من أجله»[78] ص54، لذلك فإن هذه العلاقات التي تربط بين معاني الكلم فيما سبق هي معاني النحو فقد عمدت إلى ترتيب معاني الكلم على أساسها في النفس ورتبت الكلم على نسق معانيها في الواقع الخارجي، ومن هنا كانت الألفاظ في مرجعها – العالم الخارجي – دالة على معانيها مرتبطة فيما بينها بما يسمى معاني النحو، إذ لا يعقل أن يكون للفظة تعلق بلفظة أخرى من غير أن يعتبر حال معنى هذه مع معنى تلك، وقد لخص عبد القاهر علاقات الكلم الجارية على قانون علم النحو والتي تحقق مفهوم النظم فقال:« الكلم اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام تعلق اسم باسم وفعل بفعل وتعلق حرف بهما، وفصل طرائق حصولها على غرار ماهو معلوم في علم النحو»*، ولتأكيد أهمية المعاني النحوية وتمييزها عن القواعد المعيارية نجد عبد القاهر يلح على ذلك، إذ إن النظم لا يكون إلا في معاني النحو ومنه فإن البدوي الذي لم يسمع بالنحو ولا يعرف مصطلحاته لا يعجز على أن يبرع في نظم بيت أو قول، حتى أننا لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في علم النحو، وقد أوعز عبد القاهر هذه الحقيقة إلى أن الاعتبار منوط بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة أنفس العبارات، ويمكن الإشارة إلى أن النظم درجات يمكن أن توعز إلى درجتين أساسيتين: الأولى لا تكاد تتعدى مرحلة الصحة والصواب، والأخرى تتعدى مرحلة الحكم القيمي إلى بيان مناط الفضيلة والمزية وهذا واضح من أن النظم في كلتا الدرجتين كما يقول عبد القاهر ليس إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وهذا كله تحقيقا للصحة النحوية من جهة وما تقتضيه وظائف من جهة ثانية.

إن عبد القاهر يؤكد أن مناط النظم هو الفكر والتأمل والصنعة وهذا الاتجاه يبدو لنا مناهضا لما كان سائدا منذ قبل الداعي إلى أن السليقة اللغوية لا تحصل إلا عند أهلها، وإن الألفاظ ماهي إلا تابعة في نظمها وترتيبها لمعانيها، وكان ذلك النظم الواقع أولا في المعاني المكنونة المستورة في الصدور وإن الإمام الجرجاني يعمد إلى بيان هذا النظم وعياره الذي قد أجمع العلماء على أنه:« لا فضل مع عدمه، ولا قدر للكلام إذا هو لم يستقم له، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ ...إنه القطب الذي عليه المدار والعمود الذي به الاستقلال»[79] ص80.

لقد صرف عبد القاهر اهتمامه لبيان شأن مفهوم النظم حتى « تتقرر حقيقته وأهميته، ويتبين مناطه ومعانيه، فلا يختلط في وهم أنه كمثل نظم الحروف في الكلمة، أو مجرد ضم كلمة إلى أخرى كيف جاء، أو هو النظم المقابل للنثر أو هو النظم أي الطريقة التي اختص بها القرآن في تبويب بيانه على غير ما عهدت العرب من أجناس القول: القصيدة والرسالة والخطبة»[80] ص64، وهو ما يعرف في المصطلح النقدي بالأجناس الأدبية، ويؤكد الجرجاني في نفس السياق أهمية المتكلم باعتباره الواضع والمحدد لصورة النسيج الكلامي والمقيم لبنائه، ولذلك نجده يقول بصيغة المخاطِبِ

مُخَاطَبًا: (تضع كلامك)، بمعنى أن المتكلم هو المحدد الرئيس لطبيعة النسيج الكلامي وليس أسلافه أو أجداده، كما كان سائدا منذ قبل في اعتبارهم أن اللغة سليقة تتحقق ملكتها بالتوارث، إذ إن الإرث حاصل على مستوى مفردات ذات أصوات ومعاني إفرادية، لا تفاضل فيما بينها، وهي مبثوثة في المعاجم باعتبارها متاعا متاحا لكل ناطق باللسان العربي، كما أن الإرث حاصل أيضا على مستوى الأنماط التركيبية المجردة التي« لا ترتبط بأي ضرب من ضروب البيان اللساني في العربية إن شعرا وإن نثرا؛ تلك الأنماط التجريدية للتراكيب التي يعلم المتكلمون الأصول الكلية لبنية الجملة الفعلية مثلا، والإمكانات التي تحتملها تلك البنية»[81] ص66، وذلك باختلاف المقاصد والأغراض والأسيقة المختلفة، ومعنى هذا أن المتكلم يرث معجما لغويا معينا ونظاما نحويا معياريا عن الأسلاف إلا أن الإمكانات التوظيفية تبقى رهينة به وهذا المنحى يتماشى مع معطيات النحو التوليدي التحويلي لتشومسكي إذ قد يكون المتكلم محيطا واعيا بكثير من مفردات العربية، ولكل الأنماط التجريدية للتراكيب النحوية والإمكانات التي يحتملها كل تركيب، ثم نجده بالرغم من ذلك عيًّا عاجزا عن الإبانة وهذا ما أشار إليه بقوله:

« واعلم أن لم نوجب المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه فنستند إلى اللغة ولكنا أوجبناها للعلم بمواضعها، وما ينبغي أن يسمع فيها، فليس الفضل للعلم بأن "الواو" للجمع و"الفاء" للتعقيب بغير تراخ، و"ثم" له بشرط التراخي، و"إن" لكذا، و"إذا" لكذا، ولكن لأن يتأتى لك إذا نظمت شعرا وألفت رسالة أن تحسن التخير، وأن تعرف لكل من ذلك موضعه»[82] ص249، إذ يتبين مما سبق أن الجرجاني يكتشف ضربين من المواضعة أولهما مواضعة موروثة تحصل على مستوى المفردات (صوتا ومعنى)، وفي الأنماط التجريدية للتراكيب النحوية، وهذه المواضعة الموروثة لابد أن تصاحبها مواضعة ذاتية يمتلكها كل متكلم على غرار الآخرين، وهي تتنوع بتنوع المتكلمين وإمكاناتهم وأدواتهم وثقافتهم، وهي مواضعة ليست حرة طليقة ولا مرجع لها بل هي مواضعة ذات حرية تستمد أصولها من الموروث أي من أصول علم النحو، وهذا ما تشير إليه الدراسات الحديثة بمصطلح الانزياح أو العدول عن الإمكانات القواعدية الموروثة، ولذا فمهما بلغت حدود هذا الانزياح إلا أنه يبقى في صلة برحمه، وهذا واضح من قول الجرجاني (بأن تضعه الوضع الذي يقتضيه – علم النحو –).

هذه اللفتة المركزة على أهمية المتكلم وتفرده بنظم يخصه ويميزه عن بقية المتكلمين، إذ هو صاحب مواضعة لا تكاد تتكرر مع غيره، بل لا تتكرر حتى مع نفسه فهو دائم المواضعة، وهي مواضعة منبثقة من المواضعة الأولى الموروثة، وهذا دليل على ملكته الذاتية في الامتداد والتجاوز المنضبط والحامل لخصوصية الإبانة عن الذات القائلة.

إنه لجدير بالملاحظة أنه في هذا السياق نفسه « تستخدم كلمة "الأسلوب" بمعنى "النظم" أيضا»[83] ص9، إذ قال* في بيان معنى الاحتذاء بين الشعراء ما نصه: « واعلم أنه أي الاحتذاء عند

الشعراء وأهل العلم بالشعر وتقديره وتمييزه أن يبتدئ الشاعر في معنى له وغرض، أسلوبا والأسلوب الضرب من النظم والطريقة فيه، فيعمد شاعر آخر إلى ذلك الأسلوب فيجيء به في شعره، فيشبه بمن يقطع من أديمه نعلا على مثال نعل قد قطعها صاحبها، فيقال: - احتذى على مثاله- وذلك مثل أن الفرزدق قال:

أترجو ربيع أن تجيء صغارها بخير، وقد أعيا ربيعا كبارها

واحتذاه البعيث فقال:

أترجو كليب أن يجئ حديثها بخير، وقد أعيا كليبا قديمها»[84] ص469

يلاحظ من خلال البيتين أنهما يصطبغان بنفس النظم رغم اختلاف المعجم اللغوي لكل منهما، فما فعله (البعيث) إلا انه استبدل (ربيع) بـ (كليب) و(صغارها) بـ(حديثها) و(كبارها بـ (قديمها)، وهذا ما أطلق عليه النقاد البلاغيون القدامى مصطلح السرقة الأدبية.

4.2. علاقة نظرية النظم بالنحو عند عبد القاهر الجرجاني:

لقد نشأ الخلاف بين النحويين، وكانت بدايته بسبب فتح الباب لتجويز القراءات التي لم تشملها القواعد البصرية الأولى، ذلك الخلاف أدى إلى التركيز على المسائل النحوية وأصبح للنحو علماؤه المتخصصون ومدارسه المتخصصة، و« نتج عن ذلك تفرع في مسائل كثيرة في ميدان النحو والصرف، وسارت البلاغة العربية التي انفصلت عن النحو أيضا في الاتجاه نفسه، فتحولت إلى تقسيمات وتعريفات وحدود بعيدة عن النصوص اللغوية، ولكن التقاء آخر بين النحو والصرف من جهة والبلاغة العربية من جهة أخرى»[85] ص126؛ وقد تم هذا عند عالم جليل هو الإمام عبد القاهر الجرجاني الذي كان له الفضل بمقدرته النحوية والبلاغية أن يقدم لنا أطراف نظريته في النظم، فهو يرى أن الألفاظ ماهي إلا رموزا للمعاني المقررة، والإنسان يعرف مدلول اللفظ المفرد أولا، ثم يعرف هذا اللفظ الذي يدل عليه ثانيا، فالألفاظ عنده ليست إلا سمات لمعانيها، ولا يتصور أن تسبق الألفاظ معانيها، لأن ذلك ضرب من المحال.

وإذا كانت الألفاظ لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، فمعنى ذلك أن الفكر لا يتعلق إلا بما بين المعاني من علاقات، ثم إن هذه العلاقات ليست إلا معاني النحو: « فلا يقوم في وهم، ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام، مثل: أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا أو ما شاكل ذلك»[86] ص60، لأن الوظيفة الأساسية للغة هي الاتصال والتفاهم، ولا شك أن المتكلم يقصد إبلاغ السامع غرضا ما، وهذه الأغراض التي حددها الجرجاني بالخبر والنهي والأمر، وكذا الاستفهام والتعجب لا يتوصل إليها من خلال النظم، حيث إن النظم لا يتم بوضع الكلمات إلى جانب بعضها اعتباطا لأنها بذلك لا

تؤدي الغاية المرجوة، فقد انتبه الجرجاني بفكره النافذ إلى حقيقة هامة، وهي أن وضع اللغة أصلا كانت الغاية منه أن يتم التفاهم بين الناس، والكلمات التي هي سمات للمسميات، لا فائدة منها بحد ذاتها، وليس الغاية أن تعرف معانيها بنفسها، فلا يقال (جبل) أو (كتاب) ليعرف معنى هذا الشيء بذاته، إذ لا تتم المواضعة إلا على شيء معروف أصلا،و « كيف والمواضعة لا تكون ولا تتصور إلا على معلوم، فمحال أن يوضع اسم لغير معلوم، ولأن المواضعة كالإشارة، فكما أنك إذا قلت خذ ذاك لم تكن هذه الإشارة لتعرف السامع المشار إليه في نفسه، ولكن ليعلم أنه المقصور من بين سائر الأشياء التي تراها وتبصرها، كذلك حكم اللفظ مع ما وضع له»[87] ص128.

يتبين من خلال قول عبد القاهر الجرجاني أن اللفظ هو سمة للمعنى الذي وضع له، والنطق به لا يضيف أي جديد، ولا يأتي بفائدة ولا يحقق غرضا، ولهذا كان الأجدر هو ترتيب عناصر هذا اللفظ أي الأصوات (الحروف)، إذ يمكن أن يتم بأي شكل كيفما تمت عليه المواضعة الأولى، فلو تمت المواضعة من الواضع الأول باللفظ (لجب) لمعنى (الجبل)، بل لو تم التواضع على إشارة أخرى أو سمة أخرى كان يقال بدل (جبل) (باب) مثلا، لما تغير في الأمر شيء، أما بالنسبة لترتيب الكلمات فيما بينها فذلك لا علاقة له بالمواضعة، ولا يتم اعتباطا، بل يرتبط بالتفكير أساسا وبمقتضيات علم النحو الذي تحدده بنية اللغة، لذا يضرب عبد القاهر الجرجاني على ذلك مثالا بيت بشار:

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه[88] ص375

فإذا تمعنا في هذا البيت، هل يمكن أن نتصور بأن "بشار" قد خطر بباله معاني هذه الكلم أفرادا عارية من معاني النحو التي تراها فيها، وهل يكون قد وقع (كأن) في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء، وأن يكون فكر في (مثار النقع)، من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني، وفكّر في (فوق رؤوسنا) من غير أن يكون قد أراد أن يضيف (فوق) إلى (الرؤوس)، وفي (الأسياف) من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على (مثار)، وفي (الواو) من دون أن يكون أراد العطف بها، وأن يكون أيضا فكّر في (الليل) من دون أن يكون خبرا لـ (كأن)، وفي (تهاوي كواكبه) من دون أن يكون أراد أن يجعل (تهاوي) فعلا لـ (الكواكب)، ثم يجعل الجملة صفة (لليل) ليتم الذي أراده من التشبيه؟، أو يمكننا القول بأنه لم تخطر هذه الأشياء بباله إلا مُرادا فيها هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها؟، وعلى هذا لا يمكننا أن نتصور وقوع قصد إلى معنى كلمة، من دون أن نريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى، وبهذا يكون الهدف من وراء القصد هو إعلام السامع شيئا يجهله، لأنه من البديهي أننا لا نقصد إعلام السامع معاني الكلمة المفردة التي نكلمه بها، « فالتركيب النحوي –إذن- عند عبد القاهر الجرجاني يمثل نظاما فنيا متكاملا، والنحو بإمكاناته الواسعة هو الذي يقدم للمبدع احتمالات الأوضاع الكلامية، التي ترتبط بعضها ببعض في وحدة من المعاني والأفكار، لا تتمثل إلا في الذهن، والتي تلمسها مجسدة في شكل أصوات لفظية، والألفاظ

على هذا ليست سوى نظام إشاري، فكل حكم يجب في العقل وجوبا حتى لا يجوز خلافه، فبإضافته إلى دلالة اللغة وجعله مشروطا فيها محال، لأن اللغة تجري مجرى العلامات والسمات، ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلا عليه وخلافه»[89] ص375.

إذا تمعنا جيدا وأردنا أن ندرك حقيقة العمل الأدبي، فعلينا أن ننظر إلى التراكيب في علاقاتها بهذه العلامات من ناحية، ثم في علاقاتها الداخلية بالإمكانات النحوية من جهة أخرى، ولكن يلحظ أيضا أنه لا علاقة بين صوت الكلمة ومفهومها، لأن هذا المفهوم لا يأخذ شكله المجسد إلا في الذهن، ويعلق عبد القاهر الجرجاني على ذلك أن دراسة الكلمات في حد ذاتها لا تمثل شيئا في فهم العمل الأدبي، بل إن هذا الفهم لا يتمثل إلا في العلاقات بين الكلمات، أي في وحدة اللغة، وهي بدورها تقوم على أساس التسلسل بين التراكيب التي يخلقها النحو بإمكاناته الواسعة. حيث أن « النظم ليس سوى هذا التسلسل التركيبي عن طريق توخي معاني النحو فيما بين الكلم، فالمبدع يرتب المعاني أولا في نفسه ثم يحذو على ترتيبها الألفاظ في النطق، فلو فرضنا خلو الألفاظ من المعاني لو يتصور أن يجب نظم وترتيب»[90] ص60.

هكذا يعود الجرجاني إلى التأكيد على أن الكلام لا يكون من جزء واحد، ولابد في الكلام من مسند ومسند إليه، إن تقرريه هذا لارتباط اللغة بالتفكير، وكون الألفاظ سمات للمعاني نذكر بقول العالم الألماني (فيشر) الذي يقول في كتابه (ضرورة الفن): « إن الإنسان ليحول العالم كالساحر، فالأشياء المادية تتحول إلى رموز أو أسماء مدركات، والإنسان ذاته يتحول من حيوان إلى إنسان»[91] ص131، وبهذا يكون العالم الألماني فيشر قد اظهر الكيفية التي يتم بها تحول وتطور اللغة الإنسانية.

كما يصر الجرجاني أنه ليس هناك كلام يوصف بصحة أو فساد إلا ويرجع ذلك كله إلى معاني النحو وأحكامه، ويدخل في أصل من أصول النحو، وباب من أبوابه، ويتبين من خلال قوله: « واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فعلا، فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها»[92] ص133، حيث نرى هنا أن الجرجاني يشير إلى أمر هام جدا وهو أنه ليس المهم أن نعرف عبارات النحويين واصطلاحاتهم النحوية، ولكن أن نفهم مدلول هذه العبارات، فمثلا: البدوي الذي كان ينطق لغته على السليقة لم يكن يعرف المبتدأ أو الخبر والصفة والحال، ولكن يعرف الفرق في المعنى بين العبارتين (جاء زيد راكبا) و (جاء زيد الراكب)، فلا يعنيه من الأمر بعد ذلك أن يعرف ما قاله النحويون من أن (راكبا) حالا لزيد، و(الراكب) صفة له.

إن النظم في الحقيقة ما هو إلا توخي معاني النحو وتعلق الذهن بها، وإذا كان النظم هو النحو أو القائم على أساس معاني النحو، فإن الموضوعات البلاغية من تمثيل واستعارة وكناية، وكل أنواع المجاز لا تكون إلا مع النظم، فلا يمكن – كما يقرر الجرجاني – أن نتصور استعارة في اسم

وفعل إلا أن يكون قد ألف مع غيره، فيقول عبد القاهر الجرجاني: « ألا ترى أنه إن قدر في (اشتعل) من قوله تعالى: (اشتعل الرأس شيبا) ألا يكون (الرأس) فاعلا له، ويكون (شيبا) منصوبا عنه على التمييز، لم يتصور أن يكون مستعارا، وهكذا السبيل في نظائر الاستعارة فاعرف ذلك»[93] ص134.

إن هذه الضروب من أنواع البلاغة (الاستعارة والمجاز والكناية وغيرها) لا يمكن أن يكون في الكلم المفردة، مثال ذلك أيضا قوله تعالى: "ليخرجكم من الظلمات إلى النور"، فمن إجراء الاستعارة في كلمة (الظلمات) على أنه أصلا شبه (الكفر بالظلمات)، ثم حذف المشبه وأبقى المشبه به، فلا يمكن أن نتصور هذه الصورة البلاغية لو فصلنا لفظ (الظلمات) عن الجملة التي جاءت فيها، ومثل ذلك كل ضروب المجاز كقوله تعالى: (يجعلون أصابعهم في آذانهم) أي أناملهم، وهذا مجاز مرسل علاقته الكلية، وأي مجاز يفهم من قولنا أصابعهم وحدها؟ أو آذانهم بمفردها؟.

و الملاحظ أن الجرجاني عندما جعل البلاغة في النظم قد قرر حقيقة لا يكون غيرها، فعندما أكد على أن النظم لا يكون إلا حسب قوانين النحو وتوخيا لمعانيه، وضعنا أمام نتيجة هامة، وهي أن النحو والبلاغة كلاهما مرتبط بالنظم، وبالتالي لا يمكن فصل النحو عن البلاغة العربية، حيث يلتقيان في نظم الكلام، وضم بعضه إلى بعض، ولا يمكن دراسة بلاغة الكلم إلا من خلال دراسة النحو.

و يؤكد أيضا أن الألفاظ بحد ذاتها لا تفاضل بينها من حيث دلالاتها على مدلولاتها، فليس هناك لفظة أدلّ على معناها من لفظة أخرى، فلا تدل كلمة (رجل) كسمة على (الآدمي) المعروف أكثر مما تدل كلمة (فرس) على الحيوان المعروف، حتى أن اللفظين اللذين وضعا – لمسمى واحد – إذا سلمنا أن هناك لفظين لمسمى واحد مثل: (الأسد والليث)، لا يمكن أن يكون أحد اللفظين أكثر دلالة على معناه من الآخر، لذلك يعيب الجرجاني على أولئك الذين يرون الفصاحة في اللفظ المفرد، فيقول: « ليس للفظ المفرد من نصيب في الفصاحة إذا صحّ لنا أن نقول ذلك إلا أن يكون أيسر على الألسنة وأكثر استعمالا من الآخر، وإنما تنسب الفصاحة إلى اللفظة من حيث هي اعتبار مكانها من النظم وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها ومؤانستها لأخواتها»[94] ص36؛ ويستشهد عبد القاهر الجرجاني على ذلك ثانية بقوله:« إنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر، فلو كانت الكلمة إذا حسنت، حسنت من حيث هي لفظ، وإذا استحقت المزية والشرف استحقت ذلك في ذاته، وعلى انفرادها دون أن يكون السبب في ذلك حال لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم، لما اختلفت بها الحال، وكانت إما أن تحسن أبدا أو لا تحسن أبدا»[95] ص136، وبدقة ومهارة يرد الجرجاني زعم من توهم أن المزية تكون في الألفاظ مفردة محتجين لذلك بقولهم أنه يصحّ أن يعبر عن المعنى الواحد بلفظين يكون أحدهما فصيحا، والآخر غير فصيح، وإلا حسب زعمهم لما كان للبيت من الشعر فضل على تفسيره، لأن شرح البيت من

الشعر لزم مثله في القرآن الكريم، ويقول الجرجاني في رده على هؤلاء قائلا: « إن التعبير عن المعنى الواحد بلفظين إذا أريد به كلمتان معناهما واحد في اللغة، خرج ذلك عن الوضوح، أما إذا أريد به كلامان فإن سبيل المعاني سبيل أشكال الحلي ... فيكون الواحد منها غفلا كالخاتم الذي لا يعمل فيه صاحبه من الصنعة، إلا ما يقع عليه اسم الخاتم، كذلك المعاني، فالواحد منها يكون غفلا ساذجا عاميا موجودا بين الناس كلهم فيعمد إليه البصير بشأن البلاغة وإحداث الصور في المعاني، فيصنع منه ما يصنع الصانع الحاذق حتى يغرب في الصنعة ويدق في العمل ويبدع في الصناعة»[96] ص324.

يلاحظ أيضا أن عبد القاهر وهو بصدد تقديم نظريته في النظم قد فرق بين ثنائية اللغة والكلام، وعني عناية خاصة بما قدمه المتكلم، لذا فالمتكلم لا يستطيع أن يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئا ليس هو في اللغة، ولا يمكنه أن يحدث فيها وضعا، لأنه إن فعل ذلك يكون قد أفسد كل شيء على نفسه، وأبطل أن يكون متكلما، لأنه لا يمكن أن يكون متكلما حتى يستعمل أوضاع اللغة على ما وضعت هي عليه، وإذا ثبت هذا وجب أن نعلم جيدا وبدقة: « أن الفصاحة ليست للفظ من حيث هو صدى وصوت ونطق لسان، ولكنها عبارة عن مزية في المعنى»[97] ص52.

من هذا القول يؤكد الإمام عبد القاهر الجرجاني أنه لا توجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكن يوجبها كونها متصلة بغيرها، وذلك بتعليق معناها بمعنى ما يليها. فإذا قلنا في لفظة (اشتعل) من قوله تعالى: (اشتعل الرأس شيبا) إنها في أعلى مرتبة من الفصاحة، لم نوجب تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولا بها الرأس معرفا بالألف واللام، ومقرونا إليها بالشيب منكرا منصوبا[98] ص53؛ وقال الجرجاني مرة أخرى في حديثه عن الفصاحة أن النحو والبلاغة هي السدى واللحمة في صناعة الكلام، لا انفصال لإحداهما عن الآخر، فالفصاحة والبلاغة في النظم هما مراعاة قوانين النحو، ولا يفوت الجرجاني أن يربط بين البلاغة وغرض المتكلم الذي يقصد إليه، والمعاني التي يريد إثباتها أو نفيها، إذ لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى حتى تكون لها في المعنى تأثيرا لا يكون لصاحبتها، إن البلاغة والفصاحة وتغير اللفظ عبارة عن خصائص ووجوه تكون معاني الكلام عليها، وعن زيادات تحدث في أصول المعاني مثل (زيد كالأسد) و (كأن زيدا أسد) ، ويصل الجرجاني إلى غاية الدقة والبراعة عندما يميز بين نوعين من الكلام طبقا لطريقة الوصول إلى الغرض منه، فالنوع الأول ما تصل فيه إلى الغرض مباشرة بواسطة المعنى المعبر عنه باللفظ كأن تقول (ذهب زيد) و(زيد ذاهب)، ونوع آخر تصل إليه بدلالة ثانية، وهي التي يسميها الجرجاني (معنى المعنى)، فاللفظ نفسه يفيد معنى، وهذا المعنى نفسه يؤدي بك إلى معنى آخر، وذلك كما في قولنا (كثير الرماد) فاللفظ نفسه، أي هذه الجملة تفيد معنى ظاهرا من اللفظ مباشرة وهو كثرة بقايا النار، ثم ينتقل الذهن تلقائيا بعد ذلك إلى المعنى الآخر، وهو أنه كريم لذلك فهو كثير الطهي للضيوف، وفي موضع آخر في دلائل الإعجاز يتابع الجرجاني حديثه

عن الفصاحة، إذ لا تكون عنده في ضم الكلمات إلى بعضها ضما في الجملة الواحدة فحسب، وإنما تكون أيضا في الربط بين الجمل فيجعل الفصل والوصل بين الجمل من أسرار البلاغة، ويبين أهمية ذلك فيقول:« وقد جعلوه حدا للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عن البلاغة فقال معرفة الفصل من الوصل»[99] ص140.

يتضح بأن عبد القاهر الجرجاني يتعامل مع النحو على المستوى السطحي، والمستوى العميق، وهو المنهج نفسه الذي ينتمي إليه أنصار نظرية النحو التوليدي باعتباره أساس دراسة النص الأدبي، حيث يرى أن المستوى السطحي – وهو الذي عبر عنه بأوضاع اللغة – يمثل مرحلة تخلو من البراعة الفنية، وإنما تتحقق هذه البراعة في المستوى العميق الذي يخلق فيه المبدع تراكيب وهيئات و تآليف من خلال إمكانات النحو الإبداعية، فليست المزية في الكلام البليغ من أجل اللغة والعلم بأوضاعها (أي المستوى السطحي) وما أراده الواضع فيها.

إن ذلك يؤدي إلى سقوط هذه المزية التي تتحقق بمثل « الفرق بين الفاء وثم، إن وإذا، وما أشبه ذلك، مما يعبر عنه بالوضع اللغوي، فكانت لا تجب بالفصل وترك العطف، وبالحذف والتكرار والتقديم والتأخير وسائر ما هو هيئة يحدثها لك التأليف ويقتضيها الغرض الذي تؤم، والمعنى الذي تقصد، وكان ينبغي ألا تجب المزية بما يبتدئه الشاعر والخطيب في كلامه من استعارة اللفظ لشيء لم يستعر له، وألا تكون الفضيلة إلا في استعارة قد تعورفت في كلام العرب، وكفى بذلك جهلا»[100] ص252، ويقدم عبد القاهر الجرجاني نموذجا تطبيقيا لما يصنعه النحو الإبداعي من خلال بيت ابن معتز:

سالت عليه شعاب الحي حين دعا أنصاره بوجوه كالدنانير

فسوف نرى أن هذا التركيب النحوي خلق صورة فنية، تحقق كثيرا من الروعة والجمال، لأنك« ترى هذه الاستعارة على لطفها وغرابتها، إنما تم لها الحسن وانتهى إلى حيث انتهى، بما توخى في وضع الكلام من التقديم، وتجدها قد ملحت ولطفت بمعاونة ذلك ومؤازرته لها»[101] ص57؛ وبهذا يكون عبد القاهر قد صنف المعاني إلى اثنين: المعاني الأولى هي التي تفهم من أنفس الألفاظ، والمعاني الثواني هي التي يومأ أو يشير إليها بتلك المعاني، فعبد القاهر الجرجاني بهذه المقولة يؤكد أن المعنى لا يتصور من أجل اللفظ، وإنما يتشكل اعتمادا على الدلالة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك حيث يكون الكلام على ظاهره، وحيث لا يكون هناك كناية وتمثيل به، ولا استعارة، ولا استعانة في الجملة بمعنى على معنى، فلا تكون الدلالة على الغرض من مجرد الألفاظ، وإنما يتم ذلك إذا كان هناك اتساع ومجاز، وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة، ولكن يشار بمعانيها إلى معان أخر.

هكذا يخضع عبد القاهر الجرجاني المجاز لسيطرة النحو أيضا ذلك أن الاستعارة والكناية والتمثيل وسائر ضروب المجاز من مقتضيات النظم، وعنها يحدث وبها يكون، لأنه لا يتصور أن

يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد، إذا لم يتوفر فيما بينها حكم من أحكام النحو، فالتجوز نجده يجري في حكم على الكلمة فقط، بحيث « تكون الكلمة متروكة على ظاهرها، ويكون معناها مقصودا في نفسه، ومرادا من غير تورية ولا تعريض، فعندما نقول (نهارك صائم وليلك قائم) و (نام ليلي وتجلى همي) وقول الفرزدق:

سقاها خَروقُ في المسامع لم تكن علاطاً، ولا مخبوطةً في الملاغمِ[102] ص 60

يجدر بنا أن نفهم من خلال هذه الأمثلة بأن المجاز في هذا كله مجتمعا، لا في ذوات الكلم وأنفس الألفاظ، وإنما في أحكام طبقت عليها، حيث نرى بأنه لم تتجوّز في قولك: "نهارك صائم وليلك قائم" في نفس صائم وقائم، ولكن في أن أجريتهما خبرين على النهار والليل معا، وهكذا الحكم في قول الفرزدق: "سقاها خروق" ليس التجوز في نفس (سقاها) ولكن في أنه أسندها إلى الخروق»[103] ص 276.

فبإخضاع المجاز لسيطرة النحو وعلاقاته التجوزية، يؤكد عبد القاهر امتداد هذا التأثير على المجال الإبداعي كله، بحيث يمكن أن تحلل التراكيب المجازية على أساس منطلقات نحوية، فنجده – مثلا- يستفيد من قاعدة الفاعل في المعنى، والفاعل النحوي، أي الفاعل الذي وقع منه الفعل في الواقع، والفاعل الذي أسند إليه الفعل في اللغة، فيقيم تقابلا بين الإسناد الذي يراعي فكرة الفاعل المعنوي، والإسناد الذي يراعي فكرة الفاعل النحوي، ويقول بالمجاز حيث خرجت الجملة عن الحكم المفاد بها عن موضوعه في الفعل لضرب من التأويل، وذلك مثل قولهم (فعل الربيع) ذلك خارج عن موضعه من العقل، لأن إثبات الفعل لغير القادر لا يصح في قضايا العقول، إلا أن ذلك على سبيل التأويل وعلى العرف الجاري بين الناس أن يجعلوا الشيء إذا كان سببا أو كالسبب في وجود الفعل من فاعله كأنه فاعل[104] ص 332-333.

هنا نجد بأن عبد القاهر الجرجاني لا يحكم على الجملة أنها مجاز إلا بأحد الأمرين: فإما أن يكون الشيء الذي أثبت له الفعل مما لا يدعي أحد من المحققين والمبطلين أنه مما يصح أن يكون له تأثير في وجود المعنى الذي أثبت له، ومثل ذلك قولنا (محبتك جاءت بي إليك)، وإما أنه يكون قد علم من اعتقاد المتكلم أنه لا يثبت الفعل إلا للقادر، نحو قوله:

أشابَ الصغيرَ وأفنى الكبيـ ـرَ كرُّ الغداةِ ومرُّ العشيّ[105] ص 62

فالمجاز هنا واقع في إثبات (الشيب) فعلا للأيام، ولكرّ الليالي لأنه مُزال عن موضعه الذي ينبغي أن يكون فيه، لأن الحق هنا أن يكون الإثبات مع أسماء الله تعالى، كما نجد عبد القاهر يتحدث عن الحذف النحوي فيحلله تحليلا جماليا، فكما توصف الكلمة بالمجاز لنقلها عن معناها فإنها توصف به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها، ومثال ذلك: « أن المضاف إليه يكتسي إعراب المضاف في نحو (واسأل القرية)، والأصل (واسأل أهل القرية) فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل، وعلى الحقيقة هو الجر والنصب فيها مجاز، ومثل قولهم (بنو فلان تطؤهم

الطريق) يريدون أهل الطريق، الرفع في الطريق مجاز لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو الأهل والذي يستحقه في أصله هو الجر»[106] ص 362،و ذلك لان ما قال به النحاة من الزيادة فإن عبد القاهر يتلقفه ليحيله على تحليلات إبداعية، فلا يتصور أن نسلب الكلمة دلالتها، ونقول بزيادتها ثم لا نعطيها دلالة أخرى، وأن نخليها من أن يراد بها شيء على وجه من الوجوه، لأن وصف اللفظة بالزيادة يفيد ألا يراد بها معنى، وأن تجعل كأن لم يكن لها دلالة قط[107] ص 62.

وهكذا يستمر عبد القاهر في تحليلاته مستغلا إمكانات النحو التي لا نهاية لها، فيحيلها إلى تراكيب إبداعية من خلال النماذج الوفيرة من الشعر العربي، كتعليقه على قول الشاعر:

ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح
وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطي الأباطح[108] ص 25

حيث يرجع الحسن والإجادة إلى استعارة وقعت موقعها، وأصابت غرضها، وترتيب تكامل معه البيان، حتى وصل المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع، وإحلال كل لفظة محلها من التركيب، ومن ذلك أنه قال:« (ولما قضينا من منى كل حاجة) ...فعبر عن قضاء المناسك بأجمعها، والخروج من فروضها وسننها، من طريق أمكنه أن يقصر معه اللفظ، وهو طريقة العموم، ثم نبه بقوله: (ومسح بالأركان من هو ماسح) على طواف الوداع الذي هو آخر الأمر، ودليل المسير الذي هو مقصوده من الشعر، ثم قال: (أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا) فوصل ذكر مسح الأركان ما وليه من زم الركاب وركوب الركبان، ثم دل بلفظة (الأطراف) على الصفة التي يختص بها الرفاق في السفر، من التصرف في فنون القول وشجون الحديث، أو ماهو عادة المتطرفين من الإشارة والتلويح والرمز والإيحاء، وأنبأ بذلك عن طيب النفوس، وقوة النشاط، وفضل الاغتباط، كما توجبه ألفة الأصحاب، وأنسة الأحباب، وكما يليق بحال من وفق لقضاء العبادة الشريفة، ورجا حسن الإياب، وتنسم روائح الأحبة والأوطان، واستماع التهاني والتحايا من الخلان والإخوان، ثم زان كله باستعارة لطيفة طبق فيها مفصل التشبيه، وأفاد كثيرا من الفوائد بلطف الوحي والتنبيه فصرح أولا بما أومأ إليه في الأخذ بأطراف الأحاديث، من أنهم تنازعوا أحاديثهم على ظهور الرواحل، وفي

حال التوجه إلى المنازل وأخبر بعد بسرعة السير، ووطأة الظهر، وإذ جعل سلاسة سيرها بهم كالماء تسيل به الأباطح، وكان سيرها السير السهل السريع زاد ذلك في نشاط الركبان، ومع ازدياد النشاط يزداد الحديث طيبا، ثم قال (بأعناق المطي) ولم يقل (بالمطي) لأن السرعة والبطء يظهران غالبا في أعناقها، ويبين أمرها من هواديها وصدورها، وسائر أجزائها التي تستند إليها في الحركة، وتتبعها في الثقل والخفة، ويعبر عن المرح والنشاط إذا كانا في أنفسها بأفاعيل لها خاصة في العنق والرأس، ويدل عليها بشمائل مخصوصة في المقاديم»[109] ص 64؛ هذا القول كله لا يمكن أن نحيله على لفظة واحدة من الألفاظ، بل إن الفضل والحسن كله يبقى للفظة عندما تسبك في نسج وتأليف مخصوص، على الوضع الذي يقتضيه النحو، وتعمل على قوانينه، وكذا أصوله.

وبالتالي فقد انتهى عبد القاهر الجرجاني من خلال نظريته إلى أن النحو والبلاغة عنصران متلاحمان في اللغة، بهما تفهم ، وتدرك أسرارها، وبهما « يعرف سر الإعجاز في القرآن الكريم، ويعني ذلك أن بلاغة القرآن الكريم خارقة وقوة بيانه المثلى تكمن في نظمه وفق قوانين النحو، وخصائص العربية بطريقة مخصوصة يعجز البشر عن مجاراتها»[110] ص 148، لذا نجد سر الإعجاز في القرآن الحكيم أنه يستخدم ألفاظ العربية ذاتها التي يستطيع العرب أن يفهموا معانيها في أنفسها، وينسجها وفق نظام اللغة العام، وقوانين نحوها، وصرفها، كما لا يستطيع العربي الذي يعرف هذه الألفاظ ويعرف قوانين اللغة ونظامها بطريقة فطرية أن يعبر عن المعاني أنفسها التي يعبر عنها القرآن الكريم بالصورة الفريدة نفسها، ولا يدرك ويفهم هذا الإعجاز إلا من كانت له معرفة طبيعية للغة وخصائصها ونظامها العام.

5.2. المعنى ومعنى المعنى:

يرتبط مفهوم مصطلح المعنى ومصطلح معنى المعنى ارتباطا وثيقا بالحقيقة والمجاز، إذ أكد منطق الجرجاني أن الكلام يأتي على نوعين: نوع يفيد الغرض منه بدلالة اللفظ وحده، كما إذا أردنا الإخبار عن "السماء" بأنها صافية فنقول: السماء صافية، أو الإخبار عن زيارة صديق فنقول: زارني صديق عزيز، فالكلام في الحالتين على الحقيقة، ونوع لا يفيد الغرض منه بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدل لفظه على معناه الذي وضع له في اللغة، ثم يكون لذلك المعنى دلالة ثانية تؤدي إلى الغرض المراد، ويصدق ذلك على الأجناس الثلاث السابقة، (الكناية، الاستعارة، التمثيل)*، ومن هنا يخلص عبد القاهر إلى تقديم مصطلحين جديدين ليؤكد بهما وجهة نظره، أحدهما المعنى، ويقصد به المفهوم من ظاهر اللفظ، ويكون الوصول إليه بغير واسطة؛ ويطلق هذا المصطلح على النوع الأول من الكلام وهو "الكلام العادي"، أما المصطلح الآخر فهو معنى المعنى « والمراد به أن يعقل "السامع أو القارئ من اللفظ معنى، ثم يفضي به ذلك المعنى إلى معنى آخر»[111] ص 264، ويستخدم هذا المصطلح تعبيرا عن النوع الثاني من الكلام أي الكلام المجازي وهو المتضمن

للمعاني الهامشية*، إذ إننا نجد عبد القاهر يسير قدما لتعميم فكرته وذلك من خلال « تفسيره للأوصاف والأحكام التي تتردد بين الناس، ويفهم منها تفخيم أمر اللفظ، وجعل المعنى ينبل بسببه ويشرف، كوصفهم الألفاظ بأنها زينة للمعاني وحلية عليها، واعتبارهم المعاني كالجواري، والألفاظ كالمعارض لها، وكالوشي المحبر واللباس الفاخر، إذ يرى عبد القاهر أن هذه الأوصاف إنما تتصرف إلى النوع الثاني من الكلام، أي الذي يعطيك المتكلم أغراضه فيه من طريق معنى المعنى، بالتعبير بالمجاز أو الكناية، أو الاستعارة، تعبيرا حسنا دق فيه المسلك*، ولطفت الإشارة، وهذا هو المراد أيضا من وصف الألفاظ بأنها معارض للمعاني، فالمِعْرَضُ** وما في معناه ليس هو اللفظ المنطوق به، ولكن معنى اللفظ الذي دللت به على المعنى الثاني»[112] ص 52 كمعنى قوله: "فإن جبان الكلب مهزول الفصيل"، وهو قول يطلق على كل مضياف، فالمعاني الأولى المفهومة والمستمدة من أنفس وذوات الألفاظ هي المعارض والوشي والحلي، وأشباه ذلك، والمعاني الثواني التي يومأ إليها بتلك المعاني، هي التي تكسي تلك المعارض وتزين بذلك الوشي والحلي»[113] ص 263-264، ومن خلال هذا يرد عبد القاهر بعض الشبهات والمطاعن التي يمكن أن تمس بكيان نظريته، إذ يرى أن السبب الذي من أجله حمل الناس إلى أن يردوا مظاهر الحسن في الكلام إلى الألفاظ أن تلك الوجوه ليست هي بأنفس المعاني وإنما هي زيادات فيها وخصائص، ولما كان الأمر كذلك لم يجز لهم أن يطلقوا اسم المعاني على هذه الخصائص لأن هناك فرق بين أصل المعنى والزيادة في المعنى، إذ قالوا لفظ شريف أو لفظ له طلاوة، في حين أن الحقيقة الطلاوة والشرف يقترن بالمعنى لا باللفظ باعتباره صوتا منطوقا.

إن عبد القاهر يركز على علاقة المجاز بالنظم باعتباره أحد مستلزماته، إذ أن وجود أي شكل من أشكال المجاز سواء أكانت كناية أو استعارة أو تمثيل له تأثيره في تحقيق النظم، إذ هو من مقتضيات النظم وعنه يحدث، وبه يكون ولا يتصور أن يدخل شيء منها في الكلم، وهي أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم من أحكام النحو، «فلا يتصور أن يكون هناك فعل أو اسم لحقته استعارة أو كناية أو تمثيل دون أن يكون قد ألف مع غيره»[114] ص 393، ويوضح كذلك في نفس السياق أهمية المجاز حينما يعرض لقوله تعالى: (واشتعل الرأس شيبا)، إذ يؤكد أن (دلالة هذه الاستعارة) ومغزاها وقيمتها الفنية إنما تكمن في إسنادها إلى فاعل وكون هذا الفاعل معرفة بأل (الرأس)، وفي الإتيان بعده بكلمة شيبا منصوبة على التمييز، وذلك هو لب النظم وحقيقته، أما وجه ارتباط دلالة الاستعارة وقيمتها بذلك فهو أن صوغها على هذا النمط أفاد شيوع الشيء وانتشاره في الرأس جميعا، حتى لم يبق من السواد شيء، أو لم يبق منه إلا ما لا يعتد به، وذلك ما لا يتأتى لو تغير النظم فيقال: "اشتعل شيب الرأس" أو "اشتعل الشيب في الرأس"، فكلا التعبيرين لا يفيد أكثر من ظهور الشيب في الرأس على الجملة، دون عمومه وانتشاره[115] ص 100.

وخلاصة ما تقدم إن عبد القاهر يقر بما للكناية والاستعارة ومختلف وسائل المجاز من أثر جليل في ارتقاء مراتب النظم إذ « تكسبه مزية، وتعلي من شأن بلاغته، وأن هذه الأجناس تجري في المعاني؛ وأن ما جاء في كلامه من نسبة الحسن والمزية، أو البلاغة والفصاحة إلى الألفاظ لا يعدو ان يكون حكاية لما هو متداول بين الناس، وخاصة علماء الكلام من المعتزلة»[116] ص 55، أي أنهم كانوا يقصدون بالألفاظ تلك الأجناس السابقة، لكنه استطاع أن يبين أن المعول عليه في هذه الأجناس إنما هو المعاني، فهي التي يجري فيها المجاز لا في الألفاظ مفردة، وإذا كان من أوليات التفكير البلاغي عنده أنه لا يعترف بالمعاني منثورة متفرقة*، بلا رابط يجمعها ومعنى هذا أنه يؤول الوصف بالبلاغة إلى النظم لا إلى مجرد الألفاظ، ولعل قوله هذا يلقي مزيدا من الأضواء على هذه الفكرة، يقول عبد القاهر: « وجملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكنا نوجبها لها موصولة بغيرها ومعلقا معنى ما لها بمعنى ما يليها... هذا وإنما يقع ذلك في الوهم لمن يقع له في ما كان استعارة، فأما ما خلا من الاستعارة من الكلام الفصيح البليغ فلا يعرض توهم ذلك فيه لعاقل أصلا»[117] ص 402-403، وهذا ما يفسر أن الجرجاني قد أولى عناية واهتماما كبيرين للكلام المجازي باعتباره في أعلى مراتب النظم.

يمكننا في هذا الصدد إضاءة بعض الجوانب المتعلقة بمشكلة العلاقة بين ثنائية التوسع أو المجاز ومرجعه الحقيقي (دلالة الملفوظ التشبيهي التوسعي وواقعه الخارجي)، وذلك من خلال ما تطرحه بعض التشبيهات القرآنية من جدل، حين يكون الملفوظ - المجازي – يحيل على مرجع ليس له وجود في – الماصدق- يمكن إدراكه حسيا، وذلك ما نجده في الماصدق الفارغ كـ(الغول والشياطين والجن) لأنها تحيل على وقائع غير مرئية ولا مسموعة، مثل قوله تعالى: (طلعها كأنه رؤوس الشياطين)[118] 35، إذ« اعترض معترض من الجهلة الملحدين في هذه الآية فقال: إنما نمثل الغائب بالحاضر، ورؤوس الشياطين لم نرها، فكيف يقع التمثيل بها، وهؤلاء في هذا القول كما قال عز وجل: (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولم يأتيهم تأويله)[119] 39، وهذه الآية قد جاء تفسيرها بضربين، أحدهما أن هناك شجرا يقال له الأستن* منكر الصورة، يقال لثمره: رؤوس الشياطين، وهو الذي ذكره النابغة الذبياني في قوله: (تحيد من أستن سود أسافله)، وزعم الأصمعي أن هذا الشجر يسمى الصوم، والقول الآخر، وهو الذي يسبق إلى القلب أن الله جل ذكره شنع صورة الشياطين في قلوب العباد، وكان ذلك أبلغ من المعاينة ثم مثل هذه الشجرة بما تنفر منه كل نفس»[120] ص 92-93، ويتأكد مرة أخرى أن قضية التوسع والمجاز كانت مجالا لمناقشة علاقة المعنى بالحقيقة والعالم الواقعي – المرجع الخارجي –، إذ نتلمس من كلام المبرد السابق أن القدماء لم يتحدوا على رأي واحد، فهناك من يذهب مذهبا ظاهريا في قراءة الملفوظ التشبيهي قصد إيجاد المعادل الواقعي (لرؤوس الشياطين)، وبالتالي نكون هنا أمام رفع إشكال ما صدق الفارغ، ولا يتأتى ذلك إلا باتجاه آخر تأويلي يسعى إلى الأخذ بمقاصد الكلام النهائية ليثبت الفراغ الواقعي للملفوظ،

محتفظا بمفهومه، على أساس وظيفته في مجمل الفعل الخطابي، ومغزاه العام وهو ما يدعو إليه عبد القاهر الجرجاني، وذلك من خلال إيجاد العلائق الوشيجة بين المعنى ومعنى المعنى، مخترقا في ذلك الاعتقاد القديم حيث يكون تمثيل الغائب بالحاضر، أما الآية السابقة فقد تضمنت تمثيل غائب بغائب آخر: طلع شجرة الزقوم وهي في جهنم كواقع غيبي يخبر عنه القرآن، ويقوم التخييل الذي يكون بدون تعليل إلى ادعاء حصول انطولوجي لمنطوق الكلام، وإلغاء مرجعية التجوز وإعمال المجاز، إذ يستقرئ عبد القاهر مظاهره من خلال كثير من النصوص الشعرية مقررا أن « التشبيه فيها قد نسي وأنسي كما يقول الشيخ أبو علي فيما يتعلق به الطرف أنه شريعة منسوخة»[121] ص 266، وهو في ذلك يستهدف فعل التخييل الذي يحدث تحولا نوعيا في طريقة استقبال المتلقي للملفوظ، ليتحول من حال المعهود إلى حال الاستغراب والتعجب والتمتع، إلا أن ذلك لا يحصل لدى العامة في نظر عبد القاهر الجرجاني، إلا إذا كان المتلقي « المتصفح للكلام حساسا يعرف وحي طبع الشعر، وخفي حركته التي هي كالهمس، وكمسرى النَّفَسِ في النفْس»[122] ص 266، ويقدم عبد القاهر في هذا الصدد حدا للتخييل من حيث وجوده وعلاقته بالحقيقة، فيجمل بذلك ما سلف ذكره وتعرضنا له بقوله: « وجملة الحديث الذي أريده بالتخييل هاهنا ما يثبت فيه الشاعر أمرا غير ثابت أصلا، ويدعي دعوى لا طريق إلى تحصيلها، ويقول قولا يخدع فيه نفسه، ويريها ما لا ترى»[123] ص 239، لذلك فإن الدقة والروية مستلزمة، وهي التي يصدر بها عبد القاهر الجرجاني أحكامه وآراءه بالإضافة إلى الأمانة والإشارة إلى ماهو عام لدى الجمهور أو مخصوص عند غيره من العلماء.

إن التخييل هو نسيان تام للتشبيه والاستعارة بما لا يدع طريقا لتحصيلهما، مع ادعاء المطابقة والصحة في القول، غير أن المسافة التي تفصل التخييل عن الحقيقة (حقيقة ما وضع له الكلام عادة) غير ثابتة، فلكل فعل تخييلي على حدة موقعه الخاص به، ولا يمكن قياسه على فعل آخر إذ يقدم عبد القاهر استقراءا لبعض هذه المسافات وذلك لأنه يرى في الاستقراء السبيل الوحيد لتناول هذه التخييلات ومقايسة بعدها عن الحقيقة، فيذكر في هذا الصدد أن هناك تخييل أقرب إلى الصدق تجسده الآداب والحكم البريئة من الكذب[124] ص 240، وهنا يوسع الجرجاني مفهوم التخييل ليشمل ماهو بريء من الكذب، وهو لديه: ضرب تظهر فيه حدود القياس والتعليل بحيث يقبله العقل، ومن هذا النمط أنه تخييل شبيه بالحقيقة لاعتدال أمره، وإن ما تعلق به من العلة موجود على ظاهرها قوله:

ليس الحجابُ بمقصٍ عنك لي أملا إن السماء ترجى حين تحتجب[125] ص241

ومنه يتجلى أن معيار القبول العقلي هو ما يبرز مشروعية هذا التخييل وذلك لأنه أقرب إلى الصدق ولأنه يحتوي تعليلا وقياسا، وهناك نوع آخر يتجلى في « دعواهم في الوصف هو خلقة في الشيء وطبيعة، أو واجب على الجملة، من حيث إن ذلك الوصف حصل له من الممدوح ومنه

استفاده»[126] ص 241، لأن هاهنا تكون الصفة خصيصة محايثة لطبيعة الموصوف، بفعل الادعاء، لكن أصل هذه الصفة تشبيه لم يعد بيّنا بسبب الدعوى أو الادعاء إياه – أي انتشاره وتقلص الهوة الفاصلة بينه وبين الحقيقة، حتى يكاد يقترب منها -، وذلك كقولهم: « إن الشمس تستعير منه النور وتستفيده وتكتسب منه الإضاءة، وألطف من ذلك أن يقال تسرق، وإن نورها مسروق من الممدوح»[127] ص 241، إذ يظهر أن هذا النوع من التشبيه يمكن للعقل الاستدلال عليه رغم إلغائه بحصر المسافة بينه وبين الحقيقة؛ وهناك نوع آخر لا يهم إلغاء العلة بل يقوم بتعديلها، إذ يتم فيه تغيير سبب حدوث الشيء بسبب آخر يختلقه الشاعر: « وهو أن يدعي في الصفة الثابتة للشيء أنه إنما كان لعلة يضعها الشاعر ويختلقها، إما لأمر يرجع لتعظيم الممدوح أو تعظيم أمر من الأمور، فمن الغريب في ذلك معنى بيت فارسي تَرْجَمَتُه:

لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق»[128] ص 241

هنا ينفي عبد القاهر عن هذا النوع أن يكون أصله تشبيها: « فهذا ليس من جنس ما مضى، أعني ما أصله التشبيه، ثم أريد التناهي في المبالغة والإغراق و الإغراء»[129] ص 241-242، لأن التخييل الذي يفتقد التعليل، هو أبعد ما يكون عن الحقيقة لأنه مجرد خداع للعقل وضرب من التزويق، ومن هنا تظهر أهمية القياس والتعليل بين الصورة المتخيلة والحقيقية كما يحددها عبد القاهر بقوله:

« إذا استعار اسم الشيء بعينه من نحو شمس أو بدر أو بحر أو أسد فإنهم يبلغون به هذا الحد ويصوغون الكلام صياغات تقضي بأن لا تشبيه ولا استعارة ومثاله:

قامت تظللني من الشمس شمس أعز علي من نفسي

قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس»[130] ص263-264

هذا الفعل التخييلي في نظر عبد القاهر الجرجاني يثير عجب الشاعر ودهشته، وإن أهم ما يميز هذا الصنف (غير المعلل) أن درجة التناسي والادعاء فيه تبلغان مداهما الأقصى مثلما يوضحه أيضا بقوله: « وذلك أن تنظر إلى خاصية ومعنى دقيق يكون في المشبه به، ثم تثبت تلك الخاصية وذلك المعنى للمشبه، وتتوصل بذلك إلى إيهام أن التشبيه قد خرج من البيّن وزال عن الوهم والعين...»[131] ص265، ويمكن هنا أن نشير إلى جملة من الالتفاتات القيمة التي أشار إليها الجرجاني فيما يلي:

1- يقوم فعل التخييل عند عبد القاهر من حيث أصله على فعل تشبيه منسي على سبيل الادعاء.
2- التخييل مناف للحقيقة، وضرب من الكذب والخداع.
3- الادعاء والإيهام يحدثان بقصد انفعال ما لا غير، وبالتالي ليس للتخييل قوام معرفي أو عقلي.
4- ليس كل شعري تخييلا، فمن الشعر ما هو صادق وغير تخييلي أي استعارة.

5- يميز الجرجاني شرط الحقيقة الذي تحتفظ به الاستعارة، وكذا التشبيه عن التخييل، ذلك أن عبد القاهر يميز جيدا بين الاستعارة كقول بلاغي يوفر مقومات الاستدلال العقلي على المعنى المقصود، وبين التخييل بما هو فعل يخرق هذه القاعدة نفسها وهنا يظهر الفعل القياسي الاستدلالي لدى عبد القاهر، إذ إن كلا من التشبيه والاستعارة يقومان على دعامة الاستدلال والقياس وينتفي ذلك في حال التخييل، و قد ذهب في ذلك إلى أن الاستعارة « توغل في ابتعاد يؤدي إلى الإضراب صفحا عن الحقيقة، و من ثم كانت في قمة الوجوه البيانية، فهذه العبارات كلها تقتضي تصنيف هذه الوجوه على الشكل التدريجي التالي: الحقيقة ثم الكناية ثم المجاز ثم التشبيه ثم الاستعارة»[132] ص 298، و إن أساليب الخروج عن الحقيقة تضطر إلى استعمال قياس، لان عملية القياس شبيهة إلى حد بعيد بعملية الاستعارة، لأن هنا يحمل مجهول طارئ على معلوم، و من ثم كانت الاستعارة و الكناية و التشبيه و المجاز كالاشتقاق و الانحراف عن الأصل، و بالقدر الذي ينعم فيه المبدع بحرية جراء خروجه عن الأصل فانه يبقى مشدودا إلى الأصل .

إن عبد القاهر الجرجاني يبدو منسجما في تصوره العام، وذلك بإخراجه الاستعارة من التخييل، لأنه لا يعامل هذا الأخير كمقولة كبرى تندرج تحتها الأنواع البلاغية، بل كمقولة تخرق حد الحقيقة الذي تظل الصيغ البلاغية محتفظة به؛ ومن عناصر هذا الانسجام تأكيد عبد القاهر أن أغلب التخييلات أصلها استعارة أو تشبيه، لكن إستراتيجية الادعاء والتناسي تبعدهما، فضلا عن أن الاستعارة كضرب من التشبيه« قياس يؤدي إلى معنى عقلي يجري فيما تعيه القلوب وتدركه العقول»[133] ص15، كما أن أعلى مراتب الاستعارة عنده أن يكون الشبه مأخوذا من الصور العقلية، وذلك عكس التخييل، الذي يكون ذا معان غير عقلية، لذلك ليس غريبا أن نجده يفصل الاستعارة عن التخييل بقوله:« أما الاستعارة فإن سبيلها سبيل الكلام المحذوف في أنك إذا رجعت إلى أصله وجدت قائله، وهو يثبت أمرا عقليا صحيحا ويدعي دعوى لها شبح في العقل»[134] ص239، وذلك عكس دعوى التخييل التي لا طريق إلى تحصيلها، ويؤشر هذا الحضور الأصلي للاستعارة والتشبيه في تكون التخييل، على أن هذا الأخير لم يكن سوى مفهوم فرعي في تصور الجرجاني، وما دام لا يشمل الشعر كله ولا يهم سوى ما يثبت فيه الشاعر أمرا غير ثابت أصلا.

إن التخييل ليس سوى رصد لمجموعة من حالات الخروج والخرق لما هو عقلي، ورصدا ليس بالضرورة استنباطيا بل استقرائيا جزئيا بحسب الحالات وتنوعها لأن فعل التخييل غير قابل للتنبيط مسبقا وذلك ظاهر من قوله: « اعلم أن ما من شأنه التخييل أمره في عظم شجرته إذا تؤمل نسبه وعرفت شعوبه –على ما أشرت إليه قبيل- لا يكاد تجيء فيه قسمة تستوعبه وتفصيل يستغرقه، وإنما الطريق فيه أن تتبع الشيء بعد الشيء وتجمع ما يحصره الاستقراء»[135] ص239، ومن هنا يبدو أن الجرجاني قد ربط بين المعاني الأولى والمعاني الثانية الممثلة في التشبيه والاستعارة برابط الاستدلال والقياس بينما لم يقم ذلك في فعل التخييل، و لهذا « يجاري عبد القاهر

مذهبه في نفي كل اعتبار للفظ، و إرجاع الأمر كله إلى المعنى، فينكر أن يوصف اللفظ بأنه مجاز، و ذلك أن العادة قد جرت بان يقال في الفروق بين الحقيقة و المجاز:أن الحقيقة إن يقر اللفظ على أصل وضعه في اللغة، و المجاز أن يزال عن وضعه و يستعمل في غير ما وضع له»[136] ص120، و لعل هذا القول يتضمن فكرة طالما أكدها الجرجاني و هي ارتباط النظم بالصورة التي يحققها في كل أسلوب من أساليبه، و هذا لأنه « يربط بين النظم و الصورة، و أن المعنى الواحد تتعدد صوره، و تختلف باختلاف الأسلوب أو النظم »[137] ص37 ؛ و في هذا الصدد فقد أورد الجرجاني نماذج تحليلية يبين فيها روعة التصوير ودقة العرض وهو ما نوضحه في ما يلي.

6.2. مفهوم الصورة في ظل نظرية النظم:

جاء عبد القاهر الجرجاني إلى الساحة النقدية ، فشغل الناس بما قدم من جهد إبداعي تفرد به، يبدو ذلك من خلال« نظريته التي وضعها بعمق ومهارة، وبذلك أصبحت أعماله مجالا للدراسات المتعددة»[138] ص05، حيث استخدم النظم وجعله أساسا للنقد ومرجعا في بيان القيمة الفنية من الحسن أو القبح، وجعل من النظم أيضا قواعد تهدي الذوق العربي في الكشف عن درجة بلاغة الكلام، وبذل في ذلك جهدا عظيما حتى تترسخ فكرته في الأذهان، وتستقر في العقول، ثم توالت عصور لم يعد لاستخدام الذوق فيها مجال، بدأت بعصر السكاكي وما تلاه من عصور الشروح والحواشي،و هذا ما يورده جعفر دك الباب في قوله: « و لعلنا لا نغالي إذا قلنا انه لم يأت بعد عصر الجرجاني و الزمخشري من فهم البلاغة فهمهما إياها، و إن الذين جاؤوا من بعد إنما كان عملهم في أكثر الأحيان تلخيصا أو شرحا»[139] ص113، فجفت نظرية عبد القاهر الجرجاني في النظم، وأهملت إهمالا ذريعا هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترعرعت البلاغة المدرسية بمصطلحاتها وتخريجاتها وتقسيماتها، ومن ثم ذبل عود البلاغة الحقيقية التي تعتمد على التأثر الأدبي في النفوس، واستمر ذلك أزمانا طوالا، حتى كان عصرنا الحديث حيث اتصلت النهضة الأدبية بتيارات النقد ومذاهبه، وخرجت من أسر التقليد إلى رحاب الفن الأصيل الذي نبع من المصادر الأولى في التراث العربي، « فاستيقظت من جديد نظرية عبد القاهر في النظم بعد سبات، واستعملت كأساس، وقاعدة يرجع إليها في تناول الأعمال الأدبية بالنقد»[140] ص409، وقد أقام مدرسة نقدية لغوية نحوية شغل بها، من شغل من الدارسين قديما وحديثا، ولكنها مازالت ميدانا بكرا للدرس النقدي في اتجاهات شتى بين القديم والحديث، ووجد كل دارس بغيته من خلال جهوده المميزة، ومن هذه والاتجاهات ما اعتمد على الموازنة بينه وبين آخرين أمثال (ابن الأثير – ابن جني – الزمخشري – الرازي ...) أو استقرت الدراسة في حيز النظرية النظمية مع ربطها بالتراث لإظهار اللحمة الخاصة التي صنعها عبد القاهر، بدءا من الجاحظ ومرورا بالقاضي عبد الجبار وغيره، حتى استقرت عنده مستوية ومكتملة، فأثمرت ثمارا ينبع عطاؤها وتجددها، ولكن هذه

الدراسة تظل أحادية الرؤية مهما صنعت من عمق رأسي، حيث لم تنفك متوغلة في خط واحد، فتحدد الرؤية في اتجاه واحد لا تبرحه، وهذا أمر يرفضه عبد القاهر الجرجاني نفسه لأنه « يبحث من خلال أعماله على المقارنة بين العربية واللغات الأخرى، لمعرفة أعماق البراعة البلاغية من خلال نوافذ أخرى مضيئة»[141] ص05، وبجانب الدراسات الأحادية فقد برزت دراسات أخرى ثنائية وهي أكثر خصوبة، وأمد ميدانا من الأخرى، وتقوم هذه الدراسة على استيعاب تراثنا العربي النقدي مرتكزة أيضا على عمل عبد القاهر الجرجاني بفهم وعمق، ثم الانطلاق إلى تراث الآخر بذات الرؤية قارئة ومقارنة، ولهذا فقد أفادت الدراسات النقدية العربية ورسمت خطوطا جديدة لها، صانعة أضواء ساطعة على ما يريده عبد القاهر[142] ص05-06، والذين استخدموا هذه النظرية هم النقاد الكبار الذين تعتبر كلمتهم بمثابة قانون في مجال الأعمال الأدبية والفنية مثل: مندور ومدرسة الديوان وغيرهم من أساطين النقاد، فمندور يقرر: « بأن محاولة إقحام العلم على الأدب فاشلة، لأن الأدب أدق وأرهف وأعمق وأغنى من أن نخطط له طرقه، الأدب مفارقات، ونقد الأدب وضع مستمر للمشاكل الجزئية، فقد يكون جماله في تنكير اسم ونظم جملة ...أو خلق صورة أو التأليف بين العناصر الموسيقية في اللغة، وقد يخلو من العناصر التي نعددها كالخيال والعاطفة، وما إليها، ومع ذلك يروقنا لصياغته أو سذاجته»[143] ص409.

على ضوء هذا يجعل نقد الأدب قائما على نفس ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم من الصياغة والتأليف، وربما يكون أوضح من ذلك، وأقرب إلى إثبات تأثر النقد الحديث بنظرية النظم، كما نجد ما ذكره المازني في نقده لأسلوب المنفلوطي، وهو بذلك قد مثل المذهب الذي نادت به مدرسة النقد الحديثة في مصر وعلى رأسها العقاد فنجده يستعمل النظم بحذافيره، حتى تشعر أن عبد القاهر الجرجاني هو الذي يخاطبك، وأنه قد بعث من جديد، وتحس أنك تقرأ فقرة من الدلائل (دلائل الإعجاز) وليست قطعة من كتاب الديوان.

إن أردت شاهدا على صدق هذا القول وتأكيدا له فاقرأ هذه الفقرة من كلام المازني : « ومعلوم أن الكلام لا قيمة له من أجل حروفه، فإن الألفاظ كلها سواء من حيث هي ألفاظ، وإنما قيمته وفصاحته، وبلاغته وتأثيره تكون من التأليف الذي تقع به المزية في معناه، لا من أجل جرسه وصداه، وإلا لكان ينبغي ألا يكون للجملة من النثر أو البيت من الشعر فضل على تفسير المفسر له، ومعلوم كذلك أن الألفاظ ليست إلا واسطة للأداء فلابد أن يكون وراء شيء، وأن المرء يرتب المعاني أولا في نفسه، ثم يحذو على ترتيبها الألفاظ، وأن كل زيادة في الألفاظ لا تفيد زيادة مطلوبة في المعنى، وفضلا معقولا، فليست سوى هذيان يطلبه من أخذ نفسه وغيب عن عقله... وليست كثرة الألفاظ المستعملة المسوقة من شأنها أن تدل على كثرة الإطلاع وسعة الخطيرة، وطول الباع، وإنما التأليف والتركيب والافتتان بهما، والقدرة عليهما هي آية هذه السعة والطول والكثرة، فلا تجعل بالك إلى الألفاظ إذا شئت أن تعرف مكان الرجل من العمل، وحظه من العرفان، ولكن اجعله

إلى طريقة تأليف الكلام، فإن رأيته يدور منها في حلقة لا يكاد يعدوها حتى يكر إليها، فاعلم إنه ضيق مضطرب، محدود المجال، ضئيل الحال، وألف بعد ذلك ألفاظه من أي حالة شئت»[144] ص410، فالواضح من خلال هذا القول أن الألفاظ عند المازني لا قيمة لها في ذاتها، وإنما قيمتها وتأثيرها ناتج من علاقات الألفاظ بعضها مع بعض، وإلا لأصبح التفسير والمفسر في مكانة واحدة، كما يظهر ترتيب المعاني في النفس أولا، ثم تأتي الألفاظ مرتبة بترتيب المعاني، ويتبين لنا كذلك بأن زيادة الألفاظ لا بد أن تفيد زيادة في المعنى، وكثرة استعمال الألفاظ، وإدماجها في النص ليست دليلا على مقدرة الكاتب، بل تكمن مقدرته في تركيبه للكلام وتأليفه، كل هذه الأفكار خاصة بعبد القاهر الجرجاني رسمها طريقا للنقد في كتاب الدلائل، وعمل النقاد على استعمالها خاصة في عصرنا هذا وكان ذلك دون إضافة تذكر، و ذلك دليل قوي على أن نظرية عبد القاهر في النظم قد بعثت من جديد، وكتب لها البقاء والخلود، ولذلك فإننا حين نتمعن في قراءتنا لكتب النقد عن (نظرية العلاقات أو النظم وأهميتها في دراسة النقد الحديث) نعلم جيدا بأنها دراسة نقدية جديرة بالاحتفاء، لأنها تركز على فهم النصوص وتربية الأذواق، وبالتالي فإن « دراسة العلاقات بين الكلمات في التركيب وفهم دلالاتها في أوضاعها المختلفة، هي الدراسة الموضوعة حقا، وهي التي تعين على فهم النص، وتذوق ما فيه من جمال، وبذلك تربي الذوق الأدبي، وتطبعه على اليقظة، ونفاذ البصيرة، وأن الخيال والموسيقى وغيرهما عناصر وإن كانت أساسية لابد منها في النقد لأنها تؤدي دورا هاما في الكشف عن جمال الأدب، ولكنها لا تغني عن الدراسات الفنية القائمة على سياسة الألفاظ وما بينها من علاقات»[145] ص411؛ وتراث عبد القاهر المميز ممرّ أساسي لفهم وللتأسيس القرائي الجديد، ولا يستطيع صاحب هذا العلم (علم الجمال الأدبي) تحقيق نظريته بدون هذا الممر المؤدي إلى عالمية النظرة، وتعد البلاغة عملية إبداعية لذلك كان لها قوانينها التي تداخلت بشكل معين، فانصبت في قواعد وقوالب تحكمية عند بعض العلماء، وكانت أبعادا إبداعية عند الآخرين ، « خاصة عند عبد القاهر الجرجاني الذي رادف بين الإبداع بكل جوانبه الفنية وبين البلاغة كفن تشكيلي لغوي مميز»[146] ص12، وبهذا فإن محاولة إلحاق القواعد الثابتة بالبلاغة الجديدة ستقف حائلا وبكل قوة أمام تطورها، وهذه النظرة قد أرساها عبد القاهر عندما جعل البلاغة متحررة من قيود الإبداع المتمثلة في قواعدها التعليمية، فهناك كما يقول عبد القاهر الجرجاني بأن هناك ضيم شديد لحق هذا العلم (علم البيان والبلاغة)، وهذا من واقع التداخل الحادث في الرؤى المتعددة، ومرد هذا الضيم إلى النقص الشديد العائد إلى اللغة وفهمها.

« وجملة الأمر أنه لا يرى النقص يدخل على صاحبه في ذلك إلا من جهة نقصه في علم اللغة، ولا يعلم أن هاهنا دقائق وأسرارا، طريق العلم بها الروية والفكر، وخصائص معان بها قوم هدوا إليها، فقد ربط عبد القاهر -بدقة واضحة- بين علم البلاغة كما أطلق عليها، وبين علم اللغة الذي أسماه، لذلك فالنقص الحاصل في الفهم البلاغي وأبعاده لا يرجع إلى النقص في الفهم اللغوي،

كما يعود إلى القصور البادي في فهم أسرار اللغة، ومعرفة دقائقها، فالحساسية اللغوية هي -بالتالي- حساسية بلاغية، لأن اللغة تشكل أساس التكوين البلاغي، كذلك فالبلاغة –إذن- وكما يؤسسها عبد القاهر هي فنية التعبير اللغوي، وتلك الفنية تعتمد على تفجير الطاقات اللغوية الداخلية، وهذا أمر لا يتأتى إلا مع عالم بفنون اللغة وبأسرارها»[147] ص12.

لقد ركز عبد القاهر الجرجاني على أن النظم ليس إلا تنظيما نحويا أولا، فنراه يعمد إلى معرفة الفروق النحوية التي تدل على قيمة فنية خالصة، كما يجب على المبدع، معرفة تشكيلات الأبواب النحوية وكذا الحركية الدقيقة المميزة في هذه الأبواب، فعليه إظهار البراعة التشكيلية من خلال التراكيب النحوية، وذلك من خلال حدود النظم ذاتها، ففكرة النظم تستعمل عادة للدلالة على البحث في الهيئات النحوية للكلمات، وما قد ينتج من مزية وجمال، فالاهتمام بالسلامة النحوية لا يمنع فنية التشكيل داخل هذه السلامة، إنها إطار خام للغة يحمي المبدع من التجاوز غير المتمايز (فنيا)[148] ص57؛ ومن هنا يتبين أن لعبد القاهر الجرجاني فنية النظم ونجد عنده تركيز في الإبداع النحوي خاصة.

هكذا -إذن- جاءت نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني كي تفسر عن وجهها الحقيقي بعد« أن حجبتها القرون العصيبة عن تاريخ البلاغة والنحو والنقد»[149] ص411، فقد توصل إلى تعاريف عدة لنظرية النظم لم تخرج عن نطاق البلاغة والنحو، حيث تعد هذه الأخيرة أساس ومقوم انبنت عليه نظريته، فمن خلالها استطاع عبد القاهر الجرجاني أن يفهمنا معنى النظم في الكلم، كما أولى العناية التامة لهذه النظرية باعتبارها ثمرة الواسطة التي تجمع بين الخارج والذهن، والواسطة هي اللغة التي تورث الشيء الخارجي والشيء الذهني وهذه صفة الخطاب الذي يزيد أو ينقص حسب المعطيات المحيطة بالإنسان، ويعد النظم صفة من صفات التطور في الأساليب التي يستحدثها البشر في معاملاتهم الكلامية التي لا تثبت على صورة واحدة، ولذا كان مقوما من مقومات اللغة التي تعتد بكل جديد تتعلق به اللفظة، وهو شرط أساسي، لأن اللفظة تحسن في مكان ويزول عنها الجمال في مكان آخر، لذلك ركز الجرجاني على أن النظم يكون في التركيب أي في العلاقات النحوية المحيطة بها، كما توصل عبد القاهر –أيضا- أن النحو والبلاغة عنصران متلاحمان كلاهما مرتبط بالنظم، ومن المستحيل فصل النحو عن البلاغة العربية لأنهما يلتقيان دوما في نظم الكلم، ولا ننسى أن النقد أيضا وجد مكانة عند الجرجاني حيث عمل النقاد أفضل الآراء وأبرزها وأجدرها بالصحة والتطبيق في مجال الأدب والفن بصفة عامة، وكان من أبرز الآراء التي اختارها النقاد لتطبيق نظرية النظم التي تنسب للإمام المشهور عبد القاهر الجرجاني دون سواه، ويتبين هذا بوضوح كبير فيما قاله مندور عن نظرية النظم التي اتخذها أساسا عاما للنقد، والمذهب الذي فطن إليه عبد القاهر من أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ، بل الأجدر أن نقول عنها بأنها مجموعة من العلاقات وهذا أصح وأحدث ما وصل إلى علم اللغة في أوروبا لأيامنا هذه؛ و إن كان النقاد المحدثون يركزون كثيرا

على مصطلح الصورة في بناء العمل الأدبي فإننا نجد الإمام عبد القاهر قد تفطن لهذا المصطلح "الصورة" في موضعين: أحدهما حينما تحدث عن قضية النظم، وثانيهما حينما يتكلم عن مشكلة السرقات الأدبية في الشعر العربي، وقصد من ذلك بيان مفهوم الصورة ومعالمها في نقدنا العربي القديم ومدى صلتها بمفهوم النقد البلاغي الحديث، فقد « وقف الإمام عبد القاهر قبل أن يرسي قواعد النظم ويحدد معالم الصورة، والناقد الذواقة الأديب ليس من أنصار اللفظ ولا من أنصار المعنى، ليضع الأساس الثالث وهو النظم»[150] ص59، وذلك قصد إلى تفنيد ما انتهى إليه السابقون حيث قالوا: « إنه ليس إلا المعنى واللفظ ولا ثالث»[151] ص425، فنجده قد بين موقفه من المعنى على حدة، ثم اللفظ على حدة ليسلم له تأسيس المفهوم الصحيح لمصطلح الصورة في علاقته بالنظم، وما تردد الإمام في موقفه هذا من اللفظ والمعنى، و« ما تلجلج الإمام في موقفه من كل من اللفظ والمعنى، قبل أن يستقر في النهاية إلى قضيته كما زعم بعض المعاصرين»[152] ص113، ولكنه يدأب كعادته إلى أن يهدم جزءا بطل اعتقاده به ليبني جزءا آخر يحقق التلاءم بين قطب اللفظ وقطب المعنى وهو النظم، لذلك نجده يحدد الخصائص اللازمة للفظ على انفراد، وكذلك المعنى، حتى يتسنى له حصر الصفات العامة للفظ البليغ فيتخيره ويعلي من قدره منفردا على المعنى، ثم نجده في موطن آخر يبرز سمات المعنى ويعلي من شأنه منفردا وهنا تظهر طعون الحاقدين على الجرجاني أو المنحازين لمدرسة اللفظ أو مدرسة المعنى؛ لكنه إذا ما انتهى إلى النظم لم يعط الميزة للفظ وحده حتى يفضل المعنى ولا يكسب المعنى المزية منفردا حتى يسمو على اللفظ – فلا هذا ولا ذاك– ، وإنما الفضل أن يكون للثالث وهو النظم وكفى، فالجرجاني رغم أنه أعطى لكل حقه على انفراد فإنه يقر بأن لا قيمة لكل منهما وحده في تحقيق الصورة، إنما يستحقان هذه القيمة بل أعظم منها إذا ارتبطا بالنظم، وهو الوحيد الكفيل بتحقيق الصورة، فأما سمات اللفظ عنده وما ينبغي أن يكون عليه نجده يقول بصدده:« إن اللفظة مما يتعارفه الناس في استعمالهم، ويتداولونه في زمانهم، ولا يكون وحشيا غريبا، أو عاميا سخيفا، سخفه بإزالته عن موضوع اللغة، وإخراجه عما فرضته من الحكم والصفة»[153] ص425-37-88-425، ويقول في موضع آخر: « أن يكون حروف الكلمة أخف ولامتزاجها أحسن، وممّا يكدّ اللّسانَ أبعد»[2]، ولكن خشية الإمام من أن يكون من أنصار اللفظ وحده نجده يثور على اللفظيين بقوله « لا جمال في اللفظ من حيث صوت مسموع، وحروف تتوالى في النطق، وإنما يكون ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب»[3]، ويقول في موضع آخر في شأن تحقق الصورة بدءا من منطلق النظم:« وهل تجد أحدا يقول: هذه اللفظة فصيحة، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملاءمته معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها أخواتها»[4]، ثم نجده في معرض آخر يطمئن أنصار المعنى لوقت محدد ثم يقدم النقيض، إذ نجده يقول «إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة

عليها في النطق» ص133، ويقول أيضا: « واعلم أنهم لم يعيبوا تقديم الكلام بمعناه من حيث جهلوا أن المعنى إذا كان أدبا أو حكمة، وكان غريبا نادرا، فهو أشرف مما ليس كذلك، بل عابوه لأجل الاعتداد بهذا الشرف وحده، وعدم النظر إلى ما سواه، وإن كان من الأول بسبيل أو متصلا به اتصالا ما لا ينفك عنه»[154]ص03، ثم يثور كعادته ليحط من مذهبهم –مدرسة المعنى- فيقول: «واعلم أن الداء الدوي والذي أعيا أمره في هذا الباب غلط من قدم الشعر بمعناه، وأقل الاحتفال باللفظ، وجعل لا يعطيه من المزية، إن هو أعطى إلا ما فضل من المعنى يقول: ما في اللفظ لولا المعنى، وهل الكلام إلا بمعناه»[155] ص425، وبعد أن« هوى بالمذهبين أخذ يترفق بأصحابهما، لعلهما يجدان الصواب معه، كما وقع له فيقول: (أتراك استضعفت تجنيس أبي تمام:

ذهبت بمذهبه السماحة فالتوت فيه الظنون أمذهب أم مذهب

أو استحسنت تجنيس القائل حتى نجا من خوفه وما نجى

وقول المحدث:

ناظراه فيما جنى ناظراه أو دعاني أمت بما أودعاني)

إن الإمام الجرجاني لم يكن من أنصار اللفظ ولا من أنصار المعنى بل انتصر لهما جميعا، إذ لا يتم الفضل للكلام إلا بتحقيق النظم وبعد أن أقنع الفريقين أخذ يقرر مبدأه الهام ونظريته في اللغة التي تقوم على معطى هام تقرره اللسانيات الحديثة، وهي أن اللغة ليست حشدا من الألفاظ ولا اهتماما بالمعاني الغريبة النادرة، بل للغة علاقات بين ألفاظها لا تعرف إلا بارتباط بعضها ببعض لتوضح ما في الذهن من علائق على جهة الرمز لا النقل ولهذا نجده يقول:« إن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة، لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينها فوائد، وهذا علم شريف وأصل عظيم، والدليل على ذلك أنا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة، إنما وضعت ليعرف معانيها في أنفسها لأدى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالته... كذلك حكم اللفظ مع ما وضع له، ومن هذا الذي يشك أننا لم نعرف الرجل والفرس والضرب إلا من أسمائها ... فاعلم أن معاني الكلام كلها معاني لا تتصور إلا فيما بين شيئين الأصل والأول هو الخبر، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع، ومن الثابت في العقول، والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه»[156] ص473-474، فالإمام هنا يقرر حقيقة أن الألفاظ لا أهمية لها مفردة عن علائقها وصلاتها، لنتعرف على معانيها في ذاتها، ولكنها وضعت لأن يضم بعضها إلى بعض، ويتعلق بعضها ببعض حتى نستشف حقيقة معانيها ونبلغ المبلغ الحقيقي من غرضها، فلو أردنا مثلا أن نعرف ما تدل عليه كلمة فرس محددا محصورا لما استطعنا ذلك، لأنه اسم جنس عام لا وجود له إلا ضمن أفراده أما إذا وقع بين ألفاظ أخرى كأن تقول (فرس في الحديقة) مثلا، فقد دلت كلمة فرس في هذا التركيب على منظور (المرجع الخارجي)، ولذلك استطاع عبد القاهر أن يكشف لنا عن رمزية اللغة المحققة للصورة، إذ لا يمكن للفظ أن يرمز إلى

معنى ولا ينهض وحده بتصوير لغرضه أو معناه إلا باشتراكه مع غيره من الألفاظ في نسيج متآلف ونظم محكم، وعند ذلك يكون لكل لفظ قيمة* بقدر اشتراكه في تحديد الصورة العامة للمعنى المراد تحقيقه، ويكون حينئذ النظم هو الكفيل بالكشف عن المعاني المبهمة موضحا ومحددا، بينما يعجز اللفظ عن النهوض بالمعنى وحده، إذ لا يتصور حدوث ذلك عن طريق المعنى الذهني المجرد لأن السامع لا يعرف عنه شيئا إلا إذا أشار المتكلم إليه بكلمة ترمز إليه، فتكون الإشارة في مقام الكلمة التي تتعلق بالكلمة المنطوقة فيحرك الرمز الصورة الذهنية المترسبة في الباطن، لذلك أصبح النظم عنده سبيلا للكلام لأنه: "سبيل الصياغة والتصوير وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع عليه التصوير والصوغ كالفضة والذهب، يصاغ منهما خاتم أو سوار، فكما أن محالا إذا أنت أردت النظر في صوغ الخاتم وفي جودة العمل ورداءته أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة، أو الذهب الذي وقع عليه العمل، والصنعة كذلك محال إذا أنت تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام، أن تنظر في مجرد معناه، وكما أننا لو فضلنا خاتما على خاتم، بأن يكون فضة هذا أجود، أو فضته أنفس، لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم، كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتا على بيت من أجل معناه ألا يكون تفضيلا له، من حيث هو شعر وكلام، وهذا قاطع فاعرفه»[157] ص255، ولهذا نجد الجرجاني وهو يشرح فكرته حول الصورة المجتمعة من اللفظ والمعنى يلجأ إلى « التمثيل عليها ومقايستها بعملية الصياغة أو الوشي والإبريسم، ولكنه كان في كل مرة متنبها إلى ما تجره هذه المقايسة من تضليل، فالذي يتصور الشعر صياغة قد يرتسم في ذهنه أن الصائغين يصنعان سوارين لا يكون الفرق بينهما واضحا، فهل يمكن أن يحدث مثل ذلك في النظم»[158] ص425، وهذا سؤال نردده نحن أيضا اليوم في الدراسات اللغوية في ثنائية الصنعة والطبع، وهذا ما يجيب عنه سلفا الإمام عبد القاهر لتقرير مبدأ التفاوت، إذ الناس درجوا على أن يقولوا هذا شاعر قد أتى بالمعنى بعينه، على طريق التساهل والتجوز، ولا يمكن لشاعر آخر أن يأتي بالمعنى بعينه، إلا إذا كان ذلك تكرارا تاما لعبارات الشاعر الأول، وفي هذا نفسه ما يدل على ميزة النظم لأنها هي التي تحقق هذا التفاوت[159] ص184-185، أما التشبيه « بالإبريسم فإنه أيضا قاصر لأنه قد يوحي أن النظم ضم للكلمات بعضها إلى بعض كما يحدث في ضم غزل الإبريسم بعضه إلى بعض، ويمكن رد هذا الوهم إذا تذكر المرء أن ضم الألفاظ يتبع نسقا قرره النحو، فإذا ضمت الألفاظ بعضها ببعض دون أن توخى فيها معاني النحو لم يكن ذلك نظما»[160] ص425، ولذلك فإن الفرق إذن بين النظم والإبريسم هو فرق يتمثل في العامل القصدي أو العمدي في إنشاء سياق ما، وهذا ما أشارت إليه الدراسات اللغوية الحديثة بمصطلح القصدية اللغوية.

لقد كانت نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني بحق إنكارا لتلك الثنائية ودعوة إلى العودة إلى مقتضى الوحدة المحققة للصورة، أي أنه يدعو إلى بلورة الصورة مجتمعة من الطرفين معا دون بترواحد عن آخر موضحا ذلك بقوله: « واعلم أننا قولنا الصورة إنما هو تمثيل وقياس لما نعلمه

بعقولنا على الذي نراه بأبصارنا، فلما رأينا البينونة بين آحاد الأجناس تكون من جهة الصورة فكان بين إنسان من إنسان وفرس من فرس بخصوصية تكون في صورة هذا لا تكون في صورة ذاك، وكذلك كان الأمر في المصنوعات فكان بين خاتم من خاتم وسوار من سوار بذلك، ثم وجدنا بين المعنى في أحد البيتين وبينه في الآخر بينونة في عقولنا وفرقا، عبّرنا عن ذلك الفرق وتلك البينونة بأن قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك، وليس العبارة عن ذلك بالصورة شيئا نحن ابتدأناه فينكره منكر، بل هو مستعمل مشهور في كلام العلماء ويكفيك قول الجاحظ: وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير»[161] ص342، ويتضح من قول الجرجاني السابق أنه يبحث دائما عن الصورة منسجمة مع حقيقة الإعجاز لأن التفاوت في مقدار الصورة مهما تقاربت أشكالها لا يقف عند حد واحد، ثم إن التركيز على الصورة وحدها ينفي الخوض عن علاقتها بفاعلها أو القوة الباعثة لها لأن ذلك لا يمكن بحثه في إطار الإعجاز، ما دام همّ عبد القاهر الجرجاني ينصب على تبيان مقدار الكثافة الجمالية البلاغية في الصورة.

لقد انتقل الجرجاني من تفاوت الدلالات إلى مرحلة لم ينتبه إليها أحد قبله من النقاد، « وقد أسعفته نظرية الجاحظ في [المعاني المطروحة]* على ذلك، فقد خيل إليه أن الناس حين أساؤوا فهم نظرية الجاحظ لم يلحظوا تفاوت الدلالات الناجم عن طريق الصياغة، فقولك خرج زيد، قول تصل منه إلى المقصود بدلالة اللفظ وحده، ولكنك حين تقول: هو كثير رماد القدر، أو: رأيت أسدا، وأنت تريد رجلا شجاعا، أو: بلغني أنك تقدم رجلا وتؤخر أخرى، فإنك في مثل هذه الأقوال تطرح أولا دلالة أولية تنتقل منها إلى دلالة ثانية تصل بها إلى غرض جديد»[162] ص428-429.

إن الجرجاني قد أبعد الخوض في العلاقة بين الصورة البلاغية وفاعلها لأن ذلك من وظيفة الناقد وأنها في ذاتها تحمل ملمحا عن فاعلها دون أن تفضي إلى التحدث عن مدى العلاقة بينها وبينه، فالوحدة الفنية كصورة هي نتاج للنظم والتأليف، وهي التي تكون مقياسا للإعجاز، وهي التي تنهض في الأسماع من داخل الصورة المركبة وتناسق وحداتها وليس من المادة الأولية الخام أو من الحقائق الخارجية، وقد أفاد عبد القاهر هذه النظرية من كتاب النبوة للجاحظ، إذ نقل عنه قوله: « ولو أن رجلا قرأ على رجل من خطبائهم وبلغائهم سورة واحدة، لتبين له في نظامها ومخرجها من لفظها وطابعها أنه عاجز عن مثلها، ولو تحدى بها أبلغ العرب لأظهر عجزه عنها لغة ولفظا»[163] ص366.

يظهر مما سبق أن لعبد القاهر الجرجاني رأيا ونظر ثاقب في مصطلح المعنى ومعنى المعنى، وهو على الصعيد النظري والتطبيقي يتصل بتفاوت الدلالات الناجم عن طريق الصياغة(الصورة) المحققة بالنظم، إذ المعنى هو المفهوم الظاهر في اللفظ، أما معنى المعنى فهو المفهوم المجاوز للمعنى الظاهر إلى المستوى الفني في أشكال التخييل والاستعارة، وفي هذه المحطة يحصل التفاوت في الصورة والصياغة؛ وإن دراسة معنى المعنى عند الجرجاني هي التي حفزته

لوضع كتاب أسرار البلاغة، حيث عالج فيه مواضيع التشبيه والتمثيل والاستعارة، وألمح فيه إلى أن معنى المعنى يقوم على مستويات متفاوتة في الدلالة والتأثير وكانت له وقفات بلاغية حين تطرق إلى التناوب بين المكنى والصريح، إذ دعا إلى ضرورة إعلاء شأن التمثيل للوصول إلى تحقيق اللذة النفسية من خلال تتبع صور الجمال؛ ولهذا نجده يقول في معرض حديثه عن المعنى ومعنى المعنى: « وإذ قد عرفت هذه الجملة فهاهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول **المعنى ومعنى المعنى**، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»[164] ص102، ولذلك فإن مستوى معنى المعنى يمثل المستوى الفني الرفيع من مستويات الكناية والاستعارة والتشبيه، إذ خلالها يحصل التفاوت في بناء الصورة، لأنه تفاوت ناجم عن الدلالة المعنوية، مثلما« يحدث أيضا تفاوت في الدلالة في المرحلة الأولى بين قولك: قام زيد، زيد قام، قائم زيد...الخ، ومن مرحلة المعنى يتكون «علم المعاني»، ومن مرحلة «معنى المعنى» يجيء علم البيان، ولهذا نستطيع أن نقول إن عبد القاهر بعد أن انتهى من كتابه دلائل الإعجاز الذي تحدث فيه عن المعنى، حاول أن يخصص كتابا لدراسة معنى المعنى فكان من ذلك كتابه أسرار البلاغة»[165] ص429؛ ولهذا يمكن أن نقول أن الكتاب الثاني كان أدق كتاب تناول ضروب البيان في اللغة العربية إذ اشتمل على تفسيرات جمالية تنم عن ذوق نقدي أصيل، أما التأليفات التي جاءت بعده فقد افتقدت إلى تلك المسحة الجمالية وجعلت منها مجرد قواعد وأحكام صارمة تخلو من قوة التعليل الذوقي والفكري.

لقد وجد عبد القاهر استعماله لمصطلح الصورة امتدادا للنظم نتيجة تفاعل مجموعة من العناصر المحققة لها وفي هذا الصدد يرى الدكتور جابر أحمد عصفور أن الصورة « طريقة خاصة من طرق التعبير، أو وجه من أوجه الدلالة، تنحصر أهميتها فيما تحدثه في معنى من المعاني من خصوصية وتأثير، ولكن أيا كانت هذه الخصوصية أو ذاك التأثير، فإن الصورة لن تغير من طبيعة المعنى في ذاته، إنها لا تغير إلا من طريقة عرضه وكيفية تقديمه»[166] ص392؛ فالصورة عنده – كما هي عند الجرجاني- عرض أسلوبي يحافظ على سلامة النص من التشويه ويقدم المعنى بتعبير رتيب، وهي بعد ذلك طريقة لاستحداث خصوصية التأثير في ذهن المتلقي بمختلف وجوه الدلالة التي يستقيها من النص في منهج تقديمه وطريقة تلقيه، وما يحدثه ذلك عنده من متعة ذهنية أو تصور تخييلي نتيجة لأساليب العرض المختلفة، وإذا كان الجرجاني يرى الصورة وليدة النظم فإن الدكتور مصطفى ناصف يرى أنها « تستعمل عادة للدلالة على كل ما له صلة بالتعبير الحسي، وتطلق أحيانا مرادفة للاستعمال الاستعاري»[167] ص03، وهنا يلتقي مفهوم ناصف للصورة بمفهوم الجرجاني لها.

إن الصورة عند الجرجاني مشحونة بطاقات تعبيرية موحية أكثر من الظاهر، وهي تفوق كل أشكال الإيقاع والنغم وصنوف المحسنات البديعية، لأن« الصورة الشعرية لا تنحصر في التشابيه

والاستعارات وسواها من ضروب المجاز ولكنها كل صورة توحي بأكثر من معناها الظاهر، ولو جاءت منقولة عن الواقع»[168] ص203؛ وذلك لأن أشكال التوسع –أي الانتقال من المعنى إلى معنى المعنى- تتم بأشكال مختلفة، فقد قرر عبد القاهر أن « التمثيل إذا جاء في أعقاب المعاني كساها أبهة ورفع من أقدارها وشب من نارها وزادها قوة في التأثير النفسي، فإن كان مدحا كان أبهى وأفخم ...وإن كان ذما كان مسّه أوجع وميسمه ألذع... وإن كان حجاجا كان برهانه أنور وسلطانه أقهر...»[169] ص126، ثم يتساءل الجرجاني عن السر في ذلك، إذ يوعز علة هذا إلى « أن النفوس تأنس إذا خرجت من خفي إلى جلي ومكني إلى صريح لأنها حينئذ تنتهي إلى حال تكون أكثر وثوقا، كأنما تنتقل من العقل إلى الإحساس، وممّا يعلم بالفكر إلى ما يعلم بالطبع، وهذا التمثيل قد يكون إزالة للريبة بعد مقدمة غريبة كما في قول المتنبي:

فإن تفِقْ الأنامُ وأنتَ منهُم فإنَّ المسكَ بعضُ دمِ الغزالِ

أو قد يكون مبينا للمقدار وإيراد قياس من غيره يكشف عن حده، كما في قول الشاعر:

فأصبحت من ليلى الغداة كقابضٍ على الماءِ خانتْهُ فروجُ الأصابع

ومعلوم أن قوة التمثيل في الأول تزيل الغرابة، وأن قوته في الثاني تكشف عن مقدار الحال»[170] ص430.

يتجلى مما سبق أن صور التمثيل مختلفة وهذا ما ذهب إليه الجرجاني من أن ضروب اللذة النفسية تكمن في تتبع صور الجمال الناشئة بين عناصر النظم لأن هذا الأخير « لا يظهر في الكلمة إلا بحسب موقعها في الجملة وبهذا الموقع تتأثر الصورة التي يهدف الأديب إلى رسمها، فكذلك الجملة لا يبين حسن نظمها إلا إذا ائتلفت بدورها مع جاراتها فيما تهدف إليه هذه الجمل من معنى، ليتألف من مجموع الجمل صورة أدبية قد أعمل فيها الفكر، وظهر أنها صدرت عن روية وأناة، وبدون هذا لا يكون الكلام جيدا في نظمه أي النظم الذي يريده عبد القاهر، وإن حسنت ألفاظه، وإن جاءت كل جملة منه على حدة»[171] ص276، وهذا المعنى نفسه يقرره عبد القاهر الذي يرى أن السبيل إلى ذلك هو « ضم بعضه إلى بعض سبيل من عمد إلى لآل فخرطها في سلك، لا يبغي أكثر من أن يمنعها التفرق، وكمن نضد أشياء بعضها على بعض، لا يريد في نظمه ذلك أن تجيء له فيه هيئة أو صورة، بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأي العين، وذلك إذا كان معناك معنى لا يحتاج أن تصنع فيه شيئا غير أن تعطف لفظا على مثله، كقول الجاحظ: جنبك الله الشبهة، وعصمك من الحيرة، وجعل بينك وبين المعرفة نسبا، وبين الصدق سببا وحبب إليك التثبت، وزين في عينيك الإنصاف»[172] ص76، إذ يرى عبد القاهر أن هذا الكلام لا مزية في نظمه وإنما مزيته في معناه ومتون لفظه[173] ص77، وذلك لأنه كلام لا نظم فيه ولا فضيلة تكتسيه سوى السلامة النحوية، ولأن مدار الحسن كله هو النظم كان الكلام السابق للجاحظ خليا من كل حسن، إذ لا نظم في الكلام حتى ترى « الأمر مصنعا، وحتى تجد إلى التخير سبيلا وحتى تكون قد استدركت صوابا»[174] ص77.

يتبدى من هنا أن النظم هو مدار الحسن عند عبد القاهر إذ يتميز عن المعنى في ذاته مجردا وعن اللفظ مستقلا ولأنه صياغة وتأليف للجمل المتآزرة على توضيح وجلاء الصورة المقصودة، وبهذا المعنى الذي أوردناه فإن قواعد النحو لدى عبد القاهر الجرجاني لم تعد تلك القواعد الجافة المقصورة على الإعراب مثلما هو معهود في النحو التعليمي*، وإنما أضحت من وسائل التصوير والصياغة، ومقياسا يهتدي به في البراعة، إذ إن سبيل هذه المعاني –النحوية- سبيل الأصباغ التي تعمل منها الصور والنقوش، فكما أنك ترى الرجل قد اهتدى –في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج- إلى ضرب من التخير والتدبر في أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها، وكيفية مزجه لها وترتيبه إياها، إلى ما لم يهتد إليه صاحبه، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب، وصورته أغرب، كذلك حال الشاعر والشاعر في توخيهما معاني النحو ووجوهه التي علمت أنها محصول النظم»[175] ص70، إذ يبدو أن عبد القاهر هنا في هذا السبيل قد بذل جهدا يستحق التنويه في تجديد النحو، ومنحه القيمة التي توجب له وخاصة عندما شاع في بيئته جمود الاجتهادات النحوية وانتشار المحاكاة اللفظية ووقوف النحاة على حدود إعراب أواخر الكلمات؛ ويذهب نفس المنحى صاحب الطراز[176] ص213-214 ممثلا بذلك بقول امرئ القيس:

فقلت، يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

إذ نجده يقول في شأن هذا البيت: « فإذا كان امرؤ القيس ملازما لها مع تقطيع الأوصال، فملازمتها مع المحبة والألفة تكون أدخل لا محالة، وهذه الواو هي المطلعة على الأسرار، فإذا قدر زوالها زالت البلاغة»[177] ص213-214.

إن الصورة الأدبية عند عبد القاهر الجرجاني هي التي يتعاون في تأليفها المجاز والنظم وهي مدار الحسن عنده، إذ نعى عبد القاهر على من يرون أن الحسن في الحكمة السائرة والخلق السائد ولا يتجاوزون هذه الحدود، إذ ينفي أن تكون الصورة رهينة ما كان شائعا عند القدامى من النقاد في ثنائية الصدق والكذب إذ يرى في « الصورة الأدبية أساسا للحسن، وهي التي يتوافر فيها حسن النظم، سواء اشتملت على حكمة أم لا، ولا يشترط عنده غاية اجتماعية أو خلقية ومتى حسنت الصورة الأدبية باستكمال حسن النظم، وحسن الألفاظ في مواقعها فقد حسن الكلام»[178] ص284، إذ نجده قد حكم بحسن الصورة الواردة في الأبيات التي ذكرناها سابقا ولا ضير أن نعيدها ثانية وهي:

ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح

وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطي الأباطح

و يقول في شأنها على أنها محققة للصورة المرادة وهذا واضح من قوله: « إن أول ما يتلقاك من محاسن هذا الشعر أنه قال:(ولما قضينا من منى كل حاجة)، فعبر عن قضاء المناسك بأجمعها، والخروج من فروضها وسننها من طريق أمكنه أن يقصر معه اللفظ، وهو طريق العموم ثم نبه

بقوله:(ومسح بالأركان من هو ماسح) على طواف الوداع الذي هو آخر الأمر، ودليل المسير الذي هو مقصوده من الشعر، ثم قال:(أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا)، فوصل بذكر مسح الأركان ما وليه من ذكر الركاب وركوب الركبان، ثم دل بلفظة (أطراف) على الصفة التي يختص بها الرفاق في السفر، من التصرف في فنون الغزل وشجون الحديث، أو ما هو عادة المتطرفين من الإشارة والتلويح والرمز والإماء، وأنبأ بذلك عن طيب النفوس، وقوة النشاط، وفضل الاغتباط، وتوجيه ألفة الأصحاب وأنسة الأحباب، وكما يليق بحال من وفق لقضاء العبادة الشريفة، ورجا حسن الإياب، وتنسم روائح الأحبة والأوطان، واستماع التهاني والتحايا من الخلان والأخوال، ثم زان ذلك كله ذلك باستعارة لطيفة طبق فيها مفصل التشبيه، وأفاد كثيرا من الفوائد بلطف الوحي والتنبيه فصرح أولا بما أومأ إليه في الأخذ بأطراف الحديث من أنهم تنازعوا أحاديثهم على ظهور الرواحل وفي حال التوجه إلى المنازل، وأخبر بسرعة السير ووطأة الظهر، إذ جعل سلاسة سيرها بهم كالماء تسير به الأباطح، وكان ذلك ما يؤكد قبله، لأن الظهور إذا كانت وطيئة وكان سيرها السهل السريع المطي، ولم يقل بالمطي لأن السرعة والبطء يظهران غالبا في أعناقها، ويبين أمرها من هواديها وصدورها، وسائر أجزائها تستند إليها فيس الحركة، وتتبعها في الثقل والخفة...»[179] ص16-17.

إننا لم نورد هذا النص على طوله إلا من أجل بيان أن النظم هو تقريب لأجزاء متناثرة بإيجاد العلائق المحققة لائتلافها، إذ من خلال هذه العلائق يولي عبد القاهر الصياغة والتأليف كل الأهمية وذلك من حيث تصويرهما للمعنى، « باستعانتهما في ذلك بالألفاظ في صلتها بعضا ببعض في داخل الجملة الواحدة، ثم بالجمل في تعاونها على تأليف الصورة»[180] ص276؛ فالألفاظ عند عبد القاهر لا قيمة لها في ذاتها على انفراد، وإن كانت هي المواد الأولى التي تتكون منها تلك الصورة، وهي في مواقعها من الجمل توصف بالحسن والقبح، ولكن يراعى في تقويم الحسن والقبح أثرهما في مجموع الصورة، وفي هذه الصورة يتمثل المعنى الذي يهدف إليه الكاتب عن طريق تصويره بالألفاظ، أما المعنى في ذاته –مجردا من ملابساته في الصياغة- فأمر عام غامض يمكن أن يبرز في صور لا عداد لها، ولا يصح أن يتفاضل به كلام على كلام، ويتضح من هذا القول أن عبد القاهر استطاع بفكره الثاقب أن يبلور مسألة الصياغة والمعنى أو الشكل والمضمون، لأنه قصد إلى بلورة مفهوم ناضج لمصطلح الصورة التي تكون أساسا للعمل الفني، وهو نفس المذهب الذي اتجهه بندتو كروتشي، وهو عالم من علماء الجمال الإيطاليين، حيث يقصد بالشكل قوة التعبير والقدرة الممثلة للأشياء، أو الصورة لها وذلك بتكوين الإحساسات والمشاعر في خلق الفنان[181] ص93-94 ، إذ أن ما ذكره بندتو كروتشي يتصل اتصالا وثيقا بمفهوم الصورة عند عبد القاهر التي تؤسس فعلا لمشروع خليق بأن يوسم بمشروع (جمال الصورة)؛ وجملة الأمر أن« صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ حتى يكون هناك اتساع ومجاز، وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة، ولكن يشار لمعانيها إلى معان أخر»[182] ص171؛ وتعتبر هذه الإحاطة بمكنونات النظم

« إشارة مجملة إلى ما قاله عن معنى المعنى في القرن الخامس الهجري والحادي عشر ميلادي؛ ثم نرى (برتراند راسل) bertrand russell أحد كبار فلاسفة الغرب في القرن العشرين يؤلف كتابا من خيرة كتبه أطلق عليه اسم (معنى المعنى) The Meaning of the Meaning لم يزد فيه كثيرا على ما أتى به إمام البلاغة العربية عبد القاهر الجرجاني في فصل من فصول كتابه (دلائل الإعجاز)»[183] ص258، ومن هنا تتجلى مظاهر التجديد والريادة في تطوير ساحة البحث البلاغي العربي، وذلك بما تضمنته نظرية النظم من سمات وخصائص تجديدية كان لها الأثر البالغ في الدراسات البلاغية المتأخرة، لأنه « كان من المأمول وقد خطا عبد القاهر بالبلاغة العربية هذه الخطوة الفسيحة الجبارة أن يظهر بعده من علماء البلاغة، باستثناء الزمخشري من يلتقطون ما أتى به فيتوسعون فيه ويبنون عليه لتظل البلاغة ماضية في طريق النمو والتطور الذي عبّده ومهّده لها عبد القاهر، ولكن نرى الأمر بعده وبعد الزمخشري قد سار على العكس، فلم تتقدم البلاغة بعدهما بل سلكت طريقا آخر قادها تدريجيا إلى التأخر فالانحطاط فالجمود»[184] ص117؛ ومن هنا يبدو تأثير عبد القاهر واضحا على ما بعده من البلاغيين وخاصة الزمخشري في كشافه، إذ نجده يستعين في كثير من المواضع في تفسيراته بما فطن إليه عبد القاهر في مباحث البلاغة ،و خلاصة ذلك أن عبد القاهر الجرجاني من خلال تفصيله لمصطلح الصورة قد مهد السبيل للدراسات النصية الحديثة و ذلك لأنه أشار في غير موضع إلى العلاقات الوظيفية و النصية التي تتحكم في بناء النص، سواء أكانت هذه العلاقات معنوية مثل علاقة التعلق* و الإسناد أو لفظية، فإذا " خلا النص من هذه الروابط فلا يمكن أن يكون متماسكا لان التماسك متوقف عليها،إذن عدم وجود هذه الروابط أو إحداها يعني عدم التماسك "[185] ص78.

من هنا أطلق عبد القاهر مصطلح التعلق مقابل مصطلح التماسك في الاستعمال الحديث، و لهذا نجده يشير في مواضع نحوية بلاغية كثيرة إلي ضرورة تحقيق هذا التماسك، إذ يمكن تقسيم وسائل حصول التماسك إلى نوعين:

1/ النوع الأول: وسائل داخلية للتماسك مثل العطف و الفصل و الوصل و التقديم و التأخير و الحذف، و هي كلها موضوعات فصل فيها الإمام عبد القاهر الجرجاني القول في دلائل الإعجاز.

2/ النوع الثاني: وسائل خارجية تتمثل في المرجعية أو الإحالة و هي كل الأدوات التي تسهم في الربط بين ما هو موجود في النص و ما يتصل به من خارجه و هي تتمثل في التشبيه و الاستعارة و التخييل و هي موضوعات مبثوثة في أسرار البلاغة في علم البيان، و من هنا فقد عني الجرجاني في بحثه البلاغي بتجاوز الظواهر التي تقف فقط على حدود الجملة المفردة، إذ "لا يمكن تفسيرها تفسيرا كاملا و دقيقا إلا من خلال ما سمي بالوحدة الكلية للنص، و من هذه الظواهر ظاهرة الترابط النصي"[186] ص122 ، و من هنا جاء تشبيه عبد القاهر الجرجاني عناصر التماسك النصي بخيوط الابريسم ، و هذا واضح من قوله:" و ضرب المثل أن تشبه الكلم في ضم بعضها إلي بعض بضم

غزل الابريسم بعضه إلى بعض و رأى أن الذي ينسج الديباج و يعمل النقش و الوشي لا يصنع بالابريسم الذي ينسج منه شيئا غير أن يضم بعضه إلى بعض و يتخير للأصباغ المختلفة المواقع التي يعلم انه إذا أوقعها فيها حدث له في نسجه ما يريد من النقش و الصورة"[187] ص283، و هذا ما يتماشى مع منظور محمد مفتاح إلى مفهوم النص، إذ نجده يقول :" إن انسجام النص مبدأ كلي إن لم يبن نفسه فانه علينا أن نبنيه "[188] ص70، و لعل تفطن عبد القاهر الجرجاني إلى الصلة الوثيقة بين علوم اللغة مجتمعة و خاصة علاقة البلاغة بالنحو، جعله يدرك ضرورة دراسة العلاقات القائمة بين الجملة و غيرها من الجمل، و هذا ما يحيلنا إليه الأزهر الزناد في قوله:" و قد كان الاتصال الوثيق بين كل من علم النحو و علم البلاغة و علم النقد و علم الشعر أيضا، من بين الأسباب التي أدت إلى الإحساس القوى بضرورة توسيع الدراسات القائمة على الجملة إلى دراسات ذات إطار أوسع يتمثل في النص"[189] ص05، و من هنا كان الدرس البلاغي عند الجرجاني متداخلا في صورة وثيقة مع علوم أخرى لان "هذه العلوم تشتغل بالنصوص من اجل غايات تختلف باختلاف وجهات النظر الخاصة بالدارسين"[190] ص09، و هذا ما يوضحه عبد القاهر الجرجاني في مناقشته من زهد في رواية الشعر و حفظه*.

هوامش الفصل الثاني:

[1] احمد درويش، نظرية عبد القاهر في النظم، ص48
[2] أبو حيان التوحيدي، المقابسات، ص85
[3] ابن جني، الخصائص، ص292.
[4] المرجع نفسه.

[5] ابن منظور: لسان العرب،ج2،مادة"نحا"، ص181.
[6] ابراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص62-63.
[7] عن مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية و الصوتية،1974/1973، العدد04 ص:36.
[8] عبد القاهرالجرجاني: دلائل الإعجاز، ص320.
[9] عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص371.
[10] شوقي ضيف: البلاغة، تطور وتاريخ، ص161.
[11] عبد الجبار: المعني، ج16، ص197.
[12] درويش الجندي: نظرية عبد القاهر في النظم، ص121.
[13] عبد القادر حسين، أثر النحاة في التفكير البلاغي، ص394.
[14] سيبويه، الكتاب ، ج1 ، ص 8
[15] الجاحظ: البيان والتبيين:ج1، ص138.
[16] القاضي عبد الجبار: المغني، ج16، ص199.
[17] عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص378.
[18] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص63.
[19] عبد القاهر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص380.
[20] محمد غنيمي هلال: النقد الأدبي الحديث، ص276.
[21] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص64.
* المنظوم هنا: نسبة إلى النظم، بالمصطلح الجرجاني وليس كضديد للمنثور.
[22] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 215.
[23] محمد خلف الله: من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقده، ص93
[24] علي مهدي زيتون إعجاز القرآن في تطوير النقد الأدبي ، دار المشرق، بيروت، الطبعة الأولى،1992، ص11
[25] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص94.
[26] المصدر نفسه، ص94.
[27] المصدر نفسه ، ص321.
[28] عبد القاهر الجرجاني :دلائل الإعجاز ، ص321.
[29] المصدر نفسه، ص321.
[30] المصدر نفسه ، ص368.
[31] أحمد شامية، خصائص العربية والإعجاز القرآني ، ص135
[32] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 215.
[33] محمد خلف الله، من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقده، ص 93.
[34] عبد القاهر الجرجاني، الدلائل، ص 65.
[35] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 08.
[36] محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي والدراسات الحديثة، ص 24.
[37] عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص 381.
* ينظر مقدمة الدلائل ضبطا لمفهوم النظم والقصد من تأليفه.
[38] مجلة فصول – أسلوبية – المجلد 05، العدد01، 1984، ص 17.
[39] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 99.
[40] محمد صغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، مرجع سابق، ص 24-25
[41] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986، ص 07.
[42] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص 73- 74.
[43] صالح بلعيد، نظرية النظم، مرجع سابق، ص 28.
[44] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 41.
[45] نفسه، ص 41-42.
[46] نفسه، ص 43.
[47] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، ص 42.
[48] صالح بلعيد، نظرية النظم، مرجع، سابق، ص 142.
[49] نفسه، ص 141.
[50] جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، مطبعة الجليل، ط01، دمشق، 1980، ص 44.
[51] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، مرجع سابق، ص 285.
[52] عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، مرجع سابق، ص 384.
[53] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 43.
[54] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، ص 45-46.
[55] نفس المرجع السابق، ص 47-48.
[56] صالح بلعيد، نظرية النظم، مرجع سابق، ص 138.
[57] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، مرجع سابق، ص 197.
[58] المرجع السابق، ص 198-199.
[59] صالح بلعيد، نظرية النظم، مرجع سابق، ص 138-139
[60] سيد قطب، النقد الأدبي أصوله ومناهجه، الطبعة الشرعية السادسة، 1410 هـ، ص 192.
[61] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، مرجع سابق، ص 44-45.
[62] صالح بلعيد، نظرية النظم، مرجع سابق، ص 125-126.
[63] صالح بلعيد، نظرية النظم ، ص 126.
[64] المرجع السابق، ص 127.

[65] عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، مرجع سابق، ص 384.
[66] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، مرجع سابق، ص 306
[67] عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، مرجع سابق، ص 385.
[68] عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي ، ص 386.
[69] بسيوني عبد الفتاح فيود، دراسات بلاغية، مؤسسة المختار، القاهرة،دار المعالم الثقافية، الرياض، ص 38-39.
بسيوني عبد الفتاح فيود، دراسات بلاغية ، ص 39.
[71] صالح بلعيد، نظرية النظم، مرجع سابق، ص 134.
[72] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، مرجع سابق، ص 81-82.
[73] صالح بلعيد،نظرية النظم، مرجع سابق، ص 135.
[74] صالح بلعيد،نظرية النظم، ص 136.
[75] نفس المرجع السابق، ص 136.
[76] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، مرجع سابق، ص 108.
[77] صالح بلعيد، نظرية النظم، مرجع سابق، ص 137.
[78] درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، ص 54،53.
[*] ينظر دلائل الإعجاز، ص 02 وما بعدها.
[79] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 80.
[80] محمد توفيق محمد سعد، نظرية النظم وقراءة الشعر عند عبد القاهر الجرجاني، ص 64.
[81] محمد توفيق محمد سعد، نظرية النظم وقراءة الشعر عند عبد القاهر الجرجاني ، ص 66.
[82] عبد القاهر الجرجاني، الدلائل، ص 249.
[83] شفيع السيد، النظم وبناء الأسلوب في البلاغة العربية، ص 09.
[*] القائل هو عبد القاهر الجرجاني.
[84] عبد القاهر الجاجرني، دلائل الإعجاز، ص 468-469.
[85] أحمد شامية، خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 126.
[86] محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ص 60.
[87] أحمد شامية، خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني، مرجع سابق، ص 128.
[88] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، مرجع سابق، ص 375.
[89] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، عبد القاهر الجرجاني، ص 375.
[90] محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مرجع سابق، ص 60.
[91] أحمد شامية، خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني، مرجع سابق، ص 131-132.
[92] نفسه، ص 133.
[93] أحمد شامية، خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني ، ص 134.
[94] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، المرجع السابق، ص 36.
[95] أحمد شامية، خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني، مرجع سابق، ص 136.
[96] أحمد شامية، خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني، مرجع سابق، ص 137، و ينظر دلائل الإعجاز ص 324.
[97] محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مرجع سابق، ص 52.
[98] نفسه، ص 53.
[99] أحمد شامية، خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني، مرجع سابق، ص 140.
[100] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، مرجع سابق، ص 252.
[101] محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، مرجع سابق، ص 57، و ينظر دلائل الإعجاز،ص:132.
[102] محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية ، ص 60.
[103] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز،ص 276.
[104] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، مرجع سابق، ص 332-333.
[105] محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص 62.
[106] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، مرجع سابق، ص 362.
[107] محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مرجع سابق، ص 62.
[108] نفسه، ص 63، و ينظر : أسرار البلاغة ص:25
[109] محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية ، ص 64.
[110] أحمد شامية، خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني، مرجع سابق، ص 148.
[*] ينظر دلائل الإعجاز، ص 262.
[111] ينظر دلائل الإعجاز، ص 264.
[*] المعنى الهامشي وهو المعنى المقابل للمعنى المحوري، فهذا الأخير هو الأصل أو الحقيقة أما الهامشي فهو المجازي.
[*] ويقصد بالمسلك هنا الأسلوب أو طريقة النظم.
[**] وهو بكسر الميم وفتح الراء: الثوب الذي تجلى فيه الفتاة فيقال الألفاظ معاريض المعاني، أي تجملها وتزينها، أما المعرض بفتح الميم وكسر الراء فهو مكان عام لعهرض المنتجات.
[112] شفيع السيد، النظم وبناء الأسلوب في البلاغة العربية، ص 52.
[113] ينظر دلائل الإعجاز، ص 263-264.
[114] ينظر دلائل الإعجاز، ص 393.
[115] ينظر دلائل الإعجاز ، ص 100.
[116] شفيع السيد، النظم وبناء الأسلوب في البلاغة العربية، ص 55.
[*] هذا مذهب الجاحظ في تصوره لمفهوم البلاغة فهو من أنصار اللفظ ولا يعير المعاني أهمية لأنها في اعتقاده ملك مشاع للجميع.
[117] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 402-403.

[118] النور، الآية 35.
[119] يونس، الآية 39.
[*] الأستن بفتح الهمزة هو شجر ينمو في منابته، فإذا نظر إليه الناظر خيل إليه أنه شخوص من الناس.
[120] المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ج2، ضبط وشرح تغاريد بيضون ونعيم زرزور 1989، ط2، دار الكتب بيروت، ص 92-93.
[121] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص266.
[122] نفس المرجع، ص 266.
[123] نفس المرجع السابق، ص 239.
[124] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة ، ص 240.
[125] نفس المرجع السابق، ص 241.
[126] نفس المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[127] نفس المرجع، نفس الصفحة.
[128] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة ، نفس الصفحة.
[129] نفس المرجع السابق، 241-242.
[130] نفس المرجع السابق، ص263-264.
[131] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة ، ص 265.
[132] محمد الصغير بناني، النظريات اللسانية و البلاغية و الأدبية عند الجاحظ ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1993 ،ص: 298
[133] محمد الصغير بناني، النظريات اللسانية و البلاغية و الأدبية عند الجاحظ ، ص15.
[134] نفس المرجع السابق، ص239.
[135] محمد الصغير بناني، النظريات اللسانية و البلاغية و الأدبية عند الجاحظ ، نفس الصفحة.
[136] بدوي طبانة ، علم البيان دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية ، دار الثقافة،بيروت ، لبنان،1981، ص: 120
[137] شفيع السيد، النظم و بناء الأسلوب في البلاغة العربية، ص:37.
[138] شوقي علي الزهرة، الأسلوب بين عبد القاهر وجون ميري دراسة مقارنة، جامعة القاهرة، الناشر مكتبة الآداب، ص: 05.
[139] جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز،ص: 113
[140] عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، مرجع سابق، ص: 409.
[141] شوقي علي الزهرة، الأسلوب بين عبد القاهر وجون ميري دراسة مقارنة، لمرجع سابق، ص 05.
[142] نفسه، ص 05-06.
[143] عبد القادر الحسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، مرجع سابق، ص 409
[144] عبد القادر الحسين، أثر النحاة في البحث البلاغي ، مرجع سابق، ص 410
[145] عبد القادر الحسين، أثر النحاة في البحث البلاغي ، ص 411
[146] شوقي علي الزهرة ،الأسلوب بين عبد القاهر وجون ميري – دراسة مقارنة، ص 12.
[147] نفس المرجع السابق، ص 12.
[148] شوقي علي الزهرة ،الأسلوب بين عبد القاهر وجون ميري – دراسة مقارنة ، ص 57.
[149] عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، مرجع سابق، ص 411.
[150] علي علي صبح، الصورة الأدبية تأريخ ونقد، دار إحياء الكتب العربية، ص 59.
[151] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 425.
[152] محمد خلف الله أحمد، الوجهة النفسية، ص 113.
[153] [2] ، [3] ، [4] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 425، 37، 88، 425.
[154] محمد خلف الله، الوجهة النفسية، ص 113
[155] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 425.
[156] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 473-474.
[*] وهو مصطلح لساني حديث يوحي بوظيفة العنصر اللغوي في تحقيق النظام.
[157] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 255.
[158] إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الثقافة، لبنان، ص 425.
[159] ينظر الدلائل، ص 184-185.
[160] إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص 425.
[161] عبد القاهر الجرجاني، الدلائل، ص342.
[*] ينظر: البيان والتبيين للجاحظ.
[162] إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص 428-429.
[163] عبد القاهر الجرجاني، الدلائل، ص366.
[164] عبد القاهر الجرجاني أسرار البلاغة، ص102.
[165] إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص 429.
[166] جابر أحمد عصفور، الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي، ص392.
[167] مصطفى ناصف، الصورة الأدبية، ص 03.
[168] روز غريب، تمهيد في النقد الحديث، ص203.
[169] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص126.
[170] إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص 430.
[171] محمد غنيمي هلال، النقد الأدبي الحديث، دار الثقافة بيروت، 1973، ص276.
[172] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 76.
[173] ينظر: المرجع السابق،ص77.
[174] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[*] يذكر النحو التعليمي في مقابل النحو العلمي.
[175] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 70.

[176] ينظر: يحيى بن حمزة العلوي، الطراز، ج2،ص213-214.
[177] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[178] محمد غنيمي هلال، النقد الأدبي الحديث، ص284.
[179] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص16-17.
[180] محمد غنيمي هلال، النقد الأدبي الحديث، ص 276
[181] Benedetto croce. l'éstitique op.cit.p93-94.
[182] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص171.
[183] عبد العزيز عتيق في تاريخ البلاغة العربية، ص 258.
[184] عبد العزيز عتيق في تاريخ البلاغة العربية ، نفس الصفحة.
* سبق و أن فصلنا القول فيه في الصفحة 117 من هذا البحث
[185] صبحي ابراهيم الفقي: علم اللغة النصي بين النظرية و التطبيق ص:78
[186] سعيد حسن بحيري: علم لغة النص، المفاهيم و الاتجاهات، ط01، 1997، القاهرة، ص:122
[187] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ،ص:283.
[188] محمد مفتاح : دينامية النص(تنضير و انجاز)، ط:03 ،المركز الثقافي العربي، المغرب،2006، ص:70
[189] الازهر الزناد: نسيج النص، ص:05.
[190] سعيد حسن بحيري: علم لغة النص،ص:100
* ينظر دلائل الاعجاز،ص:09

الفصل 3
موقع نظرية النظم بين الدراسات اللغوية العربية والغربية.

1. موقع نظرية النظم في الدراسات اللغوية العربية.

لقد أثر عبد القاهر الجرجاني تأثيرا بالغا في علماء البلاغة المتأخرين، وذلك من خلال تفسيره لنظرية النظم في كتابه "دلائل الإعجاز"، إذ ردّ جمال الأسلوب القرآني إلى المعاني، أما في كتابه "أسرار البلاغة" فراح يصور دقائق الفروق في الصور البيانية، واعتمد في ذلك بعض آيات الذكر الحكيم موضحا ما يجري فيها من جمال بلاغي، وكان من المنتظر ظهور من يخلفه في هذا العمل الجليل وكان من جملتهم الزمخشري و السكاكي:

1.1. أثر النظم على الزمخشري:

هو أحد أئمة المعتزلة وهو جار الله محمد بن عمر ولد بزمخشر، من إقليم خوارزم الفارسي عام 467هـ، كان معروفا ببراعته في الشعر والنثر، أوتي من الفطنة ودقة الحس ورهافة الشعور ما أعده خير إعداد لتلك المهمة، اعتنق مذهب المعتزلة وأقبل على دراسة العلوم اللغوية والدينية، رحل كثيرا فأقام ببغداد مدة، وجاور بمكة طويلا، وعاد إلى وطنه وتوفي به سنة 538هـ، له مصنفات عدة من بينها:(الكشاف، المفصل، الفائق في غريب الحديث، أساس البلاغة، أطواق الذهب...)[1] ص219.

لقد سلك طريق عبد القاهر الجرجاني برد الإعجاز القرآني إلى نظمه، فيدخل في النظم المعاني والبيان، مطبقا آراء عبد القاهر في المعاني من تقديم وتأخير وذكر وحذف وتعريف وتنكير في صورة الخبر والفصل بالضمير والجملة الحالية عندما تقترن بالواو أو لا تقترن، وفي الفصل والوصل والقصر وأساليب الإسناد الخبري والإطناب والإيجاز، مطبقا في الآيات التي تصادفه، فيذكر ما فيها من وجوه بلاغية تتصل بعلم المعاني وتدخل في صميم النظم، وعلى هذا النحو أيضا يمضي الزمخشري مطبقا مسائل البيان عند عبد القاهر في كثير من الآيات فيطبق ما عرفه من الكناية والاستعارة والتشبيه والتمثيل والمجاز المرسل والمجاز العقلي، وهو في كل ذلك يردد كلام عبد القاهر الجرجاني[2] ص418-419 .

وبهذا يكون الزمخشري قد استوعب كل ما أتى به عبد القاهر الجرجاني في النظم ثم لجأ إلى تطبيقه على آيات الذكر الحكيم فلم يترك لا كبيرة ولا صغيرة في تفسيره لهذه النظرية.

والحق أن عبد القاهر الجرجاني كان يريد بالنظم علم المعاني أي الأسلوب، وقد ردّد في كتابه (أسرار البلاغة) كلمة البيان، فجاء الزمخشري وأطلق علم المعاني وعلم البيان على ما يطلقان عليه اليوم، وبهذا فصل العلمين بعضهما عن بعض[3] ص203. كما لا نجانب الحقيقة إذا قلنا أن عنايته بعلم المعاني كانت ألم وأوسع لسبب طبيعي وهو أن عبد القاهر الجرجاني والقاضي عبد

الجبار جميعا عللا به الإعجاز في القرآن، فهو مدار الحجة القاطعة والدلالة الساطعة، ونجد عنايته بهذا العلم وتطبيقه لقواعده في جوانب كثيرة من صفحات تفسيره، ويتبين هذا من خلال الآيتين الأوليتين من سورة البقرة: **(ألم، ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين)** فنلحظ الربط بين تأليف الكلام وتعليل روعته البلاغية، ملاحظا أن معنى (ذلك الكتاب) أنه هو (الكتاب الكامل)، مدخلا هكذا ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر ليدل على أن التركيب يفيد الحصر، و واصفا الكتاب الكامل ليدل على أن (اللام) فيه للجنس وأن المقصود من حصر الجنس حصر الكمال يقول:« أن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقصا، وأنه الذي سيتأهل أن يسمى كتابا كما نقول هو الرجل أي الكامل في الرجولية الجامع لما يكون في الرجال من مرضيات الخصال" ويقف عند نفي الريب على سبيل الاستغراق"، لأن النفي المسلط على النكرة يفيد العموم، كما مرّ بنا عند عبد القاهر، مع أن هناك من كانوا يرتابون في القرآن بسبب شركهم، وينتهي إلى رأي دقيق هو أن المنفي كونه متعلقا للريب ومظنة له لأنه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان، بحيث لا ينبغي لمرتاب أن يشك فيه ويقول أن تقديم الريب على الجار والمجرور ويفيد أن القرآن حق وصدق لا باطل وكذب»[4] ص222، و ذلك كما كان يزعم المشركون ولو قدم الجار والمجرور لأفادت العبارة غير المراد، إذ يدل ذلك على أن كتابا آخر فيه الريب لا هذا الكتاب، ويصور ذلك بآية التنزيل في وصف خمور الجنة (لا فيها غول) أي أنها لا تغتال العقول، كما تغتالهم خمور الدنيا، ويتساءل لِم قيل (هدى للمتقين) والمتقون مهتدون، ويجيب إجابتين فذلك إما كما تقول للعزيز المكرم أعزك الله وأكرمك تريد طلب الزيادة إلى ما هو ثابت فيه استدامته، وإما أنه سماهم متقين لمشارفتهم الاكتساء بلباس التقوى كآية التنزيل :**(ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا)** أي صائرا إلى الفجر والكفر، وهو ضرب من المجاز المرسل علاقته ما يؤول إليه الشيء، ونراه يطيل في تعلّق العبارات بعضها ببعض من الوجهة النحوية ، ولا يلبث أن يقول:« والذي هو أرسخ في البلاغة عرقا أن يضرب عن هذه المحال (النحوية) صفحا، وأن يقال أن قوله (ألم) جملة يرأسها طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها، و(ذلك الكتاب) جملة ثانية، و(لا ريب فيه) ثالثة، و(هدى للمتقين) رابعة، وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة وموجب حسن النظم، حيث يجيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق (عطف)، وذلك لمجيئها متآخية آخذا بعضها بعنق بعض، فالثانية متحدة بالأولى معتنقة لها وهلم جرا إلى الثالثة والرابعة»[5] ص222، و هكذا عمل الزمخشري على تفسير الآيات وبيان تعلق بعضها ببعض، وكذا تعلق عباراتها وألفاظها تعلقا واضحا يكشف من خلاله عن جميع الوجوه الموجودة في النظم كما نجده يسلك طريق عبد القاهر الجرجاني من خلال تلك الوجوه،وذلك أن أول مبحث واسع تصدى فيه عبد القاهر للكشف عنه هو مبحث التقديم والتأخير وما اندرج فيه من أمثلة عن المسند إليه وتعريفه وتنكيره وورود مع الاستفهام والنفي، كما اهتم أيضا بالمفعول به حينما يقدم، ودلالته على الاختصاص، ولا يلبث الزمخشري في موضوع التقديم والتأخير أن يقدم دراسة مفصلة مع الاستفهام بالهمزة ومع النفي،

وفي الخبر المثبت حين يتقدم المسند إليه، واستهل ذلك بالأمثلة التالية: إذا قلت لشخص: أأنت قلت هذا الشعر؟ كان الشك في قائل الشعر، أما إذا قلت له: أقلت هذا الشعر كان الشعر في الفعل نفسه، وعلى هذا الأساس يمكن أن نوضح ذلك في الآية الكريمة **(قل أغير الله أتخذ وليا)**، فإن الإنكار فيها موجه لاتخاذ غير الله لا لاتخاذ الولي من حيث هو، ويقول الزمخشري تعليقا عليها: « أولى (أتبع) غير الله همزة الاستفهام دون الفعل الذي هو أتخذ، لأن الإنكار في اتخاذ غير الله وليا لا في اتخاذ الولي فكان أولى بالتقديم»[6] ص225.

أما عبد القاهر الجرجاني فيذكر أن المسند إليه إذا ولى النفي في مثل: ما أنا فعلت ذلك أفاد تخصيصه بنفي الخبر الفعلي، وبذلك يكون فعل قد فعل، ونفي ألبتة عن المتكلم، وعلى ضوء هذه القاعدة قال الزمخشري في التعليق على آية التنزيل الواردة على لسان قوم شعيب **(وما أنت علينا بعزيز)**، وقد دل إيلاء الضمير حرف النفي على« أن الكلام واقع في الفاعل لا في الفعل، كأنه قيل: وما أنت علينا بعزيز بل رهطك هم الأعزة علينا، لم يصح هذا الجواب»[7] ص225، ومضى عبد القاهر الجرجاني يذكر أنه إذا لم يكن في العبارة نفي ولا استفهام وتقدم المسند إليه وكان معرفة مثلما فعلت فإن التقديم حينئذ إما أن يفيد تخصيص المسند إليه بالمسند، وإما أن يفيد تقوية الحكم وتأكيده في ذهن السامع، كما نرى أن الزمخشري يقف بإزاء بعض الآيات التي قدم فيها المسند إليه ليدل على أن الغرض من التقديم هو التخصيص، فيقول في تفسير آية التنزيل**(الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر)**[8] ص226، أي أن الله سبحانه وتعالى وحده الذي يستطيع أن يبسط الرزق ويقدره دون غيره، ويقول أيضا في تفسيره للآية الكريمة:**(الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثاني تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم)**[9] ص227، فنلاحظ هنا أن اسم الله مبتدأ وبناء نزل عليه فيه تفخيم لأحسن الحديث ورفع منه واستشهاد على حسنه وتأكيد لإسناده إلى الله، وأنه من عنده وأن مثله لا يجوز أن يصدر إلا عنه، وتنبيه على أنه وحي معجز مباين لسائر الأحاديث وهكذا يتضح أن في أغلب المواضع أن تفسير الزمخشري لا يلاحظ في المسند إليه سوى تقوية الحكم، أما في قوله تعالى:**(الله يستهزئ بهم)** يفسره الزمخشري بأنه استئناف في غاية الجزالة والفخامة فيه أن الله عز وجل هو الذي يستهزئ بهم، الاستهزاء الأبلغ الذي ليس استهزاؤهم إليه باستهزاء[10] ص220 ، فمن هذا القول يتبين أنه لا يلاحظ هنا تخصيص وإنما يلاحظ تقوية الحكم وتأكيده.

وقد ذكر عبد القاهر سابقا أن المسند إليه إن تقدم وكان نكرة كان حكمه حكم المسند إليه المعرف سواء في حالي الاستفهام والنفي، أو في حالة الخبر والمثبت، ومن جهة أخرى نجد الزمخشري قد ردد هذا الرأي في مواضع من تفسيره يقول في تفسير آية الأنعام:**(وأجل مسمى عنده)**، فإن قلت الكلام السائر إن يقال عندي متون جيد، وما أشبه ذلك فما أوجب التقديم؟ قلت:« إن المعنى وأي أجل مسمى عنده تعظيما لشأن الساعة، فلما جرى في هذا المعنى وجب التقديم»[11]

ص226 ،و نفهم من هذا القول بأن تقديم النكرة في هذه الآية جاء لغرض إظهار تعظيم الأجل، وهو غرض لا يفيد في حد ذاته الاختصاص، وإنما يفيد تقوية الحكم وتأكيده.

وينتقل عبد القاهر الجرجاني إلى حذف المسند إليه، ويقول إنه يحذف عند تعيينه وقيام قرينة، وحينئذ يكون حذفه أبلغ من ذكره ويطنب في الحديث عن حذف المفعول به، وأنه قد يحذف إذا المتكلم قصد الفعل دون أي تخصيص له بمن وقع عليه، ولكنه لا يذكر لدلالة الحال عليه، وقد يكون غرضه حينئذ من حذفه البيان بعد الإبهام، ويلاحظ هذا من خلال فعل المشيئة مثل:**(لو شئت لآتيت)** أصله لو شئت الإتيان لأتيت، ويستثني من هذا الفعل وعبارته أن يكون متعلقه خاصا مثل: لو شئت أن أبكي دما لبكيت، فإن المفعول حينئذ لا يصح حذفه، لأنه ليس في الكلام ما يدل عليه، حيث يرى أن المفعول قد يحذف لرفع توهم السامع، أو للاختصار في حين نرى أن الزمخشري يصدر عن هذه الآراء تعليقا على آيات التنزيل، ففي آية من سورة الضحى:**(ما ودعك ربك وما قلى... ألم يجدك يتيما فآوى، ووجدك ضالا فهدى، ووجدك عائلا فأغنى)**[12] ص227، فهنا قد حذف الضمير من (قلى) (فآوى –فهدى-فأغنى) فيعتبر هذا اختصار لفظي لظهور المحذوف، أي لدلالة الحال عليه، فبهذه الأقوال يكون الزمخشري قد فسر لنا قاعدة عبد القاهر الجرجاني على فعل شائع ومفعوله، ويمدها إلى فعل أراد ومفعوله، كما نجده قد طبق هذه الأغراض وما يتصل بها على المفعول به، وكذا يطبقها على الجار والمجرور المحذوفين مع الفعل، وكمثال على هذا الأخير قوله تعالى في سورة الفاتحة:**(وإياك نستعين)**، فهنا لم يذكر مع الاستعانة الجار والمجرور، وذلك لتناول كل مستعان فيه وهذا لإفادة العموم، وقد ميز عبد القاهر الجرجاني –أيضا- بين صور الخبر، ملاحظا أنه إن كان اسما دل على الثبوت، وإذا كان فعلا دل على التجدد، وعلى ضوء هذه القاعدة بين لنا الفروق بين صور الخبر المنكر والمعرف، وتحوله إلى المسند إليه على نحو ما نجده في الجمل التالية(زيد منطلق، زيد المنطلق، المنطلق زيد)، فقد ذهب إلى أن « العبارة الأولى تقال لحال الذهن عن أي انطلاق، وبينما الثانية تقال لمن عرف أن انطلاق حدث من إنسان ولم يعرف اتصاف زيد بذلك، فأنت تعرفه به على وجه الاختصاص، واللام في (المنطلق) هي للعهد»[13] ص228.

عبد القاهر يؤكد هنا وجود تخصيص بضمير الفصل لأن (زيد هو المنطلق) وهو قصر، قد يكون تحقيقا وقد يكون على وجه المبالغة مثل: (زيد هو الجواد)، أي الكامل في الجود كما يلحظ أن أل) في كلمة (المنطلق) في التعبير الثاني للجنس، وقد يراد بها أفراده، وقد يراد بها حقيقة الجنس، وهكذا نرى أن كل القواعد التي قررها عبد القاهر الجرجاني قد طبقها الزمخشري وبسطها في تفسيره، ويتبين ذلك من خلال تعليقه على آية من سورة البقرة:**(وأولئك هم المفلحون)** هم:«فصل وفائدته الدلالة على أن الواو بعده خبر لا صفة، والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره»[14] ص112، يرى بأن الفائدة الأولى هي فائدة نحوية خالصة، في حين يرى أن الفائدتين الثانية والثالثة تلتقيان مع كلام عبد القاهر في أن ضمير الفصل (هم) يفيد الاختصاص، حيث يقف

الزمخشري عن تعريف كلمة (المفلحون= قائلا:« ومعنى التعريف في "المفلحون" الدلالة على أن المتقين هم الناس الذين بلغك عنهم أنهم مفلحون في الآخرة...أو على أنهم الذين إن حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم، وتصوروا بصورتهم الحقيقية، فهم لا يعبدون تلك الحقيقة»[15] ص112، فالزمخشري هنا ردد التعريف بين العهد وبين الجنس، فهو إما إشارة إلى المعهودين بالفلاح، وإما تعيين لحقيقة الجنس المسمى بالمتقين.

وبهذا فالفصل والوصل عند عبد القاهر الجرجاني« يرتكز على أساس كون الجملة لها محل من الإعراب أو ليس لها محل من الإعراب»[16] ص397 ، وأن جميع صور الفصل والوصل من كمال انقطاع وشبهه وكمال اتصال ، ذلك بين الكمالين، لذا يجب مراعاة الفصل والوصل في الكلام، لأنه إذا وضع أحدهما موضع الآخر فسد النظم، وانحرف المعنى وهذا ما طبقه الزمخشري في تفسيراته على الذكر الحكيم.

لقد سار الزمخشري على شاكلة نظرية المعاني الإضافية التي صورها عبد القاهر الجرجاني في (الدلائل)، وقد« تحدث فيه عن الكناية، ووقف خاصة عند الكناية عن صفة مثل (طويل النجاد) و(كثير الرماد)، ومر بنا تعريفه لها وما يشعر به من نظمها في صور المجاز»[17] ص235 ، وقد استمد الزمخشري من هذا التعريف في تفرقته بين الكناية والتعريض، فالكناية في رأيه أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له كقوله: طويل النجاد والحمائل لطويل القامة وكثير الرماد للمضياف، أما التعريض فهو أن تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج إليه: « جئتك لأسلم عليك ولأنظر إلى وجهك الكريم»[18] ص212، وكأنه هنا إمالة في الكلام إلى غرض يدل على الغرض ويسمى التلويح، لأنه يلوح منه ما يريده وعلى هذا النحو فتعريف الكناية هنا يجعلها أشبه بالمجاز الذي تستعمل فيه الألفاظ في غير ما وضعت له، وربما نجد الزمخشري يريد أنها تدل على لازم معناها الأصلي مع دلالتها على معناها الحقيقي تبعا، وذلك عكس التعريض الذي يدل على المعنيين جميعا، وهذا ما نراه في تعليقه[19] ص213، على آية من سورة المائدة:**(وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم، ولعنوا لما قالوا، بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء)**، فحسب الآية الكريمة (غل اليد وبسطها)، فهي كناية عن البخل والجود، ومنه قوله تعالى:**(ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط)**، فهنا لا يقصد من يتكلم به إثبات يد، ولا غل ولا بسط، ولا فرق عنده بين هذا الكلام وبين ما وقع مجازا عنه، لأنهما كلامان متعاقبان على حقيقة واحدة، حتى إنه يستعمله في ملك لا يعطى عطاء قط، ولا يمنعه إلا بإشارته من غير استعمال يده، وبسطها وقبضها، لأن بسط اليد وقبضها عبارتان وقعتا متعاقبتين للبخل والجود، وقال في تفسير قوله تعالى:**(ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب إليه من حبل الوريد)** بأن هذا مجاز والمراد قرب علمه منه، وأنه يتعلق بأحواله تعليقا لا يخفى عليه فيه شيء من خفياته فكأن ذاته قريبة منه، كما يقال: « الله في كل مكان، وقد جل عن الأمكنة»[20] ص214، كما نلحظ أيضا أن الزمخشري قد

توسع في تطبيقاته على الاستعارة، وهي عنده كما عند عبد القاهر الجرجاني، تنقسم بدورها إلى تصريحية ومكنية، أصلية وتبعية، فهي تجرى في الأسماء والأفعال، وإجراؤها يكون أيضا في المصادر،إذ يتضح ذلك من تعليقه على آية الزمر:(**وأشرقت الأرض بنور ربها**)[21] ص237 ، فهنا قد استعار الله النور للحق والقرآن، وكذا البرهان في مواضع عن التنزيل وفي (أشرقت الأرض) يكمن المعنى فيما يقيمه فيها من الحق والعدل، وهي استعارة تصريحية أصلية، و قد جرت هذه الاستعارة بفضل مجموع الوحدات مجتمعة(النظم)، أما في قوله تعالى:(**ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون**)، ويكمن معنى هذه الآية في أن الله تعالى استخلفهم في الأرض بعد تلك القرون التي أهلكها ومن هنا تعلمون أنها خير أم شر فتعاملكم على حسب أعمالكم ويتضح أن النظر مستعار للعلم المحقق الذي هو العلم بالشيء الموجود، حيث شبه بنظر الناظر، وعيان المعاني في تحققه، وهي استعارة تصريحية[22] ص210.

بالنسبة للاستعارة المكنية فهي من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، ثم يرمز إليه بذكر شيء من روادفه، فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه، ونحوه قولك:
« شجاع يفترس أقرانَه وعالم يَغْترف منه الناس...»[23]ص237.

من خلال تعليقه لا يمكن أن تقل هذا إلا وقد نبهت على الشجاع والعالم بأنها أسد وبحر، ويقول أيضا تعليقا على آية الإسراء:(**واخفض لهما جناح الذل من الرحمة**)، جعل لذله لهما جناحا خفيضا، كما جعل لبيد في (بعض شعره) للشمال (الريح) يدا، وللقرة (البرد) زماما[24] ص238، فهنا مبالغة للتذلل والخضوع واضح هنا أنه يريد الاستعارة المكنية.

من إضافات الزمخشري اهتمامه بالترشيح والتجريد في الاستعارة التصريحية والمكنية، حيث يرى الترشيح أن تساق كلمة مساق المجاز ثم تقفى بأشكال لها وأخوات إذا تلاحقن لم تر كلاما أحسن منه ديباجة وأكثر رونقا، وذلك نحو قول العرب في البليد « كأن أذني قلبه خطلا و إن جعلوه كالحمار»[25] ص258، ثم رشحوا ذلك لتحقيق البلادة، فادعوا لقلبه أذنين، أو ادعوا لهما الخطل (الاسترخاء) ليمثلوا البلادة تمثيلا يلحقها ببلادة الحمار، شهادة معاينة،كذلك عقب على الآية الكريمة:(**مثلهم كمثل الذي استوقد نارا، فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم**)، يصح هنا أن تكون (النار) مجازية كنار الفتنة والعداوة للإسلام، ويصح أيضا أن تكون (نارا) حقيقية[26] ص211، أوقدها الغواة ليتوصلوا بالاستضاءة إلى بعض المعاصي، فأطفأها الله وجاز أيضا في النار المجازية أن توصف بإضاءة ما حول المستوقد على طريقة المجاز المرشح فأحسن تدبره؛أما التجريد فيؤتى فيه بما يلائم المستعار له، وبين ذلك من خلال تعليقه على آية النحل:(**فأذاقها الله لباس الجوع والخوف**)، يقولون (ذاق فلان البؤس) وأذاقه العذاب، شبه ما يدرك من أثر الضرر والألم بما تدرك من طعم المر البشع، أما اللباس فقد شبه به لاشتماله على اللابس، وما غشي الإنسان والتبس به من بعض الحوادث، وإما إيقاع الإضاقة على لباس الجوع والخوف، فلأنه لما وقع عبارة عما يغشى

منهما و يلابس، فكأنه قيل فأذاقهم ما غشيهم من الجوع والخوف ولهم في نحو هذا طريقان لا بد من الإحاطة بهما، أحدهما أن ينظر إلى المستعار له كما نظر إليه من خلال الآية السابقة، نحوه قول كثير:

غَمرَ الرداءَ إذا تبسمَ ضاحكًا غُلقت لضحكيه رقابُ المال[27] ص259.

فهنا استعار الرداء للمعروف لأنه يصون عرض صاحبه صون الرداء لما يلقى عليه، ووصفه بالغمر الذي هو وصف المعروف،لا صفة الرداء نظرا إلى المستعار له، والثاني أن ينظر فيه إلى المستعار، وعلى هذا النحو قد مضى الزمخشري يمد أطناب الاستعارة التبعية إلى الحروف، فهي لا تقف عند الفعل والصفة، كما لاحظ عبد القاهر الجرجاني أنها تتسع، فتشمل الحروف أيضا، فيقول في تعليقه[28] ص262، على آية البقرة **(أولئك على هدى من ربهم)**، فمعنى الاستعلاء في قوله: (على هدى) ،ليمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه، وتشبثهم به، حيث شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه، ومثله هو على الحق وعلى الباطل.

كما نجد عبد القاهر الجرجاني قد فصل في حديثه عن التشبيه والتمثيل، حتى كأنه لم يترك لمن بعده شيئا يضيفونه إلى كلامه إلا بعض تفريعات أو تخريجات، وضيق شقة التمثيل فجعله قاصرا على التشبيهات المركبة التي يكون فيها وجه الشبه عقليا ومنتزعا من مجموع أمور يقرن بعضها إلى بعض في طرفي التشبيه، وجعل التشبيه على ضربين، ضرب لا يحتاج إلى تأويل، وضرب يحتاج فضلا من التأول لدقته وأشاد بالتمثيل، وما يؤثر به في النفوس إشادة واسعة، وعرض في ثنايا كلامه لبعض أغراض التمثيل من تقرير المعاني، أو بيان أنها ممكنة غير مستحيلة، ووضع قاعدة مهمة هي أنه كلما اشتد التباعد بين الطرفين كان ذلك أروع للعقول وأمتع للنفوس، وعرض في إسهاب لما يُجري في بعض التشبيهات من تفصيلات دقيقة، وخاصة في التشبيهات المركبة، وفرق بين هذه التشبيهات والأخرى التي يتعدد فيها طرفا التشبيه دون ملاحظة الصورة العامة[29] ص238، وأفاض في التشبيهات الخيالية وفي الفروق بين التشبيه والتمثيل وناقش التشبيه البليغ الذي حذفت منه الأداة وغلب اعتباره تشبيها لا استعارة، في حين نجد الزمخشري يصدر عن آراء عبد القاهر في كل هذه الجوانب وقد يكون أهم شيء خالفه فيه تسمية التشبيه تمثيلا، وكأنه كان لا يجد فارقا بينهما في آيات التنزيل[30] ص206، وأول تمثيل وقف عنده سورة البقرة في المنافقين **(أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم، وتركهم في ظلمات لا يبصرون صم بكم عمي فهم لا يرجعون، أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت، والله محيط بالكافرين)**، فيعلق على هذا أن الصحيح الذي عليه علماء البيان لا يتخطونه أن التمثيليين جميعا من جملة التمثيلات المركبة دون التفرقة ولا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر شبهه به وهو القول الفصل والمذهب الجزل، فلما وصف وقوع المنافقين في

ضلالتهم وما خبطوا فيه من الحيرة والدهشة، شبهت حيرتهم وشدة الأمر عليهم بما يكابد من طفئت ناره بعد إيقادها في ظلمة الليل.

ويعلق على هذه الآية بقوله:« كأنه قيل: حالهم العجيبة الشأن كحال الذي استوقد نارا...فإن قلت فيما شبهت حالهم بحال المستوقد؟ قلت في أنهم غب الإضاءة خبطوا في ظلمة وتورطوا في حيرة، فإن قلت: وأين الإضاءة في حال المنافقين، وهل هو أبدا إلا حائر خابط في ظلمات الكفر؟ قلت المراد ما استضاءوا به قليلا من الانتفاع بالكلمة المجزأة على ألسنتهم، ووراء استضاءتهم بنور هذه الكلمة ظلمة النفاق التي ترمي بهم إلى ظلمة سخط الله، وظلمة العقاب السرمد ويجوز أن يشبه بذهاب الله بنور المستوقد اطلاع الله على أسرارهم وما افتضحوا به بين المؤمنين واتسموا به من سمة النفاق»[31] ص239، ثم انتقل إلى الآية التالية **(صم بكم عمي فهم لا يرجعون)** ويتساءل عن طريقة التعبير عند علماء البيان، فيجيب عن ذلك بقوله « طريقة بأنهم ليث للشجعان وبحور للأسخياء إلا أن هذا في الصفات وذاك في الأسماء، وقد جاءت الاستعارة في الأسماء والصفات والأفعال جمعا، تقول: رأيت ليوثا، ولقيت صما عن الخير، ودجا الإسلام، وأضاء الحق، فإن قلت:هل يسمي ما في الآية استعارة؟ قلت مختلف فيه، والمحققون على تسميته تشبيها بليغا لا استعارة، لأن المستعار له مذكور، وهم المنافقون»[32] ص240، ففي هذه الآية يشبه المنافقين بالصم البكم العمي وفي قوله:**(كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت والله محيط بالكافرين)**[33] ص241 يذهب إلى أن التشبيه ليس تشبيه مفردات متقابلة أو كما يقولون تشبيها متعددا وإنما هو تمثيل مركب، فإن قلت قد شبه المنافق في التمثيل الأول بالمستوقد نارا وإظهاره الإيمان بالإضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار، فلماذا شبه في التمثيل الثاني بالصيب والظلمات والرعد والبرق والصواعق؟ قلت لقائل أن يقول: شبه دين الإسلام بالصيب لأن القلوب تحيا به حياة الأرض بالمطر، وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق، وما يصيب الكفرة من الإفزاع والبلايا والفتن من جهة أهل الإسلام بالصواعق، والمعنى كمثل ذوي الصيب، والمراد كمثل قوم أخذتهم السماء على هذه الصفة، فلقوا منها ما لقوا.

وهكذا يكون الزمخشري قد طبق كل ما جاء به عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة من معاني وبيان، إلا أنه لم يقف إلى هذا الحد فحسب بل كانت له إضافات في هذا الأخير وكذا في البديع.

2.1. أثر النظم على السكاكي:

عرف السكاكي بأنه أول من قسم علوم البلاغة قسمة ثلاثية إلى علم المعاني وعلم البديع وعلم البيان، وأنه أول من قدم الصياغة النهائية تقريبا لحدود هذه العلوم، ووزع فيما بينها فنون البلاغة ومباحثها، واعتمد في ذلك الصياغة الفلسفية المنطقية من حد وتقسيم، ويذكر الخولي –

محقا– أن « معالم البحث البلاغي المقسمة على هذه الثلاثية لا تزال غير واضحة حتى القرن الخامس نفسه ضاربا في ذلك المثل بكتابي عبد القاهر (الدلائل) و (الأسرار) حتى جاء السكاكي فأرسى حدودها وجلى معالمها وأتى في ذلك بما فتن الخالفين»[34] ص23.

والسكاكي هو سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، ولد في خوارزم سنة 555 هجرية، وقد تعددت الروايات حول لقب السكاكي فقيل أن عائلته كانت تصنع المعادن أو السكة وهي حديدة منقوشة تضرب بها الدراهم، وقيل لأنه ولد بقرية تسمى سكاكة، وقيل أنه كان في أصول أحد أبويه سكاك، وغير ذلك من الروايات، عكف على العلم فدرس الفلسفة والمنطق والاعتزال والفقه وأصوله وعلوم اللغة والبلاغة، تتلمذ على يد مجموعة من فقهاء المذهب الحنفي، له مصنفات مختلفة من أهمها (المفتاح) توفي سنة 626 هـ.

يعتبر كتابه المفتاح غرة مصنفاته إذ قسمه إلى ثلاثة أقسام أساسية تحدث في القسم الأول منها عن علم الصرف وما يتصل به من الاشتقاق الصغير والكبير والأكبر، وجعل القسم الثاني لعلم النحو، أما القسم الثالث فخص به علم المعاني وعلم البيان، وألحق بهما نظرة في الفصاحة والبلاغة ودراسة للمحسنات البديعية اللفظية والمعنوية ووجد أن علم المعاني يحتاج من ينظر فيه إلى الوقوف على الحد والاستدلال أو بعبارة أخرى إلى الوقوف على علم المنطق، ففتح له مبحثا أحاط فيه بمسائله، ووجد أيضا أن من يتدرب على علم المعاني والبيان يحتاج إلى الوقوف على علمي العروض والقوافي، فأفرد لهما المبحث الأخير في الكتاب، وبذلك اشتمل المفتاح على علوم الصرف والنحو والمعاني والبيان والمنطق والعروض والقوافي[35] ص287، إلا أن القسم الذي أعطى السكاكي شهرة وصيتا عاليين هو القسم الثالث من الكتاب، إذ أعطى السكاكي في هذا القسم الصيغة النهائية لكل من علمي المعاني والبيان، وما يلحقهما من بديع، وهذا كله من خلال تلخيصه كتابي عبد القاهر (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) ثم الكشاف للزمخشري، إذ إننا نجد أن تلخيصه يتسم بالدقة والقدرة البارعة على التبويب والإحاطة الكاملة بالأقسام والفروع، وهذا ما جعل البلاغة تتحول في تلخيصه إلى مجرد قواعد وقوانين تخلو من كل ما يمتع النفس، وهذه القواعد والقوانين تسبك في قوالب منطقية جافة لا تحوي أي جمال.

يبدأ السكاكي بتوزيع مباحث المعاني على الخبر والطلب، ووضح الموضوعات التي يتناولها الخبر أو الجملة الخبرية وهي: الإسناد الخبري والمسند إليه والمسند، يأخذ في الحديث عن الإسناد الخبري، واختلافه باختلاف أحوال السامع، بحيث إذا كان خالي الذهن لم يؤكد له، وإذا كان طالبا له في تحير أكد بمؤكد واحد، وإذا كان منكرا له أورد عليه مؤكدا بتأكيدين أو أكثر، ويسمى الخبر في تلك الأحوال على الترتيب ابتدائيا، وطلبيا، وإنكاريا، ومرت بنا مناقشة عبد القاهر لتلك الصور وتطبيق الزمخشري لنظراته فيها على آي الذكر الحكيم، وكأن الجديد عند السكاكي هو إعطاء تلك المراتب مصطلحاتها البلاغية الأخيرة، ومضى في إثر عبد القاهر يلاحظ أنهم قد ينزلون

المنكِر منزلة خالي الذهن، فلا يؤكدون الكلام كأنه أمر مسلم لا يمكن إنكاره، وقد يعكسون فينزلون خالي الذهن منزلة المنكر.

واستشهد هنا بنفس البيت الذي استشهد به عبد القاهر وهو قول حجل بن نضلة:

جاء شقيق عارضا رمحَه إن بني عمِّك فيهم رماحُ[36] ص290.

بعدها ينتقل إلى بيان أحوال المسند إليه من جميع ملاحظات الجرجاني والزمخشري، إذ تطرق إلى حذف المسند إليه وذكره وتعريفه ووصفه وتنكيره وتقديمه على المسند وتأخيره عنه وتخصيصه وقصره والمقتضيات البلاغية لذلك كله، يبدأ بحذفه قائلا إنه قد يحذف لضيق المقام أو للاحتراز عن العبث أو لشهادة القرينة أو للقصد إلى عدم التصريح أو لمناسبة أخرى يقتضيها المقام، ويرسل كثيرا من هذه التعليلات لحذفه دون شاهد أو مثال، إلى أن يجد عند عبد القاهر والزمخشري ما يكفيه مؤونة البحث عن ذلك، ويتحدث عن ذكره قائلا: « إنه إما لإرادة التخصيص أو لإحضاره في ذهن السامع أو للتنبيه على غباوته أو لغرض التوضيح والتقرير أو لغرض التعظيم أو الاستلذاذ بذكره أو لغرض البسط في الكلام، وأما تعريفه فيأتي على أحوال كثيرة إذ قد يكون مضمرا أو علما أو اسم موصول أو اسم إشارة أو معرفا بالألف واللام أو بالإضافة، ولكل حال مقتضياتها البلاغية، فإضماره حسب مقامات الكلام من التكلم والغيبة والخطاب، وقد يكون الخطاب لغير معين، لإفادة العموم كما في الآية الكريمة:**(ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم)**، ويوصف المسند إليه لغرض كشفه كشفا تاما أو لغرض مدحه أو ذمه أو تخصيصه أو تأكيده، ويؤكد لدفع الشك أو للتقرير أو للشمول والإحاطة، ويعطف على المسند إليه عطف بيان لزيادة إيضاحه»[37] ص291، ثم يعرض لتنكيره ويقول: التنكير إما للإفراد في مثل "جاء في رجل" أو للتوعية في مثل الآية الكريمة:**(والله خلق كل دابة من ماء)** أو لأن في تعيين المنكر مانعا يمنع أو للتعظيم وللتحقير أو للتهويل أو للتقليل، وأما تقديم المسند إليه فلكون ذكره أهم، وذلك إما لأنه الأصل وليس هناك مقتض للعدول عنه، وإما لأنه اسم استفهام أو ضمير شأن ومعروف أن لهما الصدارة وإما للتشويق أو للتفاؤل بتقديمه، أو التشاؤم أو التعظيم أو لزيادة تخصيص ونحو ذلك وأما تأخيره فلغرض تقديم المسند إليه، وأما قصره على المسند فلغرض التعيين، ثم ينتقل إلى المسند وتصوير الاعتبارات في كيفياته محذوفا ومذكورا ومفردا وجملة فعلية أو اسمية أو منكرا أو معرفا أو مقدما أو مؤخرا.

أما حذفه فإما لأن حالا سد مسده، وإما قصد الاختصار والاحتزاز عن العبث، ويذكر إما لأنه الأصل ولا مقتض للعدول عنه إما لزيادة التقرير أو للتعجب من المسند إليه أو لتعظيمه أو إهانته، ويكون اسما للدلالة على الثبوت وفعلا للدلالة على التجدد، ويقول إن تنكير المسند يأتي إما لأنه لا حاجة لتعريفه أو للتعظيم أو التحقير ويأتي اسما معرفا إذا كان متشخصا للسامع بإحدى طرق التعريف مثل زيد أخوك وعمرو المنطلق، ويناقش هنا لام التعريف في مثل الرجل والمنطلق، ويعرض لآراء الزمخشري وغيرهما ممن قالوا إنها قد تكون للاستغراق أو للحقيقة أو الماهية أو

للعهد الخارجي أو الذهني، كما يرى أن المسند يتأخر إذا كان ذكر المسند إليه أهم، وقد يتقدم إما لأنه اسم استفهام وإما لتخصيصه بالمسند إليه أو لأهميته عند القائل أو للتشويق[38] ص293.

وبهذا ينتهي عرض السكاكي للإسناد والمسند والمسند إليه من خلال ما جمعه من كتابات عبد القاهر والزمخشري.

كما ذهب السكاكي إلى أن الجملة تفصل عن سابقتها لكمال الاتصال أو لكمال الانقطاع، وتوصل إذا توسطت بين الكمالين، كما يرى أن الجملتين تنفصلان إذا اختلفتا خبرا وطلبا واتفقتا خبرا وليس بينهما جامع يجمعهما وهذا الجامع هو إما عقلي أو وهمي أو حسي.

بعدها يفتح السكاكي بابا للإيجاز والإطناب يستهله بأنهما نسبيان، فقد يكون ظاهر الكلام مطنبا وهو موجز بالقياس إلى كلام آخر، ومن هنا رد الاعتبار فيهما إلى المتعارف في أوساط الأدباء، ومضى يورد أمثلة قرآنية لإيجاز القصر مثل: **(ولكم في القصاص حياة)** حتى إذا انتهى منه أورد أمثلة قرآنية أيضا للإطناب ملاحظا هنا وهناك بعض ملاحظات نحوية وخاصة فيما يتصل بإيجاز الحذف، وينتقل إلى القصر ويقول إنه تخصيص موصوف بوصف دون ثان مثل زيد شاعر لا منجم[39]، ويسمى قصر إفراد بالنسبة لمن يعتقد أن زيدا شاعرا ومنجما أما لمن يعتقد العكس فيصبح قصر قلب أي أنك قلبت فيه حكم السامع.

و من يرجع إلى دلائل الإعجاز يجد أن عبد القاهر يرى أن القصر بـ "لا" هو قصر قلب دون قصر إفراد.

وذهب السكاكي إلى أن طرق القصر أربعة هي: العطف بلا وبل، النفي والاستثناء، إنما، والقصر بالتقديم.

نخرج من علم المعاني الذي أعطاه السكاكي حقه من التحليل الذي حاولنا قدر الإمكان تلخيصه لننتقل إلى علم البيان إذ نعرض في أول الأمر إلى التشبيه، إذ نراه ينظر في أحوال التشبيه من حيث القرب والغرابة والقبول والرفض، ويلخص هنا بعض ما قاله عبد القاهر في تحليلاته، مثل أن إدراك الشيء مجملا أسهل من إدراكه مفصلا، وأن حضور ما يتردد إلى الحس أقرب من حضور ما لا يتردد عليه، وأن الشيء مع ما يناسبه أقرب حضورا منه مع ما لا يناسبه، وأن استحضار الأمر الواحد أيسر من استحضار غير الواحد، وأن ميل النفس إلى الحسيات أتم منه للعمليات وأن النفس لما تعرف أقبل منها لما لا تعرف، وأن الجديد المستطرق عندها ألذ من المعاد المكرر، حتى إذا قرر هذه الأصول مضى يقول أن من أسباب قرب التشبيه أن يكون وجهه أمرا واحدا أو يكون المشبه به قريبا في الصورة من المشبه أو يكون حاضرا في الخيال بجهة من الجهات، أما غرابته فمن أساليبها أن يكون مبتذلا، وعلى هذا النحو تتحول ملاحظات السكاكي النفسية إلى أرقام تتعب العقل في إحصائها، وتقف حائلا بين المتعة الصحيحة بالتشبيهات النادرة

الطريفة التي تمتع النفس متعة باقية[40] ص304، أما التشبيه البليغ فقد نظمه كله في التشبيه على عكس عبد القاهر الذي استثنى منه الخالي من الأداة.

بعدها ينتقل للحديث عن المجاز ويقسمه إلى قسمين: مجاز لغوي في المفرد، ومجاز عقلي في الجملة، وأول مجاز عرض له، المجاز اللغوي الراجع إلى معنى الكلمة غير المفيد مثل: استخدام مشفر البعير في شفة الإنسان. وقد جعله عبد القاهر – كما مر بنا – من باب الاستعارة والمجاز الثاني عند السكاكي الراجع إلى المعنى المفيد الخالي عن المبالغة في التشبيه، وهو أن تتعدى الكلمة عن مفهومها الأصلي بمعونة القرينة، إلى غيره لملاحظة بينهما وهو ما يسمى بالمجاز المرسل الذي نقل السكاكي علاقاته عن عبد القاهر والزمخشري، أما المجاز الثالث والذي هو القسم الثاني من المجاز الثاني هو الراجع إلى المعنى المفيد المتضمن للمبالغة في التشبيه وهو الاستعارة[41] ص306، أما عند عبد القاهر فقد عد الاستعارة في كتابه دلائل الإعجاز مجازا عقليا، ثم قام بتقسيم الاستعارة إلى تصريحية ومكنية، والتصريحية قسمان: إما تحقيقية أو تخييلية، وكل واحدة منهما تنقسم إلى قطعية واحتمالية، وقسمة اخرى للاستعارة إذ تكون أصلية أو تبعية ثم قسمة أخيرة أن تكون مرشحة أو مجردة[42] ص307.

وهو يرى أن الاستعارة التخييلية هي قرينة المكنية مثل قولنا "أنشبت المنية أظفارها" فهو يجعل المنية استعارة مكنية وفي قرينتها أي (أظفارها) استعارة أخرى يسميها تصريحية تخييلية، وهذا فيه أمر من التعقيد إذ كان الأحرى به أن يكتفي بما قاله الجرجاني من أن المكنية لا يصرح بها بلفظ المشبه به، هذا فيما يخص المجاز اللغوي، أما المجاز العقلي فقسمه إلى أربعة أقسام لأن طرفيه إما أن يكونا حقيقيين، وإما أن يكونا مجازيين، وإما أن يكون أولهما حقيقة وثانيهما مجاز أو العكس.

لعل الذي دفعه إلى المجاز العقلي ورد صوره إلى الاستعارة المكنية، فمثل "أنبت الربيع البقل" يتضمن استعارة مكنية في الربيع الذي جعل هو الفاعل الحقيقي مبالغة في التشبيه وادعاء على ما بينه قبل ذلك في المكنية، وهو تكلف واضح، إذ ليس هناك من يفكر حين يقول "أنبت الربيع الزهر" في مجاز ولا استعارة، ولاحظ عبد القاهر من قديم أن الكلمات في المثال السابق مستعملة على حقيقتها، ولذلك لجأ إلى تصور المجاز في الإسناد[43] ص310.

وينتقل السكاكي إلى الكناية ويقسمها هي الأخرى بحسب المراد منها إلى ثلاثة أقسام:

- كناية عن موصوف: وهي تارة تكون قريبة وتارة تكون بعيدة.
- كناية عن صفة: وهي تارة تكون قريبة وتارة تكون خفية.
- كناية تدور على تخصيص الصفة بالموصوف (تدخل في الإسناد).

نرى السكاكي يحاول تطبيق الأنواع الأولى من التعريض والتلويح والرمز والإيماء والإشارة على بعض الأمثلة، وهي أنواع متداخلة، كان حسبه أن يقول إن الكناية قد تكون واضحة وقد تكون

خفية ولكنه كان مشغوفا بالتكثير في الأقسام، كما نجد أنه ذهب إلى ما ذهب إليه الجرجاني في أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح، ذلك لأن الانتقال فيها من اللازم فكأن الشيء يذكر فيها مع دليله، مما يجعله أوقع في النفوس، وقال السكاكي إن المجاز أبلغ من الحقيقة لأن الانتقال فيه من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء يذكر فيها مع دليله، مما يجعله أوقع في النفوس، وقال السكاكي إن المجاز أبلغ من الحقيقة لأن الانتقال فيه من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينه، وأضاف إلى هذه العلة في أن الاستعارة أبلغ من الحقيقة علة ثانية استمدها أيضا من كلام عبد القاهر، وهي أنها تضيف إلى المعنى تأكيدا[44] ص310-311.

بهذا نكون قد أدرجنا الجزء القليل من تلخيص السكاكي لعلمي البلاغة (المعاني والبيان)، وما ألحقه بهما من بديع، إذ لاحظنا من خلال تلخيصه أنه تعمد وضع التقسيمات والتشعيبات التي جعلت البلاغة بمثابة الخيوط المتشابكة، حقيقة استطاع السكاكي أن يسوي قواعد عبد القاهر والزمخشري في علمي المعاني والبيان، ولكن هذه التسوية كانت منطقية، إذ أصبح المنطق والفلسفة جزءا منها، مما جعل تحليلاتهما تتخلى عن المتعة البارعة، وتحول البلاغة إلى قواعد جافة، وكان أن هيأ لهذا الجمود أن الأدب قد« سرى فيه جمود شديد وهو جمود بدأ كما مر بنا في الفصل الثاني منذ القرن الرابع الهجري، غير أنه أخذ يزداد حدة مع الزمن لما استقر في نفوس الأدباء من أن من سبقوهم استنفذوا المعاني، ولم يعد لهم إلا أن يعيدوها، مدخلين عليها صورا من التكلف والتعقيد»[45] ص272، ولذلك نجد أن الشاعر والكاتب لا يعمدان إلى التفكير فيما يقولانه، وإنما يفكران في الوسائل المؤدية إليه من صور بيانية وبديعية، وحتى أن هذه الصور قد تكررت تكرارا مملا، وكأن العقول قد أجدبت، ولم يعد من الممكن أن نقرأ لشاعر أو كاتب ما يطرفنا ويمتعنا، وهذه الظاهرة نفسها من التكرار ومن جدب في العقول نجدها تسربت إلى أصحاب البلاغة بعد عبد القاهر الجرجاني والزمخشري لأنهم لم يتقصوا الجديد في مباحثهم البلاغية، « إذ هم يقصرون عملهم فيها على تلخيص ما كتباه جميعا، وقد لا يوسع الملخص منهم ثقافته بقراءة كشاف الزمخشري فيكتفي بتلخيص عبد القاهر، وهم سواء لخصوه وحده أو لخصوا معه الزمخشري قلما أضافوا جديدا إلا تعقيدات شتى مما قرأوه في الفلسفة والمنطق»[46] ص272، ولذلك نجد أنه قد تحجر الدرس البلاغي في قواعد البلاغة وقوالبها الثابتة، واتضح أنه من المتعذر أن تعود البلاغة إلى عهد حيويتها وسيولتها القديمة فاستقلت عن الأدب وأصبحت علما له قواعده الثابتة دون ربطها بالنصوص، حتى تعطيها حيوية وذوقا رفيعا ويحقق لها بقاءها.

لقد كان البحث في البلاغة منذ نشأته « في أوائل القرن الهجري ينمو ويتطور متقدما حتى وصل إلى ذروة ازدهاره على يد عبد القاهر والزمخشري في أوائل القرن الخامس وأوائل السادس، حيث وضع الأول أساس علمي المعاني والبيان وجاء الثاني فأكمل بناء هذين العلمين»[47] ص267، إذ مثّل هذان الرجلان البلاغة العربية في أوج ازدهارها تمثيلا بدون منازع، إذ ما فتئ أن أقبل

القرن السابع حتى جاء معه رجال يحملون ثمارا قيمة لجهود الرجلين-عبد القاهر والزمخشري-، وكان من المأمول أن يفيدوا من جهودهما في الدرس البلاغي فيستعينوا بها على تلقيح أرض البلاغة والسير بها قدما للنمو المطرد والتقدم المستمر، إذ نجدهم قد وقفوا مشدودين -دون تقدم- بما توصل إليه كل من عبد القاهر والزمخشري فلم يضيفوا إليه جديدا بل اكتفوا بالتقسيمات والتفريعات العقلية الجامدة البعيدة عن رهافة الذوق وهذا ما أدى بالبلاغة إلى أن تفقد تيارها المتجدد ويأسن تدفق مائها وتفقد حرارتها إلى أن تصير إلى واقع من الجفاف والتحجر ولذلك فقد فقدت البلاغة صلتها العضوية بالأدب لتتحول إلى قواعد جافة عقيمة مصبوبة في قوالب يحكمها المنطق تمكن من تعلم قواعد البلاغة، ولكنها لا تنشئ متكلما بليغا، لأن هذه القواعد تكبل جموح الابتكار البلاغي وتحجره على عكس ما تفرضه الملكة البلاغية من تجدد وإبداع دائمين تخرق في كثير من الحالات السنن والثوابت، وهذا ما تعرضنا إليه في حديثنا عن معاني النحو وهي معان متجددة ومتدفقة لا تحد بحدود، و هذا ما ذهب إليه الدكتور عمار ساسي في قوله:" خلاصة القول انه لم يكن أكثر الباحثين في هذا القرن إلا مجرد جامعين لأراء من سبقوهم. أما عن نظرية الإمام عبد القاهر الجرجاني فيبدو واضحا أن التيار الفكري في زمنه كان متجها نحو الإعجاز باللفظ، فخشي من ذلك عبد القاهر الجرجاني على فكرة الإعجاز أن تزول إذا وجد بين الأدباء من يستطيع معارضة هذه الصيغة اللفظية فناصر فكرة النظم القائم على تلاؤم المعاني في خدمة الغرض العام"[48] ص90 .

2. موقع نظرية النظم في الدراسات اللغوية الغربية.

لقد انطلقت الدراسات الغربية الحديثة منذ نشأتها في أوائل القرن الحالي من البحث في اللغة، لأنها أهم مظهر من مظاهر الإنسان، فهي جديرة بالدراسة والبحث ما دامت مرتبطة به، ولأنها ظاهرة اجتماعية تتغير بتغير المجتمع والإنسان، واللغة وسيلة التعبير، ويعد التعبير اللغوي من أظهر الفوارق بين الإنسان وغيره من الكائنات، فاللغة أداة الإنسان للسيطرة على بيئته وهي وسيلة لنقل التراث، والجسر الذي تعبر عليه الثقافة عبر الأجيال، ولا يتم التفكير دون استخدام الألفاظ الدالة على المعاني التي تنشأ في الذهن.

اللغة والفكر مظهران لعملة واحدة، لأن اللغة تساعد العقل على النمو، ونمو الفكر يعود فيؤثر في اللغة حيث يطورها ويرقى بها، إلا أننا لو أمعنا الفكر قليلا في آراء المحدثين الغربيين، لوجدنا فيها نقاط التقاء مع ما قاله الجرجاني في "دلائل الإعجاز" منذ قرون خلت، والتي ربما تكون أحيانا أقل تفصيلا مما تطورت معه في أبحاث اللسانيين والأسلوبيين المحدثين في أوروبا والغرب عموما، وذلك شيء طبيعي أن يزيد اللاحق عما فعله السابق، لكنا نقر كما سبقت الإشارة إلى أفضلية السابق وإن أبدع اللاحق، وهذا يعني أن ما قاله فرديناد دي سوسير، وتشومسكي، وماتيزيوس ومارتنيه ما هو إلا توسيع وتعميق لما قاله الجرجاني في القرن الخامس الهجري.

1.2. بين نظرية النظم والبنيوية الشكلية:(الجرجاني /دي سوسير)

يعتبر عبد القاهر من أبرز المجددين لمناهج الدراسة اللغوية والأدبية، لقد استطاع أن يستقل عن معاصريه في رصد نظرية النظم عن سابقيه، حتى أصبح مع مرور الزمن رائد هذه النظرية بلا منازع، فقد حقق في دراسته تشابها بعيدا في خطوط التلاقي بين عمله وبين ما وصلت إليه أحدث الدراسات المعاصرة في المناهج الغربية، وذلك بشهادة معظم الدارسين والباحثين، وإن

« دراسته للنظم وما يتصل به تقف بكبرياء معادلا قويا لأحدث النظريات اللغوية في العالم الغربي، وقد تفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي»[49] ص15؛ وذلك رغم تفاوت المسافات الزمنية بين عصر نظرية الجرجاني البلاغية والنظريات اللغوية الحديثة، هذا مع

« الفارق الزمني الواسع الذي كان ينبغي أن يكون ميزة للجهود المحدثة على جهد عبد القاهر»[50] ص18- 19 ؛ ولعل أحدث ما وصلت إليه هذه النظريات اللغوية في العصر الحديث هو المنهج البنيوي، وذلك مع ظهور العالم السويسري الذي يعد المكتشف الأول لأسس البنيوية في البحث اللغوي الذي« خلص إلى أهمية البنية واعتبارها أساسا قاعديا لكل منهج»[51] ص23؛ وقد امتد البحث في ظل مفهوم البنية حتى تلقفه العالم جاكبسون وكارسفيسكي وتربتسكوي، إلى أن انتهى إلى تشومسكي الذي اشتهر بالبنيوية التحويلية، كما ساد ذلك عند ليفي شتراوس في فرنسا إذ ظهر تحديده للمنهج البنيوي موضحا حقيقته: « أن البنيوية ليست بأي حال من الأحوال فلسفة وإنما هي مجرد منهج للبحث العلمي»[52] ص36.

إن العلاقة التي يمكن أن يستجليها البحث عن التقاطعات بين نظرية عبد القاهر البلاغية والبنيوية هي علاقة قائمة بين منهجين، فكلاهما يدرس اللغة نظاما ونسقا، لأن حقيقة النظام تتمثل في البناء العام للتركيب اللغوي الذي تحكم فيه القواعد وفق النظرة الشمولية لطبيعة اللغة في اصطلاحها لدى المتكلمين بها، وإن النسق يتحقق بوجود السياق الذي تنساق فيه اللغة، لأننا إذا نظرنا إلى مفهوم اللغة –بصفتها بنية عند عبد القاهر- وغيره فإنها تتمثل في الفكر اللغوي الحديث في أنها:« تتألف من عناصر يكون من شأن أي تحويل يعرض للواحد منها أن يحدث تحولا في باقي العناصر الأخرى»[53] ص20-21، وهو ما ذهب إليه عبد القاهر في مفهومه لمصطلح التعليق أو نظام العلاقات الذي يحقق الترابط بين الظواهر بعضها ببعض.

من المعلوم أن من أولى المبادئ التي قامت عليها دراسة اللسانيات عند دي سوسير هو حد الألسنية، التي تقوم بالوصف والتأريخ لجميع ما يمكنها أن تبلغه من اللغات: « وحدها كذلك أن تبحث عن القوى العاملة عملا دائما مستمرا في جميع لغات العالم، وأن تستخلص القوانين العامة التي يمكن إرجاع جميع الظواهر الخاصة بتاريخ اللغات، وأن تحدد موضوعاتها وتعرف

ماهيتها»[54] ص215، وعلى هذا الضوء تكون ظاهرة اللسان أداة تبليغ وهي وظيفتها الأصلية يعني ذلك أن اللغة عند دي سوسير نظام وبنية أي أنها« مجموعة منسجمة من العناصر والوحدات، وهذه الوحدات تركب بعضها على بعض بكيفية خاصة تؤدي المعنى في الخطاب بكيفية خاصة، إنها نظام متناسق الأجزاء»[55]، وذلك لأن النسق هو ضرورة مؤكدة لتحقيق الوحدة والائتلاف بين عناصر النص أو الخطاب، ذلك «أن اللغة نظام من القيم المحضة التي لا يحدد حقيقتها شيء باستثناء الوضع الذي تكون عليه عناصر ذلك النظام في زمن معين»[56] ص128، كما أن اللغة:« نظام يمكن بل يجب أن تعتبر جميع أجزائه في تضامنها الآني»[57] ص136، ومن هنا يمكن أن نستنتج بأن دي سوسير يقرر القيمة اللغوية للعناصر من حيث صلتها ببقية العناصر الأخرى، وأن اللغة هي كل منظم لا يمكن دراسته إلا من حيث كونه يعمل كمجموعة ولا يتخذ العنصر لوحده أية أدلة، ويؤكد أن اللغة ظاهرة اجتماعية والهدف منها إعلام السامع بخبر يجهله.

إن فكرة النظام اللغوي السائدة في بداية القرن العشرين على يد دي سوسير ،الذي يعد أحد رواد المنهج البنيوي الغربي، والقائمة على إيلاء العلاقات بين أجزاء الكلام عناية خاصة، وذلك انطلاقا من التمييز الذي طرحه على مستوى مصطلحي اللغة واللسان و اللغة والكلام[58] ص25، إذ اعتبر أن اللسان مختلف عن اللغة، ولكنه جزء أساسي فيها لأنه بمثابة النتاج الاجتماعي لملكة اللغة وفي الوقت نفسه مجموعة من الاصطلاحات الضرورية التي يتبناها الكيان الاجتماعي، مما يسمح بممارسة هذه الملكة عند الأفراد، ودي سوسير يفصل هنا بين ما هو اجتماعي وبين ما هو فردي أما الكلام عنده فهو عنده عمل فردي يخضع للإرادة والعقل[59] ص108، وهو يتميز بأمرين:

أ-النسق الذي يستخدمه الفرد المتكلم، مستخدما وفقه رموز اللغة للتعبير عن فكره الشخصي.

ب- الآلية النفسانية التي تساعده على تجسيد هذا النسق[60] ص26.

لقد خرج العالم دي سوسير إلى العالم الغربي بنظريته التي بث من خلالها أفكارا واتجاهات كانت شائعة عند علماء العرب قديما، إذ ميز بين مفهومين للغة، وسم أحدهما بـ(la langue) وهو ما يمكن أن نطلق عليه في اللغة العربية مصطلح اللغة أو اللسان، ودعا الآخر:(parole) وهو ما يمكن أن نسميه الكلام أو الحديث.

إن قضية هذا الموضوع شائعة الطرح في معظم بحوث علماء العربية الذين خاضوا في البحث عن ماهية اللغة ونشأتها وفلسفتها، فهي تمر عند علماء العرب بابن جني (392هـ)، وابن فارس(395هـ)، والثعالبي(429هـ)، والسيوطي(911هـ) وتنتهي عندهم بهذا التعريف:« باب القول على اللغة وما هي: أما حدّها فإنها أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم »[61] ص32، وهي بذلك عندهم لا تعدو أن تكون:

أ- مجموعة أصوات.

ب- أداة للتعبير.

ت- متعلقة بقوم.

ث- ذات أغراض اجتماعية.

إن الملاحظ لمضمون التعريف السابق الذي ورد على لسان ابن جني قد أخذه الغربيون دون زيادة عليه، وخاصة فيما ذهب إليه دي سوسير، إلا فيما ذكره من مصطلح (العلاقات)، وهو المصطلح الذي بسطه عبد القاهر في وقت مبكر وتناوله بالدراسة والتحليل في عرضه لنظرية النظم، وإذا عقدنا مقارنة بين معارف دي سوسير حول هذا الموضوع وبين عبد القاهر وجدنا أن هذا الأخير قد فرق وميز بجلاء بين اللغة والكلام، فاعتبر اللغة من الجانب النظري في حيزها المسمى علم اللغة واعتبر الكلام جانبا تطبيقيا لهذا الحيز المسمى بالوضع اللغوي، أي إن المتكلم باللغة أو الواضع لها هو المتصرف والمتحكم في الاستعمالات التي يريد تحقيقها، وذلك واضح في قوله:« واعلم أنا لم نوجب المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه، فنستند إلى اللغة، ولكنا أوجبناها للعلم بمواضعها وما ينبغي أن يصنع فيها، فليس الفضل للعلم بأن الواو للجمع والفاء للتعقيب بغير تراخ و(ثم) به بشرط التراخي و(أن) لكذا و(إذا) لكذا، ولكن لأن يتأتّى لك إذا نظمت وألفت رسالة أن تحسن التخيّر وأن تعرف لكل من ذلك موضعه»[62] ص415، أي أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها وذواتها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض وفق نظام مخصوص.

يتبين من مقارنة القول السابق بما ورد عند دي سوسير ما يلي:

1- إن عبد القاهر يميز بين مصطلح العلم باللغة وما يجب أن يصنعه المتكلم كوسيلة أو أداة، بحيث يجب على المستعمل أن يعرف ويتفطن لمواضع القصد أو الغرض الذي يحدده ويختاره، وهو ما نجده عند دي سوسير في اعتباره اللغة غرضا محددا في مجموعة وقائع اللسان المختلطة وهذا ما يظهره قوله:« ولنا أن نضعها في القسم المحدد من الدارة الكلامية، حيث ترتبط الصورة السمعية بالتصور، وهي الجزء الاجتماعي للسان الخارج عن نطاق الفرد الذي لا يقوى هو وحده على خلقه ولا تغييره»[63] ص92، وإننا نتلمس هنا شبها قريبا في استعمالات عبد القاهر الذي يرى أن الجانب المتعلق بعلم اللغة ليس من فعل الفرد، وإنما فعل الفرد يكمن في التكلم والتخير الذي ينبغي أن يقصده في كل استعمال من الاستعمالات التي يختارها، وهو هنا –عبد القاهر-يربط العلاقة بين الكلام والوضع باعتبارهما أساسا لمفهوم اللغة، ويحصل من جهة أخرى التلاقح والتلاقي بين عبد القاهر ودي سوسير فيما يتعلق باستحالة معرفة كنه اللغة وأسرارها.

2- إن البنيوية تعتمد كأساس لها (نظام العلاقات)، وهو ما يعرف بالتغيرات الحاصلة داخل البنية اللغوية التي عرف بها المنهج البنيوي، فدي سوسير يعتمد في عمله التنظيري على فكرة مفادها أن:« يقوم كل شيء – وذلك في حالة لغة ما-على علاقات، فكيف تكون هذه العلاقات؟، وإن

العلاقات والاختلافات القائمة بين عبارات ألسنية إنما تحدث عبر دائرتين متميزتين تولّد كل منهما ترتيب قيم معينة، ويوضّح التقابل بين هذين الترتيبين طبيعة كل منهما، فهما متقابلان مع شكلين لنشاطهما الذهني»[64] ص92، وهنا نجدهما يوليان عناية خاصة بالعلاقات اللغوية سواء في النص أو الخطاب، إذ تقوم الكلمات ضمن تعاقدها في أدراج الكلام ببناء علاقات مبنية على صفة اللغة الخطية*، وهذه الصفة تنفي إمكانية لفظ عنصرين في آن واحد لأن كل عنصر من هاته العناصر يقع بجوار الآخر ضمن السلسلة الكلامية لأن السلسلة الكلامية الواردة في أي نص هي التي تحقق الوصف العام لطبيعة السياق الذي يريده المتكلم، فقد رأى عبد القاهر أن« اللغة تأخذ خطا متواليا متسلسلا تكونه وحدات وأجزاء، ورأى أن هذه الوحدات والأجزاء لا تكون دفعة واحدة، بل تخضع بدورها إلى سلم تتابعي تدريجي، فالجملة تنقسم إلى أجزاء هي الكلمات، والكلمات لا تنطق دفعة واحدة لأنها مكونة من حروف»[65] ص86، إذ لا يعقل أن تدخل الحروف بجملتها في النطق، ولذا اعتبر عبد القاهر أن ميزة الكلام أو الكلمة سواء على المستوى التواصلي أو الجمالي« لا يتصور حصولها إلا من بعد أن تقدم كلها وينقضي أمر النطق بها»[66] ص313، ومن خلال هذا الطابع الخطي المتولد عن البعد النظمي نجده قائما على أمرين:- نظم الحروف وهو اصطلاحي وهو سابق عن الذات المتكلمة، و- نظم آخر على مستوى الكلمات وهو المستوى الذي تتجلى فيه اللغة ببعديها الإبداعي والاجتماعي، إذ يتمثل الأول في تمكين الفرد من خلال نظم كلماته أن يولد ما لا يحصى ويعد من الدلالات والمعاني وهذا ما يحمله النظم في طياته من مقدرة على توليد المعاني المغايرة بعضها لبعض، أما البعد الثاني فهو اجتماعي وهو الذي يحقق التواصل والربط بين المتكلم وأفراد جماعته، و« قد كان هنا عبد القاهر موضحا ومفسرا أكثر من دي سوسير»[67] ص32، لأن المتتبع لمنهج دي سوسير يرى أنه لم يوظف مصطلح (البنية)، وإنما وظف مصطلح (نسق) معضدا إياه بتوضيح مصطلح (نظام)، وهنا يظهر أن جذور هذه الفكرة بمصطلحاتها –نسق ونظام- متجلية في منهج عبد القاهر في نظرية النظم التي تستدعي مبدأ هاما وهو (التعليق)، ويقصد به العلاقات بين الكلمات وهذا واضح من قوله:« إن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هاته بسبب من تلك»[68] ص40-41، ويظهر من هذا أن عبد القاهر كان رائدا في تقديم اللبنات الأولى لمصطلح النظام اللغوي بقدر لا تتنكر له البنيوية في القرن العشرين، وذلك إذا كان« القصد من هذا النظام يشمل الصفة الكلية التي تأخذها البنية اللغوية أثناء عملية ترتيب الكلام في حالة الشعور والتعبير عنه داخل كلمات»[69] ص20، وذلك أن عبد القاهر يجعل كل تعبير خاضعا لنظام اللغة، ومراعيا في ذلك نظام تركيب الكلمات بعضها ببعض وفقا لما تقتضيه دلالاتها العقلية[70] ص276، وهذا أيضا ما نجده محقّقا في قوله-أحد الباحثين-:« والفائدة في معرفة هذا الفرق أنك إذا عرفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»[71] ص104، إذ الألفاظ عنده ما

هي إلا عناصر تتألف منها جملة المعنى، وأن كل لفظة هي أصغر الوحدات ذات البنية الكلية التي من خلالها يتكشف ما في وجدان المتكلم، و بها ترسم الصورة الذهنية فتصبح مقولة سمعية يتم بواسطتها الاتصال بين المتكلم والسامع، فلا سبيل إلى التفاهم إلا عن طريق هذه الألفاظ وما تحققه في نظمها، شريطة أن ترتب وفق ترتيب ونسق يفيان بالتوافق الحاصل بين الجانب التعبيري والجانب الوجداني العقلي، وهذا ما يؤكده عبد القاهر في قوله:« وجملة الحديث أنا نعلم ضرورة أنه لا يتأتّى لنا أن ننظم كلاما من غير رويّة وفكر»[72] ص23، إذ هذه الفكرة مبثوثة في كثير من تصورات العديد من الدارسين المحدثين من أمثال فندريس الذي يقول:« تنتظم كل جملة نوعين من العناصر المتميزة:

أولا: التعبير عن عدد من المعاني التي تمثل أفكارا.

ثانيا: الإشارة إلى بعض العلاقات التي بين الأفكار.»[73] ص193-194.

إن علاقة اللغة بالفكر –عند الجرجاني- هي علاقة حتمية في التصوّر الإنساني، وذلك لما تكتسيه من قيمة ترابطية عضوية بين الألفاظ التي هي صور ذهنية ناتجة عن الأفكار، وأن الإنسان هو مولّد الفكر، والكلمات هي رموزها وعلاماتها، فهي إشارات حسية إذ لا تعني شيئا بقدر ما تعني أفكارا، وليس من منكر قط أن كل تفكير يتم داخل حدود اللغة حتى في الحوار الداخلي، والغاية من الكلمة هو الترويح عن النفس ونقل الأفكار من المتكلم إلى السامع أثناء عملية الاتصال، ومن هذه الزاوية تحققت العلاقة بين الكلمة والفكرة[74] ص95-96، وهو بمثابة الربط المتين بين التفكير والتعبير، وهي علاقة تكشف عن وظيفتين أساسيتين للكلام: وظيفة توصيل ووظيفة التعبير، فالأولى هي أداة ووسيلة التخاطب أما الثانية فهي وسيلة التعبير عما في النفس والفكر، فقد أجمع الجميع من علماء اللغة سواء كانوا عربا (كالجاحظ وابن جني وابن فارس وعبد القاهر) أو غربيين (أندريه مارتيني André martinet) على أن الكلام هو عماد الفكر، وأن للكلام وظيفة جمالية،و « اشتهر إلى جانبه رومان جاكبسون في الوظائف اللغوية الست وهي:

1- الوظيفة المرجعية.
2- الوظيفة الندائية.
3- الوظيفة الانفعالية.
4- الوظيفة الاتصالية.
5- الوظيفة الشعرية.
6- الوظيفة الماوراء لغوية.»[75] ص22.

إن المتفحص لنظرية الجرجاني يرى أنها متطابقة مع نظرية دي سوسير وأتباعه في ميدان الدراسات اللغوية الأدبية، وذلك أن نظرية النظم هي الأخرى تعتمد نظام العلاقات، ويلتقي دي سوسير مع عبد القاهر الجرجاني في قضية لغوية تكاد تكون أقرب إلى الفلسفة والمنطق، وهي

قضية متعلقة بطبيعة العلامة أو الرمز، إذ نجده يقول:« إن اللغة تجري مجرى العلامات والسمات ولا معنى للعلامة أو السمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلا عليه»[76] ص356-357، وهنا يوضح الجرجاني العلاقة بين اللفظ والمعنى – الدال والمدلول- في استعمال الدراسات الحديثة وهو استعمال يتبناه دي سوسير بصريح النص والعبارة حين يقول:« إن الرابط الجامع بين الدال والمدلول هو اعتباطي، وببساطة أكثر يمكن القول أيضا: إن العلامة الألسنية هي اعتباطية، وذلك بتعريفنا العلامة أنها مجموع ما ينجم من ترابط الدال والمدلول»[77] ص90، وأن تأكيد دي سوسير على اعتباطية العلامة مفاده أنه لا معنى للعلامة في ذاتها، وهو توجه لغوي يتوافق إلى حد بعيد مع اتجاه عبد القاهر، إلى أن الواضع الأول« لم يقتض في وضعه للعلامات والسمات اللغوية علاقة مادية أو عقلية وذلك أن العلاقة بين الألفاظ ومحتوياتها بدأت اعتباطية ثم أصبحت اصطلاحية»[78] ص116، وذلك لأنه ليس بـ« واجب من حيث المعقول أن يكون لفظ اليد اسما للجارحة دون النعمة ولا في العقل أن شيئا يلفظ أن يكون دليلا عليه أولى منه بلفظ لا سيما في الأسماء الأول التي ليست بمشتقة»[79] ص377، إذ يقارن عبد القاهر هذه « العلاقة بين اللفظ والمعنى الذي يحتويه بما اصطلح عليه من أشكال الخط ورسومه، وتخصيص كل حرف من اللغة بصورة شكلية خاصة، حيث تم ذلك في جو اعتباطي محض، ويرى الشيخ أن اعتقاد خلاف هذا الرأي، يوجب اتفاق اللغات والخطوط لأن وزَانَ العلاقة بين الدال والمدلول»[80] ص116، وهذا ما يوضحه قول الجرجاني:« وزان أشكال الخط التي جعلت أمارات لأجراس الحروف المسموعة في أنه لا يتصور أن يكون العقل اقتضى اختصاص كل شكل منها بما اختص به، وأن يكون ذلك لاصطلاح وقع وتواضع اتفق، ولو كان كذلك لم تختلف المواضعات في الألفاظ والخطوط، ولكانت اللغات واحدة، كما وجب في عقل كل عاقل»[81] ص377، وهنا تفطن عبد القاهر إلى حقيقة جد هامة تؤكد الربط بين المقدمات التي انطلق منها والنتائج المتوصل إليها، وذلك حينما أوعز إلى الاعتباط ظاهرة تعدد اللغات واختلافها بحيث لم تتأسس اللغات في تكوين رموزها على قاعدة عقلية منطقية جامعة، ولو تحقق لها ذلك لكانت موحدة جامعة مادام القياس في العقل البشري واحدا موحدا، ولهذا فإن تركيزه على المستوى المعنوي في الكلام كان يمثل الوجه الصحيح في نظريته.

يتلاقى عبد القاهر ودي سوسير في نقاط جوهرية في صلب علم اللغة الحديث ممثلة فيما يلي:

أ- لا معنى للصوت ما لم يكن ذا بعد دلالي ومعنوي.

ب- إن الدلالة اللغوية هي مجرد اصطلاح وتواضع.

ت- اختلاف اللغات يعود إلى الاختلاف والتمايز في مرحلة التواضع على الدال والمدلول عند كل قوم، ومنه يتبين عند الرجلين –عبد القاهر ودي سوسير- أن النظام اللغوي قائم على علاقة جدلية متمكنة بين اللغة والفكر، إذ إن نشاط هذا النظام لا يظهر إلا داخل محورين، أولهما: وحدة العلامات أو الرموز والدلالة[82] ص55، وهي ما يوحى إليها بالمعنى لأن هاتين الوحدتين هما اللتان

تصنعان التركيب بمفهوم عبد القاهر والأنساق بمفهوم دي سوسير، كما يطمح إلى تحقيقها المتكلم بفعل إنجازه الإرادي أثناء عملية التعبير، وقد نهج هذا المنهج العالم الإنجليزي ستيفان أولمان stephen ullman [83] ص46-47، حيث قرر أن نواة الدراسة الحقيقية لعلم الدلالة هي العلاقة القائمة بين قطبين متداخلين: العلامة (signe) وهو ما يقابل مصطلح اللفظ عند علماء العربية، والشيء المدلول عليه، وهنا نجد عبد القاهر في نظرية النظم يلحّ على الترابط بين عناصر النظام اللغوي الناشئ بفعل إرادة المتكلم، وذلك في قوله:« فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم بها إخبارا وأمرا ونهيا واستخبارا وتعجبا، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة وبناء لفظة إلى لفظة، هل يتصور أن يكون بين اللفظتين تفاضل في الدلالة حتى تكون هذه أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبتها على ما هي موسومة به»[84] ص35-36. ومن مضمون القول السابق يمكن عقد مقارنة بينه وبين نص دي سوسير الذي يذكر فيه: « إن مفهوم التركيب لا ينطبق على الكلمات فحسب، بل على مجموع الكلمات والوحدات المعقدة من المقاييس والأصناف...ولا يكفي العلاقة الرابطة بين مختلف أجزاء التركيب، بل يجدر بنا أيضا أن نعتبر العلاقة التي تربط الكل بأجزائه»[85] ص150-151، وقد أشار إلى هذا المفهوم نفسه قول موريس أبو ناصر:« وكذلك هو الأمر تماما في الجمل ومجموعة الكلمات المبنية على نماذج منظمة أن أنساقا مثل (la terre tourne)الأرض تدور (؟ que vous dit-il)وماذا يقول لك؟ الخ...تتفق وأنماط عامة يكون لها بدورها سند في اللغة على شكل ذكريات محسوسة»[86] ص20-21، ومن المقارنة والمقاربة بين دي سوسير وعبد القاهر يمكن استنتاج ما يلي:

1. إن مصطلح التأليف عند عبد القاهر يقابل مصطلح التركيب عند دي سوسير.
2. إن الكلم في معزل عن النظم عند عبد القاهر لا فائدة لها في تأدية المعنى، وذلك إلا بضمها إلى أخواتها التي تؤلف معها مجموع الكلم أو البناء، وهذا ما نجده عند دي سوسير أن الكلمات المتفرقة لا تفيد شيئا في التركيب إلا إذا كانت متآلفة بعضها ببعض وفق مبدأ العلاقات بين عناصر التركيب.
3. ليس هناك من تفاضل بين الألفاظ في رأي عبد القاهر الجرجاني ما لم تكن هناك دلالة تربط المعنى بمدلوله، وهذا ما نجده عند دي سوسير في إطلاقه لمصطلح القيمة-قيمة العلامة-، أي لا معنى ولا قيمة للعلامة إلا في علاقتها بمجموع العناصر الأخرى فيما تحققه من معنى كلي.
4. إن الصورة الكلامية عند عبد القاهر من النص تحدّد من الوظيفة التعبيرية التي تحققها الجملة سواء كانت إخبارا أو تقريرا أو استخبارا أو غيره، مما يعمل على توضيح واستجلاء نوعية

النسق اللغوي، وهذا ما نجده عند دي سوسير في تركيزه على أن الجمل لها دورها في خدمة نظام الكلام الذي يتحدد وفق المعنى الوظيفي للجملة.

لقد ميز عبد القاهر الجرجاني بين نوعين من العلاقات فيما بين عناصر التركيب، تحدد من خلال محورين أساسيين: أولهما: محور استبدالي (وهو محور تحدده العلاقات الاستبدالية rapports paradigmatique بين عناصر الكلم وهي قائمة على العلاقات الترتيبية التي تكون المحور الاستبدالي (l'axe paradigmatique)[87] ص170؛ وثانيهما: المحور التركيبي (l'axe syntagmatique)، وهو الذي « يتكون من عنصرين لسانيين فأكثر، وأن القيمة الدلالية للعنصر اللساني تتحدد بالمقابلة بين العناصر اللسانية التي تسبقه أو تلحقه أو بهما معا. ومن جهة أخرى فإنه لا قيمة للكلمات في معزل عن الإنجاز الفعلي للخطاب»[88] ص09؛ وهذا ما نجده عند دي سوسير في تمييزه –عند حديثه عن الثنائيات- بين محورين أساسيين: محور ركني –تعاقبي- ومحور استبدالي.

لقد رأينا الإمام الجرجاني يبرز الصلات القائمة بين الكلمات التي تؤلف الجملة، ويهتم بالعلاقات بصورة متبادلة بين وحدات الكلام، وهذا ما ذهب إليه الجابري في قوله: « إن إسهام عبد القاهر الجرجاني في تنظيم العملية البيانية وإماطة اللثام عن مكوناتها وآلياتها كان إسهاما مضاعفا، فمن جهة توج المناقشات السابقة حول اللفظ والمعنى، ومن جهة أخرى انتقل بهذه المناقشات من مستوى البحث في العلاقة العمودية بين اللفظ والمعنى إلى مستوى البحث في العلاقة الأفقية بين الألفاظ بعضها مع بعض والمعاني بعضها مع بعض: بين نظام الألفاظ ونظام المعاني أو نظام الخطاب ونظام العقل»[89] ص41، وهذا ما أكده في النظم إجمالا، ولهذا نجده قد« أقام نظريته في النظم –في جوهرها على شبكة العلاقات والتي لا تختلف كثيرا عما يقوله المحدثون بعد تصفية آرائهم من التداخلات والمراوغة المقصودة والتظاهر بعمق ليس بالعمق، دعونا نتوقف عند القرن الرابع الهجري في محاولة لتحديد نوع أو أنواع العلاقات التي تحكم الضم أو النظم»[90] ص251، وذلك لأنه أكد أن الهدف من اللغة ليس إعلام السامع بمعاني المفردات في ذاتها وإنما في علاقتها بأخواتها سواء على مستوى المحور الأفقي أو على مستوى المحور العمودي،وأنه من المعلوم –عند الجرجاني- أن النظم ليس سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب بعض، فالكلمات أو الألفاظ لا يرص بعضها إلى جوار بعض داخل البنية اللغوية كيفما جاء واتفق، ولكنها ترتبط بعضا ببعض ويجيء بعضها بسبب بعض، فالفعل لا بد أن يكون له فاعل، والفاعل لا بد من أن يكون له فعل، وكذا المبتدأ في احتياجه إلى خبره، والخبر المسند إلى مبتدئه، وقد قدم عبد القاهر الجرجاني نموذجا قادرا على إحداث الدلالة في (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل)، وفوضى الدلالة عندما يفتق عقد العلاقات المنظّم لشطر البيت ويعاد تقديم الوحدات دون مراعاة العلاقات بينها، وهذا ما يؤكده الجرجاني في قوله أن« الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة،

وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك ممّا لا تعلق له بصريح اللفظ؛ ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر»[91] ص32، وذلك أن المحور الأفقي وهو شرط تحقق الدلالة ويتمثل في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، ونجد عبد القاهر حينما ينتقل إلى المقارنة بين اللفظة التي تستحسن داخل سياق وتثقل على القارئ أو السامع في سياق آخر، فإنه يجمع بين المحورين الأفقي (الضم) والرأسي (الاختيار)، لأن الاستحسان والوحشة بقدر ارتباطهما بالسياق التتابعي –حسب أحكام النحو- يرتبطان أيضا بممارسة الاختيار السليم، وإن معاني الكلام تقوم على الإخبار والنفي، أي أن اللغة وضعت من أجل التواصل فهي ظاهرة اجتماعية لا فردية[92] ص214، وهذا ما يؤكده:« اعلم أن معاني الكلام لا تتصور إلا فيما بين شيئين والأصل والأول هو الخبر، وإذا أحكمت هذا العلم بهذا المعنى فقد عرفته في الجميع...لا يكون خبر حتى يكون مخبر عنه...والنفي يقتضي منفيا ومنفيا عنه...وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوت تصوته سواء»[93] ص415 ، وهو ما قاله بعده سوسير.

يؤكد هذا الفصل الذي عقده الجرجاني وعنوانه (سبب وضع مفردات اللغة وحكمته) إذ يقول: « إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن ينظم بعضها إلى بعض فيعرف بينها فوائد...والدليل على ذلك أنا إن زعمنا أن الألفاظ إنما وضعت ليعرف بها معانيها في أنفسها، لأدى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالته، وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتعرفها بها حتى كأنهم لو لم يكونوا قالوا: رجل وفرس ودار، لما كان يكون لنا علم بمعانيها»[94] ص416 ؛ ولقد درس الجرجاني الألفاظ مفردة خارج السياق، ليؤكد أن الألفاظ من غير السياق لا أهمية لها، ولا تفاضل بينها، وأن التفاوت والأهمية يأتيان من علاقة اللفظة بما سبقها من ألفاظ وما يليها، فلا تجوز المقارنة مثلا بين« لفظ "ليث" و "أسد" وكلاهما تطلقان على "السبع" إلا إذا وضعتا في سياق، مثلما أنه لا يجوز أن نفاضل بين كلمة "رجل" في العربية ونظيرتها في الفارسية من حيث الدلالة على الآدمي المذكر، "فاللفظة لا يمكن أن توصف إلا باعتبار مكانها من النظم»[95] ص36 ، أي أن وصف عناصر اللغة لا يمكن أن يتم إلا بالنظر إلى علاقة كل عنصر بما عداه من عناصر أخرى، لأن واحدا من هذه العناصر لا يملك أية قيمة ذاتية بل إلا مقابلة مع العناصر الأخرى المجاورة له[96] ص25 .

يرى الجرجاني أن الألفاظ التي تحسن عند الشاعر الأول قد يستعملها شاعر آخر فلا تروق له: « ولو أنها استحقت المزية من حيث هي ألفاظ لكانت إما أن تحسن أبدا، أو لا تحسن أبدا»[97] ص368-369، وأن الألفاظ هي أوعية المعاني، ولا بد أن تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس، وجب اللفظ الدال عليه أن يكون أولا مثله في النطق: « فأما أن تتصور في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعنى في النظم والترتيب وأن تحتاج بعد ذلك إلى فكر

تستأنفه لأن تجيء بالمعاني على نسقها فباطل من الظن»[98] ص43 ، وإذا كانت الألفاظ والمعاني تأخذ مواقعها من النظم سوية من حيث المكان والزمان فإنه لا يجوز أن تعد الفصاحة من نصيب الألفاظ، أو قسيمة بين الألفاظ والمعاني فيقال مثلا معنى لطيف ولفظ شريف.

المعاني التي يتحدث عنها الجرجاني ليست تلك التي نعثر عليها في معجمات اللغة، وإنما هي التي تنشأ: « عن تعلق الألفاظ ببعضها عن طريق التصرف بوجوه النحو»[99] ص312 ، إذ نلاحظ أن الجرجاني حين أشار إلى معنى الكلمات الذي لا يعرف إلا من ضمها إلى بعضها، كان يعني أن اللغة هي « نظام لربط الكلمات بعضها ببعض، ويقوم ذلك النظام اللغوي على ربط الكلمات ببعضها وفقا لمقتضيات دلالاتها العقلية، وبفضل ذلك النظام تتمكن اللغة من القيام بوظيفتها الأساسية كوسيلة اتصال الناس ببعضهم»[100] ص216، ونخلص من كل هذا ومن النظم الذي أكده عبد القاهر الجرجاني إلى أن اللغة تعمل كمجموعة عناصر لها روابط معينة، وبمراعاة تلك الروابط تؤدي اللغة غايتها التوصيلية.

لقد فرق دي سوسير بين الكلام واللغة، حيث أن الكلام يظهر في مظهر متشعب جدا لما فيه من أنشطة عديدة تتضافر على إنتاجه من نفسية وفيزيولوجية وفيزيائية، والكلام البشري يتبدى في مظهرين متلازمين: اجتماعي يتمثل في اللغة، وفردي يتمثل في الكلام و « يجب أن نحصر اهتمامنا في ميدان اللغة فقط، وأن نتخذها قاعدة للحكم على جميع مظاهر الكلام الأخرى»[101] ص355 ،فاللغة « في ماهيتها نظام اجتماعي، مستقل عن الفرد، في حين أن الكلام هو منها بمثابة التحقيق العيني، الفردي...ومعنى هذا أن اللغة تقنين اجتماعي أو مجموعة قوانين في حين أن الكلام فعل فردي»[102] ص48 .إذن اللغة والكلام ليسا شيئا واحدا، فاللغة هي الجانب الاجتماعي الخارج عن نطاق الفرد، أما الكلام فهو الجانب الفردي، إذ هو إخراج اللغة من المكمون إلى الملموس، فنجد هنا دي سوسير اعتبر الألفاظ رموزا للمعاني، فهو يميز تمييزا صريحا بين اللسان كوضع تصطلح عليه الجماعة، ويشترك في استعماله جميع أفرادها، وبين الكلام كتأدية فردية للسان، فإذا كان الكلام إنتاجا فرديا يستعمل مادة، وضوابط غير فردية، فما الذي يجعل هذا النتاج الفردي يختلف عن ذاك؟ فيجيب دي سوسير: « بما أن الكلام الذي ينتجه الفرد، بمحض إرادته ووعيه الخاص، يخدم أهدافه، فإنه يلجأ إلى طرائق تمكنه من استخدام تلك المادة، وهاتيك الضوابط بما يتكيف ويناسب هذا الهدف»[103]، ونفس التفريق نجده عند الجرجاني، فالكلام في نظره هو تعلق الألفاظ، بعضها ببعض عن طريق العلاقات النحوية[104]، وأن هذه العلاقات النحوية هي التي تسلك الكل في سياق، وأن النحو موجود في منظوم كلام العرب ومنثوره، والعلم به مشترك لدى العام والخاص.

اللغة إذن شيء يشترك فيه العام والخاص، وأما الكلام ففيه عنصر فردي يجعله يختلف عن كلام إنسان آخر، ولهذا يقول عبد القاهر: « إن العلم باللغة من حيث هي ألفاظ، وقواعد، لا يؤدي حتما إلى جودة الكلام والشعر، فأولئك الذين فضلوا شعر الأقدمين بحجة أنهم أعلم من المحدثين

باللغة، أو فضلوا شعر العرب على المولدين بحجة أنهم دخلاء عليها، و أن الدخيل في اللغة، لا يبلغ مبلغ من نشأ عليها، فقد أخطأوا خطأ كبيرا فليس الفضل في العلم بألفاظ اللغة أو قواعدها، وإنما هو في طريقة الاختيار والتصرف بهاتيك القواعد، وهاتيك الألفاظ»[105] ص193.

لقد فرق الجرجاني بين اللغة والكلام في موضوع آخر بشكل ينم عن ذكاء مدهش «...فنحن حين ننسب الكلام إلى قائله، الشعر مثلا، لا ننسبه من حيث هو كلم، وأوضاع لغوية، ولكن من توخي فيه النظم»[106] ص277، ومعنى ذلك « أن الكلمات التي يتألف منها القول الشعري هي كلمات ليس من خلق الشاعر وابتكاره، وإنما الذي يجعل ننسب القول الشعري للشاعر هو وضعه لهذه الألفاظ في نظم "سياق" من اختراعه الخاص، كما أن قواعد النحو ومعانيه ليست من وضع الشاعر، وإنما تصرفه بهذه الضوابط هو الذي يجعلنا نميز بين شعر هذا الشاعر أو ذلك»[107] ص36، ومعنى ذلك أن الجرجاني أدرك الصلة بين الاجتماعي والفردي في اللغة، وهو مما يعدّ من مكشوفات علم اللغة الحديث الذي نادى به دي سوسير؛ وبالنسبة للدليل حدّد سوسير الدليل اللغوي بأنه: « كيان واحد لا يتجزأ وذو وجهين متصلين وملتحمين التحام وجه الورقة وقفاها»[108] ص362، وقد سمى هذين الوجهين: الدال والمدلول، فالدال « هو الصورة التي يتضمنها كل دليل والمدلول هو المتصور الذهني»[109] ص218، فالكلام ليس هو الطبيعي بالنسبة للإنسان، بل إن الطبيعي و ملكة تأسيس نظم من الدلائل المتميزة المطابقة لأفكار متميزة، لأن اللغة نظام من الدلائل المتميزة المطابقة لأفكار متميزة، ولأن اللغة نظام رمزي والهدف الوحيد هو دراسة اللغة كواقع قائم بذاته ولذاته، وتتميز بالتلفظ المزدوج (أي دلالة كل لفظة في الجملة على معنى معين) وإمكانية تحليل الصورة الصوتية لكل كلمة إلى وحدات صوتية متميزة لا تحمل أية دلالة، وإذا جردنا الأصوات من دلائلها الخطية لم تعد تمثل بعد ذلك سوى تصورات يتخللها الإبهام، وهكذا نعود للقول أن اللغة نظام من الإشارات المفارقة، والإشارة عند دي سوسير تتكون من اجتماع الدال (الصورة السمعية للكلمة) والمدلول (أي الشيء المعين)، وأن الرابط الذي يجمع بين الدال والمدلول رابط اعتباطي[110] ص111.

نقف قليلا عند هذه النقطة لنرى أن صفة الاعتباطية قد ذكرها الجرجاني حينما قال:« فلوا أن واضع اللغة كان قد قال (ربض) مكان (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد»[111] ص40، وكون الكلمة اعتباطية تستوجب إبداء ملاحظة بسيطة، و هي أنه لا ينبغي أن يفهم منها أن الدال خاضع لمحض اختيار المتكلم إذ ليس بوسع الفرد أن يلحق أي تغيير بدليل قد اتفقت عليه مجموعة لغوية ما، وما يعنيه عبد القاهر هنا أن المدلول ليس له أي رابط طبيعي موجود في الواقع، ويمكن إجمال ما سبق وقلناه في أن الجرجاني قال بتلازم اللفظ ومعناه مثلما قال سوسير من بعده بتلازم وجهي، العلامة اللسانية الصوتي والمعنوي، كما اشتركا معا في القول بخطية الوحدات الملفوظة، واعتباطية العلامات أو الكلمات والوحدات الدالة، ووصفها بالاعتباطي أو التحكمية، والتقارب بينهما

في القول بالوضع اللغوي من قبل الجرجاني الذي نراه يشمل مصطلح القيمة اللسانية عند دي سوسير كما يلتقيان في القول بتخير الكلمات أو وحدات اللغة لموقعها في تراكيب الكلام.

يطلق مصطلح البنيوية على مجموعة من الدراسات اللسانية التي قام بها علماء اللغة في بداية القرن العشرين وهي دراسات قد جعلت من اللسانيات علما موضوعه اللسان واللغات الطبيعية[112] ص301.

يبدأ تاريخ اللسانيات البنوية من الأمالي اللسانية التي كان يلقيها سوسير، والتي دونت في كتابه(cours de linguistique générale)، الذي يدور حول المنهج العلمي اللساني لدراسة اللغات معتمدا مصطلحات التزامنية (synchronique) والتطورية (diachronique) والرمز (signe) والمنظومة (système) والبنية (structure) والوظيفة (fonction) والفونيم (phonème) والدال (signifiant) والمدلول (signifie)، علما أن سوسير لم يستعمل مصطلح البنيوية إشارة إلى ما يتداول الآن، بل استعملها إشارة إلى "النظام" أي أن اللغة نظام[113] ص62، وكما رأينا سابقا فإن مصطلح النظام يقابله عند العرب مصطلح النظم للجرجاني ولعل التشابه الذي سنتحدث عنه بين الجرجاني وسوسير هو تشابه ظاهري، فكما نعرف أنه من الأمور التي اشتهر بها دي سوسير استخدامه لظاهرة لافتة للانتباه تمثلت فيما يسمى بالثنائيات(dichotomie) ومن الممكن جدا أن يكون هذا الرجل قد تأثر بالنظرية الكلاسيكية القائلة بأن ثمة وجهين مختلفين لكل شيء في هذا الكون وكلاهما يكمل الآخر[114] ص121، فكذلك عبد القاهر تنبه قبله إلى قضية: اعتباطية العلامة واللغة والكلام وثنائية اللفظ والمعنى.

1.1.2. اعتباطية العلامة:

من المعروف أن أحد الأركان الأساسية في علم اللغة عند سوسير هو اعتباطية أو عفوية العلاقة بين شطري العلامة، الدال والمدلول[115] ص257، ويمثل على ذلك بكلمة أخت التي ليس لمعناها أية علاقة داخلية مع مجموع الأصوات المتتابعة (أ.خ.ت) وهي أصوات تقوم دور الدوال فقط بحيث « يمكن لهذه العلاقة أن تصور بأية سلسلة أخرى من الأصوات»[116] ص88، والعلاقة الاعتباطية تعني أن الدليل غير معلل، أي أن المدلول لا يمت إلى الدال بأية صلة تمت إلى الواقع وإنما تم الارتباط بينهما بناء على التواضع والاصطلاح بين الناس لا غير، وفي نفس السياق يقول عبد العزيز حمودة في كتابه المرايا المقعرة « إننا حينما نصدر الصوت الذي هو لفظ "كلب" يدل على فكرة "الكلب" ذلك الحيوان الأليف فإننا كمرسلين ومستقبلين نتفق اعتباطيا على إقامة علاقة بين الصوت والفكرة التي يشير إليها»[117] ص205، وكل ما قصد إليه سوسير هو أن « العلاقة بين المدلول والدال كما هي الحال في مفهوم "الخبز" وكلمة الخبز الدالة عليه، كانت في الأصل اعتباطية، من حيث إن ذلك المفهوم لم يكن ليستتبع بالضرورة تلك الكلمة ومع ذلك فإن سوسير

يوضح غاية الوضوح أنه على الرغم من أن كلمة خبز قد ربط بينهما في ظرف طبيعي موغل في القدم وبين مفهوم "الخبز" فإن هذه الرابطة تعد اعتباطية منذ اللحظة التي تقبلها فيها المجتمع وهكذا كانت الدوال في الظرف الطبيعي اعتباطية لكنها صارت في المجتمع ثابتة»[118] ص205-206.

وعلى هذا فإن صفة الاعتباطية لا يجب أن توحي بأن الدال من اختيار الفرد إذ ليس للفرد القدرة على تغيير أي علامة بأي طريقة كانت بعد ثبوتها في المجموعة اللغوية، إذا فالعلامة اعتباطية لكونها ليس لديها في الواقع أي صلة طبيعية بالمدلول[119] ص128، و فضل المتكلم أو المبدع يكمن في تخير الألفاظ و حسن التأليف بينها، و ذلك وفق ما يقتضيه المحور الراسي و الأفقي؛ هذا بالنسبة لاعتباطية العلامة عند سوسير، أما الجرجاني فقد تطرق هو الآخر إلى طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول وإن كانت جهوده حول هذا الموضوع شديدة الندرة، في كتابه دلائل الإعجاز، إذ يقول « مما يجب إحكامه بعقب هذا الفصل الفرق بين قولنا حروف منظومة وكلم منظومة وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال ربض مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد، أما نظم الكلم فليس الأمر كذلك لأنك تقتفي في نظمها المعاني وترتيبها على حسب ترتيبها في نسخة أخرى وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق»[120] ص40،و يحلل حمودة عبد العزيز هذا القول فيقول:

« عبد القاهر الجرجاني هنا لا يحوم حول الطبيعة الاعتباطية التي تحكم العلاقة بين طرفي العلامة، بل يشرحها في مفردات لا تقل تفصيلا أو وضوحا عن المفردات التي استخدمها سوسير في وصف اعتباطية العلاقة، إذ يبدأ عبد القاهر أولا بالتمييز بين "الحروف المنظومة" والكلم المنظومة»[121]، أما الكلام المنظوم فهو النظم وأما الحروف المنظومة فيقصد بها عبد القاهر الحروف التي تتوالى لتشكل صوتا ملفوظا وكلمة مكتوبة مثل الوحدة اللغوية التي استخدمها وهي "ض ر ب"،و إن توالي حروف اللفظة في النطق كما يقول الجرجاني ونظمها بمعنى اجتماعها في سياق ينتج وحدة صوتية في نهاية الأمر هو مجرد توال أو تتابع في النطق فقط ليس بمقتضى معنى، فعبد القاهر يرى أن الواضع لم يقتض في وضعه للعلامات والسمات اللغوية علاقة مادية أو عقلية، وذلك أن العلاقة بين الألفاظ ومحتوياتها بدأت اعتباطية ثم أصبحت اصطلاحية، ومن هنا فإنه لم يكن مثلا « بواجب من حيث المعقول أن يكون لفظ اليد اسما للجارحة دون النعمة ولا في العقل أن شيئا يلفظ أن يكون دليلا عليه أولى منه بلفظ لاسيما في الأسماء الأولى التي ليست بمشتقة»[122] ص116، ويقارن عبد القاهر هذه العلاقة بين اللفظ والمعنى الذي يحتويه بما اصطلح عليه من أشكال الخط ورسومه، وتخصيص كل حرف من اللغة بصورة شكلية خاصة حيث تم ذلك في جو اعتباطي محض.

2.1.2. اللغة والكلام:

يرى دي سوسير أن الظاهرة اللغوية تتمثل في ثلاثة مصطلحات أساسية اللسان، واللغة والكلام، غير أنه هناك من يخلط بين هذه المصطلحات فيستعمل بدل اللغة اللسان أو العكس، إذ أن اللسان يدل على النظام العام للغة، ويتكون من ظاهرتي اللغة والكلام، فاللغة في نظر دي سوسير واقعة اجتماعية وخصوصياتها متواجدة في عقول الناس أو الأفراد الناطقين بلسان معين ونلاحظ أن دي سوسير يشبه اللغة بالقاموس والذي يمثل في الأصل الذاكرة الجماعية لما يحتويه من علامات لا يطيق الفرد الواحد أن يختزنها في دماغه وذلك يقوله:«إن اللغة توجد على شكل مجموعة من البصمات المستودعة في دماغ كل عضو من أعضاء الجماعة على شكل معجم تقريبا..، إن اللغة إذاً كنز من الوحدات والقوانين يمثل نظاما عاما لا يمكن للفرد أن يحيد عنه»[123] ص123-124، فاللغة هي كل ما يعرف الناس عن لغتهم وليس ما يتفوهون به، أما الكلام فهو الاستعمال الملموس للسان من طرف أحد أعضائها بهدف التبليغ أو التفاهم مع غيره، أو بتعبير آخر إن الكلام ما هو إلا الفعل المحسوس والشخصي للاستعمال ذلك أن النظام في حالات معينة[124] ص126، وقد عرفه دي سوسير بقوله:«إنه مجموع ما يقوله الأفراد ويشمل:

أ- أنساق فردية خاضعة لإرادة المتكلمين.

ب- أفعالا فونولوجية إرادية وضرورية لتنفيذ هذه الأنساق.

وحسب سوسير فإن اللغة تسبق الكلام مادامت اللغة نظاما يتسبب في إيجاد الخطابات الممكن وضعها، ومن كل ما سبق نصل إلى أن اللغة عمل جماعي موجود في ذهن المتكلمين بكيفية اعتباطية لاشعورية، إنها مجموع الأصوات والدلالات المختزنة في ذاكرتهم، أما الكلام فهو الممارسة الفردية الذاتية لهذه اللغة في ظروف مادية، أي هو طريقة تجسيد المتكلمين لهذا النظام اللغوي»[125] ص228، فاللغة إذا هي موضوع اللسانيات بكل جوانبها النحوية والصوتية والمعجمية الموجودة في عقول جميع الأفراد وليس الكلام ذا الطابع الفردي.

هذه الثنائية ليست غريبة على الجرجاني فقد اقترب كثيرا منها بتفاصيل تكاد تتطابق أحيانا مع التفاصيل الحديثة التي جاء بها دي سوسير، رغم ورودها في سياق مختلف عن سياق دي سوسير، إذ إن الجرجاني لم يتطرق لثنائية اللغة والكلام بصورة مباشرة، فهو أعطى أولوية المقاربة بين الكلام والكتابة ما دامت الكلمة منطوقة أو متلفظا بها، فهي البداية الحقيقية لاستخدام الوحدة اللغوية الكلامية داخل سياق أو نظم كأداة للتوصيل، وما دامت العلاقة بين اللفظ والمعنى، أو بين الدال والمدلول علاقة عفوية.

لقد توصل الجرجاني إلى أن البدوي الذي لم يكن يعرف الكتابة واستخدام الأصل ولم يسمع قط بقضايا النحو أو يعرف المبتدأ أو الخبر وغيره، ومع ذلك فإنه كان يأتي في كلامه بنظم لا

يحسنه المتقدم في علم النحو و مثل لهذا بقوله: « أترى الأعرابي حين سمع المؤذن يقول: أشهد أن محمدا رسولَ الله بالنصب فأنكر وقال: صنع ماذا؟ أنكر من غير علم أن النصب يخرجه صار والأول في حكم اسم واحد، احتيج إلى اسم آخر أو فعل حتى يكون كلاما وحتى يكون قد ذكر ما له فائدة، إن كان لم يعلم ذلك فلماذا قال:صنع ماذا؟ فطلب ما يجعله خبرا»[126] ص322، فهذا إنما يدل على أن الأعرابي كان يملك إدراكا فطريا بالقواعد العامة للنحو، ولم يكن بحاجة حقيقية على انتظار تعلم الكتابة حتى يكتسب وعيا بأحكام النحو العامة[127] ص266، فالكلام يكفل مستوى التجريد بين الذات المفكرة وإدراكاتها، وهذا التجريد هو الذي يصاغ في كلمات تضمن عملية التواصل بين الإنسان ومحيطه، فلولا الكلام لوقع الحي الحساس في مرتبة الجماد، و لبقيت القلوب مقفلة على ودائعها والمعاني مسجونة في موضعها، ولصارت القرائح عن تصرفها معقولة والأذهان عن سلطتها معزولة؛ كما يتحدث عبد القاهر بما يفيد صراحة أسبقية الكلام إذ نجده يقول: « فالفائدة في معرفة هذا الفرق أنك عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل وكيف يتصور أن يقصد به إلى توالي الألفاظ في النطق بعد أن ثبت أنه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وأنه نظير الصياغة والتعبير والتفويف والنقش وكل ما يقصد به التصوير»[128] ص40-41 ؛ ومعنى هذا أن ليس الكلام مجرد ضم الألفاظ بعضها لبعض بل الغرض من ذلك هو بلوغ المعنى وضمان عملية التواصل.

3.1.2. ثنائية اللفظ والمعنى(اللغة والفكر):

لقد نفى سوسير أسبقية الفكر على اللغة وخطأ الاعتقاد الذي كان سائدا عند بعض الدارسين القائل بوجود الأفكار قبل الكلمات أو الدوال، إذ رأى دي سوسير أن الوحدة اللسانية أمر مزدوج يقوم على تقريب حدين في الحكم"[129] ص86 ، ويعلق عز الدين إسماعيل في "مقدمة المترجم" لكتاب (جونثان كللر) مبدأ التوحد بين شطري العلامة الذي بدأنا به، فهو يرى أن إنكار الوجود المسبق للأفكار قبل التعبير عنها باللغة « ينفي أسبقية الفكر على اللغة من جهة ودخول أي صوت في منطقة الوضوح قبل اقترابه بالفكر في اللغة من جهة أخرى، فالصوت من منظور سوسير، لا يقل إيهاما عن التفكير في هذه الحالة، والدور المميز للغة فيما يتعلق بالتفكير ليس خلق وسائل صوتية مادية للتعبير عن الأفكار، ولكنه القيام بالربط بين الفكر والصوت، وفي هذه الحالة لا تمنح الأفكار شكلا ماديا كما أن الأصوات لا تتحول إلى كينونات عقلية...ويشبه سوسير هذه العملية بحالة هبوب الريح على سطح ساكن من الماء، فإذا ما اختلف الضغط الجوي تكسر سطح الماء وانقسم في شكل موجات، فهذه الفكرة تشبه اتحاد الفكرة بالمادة الصوتية وعلى هذا النحو تثبت الفكرة في الصوت ويصبح الصوت علامة على الفكرة وهما بهذا يترابطان وارتباطهما ينتج صيغة لا مادة»[130] ص210-211 ، فعندما يريد المتكلم أن يوصل مفهوما إلى المتلقي يقوم المتكلم باستشارة

معلوماته المخزنة في ذاكرته، أي يقوم بتشغيل نظامه اللغوي الذاتي ذي الطابع الداخلي لأجل اختيار المفهوم (المدلول) المطابق لذلك المرجع، ثم يربط المدلول بالصورة الصوتية المادية المجانسة له (المفهوم) والتي ورثها من مجتمعه [131] ص13، فالدليل اللغوي إذا مثله مثل الورقة يشكل وحدة ذات وجهين متحدين ومتلازمين أحدهم الصورة الصوتية والآخر المفهوم، كما يفضل سوسير الإبقاء على الدليل اللغوي للدلالة على المجموع وتعويض المفهوم والصورة الصوتية بلفظتي (الدال والمدلول) أو (اللغة والفكر) أو (اللفظ والمعنى).

نعتبر قضية العلاقة بين اللفظ والمعنى أو الدال والمدلول مكونا أساسيا من مكونات نظرية النظم للجرجاني، فقد ثار هو الآخر على الذين فصلوا بين اللفظ والمعنى، و على المنحازين إلى جهة اللفظ، فهو يؤكد على ثنائية اللفظ والمعنى، لأن الألفاظ لو خلت من معانيها لا تفيد ويظهر هذا في قوله: « واعلم أن الداء الدوي الذي أعيا أمره في هذا الباب غلط من قدم الشعر بمعناه وأقل الاحتفال باللفظ وجعل لا يعطيه من المزية إن هو أعطى إلا ما فصل المعنى يقول: ما في اللفظ لولا المعنى؟ وهل الكلام إلا بمعناه؟ فأنت تراه لا يقدم شعرا حتى يكون قد أودع حكمة وأدبا واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادي»[132] ص256، فقد عني الجرجاني بشرح دلالات الألفاظ باختلاف مواقعها في الجملة فمثلا البدوي « إذا عرف من قوله: ضربته تأديبا له أن المعنى في التأديب أنه عرفه من الضرب، وأنه ضربه ليتأدب لم يضره ألا يعلم أنا نسمي التأديب مفعولا له"[133] ص322، علما أن السامع يعلم العبارات التي تأتيه وإنما العبرة فيها في ترتيبها وحسن أدائها وهكذا نرى أن المعاني لا تتزايد وإنما تتزايد الألفاظ وهذا دليل على أن المزية في النظم...ويتبين من هنا أن نظم الكلم هي التي تقتضي أثار الألفاظ وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس»[134] ص138-139، فاللفظ على رأي الجرجاني ليس له القدرة على تحقيق معنى إلا إذا كان داخل نسق أو نظم لغوي، وهكذا فإن نظرية النظم قد وضعت حدا للفصل بين اللفظ والمعنى الذي قال به من سبقوه من البلاغيين، إذ وحّد الجرجاني بين هذين الطرفين، وهذا ما وجدناه عند اللغويين المحدثين بعده من أن العلامة اللغوية بشقيها (الدال والمدلول) مثل ورقة لا نستطيع أن نفصل وجهها عن ظهرها.

يتضح لنا مما سبق أن عناصر اللغويات الحديثة ثلاثة قد أكد عليها دي سوسير كأساس في مدرسته منها ثنائية الكلام واللغة، وثنائية اللفظ والمعنى، واعتباطية العلاقة بين شطري العلامة اللغوية (الدال والمدلول)، و هي العناصر نفسها التي تواردت في نظرية النظم للجرجاني، إذ استطاع عبد القاهر بمفرده أن يقدم دراسات لغوية لا تقل أهميتها في تاريخ الفكر العربي عن أهمية ما أنتجه أي عقل غربي حديث.

2.2. بين نظرية النظم والبنيوية الوظيفية:(الجرجاني/ مارتنيه)

يرى مارتنيه أن« الاتصال هو الوظيفة الأساسية لهذه الآلة التي هي اللغة»[135] ص252، وأنها وعاء الفكر ولا وجود للفكر دون اللغة، واللغة بارتباطها بالفكر تصبح معينا للتراث وقطعة من تاريخ الأمة، كما يرى أن لها وظائف أخرى لا تقل عن الوظيفة الأساسية من حيث الأهمية، وهذا ما قال به عبد القاهر بأن « اللغة أداة تفاهم، ويرى كذلك أنها ليست أجزاء تتركب فيما بينها، فاللغة أصوات في حروف، وحروف في كلمات، وكلمات في جمل إسنادية، وجمل في نحو ونحو في بيان، والبيان وحدة لا تتجزأ، هو الإنسان في أفكاره ومشاعره، ومما يعلم ببداهة العقول أن الناس يكلم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده، وهذا ما وضحه عبد القاهر»[136] ص239، كما أشار الجرجاني إلى أن « الغرض أو القصد من الكلام هو إعلام السامع شيئا جديدا لا يعلمه فقال: وليت شعري كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟ ومعنى لقصد إلى معاني الكلم: أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه، ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها،فلا تقل:(خرج زيد) لتعلمه معنى خرج في اللغة ومعنى زيد، كيف؟ ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف»[137] ص72، كما نجد الجرجاني يعزز موقفه في هذا القصد بالقول: «..وليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق بل إن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»[138] ص65، ويزيد هذا القصد توضيحا في موضوع آخر« وكيف يتصور أن يقصد به أن توالت الألفاظ في النطق، بعد أن ثبت أنه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وأنه نظير الصياغة والتخيير والتفويف والنقش وكل ما يقصد به التصوير، وبعد أن كنا لا نشك في أن لا حال للفظة مع صاحبتها تعتبر إذا أنت عزلت دلالتها، وأي مساغ للشك في أن الألفاظ لا تستحق من حيث هي ألفاظ أن تنظم على وجه دون وجه، ولو فرضنا أن تنخلع من هذه الألفاظ التي هي لغات دلالتها لما كان شيء منها أحق بالتقديم من شيء، ولا يتصور أن يجب فيها ترتيب ونظم»[139] ص66، و نلمح من هذا كله أن عبد القاهر يلح على علاقة الكلمة بسياقها الكلامي، والكلمة لا تفيد ما لم تنتظم إلى جارتها لأداء وظيفة التفاهم، شرط أن تكون ضمن سياق عقلي مقبول، وإن مارتنيه قبل أن يحدد وظائف اللغة رأى أن وحدات اللغة ترتبط فيما بينها بنوعين من العلاقات:

- علاقات تركيبية تلحظها داخل القول الواحد وسمي ذلك بالتباين.
- علاقات استبدالية وقد تصور قيامها بين الوحدات التي قد نستعملها في السياق ذاته،

ويمكن أن نستبدل وحدة ما بوحدة أخرى تعطي للسياق معنى آخر، وما ركز عليه الجرجاني هو مسألة الإسناد يعني التركيب، إذ لا إفادة للكلمة ما لم تركب ضمن إسناد عقلي مقبول[140] ص240-241.

تقتصر وظيفة مارتنيه على دراسة العلاقات التركيبية في الجملة بمنأى عن السياق الكلامي السابق للجملة واللاحق لها، وبالتالي بمعزل عن المقام الذي يقال فيه، لذا فإن مارتنيه يستهدف بيان

المعاني المنطقية التي تحدد العلاقات التركيبية فيما بين الكلم في الجملة، ولذا تكون وظيفته منطقية، بينما يتميز منهج عبد القاهر بأنه إضافة إلى بيان المعاني العقلية (المنطقية) التي يحددها، فإنه يبين كيف يطلع السامع على شيء جديد لا يعلمه (أي الفائدة)، وذلك بالرجوع إلى المقام الكلامي الذي ترتبط به الجملة[141] ص241.

لقد رأينا كيف ميز الجرجاني بين اللغة والكلام في مقارنته بدي سوسير، ونفس الشيء نجده عند مارتنيه، فالكلام عنده نظام خاص لا علاقة له بنظم اللغة، لكن الكلام ليس في واقع الأمر سوى تجسيد لنظام اللغة، ولا نتعرف على اللغة إلا من خلال البحث في الكلام وفي السلوك الذي يثيره الكلام لدى السامع[142] ص63، ونحن لا نجد آراء الجرجاني واضحة عند هؤلاء فقط، بل هناك العديد من الباحثين يحملون نفس الآراء في مسألة التفريق بين اللغة والكلام الذي قد شاع لدى الباحثين بأسماء متعددة، فهو« عند "جوستاف جيوم" تفريق بين اللغة والخطاب، وعند آخرين تفريق بين الجهاز والنص، وعند تشومسكي بين طاقة القدرة وطاقة الأداء، ولدى جاكسون تفريق بين النمط والرسالة»[143] ص34، وحديث عبد القاهر عن أثر قواعد النحو في تشخيص المعاني والخروج بالألفاظ عن مجرد الأصوات إلى أن تكون ألفاظا متحدة بالمعاني « ردده أيضا علماء اللغة المعاصرون، والأسلوبيون الذين يتوكأون على هذا العلم الجديد، فقد ذكر جيرو في كتاب مقالات عن الأسلوبية أن علم النحو يخترق النص مضيفا بعدا ثالثا إلى بعدي المعنى واللفظ هو العمق»[144] ص37، و يذهب الجرجاني في طريقة النظر إلى النص الأدبي على ان الأسلوب يتحدد فيه من خلال الروابط القائمة بين العناصر اللغوية المتفاعلة مع قوانين انتظامها: أي النحو، ولقد دعا الجرجاني (ردا على من زهد في الشعر لسبب يتعلق بأخبار الشعراء) إلى الفصل بين أخبار الشاعر وشعره عند الدراسة والرواية والتذوق[145] ص23، كما أنه عدّ الشعرية أسمى من الوزن والقافية، وكل هذا بدعوة صريحة إلى نقد الشعر من الداخل وإغفال العناصر الخارجية طبقا لما نادى به الشكلانيون الروس الذين رفضوا كون الأدب تعبيرا عن حياة الأدباء، أو بيئاتهم، أو عصورهم، أو صدى للنظريات الفلسفية أو الدينية، ودعوا للبحث عن البنى الحكائية والأسلوبية والإيقاعية في الأثر الأدبي[146] ص38.

يتفق قول الجرجاني هذا مع الشكلانيين الألمان، ومع أبحاث ريتشارد وآراء الأسلوبيين المعاصرين الذين يدعون إلى تسليط الضوء على النص الأدبي ذاته معزولا عن كل ما يتجاوزوه من مقاييس تاريخية أو نفسية[147] ص31، إذ « لسنا بحاجة إلى القول بأن أحدث مدارس النقد الغربي، في أيامنا هذه، تنادي بما سبق أن نادى به الجرجاني في هذا الموضوع»[148] ص39.

ويرى الجرجاني أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ، ولا من حيث هي كلم مفردة بدليل أنها قد تروق لك في موضوع وتثقل في موضوع آخر، وهو ما استند إليه الأسلوبيون في نظرتهم إلى النص، حيث يرى غراهام هو(Graham How) أن « تأمل النص الأدبي يجب أن ينصب عل

العلاقات المتشابكة في ثناياه، فاللفظة التي لها تأثير السحر في بيت الشعر...قد تكون حوشية في جملة أخرى، والتركيب الذي لا يوحي بشيء في نص من النصوص قد يكون وافر الإيحاء في عمل آخر»[149] ص41.

لقد دعا الجرجاني إلى النظرة الشمولية التي تمكن القارئ من الوقوف على جماليات النص الأدبي فهو –في نظره- لا يستطيع أن يحكم على المزية فيه من قراءة البيت أو الأبيات الأولى، وإنما يقتضيه هذا النظر والانتظار حتى يقرأ بقية الأبيات.

قد لا يستطيع أن يقف على أسرار النص ما لم يستفرغ جهده في تأمل القطعة الأدبية كاملة، وبذلك يستطيع أن يتبين المزايا التي تجعله يقف على ما فيها من براعة النقش وجودة التصوير والتعبير، وهذا القول ينطوي على دلالة كبيرة الأهمية في ذلك العصر الذي كان الناس فيه يتفقون على النظر للبيت الواحد لا للقصيدة، وهو في هذا يتفق مع نظريات النقد في القرنين التاسع عشر والعشرين، التي ترى بأنه لا يجب تقسيم القصيدة إلى أجزاء، وإنما دراستها كقطعة واحدة؛ و لقد أشار الجرجاني إلى أن وظيفة اللغة الأساسية هي نقل ما يقصده المتكلم إلى السامع و« تشير المدرسة البنيوية الوظيفية إلى أن جميع عناصر اللغة تستخدم في نهاية المطاف بشكل مباشر أو غير مباشر كوسيلة اتصال بين الناس»[150] ص235، أي « نسقا رمزيا يؤدي مجموعة من الوظائف أهمها وظيفة التواصل، وتعتمد فرضية أن بنية اللغات الطبيعية لا يمكن أن ترصد خصائصها إلا إذا ربط هذه البنية بوظيفة التواصل»[151] ص39.

لقد أشار الجرجاني إلى أن وظيفة اللغة الأساسية هي نقل ما يقصده المتكلم إلى السامع، وتشير المدرسة البنوية الوظيفية إلى أن الجملة الخبرية كوسيلة للاتصال يجب أن تعلم السامع ما يعتبر بالنسبة له جديدا في الموقف الراهن، أو المقام الراهن[152] ص235.

فالجرجاني في دراسته الوظيفية للغة عمد إلى دراسة الموقف أو الحال الذي يقال فيه الخبر، وبيان العلاقة بينه وبين السياق الكلامي الفعلي الذي يدخل فيه الخبر، أما المدرسة البنوية الوظيفية للغة فترى أن التقسيم الوظيفي للجملة إلى موضوع ومحمول الكلام يوضح ربط الجملة بالموقف الكلامي المنتمية إليه، فالغاية من تعلم اللغة هي: « جعل المتعلم يمتلك قدرة تواصلية أي قدرة على استعمال اللغة في سياق تواصلي لأداء نوايا تواصلية معينة»[153] ص43،كما بين الجرجاني أن معنى الخبر ينقسم إلى خبر ابتدائي وخبر غير ابتدائي.

أما المبتدأ إذا لم يكن معرفة ذكر ما قبل في السياق الكلامي يمكن أن يكون معرفا بالألف واللام على معنى الجنسية، ويمكن أن يكون نكرة تفيد معنى الجنسية، أي أن المبتدأ يكون معينا إما بعينه أو بجنسه، أما المدرسة البنوية الوظيفية فتشير إلى أن الموضوع يكون معلوما أو على أبعد حد يمكن أن يفهم بسهولة، وأوضح أنه «يكون معلوما حين يكون قد ذكر في السياق الكلامي السابق فتحدد بعينه، كما يمكن أن يفهم بسهولة حين يفيد معنى الجنس»[154] ص235، وقد بين الجرجاني أن

الاسم يكون نكرة لأنه لم يذكر من قبل في السياق الكلامي أو يكون معرفا بالألف واللام لأنه ذكر في السياق الكلامي السابق، ولكن لدى السامع شك في إسناده إلى ذلك الاسم المبتدأ، وقد يكون الاسم معرفا بالألف واللام على الرغم من أنه لم يذكر من قبل في السياق الكلامي، وذلك حين يفيد معنى الجنسية، أما المدرسة البنوية الوظيفية فتشير إلى أن المحمول المخبر به عن الموضوع يفيد السامع أمرا جديدا في « حالتين:

أولا: إذا لم يذكر من قبل في السياق الكلامي (ويكون ذلك في الخبر الابتدائي).

ثانيا: إذا كان قد ذكر من قبل في السياق الكلامي، ولكن ربطه بالموضوع يبرز بالنسبة للسامع كأنه أمر جديد (ويكون ذلك في الخبر غير الابتدائي)»[155] ص121-122، ويتبين من هنا أن اللغة وسيلة اتصال والجملة كلام في عملية الاتصال، وعليها أن تعرف استنادا إلى خاصية قواعدية يتمتع بها كلام مفيد، ومن هنا نعلم أن الجرجاني حين بدأ مرحلة الدراسة الوظيفية أكد ضرورة التقيد بقواعد النحو العربي التي بلورها سيبويه في الكتاب، وسار الجرجاني على منهج وصفي وظيفي يبين ارتباط البنية الإبلاغية على توافر الفائدة فيها[156] ص236.

يرى ماتزيوس أن التقسيم الوظيفي للجملة إلى موضوع الكلام ومحموله حسب السياق هو تقسيم يوضح كيفية ربط الجملة بالموقف الكلامي الذي تنشأ على أساسه ويشتمل على:

- نقطة ابتداء الكلام أو موضوع الكلام.
- نواة الكلام أو محمول الكلام (ما يخبر به عن نقطة ابتداء الكلام).

ويرى أن الشخص أثناء عملية تعلم اللغة لا يكتسب معرفة لغوية فحسب، بل كذلك معرفة القوانين والأعراف المتحكمة في الاستعمال الملائم للغة في مواقف اجتماعية معينة، أي أنه يكتسب نسق اللغة، وفي نفس الوقت الأعراف التي تضبط« استعمال هذا النسق في مواقف تواصلية معينة من أجل تحقيق أغراض محددة، وبهذا تكون المرحلة المعرفية النهائية التي يصل إليها بعد استكمال تعلمه للغة هي مقدرة لغوية تواصلية»[157] ص43، لا تؤهله لإنتاج جمل نحوية فقط، بل كذلك لإنتاج هذه الجمل فيما يلائمها من سياقات الاستعمال.

انطلق الجرجاني من أن الجملة الخبرية وحدة اتصال تعلم السامع ما يعتبر جديدا بالنسبة إليه، ولتكون وحدة اتصال إذا لم تقد السامع بالشيء الجديد، فالجملة الخبرية تحمل إليه نبأ جديدا في الموقف الراهن، وأكد الجرجاني على هذا الموقف الذي يقال فيه الخبر كما سبقت الإشارة إليه، وانطلقت نظرية ماتزيوس من أن الإسناد هو الشرط الأساسي الذي يجب توفره في الجملة في المستوى الساكن (النحوي) والنبأ المفيد هو الذي يجعل الكلام تاما[158] ص237، إذن لا بد من التمييز بين تقسيم الجملة البنوي الشكلي، وتقسيم الجملة الوظيفي إلى موضوع الكلام ومحموله حسب السياق، وهذا التقسيم الأخير (الوظيفي) يشترط فيه أن يميز في البنية النحوية للجملة جزآن

منفصلان أحدهما عن الآخر، بحيث لا يمكن أن يكون أحدهما أساسا للكلام حسب السياق، والثاني محمولا للكلام[159] ص237-238.

الجملة قد ترتبط بأشكال شتى وبمواقف سياقية مختلفة، وكثيرا ما يعبر على الاختلاف في المعنى للجملة بتغير ترتيب الكلمات ،والترتيب العادي للكلمات في الجملة الإخبارية ينطلق من ذكر أساس الكلام أولا، ثم ذكر نواة الكلام ثانيا، وبما أن البنية النحوية لجملة الفعل والفاعل في العربية لا تتألف من عنصرين منفصلين عن بعضهما البعض، لأن الفاعل هو بمثابة الجزء من الفعل، فإن هذه الجملة لا تقبل التقسيم الوظيفي إلى موضوع الكلام ومحموله حسب السياق، ولكن جملة الفعل والفاعل في العربية تحمل الفائدة للسامع عن طريق إسناد الفعل إلى الفاعل[160] ص238، وقد أكد الجرجاني على ذلك قائلا:« وإن أردت أن تستحكم معرفة ذلك في نفسك فانظر إليك إذا قيل لك: ما فعل زيد؟ فقلت:خرج، هل يتصور أن يقع في خلدك من خرج معنى من دون أن تنوي فيه ضمير زيد؟، وهل تكون إن أنت زعمت أنك لو تنوي ذلك إلا مخرجا نفسك إلى الهذيان؟»[161] ص405.

لقد أشار ماتزيوس في هذا الصدد إلى أنه قد« ينشأ في الجملة تناقض بين التقسيم الوظيفي لها وبين بنيتها القواعدية»[162] ص117، ويفهم من ذلك أن التقسيم الوظيفي هذا ليس ظاهرة عامة تخضع لها جميع الجمل، بل تخضع لها فقط الجمل التي يميز في بنيتها من الناحية النحوية جزءان منفصلان عن بعضهما.

3.2. بين نظرية النظم ونظرية النحو التوليدي التحويلي: (الجرجاني/تشومسكي)

يعد تشومسكي من مؤسسي مدرسة النحو التوليدي التحويلي، و(أفرام نوعم تشومسكي avran noam chomisky) هو لساني أمريكي من عائلة روسية ولد في مدينة فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية في 07 ديسمبر 1928م، درس الفلسفة واللسانيات والرياضيات وحصل على الماجستير في علم الفونيمات الصرفي للعبرية الحديثة Morphophonemics of modern hebeen) عام 1955م كما درس اللسانيات بمعهد ماسا تشوست التكنولوجي[163] ص202.

لقد نشأت هذه المدرسة كرد فعل على المفاهيم البنوية التي سيطرت على الفكر اللساني الأوروبي والأمريكي، وذلك منذ انتشار أفكار دي سوسير إلى غاية سنة 1957م، إذ تمثل هذه السنة التغير الجذري في اتجاه اللسانيات الوصفية، إذ أصدر تشومسكي مؤلفه الشهير "البنى التركيبية" syntatic structurer، معلنا بذلك عن منهج جديد لدراسة اللغة، وأطلق تشومسكي على هذا المنهج اسم (القواعد التوليدية التحويلية)، وهذا ما أحدث ثورة في عالم اللسانيات، إذ مرت هذه النظرية بمراحل ثلاث، تبدأ المرحلة الأولى في الخمسينات وتمتد إلى منتصف الستينات وقد سعت

النظرية التوليدية في هذه المرحلة إلى أن تجعل من اللسانيات علما، ويبدو أنها اتخذت من الفيزياء مثالا يحتذى، ويمثل هذه الفترة كتاب تشومسكي "البنية المنطقية للنظرية اللسانية 1956م".

تبدأ المرحلة الثانية من سنة 1965 إلى سنة 1970 وفيها تعرضت النظرية التوليدية إلى قضية لا تخلو معالجتها من حدة، و« هي قضية الدلالة أيجب على عالم اللغة وهو يدرس نحوا من الأنحاء أن يتعرض لمعنى الكلمات والجمل؟، وفي حالة الإيجاب كيف يكون ذلك؟ وتمتد المرحلة الثالثة حتى وقتنا هذا، والنحو التوليدي في هذه الفترة غايته النحو الشمولي أو الكلي»[164] ص333، وكان أهم ما اعتمدته هذه النظرية هو التحويل والتوليد فماذا يقصد بالمصطلحين؟

التحويل: تعني الانتقال والتغير من حال لآخر، وفي علم اللغة الحديث قواعد تنتظم العلاقة بين البنية العميقة والسطحية، تحدث تغييرات على البنية الناتجة عن القواعد النسقية حتى تقربها من صورتها المنجزة، ويحدث ذلك بتعبير ترتيب عناصرها أو بحذف بعض منها، انطلاقا من الجملة النواة: وهي التي ما زالت تحتاج إلى قواعد وصفية تطبق عليها فتصيرها جملة منجزة حقا.

التوليد: مفهوم أساسي في التحويلية التوليدية، وتعني به الإنتاج والإتيان بما لم يسبق إليه، وفي علم اللسان تعني: « ارتجال ألفاظ جديدة صحيحة بناء على سمت قديم»[165] ص80، و في حدود هذه العملية يحدث التأثير البلاغي.

وقفتنا على مبادئ هذه المدرسة تؤكد لنا أن هناك تشابها في كثير من جوانبها مع نظرية النظم التي جاء بها عبد القاهر الجرجاني في القرن الرابع الهجري، ومن خلال بحثنا سنحاول تبيان مكانة النظم عند الجرجاني مقارنة بالنحو التوليدي التحويلي، من خلال توضيح العلاقة بين ما جاء به تشومسكي من جهة، وما جاء به الجرجاني من جهة ثانية، و لقد رأينا أن هذا الاخير استطاع أن يدرك هدفه في التوفيق بين الشكل المادي للصياغة والجانب الفعلي للمعنى، عن طريق الاستعانة بالنحو التقليدي مع تحويله إلى إمكانات إبداعية، وبالنظر في الصورة النحوية الظاهرة، ومسبباتها الوظيفية فالفاعل ليس فاعلا لأنه مرفوع وقع بعد فعل، بل لأنه قام بالفعل، والمفعول لوقوع الفعل عليه، وهكذا لم يكن اهتمامه بالناحية الوصفية إلا وسيلة لإدراك الجانب العقلي في الصياغة، وهذا المنطلق الفكري لعبد القاهر يكاد يتشابه مع المنطق الفكري لتشومسكي، فيما بعد حيث رفض هذا الأخير المنهج الوصفي في النحو لقصوره عن إدراك الجوانب الإنسانية الكامنة في اللغة، عندما ركز على الواقع اللغوي وحده من خلال التعامل بين أفراد الجماعات اللغوية، مع« إغفال الجانب الخفي الذي يتحرك وراء المظهر المادي للكلام»[166] ص62.

لقد كان هم تشومسكي هنا موجها إلى ربط اللغة بالجانب العقلي في محاولة توفيقية لحل الإشكال نفسه، الذي سبق أن واجه عبد القاهر، وقد تبلور جهد كل منهما في إعطاء النحو إمكانات تركيبية مستمدة من قواعده العقلية، بحيث أصبحت هذه الإمكانات أشبه بصندوق مغلق له مدخل ومخرج تدخل فيه المفردات وتتفاعل، ثم تخرج على الصورة التأليفية الجديدة، ونحن لا نلمس سوى

المظهر المادي للعملية، أما الجانب العقلي فهو خفي داخل الصندوق، كما يرى تشومسكي أنه هناك بعض الجمل التي تشترك في الشكل، في حين تختلف من حيث المعنى مثل الجملتين الآتيتين:

- كان الطالب مؤثرا.
- كان رسوب الطالب مؤثرا.

الجملتان من حيث الشكل الخارجي متشابهتان تماما إلا أن المعنيين مختلفان، كما وقف تشومسكي على الجمل التي تحتمل أكثر من معنى ولا يتميز الشكل الخارجي بينها مثل:

- أحمد يحب فاطمة أكثر من علي.
- انتظرتك أمام باب المتحف القديم.

مثل هذه الجمل التي دفعت تشومسكي إلى التأكيد أن هذه الجمل لها معنى ظاهر (المعنى السطحي) الناتج عن(البنية السطحية) (Structure Superficielle) ، وهو ما يقال فعلا، ومعنى آخر وهو (المعنى المقصود العميق) الناتج عن البنية العميقة (Structure profonde)، وهو الذي تكون العلاقات المعنوية فيه واضحة و مقصودة.

هناك قوانين تنظم العلاقة بين المعنى المقصود (العميق) والمعنى الظاهر (السطحي)،

« وهذه القوانين تطبق على الأولى فتحولها إلى الثانية،و هي التي أطلق عليها تشومسكي: القوانين التحويلية (Modèle transformationnel) »[167] ص334-335.

ولكن هذين المصطلحين لم يظهرا عند تشومسكي بطرية جلية إلا في "مظاهر النظرة التركيبية"(1965)، وملخص القول أن لكل جملة بنيتين بنية عميقة وبنية سطحية، أما البنية العميقة فهي شكل تجريدي (abstract) داخلي يعكس العمليات الفكرية، ويمثل التفسير الدلالي الذي تشتق منه البنية السطحية من خلال سلسلة من الإجراءات التحويلية، وأما البنية السطحية فتمثل الجملة كما هي مستعملة في عملية التواصل، أي في شكلها الفيزيائي بوصفها مجموعة من الأصوات أو الرموز، وحسب التحويليين فإن هاتين الجملتين "كتب أحمد الرسالة" و "كتبت الرسالة من قبل أحمد" لا تختلفان إلا من الناحية التركيبية، أي على مستوى البنية السطحية ولكنهما مرتبطتان ارتباطا وثيقا إن لم نقل متطابقتان على مستوى البنية العميقة[168]ص212.

هذا ما اعتمده قبله الجرجاني في نظرية النظم إذ كان يتحرك نحويا من خلال مستويين:

الأول: البناء العقلي الباطني، والثاني: البناء اللفظي الملموس ذلك أن النظم ليس شيئا غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم وأنك ترتب المعاني أولا في نفسك ثم تحذو عليها ترتيب الألفاظ في النطق.

إذا كانت عملية إدراك المعنى تبدأ من المستوى الباطني فإن عملية التأويل الدلالي يمكن إدراكها من المستوى المحسوس، وذلك بالتركيز على العلاقات النحوية بين المفردات، وبين المستويين تبادل في العطاء يأخذ طبيعة جبرية لأن التغير في المستوى العقلي الباطني يتبعه

بالضرورة تغير في التشكيل الخارجي للصياغة، وعلى هذا فإن المتكلم يستغل أنواع الاحتمالات النحوية الممكنة عقلا في خلق أنماط تركيبية ترتبط به وتدل عليه، وبهذا يتميز مبدع من آخر بقدرته على أن يوقع اختياره على بعض الإمكانات دون بعضها الآخر أو لنقل تفضيل بعضها على بعض.

يمكن تبين عدة ملامح تجعل مفهوم النظم الجرجاني صالحا لإدراك الحقيقية الجمالية في الصياغة الأدبية، ذلك أن معظم الإمكانات النحوية ذات طبيعة اختيارية، تهيئ للمبدع بشكل أو بآخر أن يقدم المعنى بطرق مختلفة في الوضوح والخفاء والزيادة والنقصان، وهي أمور تتجسد على مستوى الصياغة الخارجية بمجموع من الحركات الأفقية كالتقديم والتأخير، والرأسية كالحذف والذكر، والموضعية كالتعريف والتنكير، ولذا« كانت الإمكانات النحوية مهيأة لكثير من الدلالات وإن رجعت في الأصل إلى (الكلام النفسي)»[169] ص72-73.

وفي المقابل نجد عند تشومسكي مفهومي الكفاءة والآداء:

إذ ذهب إلى التمييز بين الكفاءة التي تتمثل في المعرفة اللغوية الباطنية للفرد أي مجموعة القواعد التي تتحكم فيها و تنظمها، والأداء هو الاستعمال الفعلي للغة في المواقف الحقيقية، فالكفاءة إذن نظام عقلي تحتي قابع خلف السلوك العقلي، وعليه فإنه غير قابل للدراسة التجريبية المباشرة، وهكذا فإن الوسيلة الوحيدة للوصول إلى هذا النظام ودراسته هي الاستبطان (introspection)، فهو يساعدنا على إصدار أحكام على الجمل من حيث صحتها النحوية (grammaticalité) ومقبوليتها (acceptabilité)، وحسب تشومسكي فإن اللساني وصاحب اللغة يتمتعان بمقدرة لغوية تتمثل في الحدس (intuition)[170] ص210، الذي يعد القدرة أو الطاقة التي تمكن المتكلم أو اللساني من التمييز بين أنواع الجمل لاستخراج ما هو نحوي وطرد غير النحوي،و ترتبط ارتباطا عضويا بالملكة، ويتبين ذلك من خلال قول ميشال زكريا « نسمي مقدرة متكلم اللغة على إعطاء المعلومات حول مجموعة من الكلمات المتلاحقة من حيث أنها تؤلف جملة صحيحة أو جملة منحرفة عن قواعد اللغة بالحدس اللغوي»[171] ص51.و يعني هذا أن الحدس يمكن من معرفة الجمل من حيث استحالتها واستقامتها، وفيما يخص مكانة الحدس في القواعد التوليدية« يقول ليونز(lyons):

إن تشومسكي قدم حدس صاحب اللغة على أساس أنه دليل مستقل، ولكن الشرح الذي يقدمه هذا الحدس عدّه دليلا ثانويا للمهمة الأساسية لتوليد الجمل أما في عمله الأخير فقد اعتبر حدس أبناء اللغة جزء من المادة اللغوية التي تقوم القواعد بدراستها، وأصبح الآن يعتمد صحة هذا الحدس أكثر من ذي قبل عندما كان مهتما باختباره بواسطة تقنيات عملية opérational technique مرضية»[172] ص211، ولذا يمكن لصورة الكفاءة والأداء أن تتوضح أكثر إذا علمنا أن المتعلمين على العموم يجيدون إجراء العمليات الحسابية كالجمع والقسمة والضرب، ولكن إذا طلب منهم إجراء عملية ما، فإنهم يحتاجون إلى وقت من الزمن، ومع هذا فإنهم يخطئون أحيانا، وعلى نحو مماثل فإن جل الناس تقريبا يمتلكون مقدرة لغوية تمكنهم من استعمال اللغة استعمالا جيدا، ولكنهم

عند تطبيق هذه المقدرة خلال الكلام أو التلقي قد يحتاجون إلى وقت للتفكير، وعلى الرغم من هذا فقد يرتكبون بعض الأخطاء، إذ نجدهم يترددون ويتأتئون ويكررون أشياء، وتصدر عنهم بعض زلات اللسان، أما أثناء التلقي فقد لا يفهمون بعض الجمل والمفردات وتغيب عنهم كثير من الأشياء،و كل هذا دفع تشومسكي إلى التمييز بين الكفاءة والأداء، أما بالنسبة للساني فإن الكفاءة أي معرفة الفرد بقواعد لغته هي موضوع الدراسة اللسانية، وإذا كان اللساني لا يمكنه أن يدرس اللغة إلا بفحص ما يقوله الفرد، فإن هذه الأقوال الفعلية التي هي جزء من أدائه لا تكون إلا جزءا من الدليل على كفاءته، ويكون الحدس المتمثل في الأحكام التي يصدرها الفرد الجزء الثاني من هذه الكفاءة، وبهذا« التركيز على دراسة الكفاءة، يكون تشومسكي قد جعل من اللسانيات شعبة من علم النفس المعرفي (cognitive psycology)»[173] ص211-212، ومن خلال ما سبق نجد أن كلا من الرجلين قد نظر إلى المعايير المجردة في اللغة من خلال الفرد، الذي يتعامل بها تعاملا خلاقا، فالقواعد اللغوية ترجع في حقيقتها إلى العقل الداخلي والمنطق عند تشومسكي، كما ترجع إلى الكلام النفسي عند الجرجاني[174] ص86، ويكاد عبد القاهر وتشومسكي يتفقان على أن المتكلم يمتلك قدرة لغوية أتيحت له عن طريق النحو، إذ تسمح له بتوليد عبارات لانهائية، ذلك أن معاني النحو عند عبد القاهر« تقوم على فروق ووجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها»[175] ص87، وكلها من إبداع صاحب اللغة، الذي يتوخى معاني النحو في كل ما ينظمه أو ينثره، وبالمثل رأى تشومسكي أن المنهج الرياضي الذي يؤكد ميكانيكية التركيب يساعد على وجود أنماط لانهائية، وليست المسألة مجرد تلاحم بين الصيغ أو رص كلمات، وإنما يجب أن نضع في الاعتبار دائما الصلات المعقدة أمتجاورة كانت أم غير متجاورة، ويعتمد توليد هذه الأنماط اللغوية على ركائز ثلاث:

الأولى: النظم: وهو العنصر الأساسي الذي يسمح بعملية توليد الجمل والتراكيب المجردة، والذي يمكن تطبيقه على أية لغة من اللغات من خلال منظور شكلي خالص، أي بمعزل عن الصوت والمعنى.

الثانية: الصوت: و هو الذي يتحدد به الشكل الصوتي لأية جملة قد تم توليدها، أو استحداثها بتأثير العنصر السابق، وهذه المسألة لم تلق العناية الكافية من عبد القاهر نتيجة لإغفاله طبيعة الفصل بين المستوى التجريدي للنظم والمستوى المادي المسموع، ومن ثم وجدناه أحيانا يهمل الجانب الصوتي، وخاصة إذا اتصل بتصور الهياكل الإفرادية فيما أطلقوا عليه علم (الصرف).

الثالثة: الدلالة وهي ما يتصل بمعنى الجملة وطريقة تفسيرها من حيث نسبة المعاني إلى الموضوعات الشكلية التي نتجت عن العنصر الأول، ويبدو أن الحدس عند تشومسكي هو الموجه الأول للتفسير الدلالي من حيث اتصاله بجوهر التركيب، والإمكانات التفسيرية المتصلة بالصورة التجريدية السالفة[176] ص82.

ويشير هذا إلى أن تشومسكي قد مدَّ مجال بحوثه إلى مستويات صوتية دلالية، وهي مستويات اقترب منها عبد القاهر، ولكنه لم يعطها ما تستحق ذلك« أن اهتمامه كان موجها إلى الناحية النظمية بالدرجة الأولى على نحو جعل مقارناته التطبيقية والنظرية مركزة على البنى الجزئية للصياغة الأدبية، وكيفية ارتباط تكوينها الجمالي بالشكل الخارجي مع إدراك للفارق الدقيق بين مكونات الصياغة الأدبية بعد دخول النحو فيها، والصياغة المألوفة التي تأتي وما يتفق دون أي نية جمالية وراءها».[177] ص64.

وما نلاحظه على عبد القاهر وتشومسكي أنهما اعتمدا على عملية التوالد الجملي، مع أن الاختلاف بينهما يكمن في أن الأول بدأ بالمفرد وصولا إلى الجملة، وذلك من خلال عملية التعلق أما تشومسكي بدأ بالجملة وصولا إلى المفرد.

إلا أنه لا يمكن التفصيل في عملية التوالد الجملي عند عبد القاهر الجرجاني والتي تقوم على التعلق، لأننا سبق وأشرنا إليه بالتفصيل في الأسس، ولكن لكي تتضح العلاقة سنشير لها بقوله عن التعلق« الكلم ثلاث اسم وفعل وحرف، وللتعلق فيما بينهما طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما»[178] ص04.

هذه الاحتمالات التركيبية في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي ليست سوى معاني النحو وأحكامه، والمتكلم ينتقي منها ويختار بل في بعض الأحيان تكون هذه التصنيفات من صنع الأديب ذاته.[179] ص74.

كما أن التشكيل التجريدي عند عبد القاهر لا يقوم على مجرد الضم كيفما جاء واتفق، وإنما يقوم على التعليق ومراعاة حال الكلام بعضه مع بعض، ثم مراعاة الكلام لتمام المراد منه من خلال تلاقي في المعاني على الوجه الذي يقتضيه العقل، فالعبرة ليست بالتوالي الصوتي وإنما العبرة بالتناسق الدلالي[180] ص49.

ويمكن أن نرصد تشكيل الجملة تجريديا عند عبد القاهر على النحو التالي:

التشكيل الاسمي

1. اسم+اسم العلاقة: خبري: محمد مجتهد
2. اسم+اسم العلاقة: حالية: جاء محمد راكبا
3. اسم +اسم العلاقة: وصفية: محمد الكريم محبوب
4. اسم +اسم العلاقة:توكيدية: محمد نفسه موجود.
5. اسم+اسم العلاقة:بدلية: الزعيم محمد موجود
6. اسم+اسم العلاقة عطفية: محمد وعلي حضرا
7. اسم+اسم العلاقة:إضافية: غرف البيت واسعة
8. اسم (اشتقاق)+اسم العلاقة: فاعلية:أقائم محمد؟

9. اسم (اشتقاق)+اسم العلاقة: مفعولية: أمكتوب الدرس؟
10. اسم+اسم العلاقة: تمايز: عشرون درهما

التشكيل الفعلي

1. فعل+اسم العلاقة: فاعلية: حضر محمد
2. فعل+اسم العلاقة: مفعولية: كلمت محمدا
3. فعل+اسم العلاقة: مصدرية: فهمت فهما
4. فعل +اسم العلاقة:ظرفية: وقفت أمامك-خرجت اليوم
5. فعل+اسم العلاقة: مصاحبة: سرت والنيل
6. فعل+اسم العلاقة: سببية: جئت إكراما لك
7. فعل+اسم العلاقة: نسخ: كان محمد مجتهدا
8. فعل+اسم العلاقة: تمايز: طاب الولد نفسا
9. فعل+اسم العلاقة: استثناء: حضر الطلبة إلا طالبا [181] ص75-76.

التشكيل الحرفي

1. فعل+حرف+اسم العلاقة: النسبية: مررت بمحمد
2. فعل+حرف+اسم العلاقة: المصاحبة: سرت والنيل
3. فعل +حرف+اسم العلاقة: الاستثناء:ما حضر إلا محمد
4. فعل+حرف +اسم العلاقة: العطف: محمد وعلي محبوبان
5. حرف+جملة العلاقة: النفي: ما حضر محمد
6. حرف+جملة العلاقة: الاستفهام: هل حضر محمد؟
7. حرف+جملة العلاقة: الشرطية: إن حضر محمد أكرمته
8. حرف+جملة العلاقة: النسخ: إن محمد مجتهد
9. حرف+اسم العلاقة: النداء: يا محمد.[182] ص76-77.

من هنا يريد عبد القاهر الوصول إلى ظاهرة واحدة، وهي التلازم بين الكلمات حسب مقتضى خاص أي حالات التعلق المقبولة بغية الإفادة، وهي مدخل في صحة الكلم بتأليفه بعضا ببعض، ولا يعدو ذلك إلا قصد إصابة معنى من معاني النحو.

أما تشومسكي فقد اقترح نمطا من القواعد اعتبره أقوى وأقدر على تفسير البنية التركيبية للجمل، وذلك من خلال مقدرته على توليد أكبر عدد ممكن من هذه الجمل، إذ يقر بأن هذا النمط التركيبي يبنى على التحليل إلى مكونات مباشرة.

لقد اعتمد في عرض هذا النمط على قواعد توليدية تسمى بـ: قواعد إعادة الكتابة (règles de réécritures)، وهي عبارة عن مجموعة من القوانين التي تطبق عل الجمل، بحيث يمكن للباحث أن « يفرع (يولد) مبتدئا بـ*ج*[183] كرمز أولي مختلف عناصرها في مختلف مستوياتها حتى تتولد الجملة»[184] ص27، و هذا علما أن الجملة تتفرع أول مرة إلى مركب اسمي وآخر فعلي وكل مركب يتفرع بدوره إلى عناصر مركبة له.

معنى هذا أن تعاد كتابة كل رمز من الرموز المتوالية من اليمين إلى اليسار بالتدريج، حتى يتوصل إلى آخر سلسلة من الرموز التجريدية التي لا تقبل الاشتقاق[185] ص42، فإذا كانت الجملة تتكون من ركنين: اسمي وفعلي، فإن توليدها يتم على النحو التالي[186]:

ج ← م إ+م ف	ف ← يأخذ، يقرأ
م إ ← تعر+اسم	إ ← ولد، كتاب
م ف ← ف+م إ	تعر ← ال

بتطبيق القواعد المعجمية التي تسمح باستبدال كل رمز موجود على اليمين بالمفردة اللسانية الموجودة على اليسار لتتفرع مجموعة من الجمل من نمط(يأخذ الولد الكتاب)، وللحصول على جمل أخرى يكفي أن نستبدل هذه الرموز بما يناسبها من وحدات معجمية، وذلك بطريقة تدريجية حتى يتم الوصول إلى البنية النهائية للجملة، ووفقا لذلك فالمثال السابق يستطيع أن يفرع ثماني جمل وهي:

1- الولد يأخذ الكتاب / 2-الولد يقرآ الكتاب / 3- الولد يأخذ الولد / 4-الولد يقرأ الولد/ 5-الكتاب يأخذ الولد / 6-الكتاب يأخذ الكتاب / 7- الكتاب يقرأ الولد / 8-الكتاب يقرأ الكتاب.

لقد قام النحو(ت ت) بتعويض هذه الصياغة الرياضية بشجرة بحيث إن كل عقدة منها تمثل مؤلفا مباشرا، ويتوالى تشجير هذه المؤلفات حتى يتحصل على آخر الوحدات الكلامية[187] ص43، التي لا يمكن توليدها:

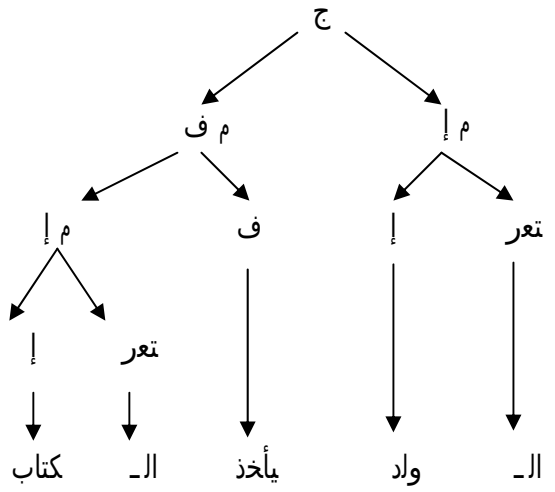

من كل ما سبق ندرك أن المنهج العقلي هو الذي سيطر على فكر عبد القاهر و تشومسكي، فقادهما إلى اعتماد النحو التقعيدي أساسا لإدراك القيمة الحقيقية للصياغة، وما يمكن أن يتيحه هذا النحو من إمكانات تركيبية تقترب من الإنسان ومقاصده الواعية، كما ندرك اعتمادهما لمستويي الأداء في البناء السطحي، والبناء الداخلي، دون محاباة طرف على حساب الطرف الآخر، وهذا الإدراك يرجع –عند الجرجاني- إلى فلسفة تحتكم إلى الرغبة في نيل أعلى درجات البيان، كما يرجع عند تشومسكي إلى نظرته العامة إلى الطبيعة الإنسانية، واتصالها بالحرية الفردية، ولا شك أن كلا من الرجلين قد نظر إلى المعايير المجردة في اللغة من خلال الفرد الذي يتعامل بها تعاملا خلاقا، فالقواعد اللغوية ترجع في حقيقتها إلى العقل الداخلي والمنطق عند تشومسكي، كما ترجع إلى الكلام النفسي عند الجرجاني.

من المعلوم أن مدار نظرية النظم تقوم على معاني النحو،لأننا نجده ينظر إلى النحو نظرة جديدة تعتمد الوصف و إمكانية خلق تعابير تتمايز عن سابقاتها، و ذلك لان النحو عنده هو « توظيف في الأساليب البلاغية وإظهار وجه المعاني في الكلام وطرائق البيان في التركيب»[188] ص219، و ذلك لأنه جعل النحو علما يبحث في العلاقات التي تقيمها اللغة بين مختلف تراكيبها، فكان تصوره للنحو جديدا، لأن اللغة عنده ليست مجرد مصطلحات يخضع لها الفكر، وإنما هي رموز تتجسد فيها حالة المتكلم الباطنية و الذوقية .

وينظر إلى تأليف الكلام وتوخي الصواب في ذلك، وهذا ما يلمس في أمثلته الكثيرة كـ: زيد منطلق والمنطلق زيد وزيد المنطلق تلك الدقة جعلته يربط النحو بالمعنى داخل السياق الكلامي، ومن ذلك لا تبرز أهمية اللفظة عنده إلا عندما توظف في سياق كلامي، وأن الألفاظ بإفرادها لا تسمو على أخرى ولا تفضلها، و«أن الواضع وإن تعددت ألفاظه لمسمى واحد فليس بين تلك الألفاظ تفاضل أو فرق، وإنما يحدث ذلك التفوق حين ينظر إليها في نظم تكاملت أسبابه وتضامت أجزاؤه، واجتمعت أطرافه»[189] ص56.

لقد انطلقت نظرية الجرجاني من اعتبار أن الجملة هي الوحدة الأساسية اللغوية وكذلك اعتبر تشومسكي الجملة حين قال « المقولة الكبرى التي تحكم باقي المقولات، وانطلاقا منها يتم اشتقاق مكوناتها بالاستناد إلى تطبيق مبدأ التحليل إلى المكونات المباشرة وهو ما يمثل له بالقاعدة الصورية»[190] ص36.

كما أن الجرجاني قد ميز في الجملة بين البنية الظاهرية، وبين البنية العميقة، وأشار إلى القواعد التحويلية التي تربط بينهما، ولم يتوسع الإمام الجرجاني في شرح البنية العميقة والسطحية وبيان القواعد التحويلية التي تربط بينهما، لأن ذلك معروف جيدا في علم النحو منذ بداية وضع النحو، فقد أشار النحويون مثلا إلى أن كان وأخواتها فعل ناقص يدخل على المبتدأ والخبر فيرفع الأول ويسمى اسمها وتنصب الثاني ويسمى خبرها، فإذا أخذنا جملة (كان زيد قائما) فهذه بنية

ظاهرية وتقابلها البنية العميقة (زيد قائم)، وتتجلى القواعد التحويلية في إدخال (كان) وما يستتبعه ذلك من تغيير في الوصف النحوي والحالة الإعرابية للمسند والمسند إليه[191] ص220-221، كما يعزى ذلك إلى تصريف كل متكلم لانتاجاته الكلامية و تفننه في ضروب البيان، و قد تعرض الجرجاني إلى بحث البنية الظاهرية للجملة، وبنيتها العميقة ووضح القواعد التحويلية التي تربط بينهما حين تطرق إلى شرح "الاستعارة والتشبيه" كما في المثالين التاليين:

أولا: (اشتعل الرأس شيبا)[192] 4، فهذه بنية ظاهرية، وتقابلها البنية العميقة (اشتعل شيب الرأس)، والقواعد التحويلية أن يسلك بالكلام طريق ما يسند الفعل فيه إلى الشيء، فيرفع به ما يسند إليه، ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوبا.

ثانيا: « (كأن زيدا الأسد) فهذه بنية ظاهرية، وتقابلها البنية العميقة (زيد كالأسد)، والقواعد التحويلية في هذا المثال، إنما تمت وفق : تقديم الكاف إلى صدر الكلام وتركيبها مع (أن) وما يستتبع ذلك من تغيير في الوصف النحوي والحالة الإعرابية لكل من المشبه والمشبه به.

و كما دعا تشومسكي كذلك إلى التمييز بين البنية الظاهرية والبنية العميقة للجملة»[193] ص221؛ نجد عبد القاهر قد ميز بين التقديم على نية التأخير لأنه لا يؤدي إلى تحويلات قواعدية، والتقديم لا على نية التأخير لأنه يؤدي إلى تحويلات قواعدية:« واعلم أن تقديم الشيء على وجهين تقديم يقال له أنه على نية التأخير وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمة الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ والمفعول إذا قدمته على الفاعل»[194] ص83.

كقولنا: منطلق زيد، وضرب عمر زيدا.

فمعلوم أن (منطلق) و(عمرا) لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبرا للمبتدأ ومرفوعا بذلك وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله.

وتقديم لا على نية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم وتجعله بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له فتقدم تارة هذا على ذلك وأخرى ذلك على هذا»[195] ص83.

ومثال ذلك: زيد المنطلق، والمنطلق زيد.

« فأنت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه من التأخير فيكون خبرا لمبتدأ كما كان، بل على أن تنقله من كونه خبرا إلى كونه مبتدأ»[196] ص84.

لقد دعا تشومسكي إلى التمييز بين تقديم أسلوبي وتقديم يؤدي إلى تحولات قواعدية، وهذان النوعان اللذان تحدث عنهما الجرجاني يفرزان وظائف دلالية مختلفة منتجة المعنى، فالمعنى عند عبد القاهر يبدأ من الجملة انطلاقا من علاقتها بالجمل الأخرى في السياق الذي هي فيه، أي دراسة الجانب المتعلق بالمعنى الدلالي للجملة، وهي أقرب شيء إلى النحو من حيث أنها تتناول التركيب

والسياق، لأن النحو يبدأ من الأبواب المفردة (الناحية الشكلية) وينتهي بالجملة، والمعاني تبدأ بالجملة لتصل منها إلى السياق الكلامي[197] ص225.

التصرف بمعاني النحو ليس معناه الصواب، ومطابقة الكلم للقواعد والتحرز من اللحن أو الزيغ في الإعراب، وإنما يلجأ الناظم أو الناثر للتقديم والتأخير أو التعريف والتنكير وما شابه ذلك بطريقة ناتجة عن إعمال الروية والفكر لتلائم هذه الأساليب المعنى، وفي هذه الحال فإن المزية تكون في النظم، لكن الكثير من الناس يتشابه عليهم الأمر فيظنون المزية في الألفاظ[198] ص77، كالاستعارة مثلا، يظنون المزية في اللفظ المستعار، وهذا غير دقيق، فأهمية الاستعارة لا يمكن بيانها إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته، و هذا ما دعا الجرجاني إلى التوقف عند قوله تعالى:(واشتعل الرأس شيبا)[199] 4.

وبين من خلالها خطأ الاعتقاد بأن المزية تتبدى في الاستعارة "اشتعل"، بينما الفضل –في رأيه- نابع من السياق الذي وضعت فيه، كإسناد الاشتعال للرأس وتأخير "شيبا" لتنتصب في آخر الجملة على التمييز[200] ص43، ولو أننا غيرنا ترتيب الألفاظ لتغير المعنى[201] ص80.

وهذا الذي ذكره الجرجاني لا يختلف عما ذكره تشومسكي عند الحديث عن البنية العميقة في الجملة الواحدة، إذ« إن أي تغيير في التركيب النحوي ينتج عنه تغيير في الدلالة، وإن أي مفردة تتغير في بنية ما تعني تغييرا في التركيب النحوي»[202] ص75.

لعل أهمية المساهمة التي قدمها تشومسكي للدراسات اللسانية تتمثل في« تبسيط النحو بتقسيمه إلى القواعد الخاصة بالتركيب الأساسي، ثم قواعد مفادها تفريع جمل محولة غير متناهية العدد»[203] ص225، إذن فالنحو نحو توليدي، فانطلاقا من الجمل المتناهية يتم توليد وإنتاج جمل لا متناهية، وانطلاقا من هذه الفرضية يتم التمييز بين بنيتين للجملة: البنية العميقة وهي بنية صورية مجردة، والبنية السطحية: وهي تحقق عن طريق تطبيق مجموعة من القواعد[204] ص36.

ومن هنا نرى أن تشومسكي حول المعنى النحوي إلى بنية عميقة غير قابلة للظهور إلا من خلال بنيات سطحية متنوعة في الجمل التي ننطقها أو نسمعها، و هذا ما دفع عبد القاهر إلى التحدث عن متعلقات الفعل وكونها تغير معنى الجملة[205] ص415-416-417.

كما أن علماء العربية استعملوا معايير لتقسيم الكلام إلى أجزائه، و« أول المعايير وهو معيار المعنى، أي علاقة الكلمة بالعالم الخارجي والثاني هو الشكل أو المبنى من حيث قبوله لحركات أو زوائد تدل على حالات إعرابية أو معان صرفة أو نحوية مختلفة ثم موضع الكلمة بالنسبة للكلمات الأخرى في التركيب اللغوي، أو الجملة التامة»[206] ص210.ونجد تشومسكي لم يؤكد كثيرا على المعيار الأول، الذي يجب أن يكون نقطة البدء التي يعالجها التحليل اللغوي، وهذه العلاقات بحثها الجرجاني في علاقات الإسناد وفي السياق الكلامي وفي كيفية التعلق.

إن القواعد التحويلية التوليدية تهتم مباشرة بآلية اللغة التي تتيح للإنسان أن ينتج جمل اللغة انطلاقا من نظم القواعد الكائنة ضمن كفاية المنشئ[207] ص227، كقولنا أكل الرجل خبزا/الرجل أكل الخبز/الخبز أكله الرجل/سيأكل الرجل الخبز/ أكل الخبر...فالجمل المحولة من جملة النواة موجودة في البنية العميقة، وسيزيل التحويل مفهوم الالتباس الذي ينتج في جملة النواة، وهذا ما لاحظه الجرجاني في أن الأساليب تتفاوت حسب قدرة المنشئ على نقل اللفظة من مجال الوضع إلى مجال آخر يعتمد العقل، الذي يمكنه إدراك تنوع المناسبة حسب تنوع الموقف مثل: إن زيدا كالأسد/كأن زيدا الأسد/ أو: اشتعل الرأس شيبا/اشتعل شيب الرأس، وكما تعرض في موضع آخر لمثل هذا التفريع الذي وُجد عند تشومسكي، وهذا ما يقوله في: زيد منطلق، على اعتبار أنها النواة التي يتفرع منها: زيد ينطلق/ينطلق زيد/المنطلق زيد/زيد هو المنطلق/زيد هو منطلق[208] ص64، هذا على مستوى الإخبار، وكذا على مستوى النفي والاستفهام: إن تخرج أخرج/وإن خرجت خرجت/ وإن تخرج فأنا خارج/ وأنا خارج إن خرجت/ وأنا إن خرجت خارج... إلى ما لا نهاية انطلاقا من جملة النواة، وذلك ما أفادنا به عبد القاهر في الدلائل، وتشومسكي أضاف إلى اللغة ما يسمى بالنحو التوليدي متجاوزا الاهتمام بالبنية السطحية للغة المتولدة عن بنيتها العميقة؛ وإذا كانت البنية السطحية للغة تتحدد في المستوى الصوتي، فإن البنية العميقة تمثل شبكة العلاقات النحوية المولدة للمعاني، وقد دعا إلى الاكتفاء بتصنيف قواعد البنية السطحية والبحث عن قوانين التوالد في اللغة.

كما يحتم علينا المقام الرجوع إلى ماهية النحو، فالنحو عند تشومسكي هو نظام تتشابك فيه العلاقات لتصبح بنية جامعة مانعة، حتى يبدو الموضوع في صورته النهائية نظاما متكاملا، ومبادئه تحدد من المفاهيم الدلالية.

وفكرة النحو التوليدي هو الوصف الدقيق للغة من اللغات مع تحديد الإمكانيات التعبيرية الكامنة فيها والتي ينتفي منها التعبير.

هنا تجاوز فكرة النحو التوليدي من كونه مجرد وصف إلى محاولة تحديد مجموع الإمكانات التعبيرية الكامنة عند مستخدم اللغة، بالمخزون اللغوي لديه يفهم جملا و تعابير لم يسبق له أن نسمعها فالمتكلم بوساطة المخزون اللغوي يتجاوز التصنيف إلى البناء المماثل، والأنماط النحوية التي هي نظام من القوانين، أي أن النحو ينتج جملا مأخوذة من جمل، صحيحة نحويا

وما يقصده عبد القاهر من « توخي معاني النحو»[209] ص356، هو «إحداث صياغة واضحة للكلم تجري في ذهن المتكلم بلغة ما لتؤدي إلى إحداث كلام تستخدمه الجماعة اللغوية التي ينتمي إليها، والتي تحمل هي الأخرى هذه العمليات في أذهانها»[210] ص231، وذلك واضح من قوله« اعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها

ببعض ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس»[211] ص44-45.

إن أهم ما قدمه عبد القاهر وتشومسكي الدقة المتناهية في استعمال قواعد النحو، وحاولا أن يجعلا تلك القواعد مشابهة للقوانين الرياضية، وهو المدخل لدراسة النص من حيث قدرته في الكشف عن الطاقات الكامنة في اللغة، وقد كان لهما دور في الكشف عن التحولات التي تظهر من البنية السطحية والعميقة.

وأظهرا النحو في القدرة على وصف التراكيب التي تتحكم في الإمكانات المتجددة، كما أعطيا لكل تركيب خصوصيته التي تربطه بنظامه، ذلك أن الألفاظ ذاتها لا تختص بواحد دون الآخر، وإنما تأتي هذه الخصوصية إذا توخى فيها النظم والتركيب النحوي الذي لا يخل بالمعنى في السياق الكلامي، وأدرك الجرجاني أنه من النحو يمكن إدراك أو فهم نظام اللغة، وكلاهما ينظر إلى النحو باعتباره عملية أساسية في الإخبار، وهذه العملية تمر من المستوى الشكلي الى المستوى السياقي (السطحي والعميق)، و الذي تولد عنه متعة التاثير.

وهذا ما يلمس في توضيحات الجرجاني أثناء سرده للشواهد كقول الفرزدق:

فقلت عسى أن تبصرني كأنما بني حولي الأسود الحوارد

قوله (كأنما بني) إلى آخره في موضع الحال من غير شبهة، ولو أنك تركت (كأن) فقلت: عسى أن تبصرني بني حولي كالأسود، رأيته لا يحسن حسنه الأول، ورأيت الكلام يقتضي الحوار كقولك: عسى أن تبصرني وبني حولي كالأسود الحوارد[212] ص163.

لقد كان الجرجاني أدق فهما لتكون اللغة وذلك حينما اعتبرها معان نفسية يعبر عنها بألفاظ منطوقة، وهو ما نجده عند تشومسكي ممثلا بمصطلحي الكفاية اللغوية (performance) والأداء أو الإنجاز اللغوي (compétence)؛ فالكفاية اللغوية تكون ممثلة في امتلاك المتكلم أو السامع (ideal speaker –hearer) القدرة على إنتاج عدد هائل من الجمل انطلاقا من عدد محدود من الفونيمات الصوتية والقدرة على الحكم بصحة الجمل التي يسمعها من وجهة نظر نحوية تركيبية، ثم القدرة على الربط بين الأصوات المنتجة وتجميعها في شكل مورفيمات تنتظم في جمل، مع القدرة على ربطها بمعنى لغوي محدد، وذلك كله يتم عن طريق عمليات ذهنية باطنية (نفسية)، يتم التنسيق بينها بما يسمى آلية إنتاج اللغة؛ وهذه القواعد والقوانين وتلك القدرة كامنتان في الذهن، أما استعمال اللغة فيسمى الأداء، و هو الكلام أو هو الجمل المنتجة التي تظهر في شكل فونيمات ومورفيمات، وتنتظم عبر تراكيب جملية خاضعة للقواعد والقوانين اللغوية الكامنة والمسؤولة عن تنظيم هذه الفونيمات، والمورفيمات في نظمها وتراكيبها، وهو أيضا الوجه الظاهر المنطوق للمعرفة الضمنية الكامنة باللغة، ولكن هذا الوجه قد لا يحصل بينه وبين الكفاية تطابق تام، فيحصل فيه انحراف ناتج عن عوامل مقامية أو ذهنية أو نفسية اجتماعية، بمعنى أنه قد يكون انحرافا مقصودا مثلما نجده في

المجاز والانزياح أو ناتجا عن خطأ في ذهن المتكلم؛ وقد نتج عن هذين المصطلحين (الكلام النفسي والكلام المنطوق) مصطلحان آخران هما البنية السطحية والبنية العميقة (المعنى الأولي ومعنى المعنى)؛ فالبنية العميقة هي الأساس الذهني المجرد لمعنى معين، توجد في الذهن وترتبط بتركيب جملي أصولي، يكون هذا التركيب رمزا لذلك المعنى وتجسيدا له، وهي النواحي التي لا بد منها لفهم الجملة قصد تحديد معناها الدلالي، وإن لم تكن ظاهرة فيها، و ذلك« بصرف النظر عن الكيفية التي تأتي عليها البنية السطحية هذه، فقد تكون كما ذكرنا قبل قليل، وقد ينطق بها المتكلم مقدما جزء من الجملة النواة* على الآخر...وهذا كله لا يقدم ولا يؤخر في المعنى الذي في ذهن المتكلم أو في الكشف عنه»[213] ص56، وذلك لأن البنية الملفوظة (السطحية) هي ثوب وحلية للبنية العميقة الكامنة في ذهن المتكلم؛ فالكفاية اللغوية تعني تخزين اللغة، مفردات و تعابير، وخلال ذلك تكون خلايا اللغة في الدماغ القواعد والقوانين التي تسير عليها اللغة، والتي تؤدي إلى أن تكون هذه الخلايا قادرة على إنتاج عدد غير محدود من الجمل –عن طريق هذه القواعد-، ولكنها تظل في حالة سكون حتى يثيرها مثير خارجي أو داخلي فتتولد عنها –عمليا- الجمل التي تتناسب مع هذا المثير؛ والأداء هو القدرة على الإنتاج الفعلي للجمل المرتبطة بالمثير، وهذا ما قاله الإمام عبد القاهر الجرجاني: « وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، ومما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفته... ،إن الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم يترتب في النطق حسب ترتيب معانيه في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرّد أصواتا وأصداء حروف، لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أنه يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأنه يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك»[214] ص55-56، ومفاد هذا القول أن اللفظ تابع للمعنى في النظم وأن الكلم يترتب في النطق حسب ترتب معانيه في النفس، وهذا يدل على حقيقتين الأولى: أن السامع لا يستقبل ألفاظا دون معان ، فغالبا ما تأتي الألفاظ في تعابير حاملة معان مركبة، وثانيا: أنه تنطق الألفاظ غالبا في تعابير تترتب في النطق والكتابة حسب ترتيب معانيها في النفس أي العقل، وهذا يعني أن مستقر المعاني هو النفس (العقل)، ولن تستقر المعاني في العقل دون وجود خلايا معدة وقادرة على الاستقبال لولا أن تكونت فيها مسارب(قوالب) للمعاني والألفاظ كمفردات وتعابير تقوم على أساس هيئات تراكيب تكونت في هذه الخلايا، وهذه التراكيب قادرة على التعبير بالألفاظ حسب ترتيب المعاني فيها، ولما كانت المعاني غير متناهية، فهذا يعني أن هذه المسارب، وهيئات التركيب قادرة على توليد ما لا يحصى من المعاني، وإلا لما استطاع المتكلم أن يأتي بجديد في المعنى الذي يتولد عن ألفاظ جديدة أحيانا، أو ترتيب ألفاظ قديمة ترتيبا جديدا، أو جمعا بين بعض الألفاظ الجديدة والقديمة مع ترتيب جديد لها، لذلك يتبين أن عبد القاهر قد سبق تشومسكي بقرون في معرفة هذه الحقيقة اللغوية، إذ يجدر بنا أن نلاحظ أن عبد القاهر قال بأن الألفاظ تترتب حسب ترتيب المعاني

في النفس، ولم يقل في العقل لأن العقل لا يتحرك إلا إذا حركته النفس، ولهذا فإن حركية واستنفار العبارات في الخلايا من الدماغ لا يكون إلا بتحريك من النفس، ولهذا يختلف ترتيب المعاني في العقل وترتيب الألفاظ تبعا لذلك في مجال العلم أو الفكر عن ترتيبهما في مجال الأدب، لأن النفس تكون مستقرة استقرارا كبيرا في حال التفكير العلمي، أما في مجال الأدب فإن حركتها تكون عنيفة مما يضع أمام العقل صورا وتشبيهات ومجازات لا يتحقق مثلها في العلم، إذ يكاد يكون العلم خاليا من الصور والتشبيهات، لذلك يتوقف عند حدود المعنى الأولي دون الولوج إلى ظلال المعنى، مما يؤكد أن البلاغة الجرجانية ذات علاقة وطيدة مع الدرس اللغوي الحديث حيث نعثر فيها على وشائج متينة تربطها بالنحو التوليدي والنحو الوظيفي، وذلك انطلاقا من اهتمامها بالدلالة في علاقتها بالترتيب والتداول (المقاصد التداولية)، وهذا ما جعلها تحظى باهتمام الدارسين وإعجابهم، ونذكر منهم(كمال أبو ديب، محمد العمري، نصر حامد أبو زيد وغيرهم)، إذ ترتكز هذه البلاغة النصية الوظيفية -مقابل البلاغة التواصلية عند الجاحظ- على نظرية النظم التي تجعل الكلام الأدبي مخالفا للكلام العادي من منطلق نظمه، بل يختلف الكلام الأدبي ذاته من حيث درجة الأدبية فيه انطلاقا كذلك من نظمه و أسلوبه.

لقد حاول تشومسكي التعامل مع الظاهرة اللغوية من أجل « تأسيس نظرية لسانية تملك الشرعية المعرفية لأن تكون بديلا جديدا يفي بمتطلبات الدال والمدلول على حد سواء، وتلك خاصية تميز النظرية التوليدية والتحويلية من الاتجاه التوزيعي الذي أبعد من اهتماماته الجانب الدلالي تحت تأثير النزعة السلوكية التي تعول على الجانب الشكلي دون سواه»[215] ص25، ومن هنا يظهر أن تشومسكي استطاع من نظرية النحو التوليدي التحويلي أن يحول مسار البحث اللساني من منحى يستمد معطياته من علم النفس السلوكي إلى منحى آخر يستهدف الكشف عن الكفاية اللغوية للمتكلم والسعي تحقيقا لتعليل الآلية التي تتحكم في بناء الجمل، وذلك لأن« البنى التركيبية للغات الإنسانية تنشأ من الخصائص النظرية للفكر الإنساني»[216] ص174، ومن هنا أصبحت الجملة قطب الرحى في الإجراء التوليدي والتحويلي، وفي ضوء هذا التوجه كانت اللغة في نظر تشومسكي « مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل، كل جملة طولها محدود، ومكوّنة من مجموعة متناهية من العناصر، وكل لغة طبيعية تحتوي على عدد متناه من الفونيمات علما بأن عدد الجمل غير متناه»[217] ص10. ونستشف مما سبق أن تشومسكي في نظريته التوليدية التحويلية يقوم على مجموعة من المبادئ نجدها مبثوثة في نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني، ونجملها في النقاط الآتية:

1- تعتبر الجملة الوحدة الأساس والنواة في كل تركيب لغوي، إذ يميز فيها بين البنية الظاهرية والبنية العميقة، وتتحقق العلاقات المعنوية في البنية العميقة للجملة تحققا واضحا، إذ تنظم القواعد التحويلية العلاقة بين البنية العميقة والبنية الظاهرية للجملة.

2- يميز تشومسكي – مثلما نجد ذلك عند عبد القاهر – بين التغيرات الحاصلة في الجملة، والتي تكون ناجمة عن تقديم أو تأخير لمواضع الكلمة في الجملة، والتي« لا تؤدي إلى تغيير جوهري في المعنى، بل ترتبط فقط بخصائص أسلوبية، وبين تغيرات أخرى في الجملة تنجم عن تقديم أو تأخير موضع الكلمة في الجملة وتؤدي إلى تغيير جوهري في المعنى تنجم عنه تحولات قواعدية»[218] ص115، و تجدر الإشارة هنا إلى أن تشومسكي يميز -كما ميز قبله عبد القاهر- بين نوعين من القواعد ممثلة في القواعد المعيارية والقواعد الوظيفية، فالقواعد المعيارية تكون محكومة بالجانب الشكلي، أما القواعد الوظيفية فتحتكم إلى وظيفة الكلمة في بنية الجملة، ومنه « يكون عبد القاهر بهذا المنهج، وبهذا التعليل النحوي العلمي لفن القول قد سبق الكثير من الدارسين في هذا المجال في الجانب المجدد، ولامس اتجاه مدرسة النحو التحويلي والتوليدي»[219] ص30، وذلك لأن منهجه يقوم على الاعتبارات الآتية:

1- اعتبار الجملة هي اللبنية الأساسية في كل تركيب لغوي، إذ يميز من خلالها بين البنية الظاهرية (السطحية) والبنية العميقة، و تنظم القواعد التحويلية العلاقة بين البنية العميقة والبنية الظاهرية السطحية للجملة.

2- اعتبار التحولات الحاصلة في الجملة من تقديم وتأخير، وما يترتب عن ذلك من تغير جوهري في المعنى، إذ يذهب الجرجاني في كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة إلى بسط القول بالتمييز بين ظاهرة التقديم على نية التأخير الذي لا يؤدي إلى تحولات قواعدية وبين التقديم الذي هو ليس على نية التأخير، لأنه يؤدي إلى تحولات قواعدية، وهو ما ذهب إليه تشومسكي نفسه، وقد مثل لذلك عبد القاهر بقوله تعالى:(فما ربحت تجارتهم)[220] 2، فهذه بنية سطحية تحول إلى بنية أخرى في شكل آخر وهي (فما ربحوا في تجارتهم)، فالجملتان تشتركان في المبنى الظاهري، ولكنهما تختلفان في الدلالات المعنوية، لأن الفاعلية في الجملة الأولى كانت للتجارة، بينما في الجملة الثانية فالفاعلية مسندة لأصحاب التجارة، ويقف عبد القاهر هنا معللا العلاقات التي أثرت في تغيير المعنى بين الجملة الأولى والثانية، والذي كان مرده إلى ترتيب عناصر الكلام ونظمه والعلاقات الناتجة عن ذلك، وها هو سر المنهج البلاغي في نظرية النظم[221] ص160، وهذا ما يوضحه قول الإمام الجرجاني:« واعلم أنه ليس عجيب أعجب من حال من يرى كلامين، أجزاء أحدهما مخالفة في معانيها لأجزاء الآخر، ثم يرى أنه يسع في العقل أن يكون معنى أحد الكلامين مثل معنى الآخر سواء حتى يتصدّى فيقول: إنه لو كان الكلام فصيحا من أجل مزية تكون في معناه ، لكان ينبغي أن توجد تلك المزية في تفسيره»[222] ص329، ومثال ذلك في التعجب قوله تعالى:(فما ربحت تجارتهم) -مثال مذكور سابقا- ، إذ يرى أن إعراب الاسم الذي هو التجارة قد تغير، فصار مرفوعا بعد أن كان مجرورا، ويرى أنه قد حذف من اللفظ بعض ما كان فيه، وهو الواو في (ربحوا) و(في) من قولنا:(في تجارتهم)؛ ثم لا نعلم أن ذلك يقتضي أن يكون المعنى قد

تغير كما تغير اللفظ[223] ص90؛ ومن هنا ندرك أن تشومسكي قد ميز بين البنية الظاهرية والبنية العميقة للجملة، كما أن عبد القاهر قد سبقه إلى ذلك في نظريته من خلال إدراك هذا التمايز بين البنية السطحية والبنية العميقة على اختلاف المصطلح المطلق لذلك، وهذا ما حصره في الجمع بين الدراسة النحوية والبلاغية للجملة؛ و يجدر بنا أن نشير هنا أن عبد القاهر في نظريته قد تعامل مع المنهج البنيوي انطلاقا من النص الأدبي باعتباره وحدة كلية منسجمة، تحلل أجزاؤه وتحدد نتائجه، فنظرته المنهجية تؤكد أن الكلي هو الذي يستدعي الجزئي، وكلما كان الكلي سليما في بنيته وفي الفكرة التي يعبر عنها، تبع ذلك سلامة كل جزئية من جزئيات هذا الكلي، بينما ينطلق أصحاب المنهج البنيوي من الجملة باعتبارها وحدة جزئية ثم يذهبون على إثرها إلى تعميم النتائج في القاعدة والنظرية؛ ولئن كانت هناك من مناقب تذكر في نظرية النظم عند الجرجاني خلال الدراسة المقارنة بين منهجه وما جاء عند المحدثين الغرب فإنه يتحتم علينا أن نشيد بشمولية نظرية الجرجاني واتساع منهجها للدرس اللغوي والأدبي معا، لأنها استطاعت أن تطوع القاعدة النحوية قصد معالجة الخطاب الأدبي –شعريا أو نثريا- على السواء من منظور أسلوبي أو جمالي شعري، على غرار ما ورد عند الغربيين في متابعتهم للدرس اللغوي منفردا عن الظواهر المشتبكة به، وذلك انطلاقا من دي سوسير (رائد البنيوية الشكلية) الذي درس اللغة ولسانها دراسة وصفية كما هي، واستفاد من منهجه مارتنيه (رائد البنيوية الوظيفية)، ثم تبعه في ذلك تشومسكي في منهجه المعتمد على النحو التوليدي والتحويلي ومن هذا الجانب يتبدى لنا مظهر التفوق عند عبد القاهر الجرجاني الذي استطاع أن يروض النص الأدبي لخدمة قضايا لغوية وبلاغية لم يكتب لها الظهور إلا في سنوات متأخرة عند الغرب، وهذا ما جعل نظرية النظم تتواءم في شموليتها لتستقطب الدراسة الحديثة (الأسلوبية) وتثبت بجدارة صلتها بالنظم، لأنه الرحم الأول الذي نشأت فيه الأسلوبية، وذلك لما له من قدرة على احتواء النص الأدبي بشقيه الدلالي والجمالي، وكان نتيجة ذلك أن تفطن رواد الأسلوبية عند الغرب حديثا إلى ضرورة دراسة التراكيب اللغوية في علاقتها بظروف ومحددات نصية وغير نصية*، لأن النص الأدبي في ذاته هو خطاب مركب من عدة عناصر نحوية وبلاغية ودلالية، وكل عمل فني هو أولا وقبل كل شيء بناء، لذا يستوجب على الفنان أن يتعلم كيف يبني محققا ما يرغب توصيله؛ و نجد الإمام الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز يهدف إلى بلورة معنى النظم، حيث نوه إلى أن ما يميز بلاغة أي خطاب هو نظمه، لأن تلك البلاغة تتحقق بفضل ما يقتضيه علم النحو والعمل على قوانينه و اقتفاء اثر الأساليب التي جرى عليها اللسان العربي مشيرا إلى إمكانات التعلق، ومحددا إياها في تعلق الاسم بالاسم وتعلق الاسم بالفعل وتعلق الحرف بهما إذ نجده يقول:«..فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه، وكذلك السبيل في كل شيء كان له مدخل في صحة الكلم بعضها ببعض، ولا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النحو، ومعنى من معانيه، ثم إنا نرى هذه كلها موجودة في

كلام العرب، وترى العلم بها مشتركا بينهم»[224]، وهنا يلح على أن طبيعة المعنى ترتبط بأنظمة تركيبية ونظمية تحددها علاقات مولدة الأثر البلاغي، وأن الوحدات اللغوية باعتبارها منعزلة خارج السياق لا تحصل لها المزية إلا في علاقاتها ببقية الوحدات داخل التركيب النظمي، فالنظم إذا « بنية تتسع لكثير من مظاهر النشاط اللغوي، كعنصر الوضوح وعنصر المطابقة والانسجام المنطقي، وصدق المحمول على الموضوع ومراعاة المستوى الصوابي»[225] ص59، أي أن هذه الشروط كلها من مستلزمات النظم المستمد قواعده من النحو وما ينشأ عنه، إذ يرى عبد القاهر أن « الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، وهو المقياس الذي يعرف به صحيح الكلام من سقيمه»[226] ص63، فالكلمة إذا لا يتصور معناها دون تعليق معناها بمعنى كلمة أخرى، إذ لا يصح أن يتعلق بها الفكر مجردة من معاني النحو التي هي محصول ذلك التعلق، فعبد القاهر لا يفضل المعاني الأوّل عند بيان المعاني الثانية، إذ المعاني الأولى نحوية (شكلية) وهو الأساس الذي تقوم عليه المعاني الثانية الإخبارية، لذلك فإن صحة النظم تكون في توخي المعنى الإخباري الوظيفي مع حسن التقدير والفهم ومراعاة بنية الكلام، فإذا أغفلنا هذه الحقيقة فقد يشتبه علينا الفهم ويلتبس، فلا نفهم النظم فهما خليقا به -كما وضحه الجرجاني-، وذلك إذا نظرنا إلى التركيب نظرة سطحية، وهنا نجد الجرجاني يستشهد بقول المتنبي:

بنونا بنو أبنائنا وبَنَاتُنَا بنوهن أبناء الرجال الأباعد[227] ص65.

وهنا تأكيد على أنه لا تحصل المزية للنظم دون النظرة العميقة لبنيته إذ يوضح ذلك في موضع آخر قائلا: « واعلم أن الفائدة تعظم في هذا الضرب من الكلام إذا أنت أحسنت النظر فيما ذكرت لك من أنك تستطيع أن تنقل الكلام في معناه من صورة إلى صورة من غير أن تغير من لفظه شيئا، أو تحول كلمة عن مكانها إلى مكان آخر، وهو الذي وسع مجال التأويل والتفسير، حتى صاروا يتأولون في الكلام الواحد تأويلين، أو يفسرون البيت الواحد عدة تفاسير، وهو على ذلك الطريق المزلة التي ورط كثيرا من الناس في الهلكة»[228] ص286، وهكذا يحصل فساد النظم إذا أخطأنا التقدير والتأويل وأسأنا فهم البنية العميقة التي يقصدها القائل من خلال البيت السابق، ومنه توجب علينا الوقوف على ماهية النحو من منظور الجرجاني ، إذ يرى هذا الأخير أن النحو هو نظام تتشابك فيه العلاقات لتصبح بنية جامعة عامة، ومبدأ النحو التوليدي التحويلي يقوم على تجاوز الوصف إلى التعليل، وذلك بتحديد الإمكانات التعبيرية الكامنة في اللغة، ومن هنا يبدو لنا التجاوز الذي أحدثه النحو التوليدي من دائرة الوصف إلى تحديد مجموع الإمكانات التعبيرية الكامنة عند مستخدم اللغة، أي أن النحو عنده ينتج جملا مأخوذة من جمل أخرى، واهتم تشومسكي هنا بالتفريق بين الأشكال والتراكيب الصحيحة نحويا وغير الصحيحة، وهذا ما قصده عبد القاهر من توخي معالم النحو وإحداث صياغة واضحة المعالم لمختلف القوالب المقبولة وغير المقبولة وفق ما يقتضيه

منطق النظم أو يشذ عنه، وذلك بقوله:« واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصول له، وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسما، على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيدا له أو بدلا منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك، على أن يكون الثاني صفة أو حالا أو تمييزا، أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس»[229] ص44، ويتبدى من خلال النص السابق أن عبد القاهر –كما هو الأمر عند تشومسكي- أنه قدم دقة متناهية في استعمال قواعد النحو محاولا أن يجعل تلك القواعد شبيهة بالقواعد الرياضية، مما يمهد له السبيل إلى دراسة النص من حيث قدرته على كشف الطاقات الكامنة فيه، وهذا بالربط بين البنية السطحية والعميقة، إذ أدرك عبد القاهر أنه من النحو يمكن إدراك أو فهم نظام اللغة وهذا ما وضحه بيت البحتري:

إذا بَعُدْتْ أبْلتْ وإنْ قَرُبَتْ شَفَتْنِي فهِجرانُها يُبْلِي ولُقَيانُها يَشْفِي

إننا نجد عبد القاهر يعلق على هذا البيت بقوله: « قد علم أن المعنى(إذا أبعدت عني أبلتني -وإن قربت مني شفتني)، إلا أنك تجد الشعر يأبى ذكر ذلك، ويوجب اطّراحه، وذلك لأنه أراد أن يجعل البلى كأنه واجب في بعادها أن يوجبه ويجلبه، وكأنه كالطبيعة فيه وكذلك حال الشفاء مع القرب حتى كأنه قال: أتدري ما بعادها؟ هو الداء المضني، وما قربها؟ هو الشفاء، والبرء من كل داء، ولا سبيل لك إلى هذه اللطيفة وهذه النكتة إلا بحذف المفعول البتَّة فاعرفه، وليس لنتائج هذا الحذف – أعني حذف المفعول- نهاية فإنه طريق إلى ضروب من الصنعة وإلى لطائف لا تحصى»[230] ص125، وهذا ما يجعلنا نتوقف عند تركيب جديد متضمنا مدلولا جديدا، فحقيقة العمل الأدبي تُكتنه بالنظر إلى التراكيب المختلفة في علاقتها بالإمكانات النحوية، لذا نلمس تطابقا شديدا بين عبد القاهر وتشومسكي في قولهما بالبنية السطحية والبنية العميقة، كما يتوضح ذلك أيضا من« خلال بيت الفرزدق الذي يقول فيه:

فقلت عسى أن تُبصريني كأنما بنيّ حوالي الأسودُ الحوارِدُ

إننا نجد الجرجاني يعلق عليه قائلا: « قوله (كأنما بنيّ...الخ) في موضع الحال من غير شبهة ولو أنك تركت (كأن) فقلت: عسى أن تبصريني –بني حوالي كالأسود؛ رأيته لا يحسن حسن الأول، ورأيت الكلام يقتضي الواو كقولك: عسى أن تبصريني وبني حوالي كالأسود الحوارد، وشبيه بهذا

أنك ترى الجملة قد جاءت حالا يعقب مفرد، فلطف مكانها ولو أنك أردت أن تجعلها حالا من غير أن يتقدمها ذلك المفرد لم يحسن»[231] ص163، وعند هذه النقطة تلتقي نظرية عبد القاهر في النظم ووجهة نظر اللسانيات الحديثة في توأمتها بين المعنى والدلالة، « فالمعنى يشمل المستوى الأول الذي يختص بالصواب والصحة، وتأتي الدلالة في المستوى الثاني الذي يقوم على الاستدلال الذي يخضع بالضرورة للسياق والإيحاء»[232] ص51، ومن هنا نجد أن الجرجاني قد ميز بين مستويين للدراسة النحوية، فكان «المستوى الأول يتمثل في رصد الصواب والخطأ في الأداء أما المستوى الثاني فيتجاوز هذا المجال إلى ناحية الجمال والإبداع»[233] ص138، ومن هنا فإن البنية العميقة تحدد وفق الإمكانات النحوية المرافقة لتركيب الجملة وبنيتها الداخلية، وهي بذلك ليست وقفا على تغير أواخر الكلم بالإعراب، بل هي ممثلة في مجموع العلاقات الناشئة بين الوحدات اللغوية،و لقد أفاض عبد القاهر في شرح العلاقات النحوية، لأن هذه هي دعواه الأساسية في نظرية النظم، « غير أن العلاقات النحوية لا تعمل في فراغ ولا مزية لها في ذاتها على حد تعبيره، فهي تمد بناء الجملة المنطوق بجزء كبير جدا من التفسير الذي يسهم في التفسير الدلالي»[234] ص101، وهنا نجد عبد القاهر يستشهد ببيت لبشار بن برد في قوله:

كَأنَّ مَثَارَ النقع فوق رؤوسنا وأسيافَنا ليلٌ تهاوى كواكبُه

متناولا إياه بالشرح وإبراز دور العلاقات النحوية في صياغة المفردات في الجملة قائلا:« وانظر: هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معاني هذه الكلم بباله أفرادا عارية من معاني النحو التي تراها فيها، وأن يكون أوقع (كأن) في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء، وأن يكون فكر في (مثار النقع) من غير أن يكون قد أراد إضافة الأول إلى الثاني، وفكر في (فوق رؤوسنا) من غير أن يكون قد أراد أن يضيف (فوق) إلى (الرؤوس) وفي (الأسياف) من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على (مثار) وفي (الواو) من دون أن يكون أرد العطف بها، وأن يكون كذلك فكر في (الليل) من دون أن يكون أراد أن يجعله خبرا لـ(كأن) وفي (تهاوى كواكبه) من دون أن يكون أراد أن يجعل (تهاوى) فعلا (الكواكب)، ثم يجعل الجملة صفة لليل، ليتم الذي أراد من التشبيه، ألم تخطر هذه الأشياء بباله إلا مرادا فيها هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها»[235] ص313، وهنا يكشف الإمام لنا أن المتكلمين باللغة لديهم مخزون من هذه المفردات « يعرفونها بحسب وضع اللغة لها، وهذه المفردات بطبيعتها مصنفة في عقول المتكلمين باللغة؛ وعندما يتكلم ابن اللغة مع الآخر –على أي مستوى كان الكلام- يقوم بإبلاغ رسالة إليه، فهناك معنى يريد أن ينقله ويستخدم في هذه الرسالة الرموز الصوتية المتعارف عليها، ويستخدم كذلك العلاقات النحوية المتعارف عليها»[236] ص102، ومنه نستشف أن هناك جانبين معروفين سلفا بالاتفاق (الصيغة الصوتية والصيغة النحوية)، وجانب ثالث وهو جانب الاختيار الذي يحقق للرسالة الإبلاغية وجودها، ويمكن أن نفسر نتيجة لذلك أن عبد القاهر يحدد النظم بكونه الضرب من الاختيار بين

العلاقات النحوية أو المعاني النحوية والمفردات اللغوية، ولذلك نجد أن هناك تشابها بين نظرية عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي.

بعد استعراضنا لموقع نظرية النظم عند الجرجاني مع مختلف النظريات اللغوية الغربية، تبين لنا أنها تساير إلى حد بعيد معطيات هذه الأخيرة في كثير من النقاط قد رصدناها في ثنايا العرض، و يجب التركيز هنا على أنها يجب أن تحتل المكان اللائق بها في علم اللغة الحديث، ليس لمجرد كونها جوهرية في المدرسة البنيوية الوظيفية، بل لأنها أيضا تقوم على مفهوم البنية العميقة و البنية الظاهرية للجملة، كما أنها تتخطى دراسة الجملة إلى دراسة النص و تركز على العلاقات الوظيفية بين الجمل و بذلك استطاعت أن تجمع شتات النظريات اللاحقة في الغرب ضمن نظرية عربية متكاملة، و من هنا استوجب علينا أن نحيط ثانية بالأبعاد اللسانية الممثلة في الاتجاه الأسلوبي و الأبعاد الفنية الممثلة في الاتجاه الشعري و هذا ما سوف نتوقف عليه في الفصل الموالي .

هوامش الفصل الثالث:

[1] شوقي ضيف، البلاغة تطور و تاريخ،ط07، 1987، ص219
[2] عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، مرجع سابق، ص418-419.
[3] أحمد محمد الحوفي، الزمخشري، ملتزمة الطبع والنشر، دار الفكر العربي، القاهرة، ط01، 1966، ص203.
[4] شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، مرجع سابق، ص222.
[5] أحمد محمد الحوري، الزمخشري، مرجع سابق، ص222.
[6] شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، مرجع سابق، ص225.
[7] نفسه، ص225.
[8] شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص226.
[9] نفسه،،ص227.
[10] أحمد محمد الحوفي، الزمخشري، مرجع سابق، ص 220.
[11]شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، مرجع سابق، ص226.
[12] نفس المرجع السابق، ص227.
[13] شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ ، ص228.
[14] الزمخشري، الكشاف، ج:1، ص112.
[15] الزمخشري، الكشاف، ج:1، ص112.
[16]عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، مرجع سابق، ص397.
[17] شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، مرجع سابق، ص235.
[18] أحمد محمد الحوفي، الزمخشري، مرجع سابق، ص212.
[19] ينظر : أحمد محمد الحوفي، الزمخشري ص:213
[20] أحمد محمد الحوفي، الزمخشري، مرجع سابق، ص214.
[21] شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، مرجع سابق، ص237.
[22] [22] أحمد محمد الحوفي، الزمخشري، مرجع سابق، ص 210
[23] شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، مرجع سابق، ص237.
[24] نفسه، ص 238.
[25] نفس المرجع، ص258.
[26] أحمد محمد الحوفي، الزمخشري، مرجع سابق، ص 211
[27] شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، مرجع سابق، ص 259..
[28] نفس المرجع السابق، ص 262
[29] شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ ، ص238.
[30] أحمد محمد الحوفي، الزمخشري، مرجع سابق، ص 206.
[31] شوقي ضيف، بلاغة تطور وتاريخ، مرجع سابق ص239.
[32] نفس المرجع السابق، ص240.
[33] شوقي ضيف، بلاغة تطور وتاريخ، ص241.
[34] سعد عبد العزيز مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية آفاق جديدة، لجنة التأليف والتعريب والنشر، جامعة الكويت، 2003، ص 23.
[35] شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، مرجع سابق، ص 287.
[36] شوقي ضيف، بلاغة تطور وتاريخ، ص 290.
[37] نفس المرجع السابق، ص 291.
[38] شوقي ضيف، بلاغة تطور وتاريخ، ص 293.
[39] شوقي ضيف، بلاغة تطور وتاريخ، ص 299.
[40] شوقي ضيف، بلاغة تطور وتاريخ، ص 304.
[41] نفسه، ص 306.
[42] نفس المرجع السابق، ص 307.
[43] شوقي ضيف، بلاغة تطور وتاريخ، ص 310.
[44] شوقي ضيف، بلاغة تطور وتاريخ، ص 310-311.
[45] شوقي ضيف الله، البلاغة تطور وتاريخ، ص272.
[46] شوقي ضيف، بلاغة تطور وتاريخ، نفس الصفحة.
[47] عبد العزيز عتيق، في تاريخ البلاغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ص267.
[48] عمار ساسي: المدخل إلى النحو و البلاغة في إعجاز القران الكريم،ص: 90
[49] محمد عباس، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، ص 15.
[50] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص18-19.
[51] ينظر: زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، القاهرة، دار مصر للطباعة، ص23.
[52] Noam chomsky:le langage et la pensée.p36.
[53] فرديناند دي سوسير: محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة: يوسف غازي، المؤسسة الجزائرية للطباعة،1986، ص 20-21.
[54] صالح بلعيد :التراكيب النحوية وسياقاتها ، ص215.
[55] ملخص من محاضرات عبد الرحمن الحاج صالح لطلبة الماجستير، معهد اللسانيات بالجزائر، 1983.
[56] فرديناند دي سوسير :دروس في الألسنية ، تعريب:صالح القرمادي، محمد شاوش، محمد عجينة، تونس، الدار العربية للكتاب، 1985، ص128.
[57] نفس المصدر، ص136.
[58] ينظر: فرديناند دي سوسير: محاضرات في الألسنية العامة، ص25.

[59] ينظر: نايف خرمة، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الكويت،1978، ص108.
[60] فرديناند دي سوسير: محاضرات في الألسنية العامة، ص26
[61] . ابن جني، الخصائص، تحقيق: على النجاز، القاهرة، دار الكتب،ج1، ص32.

[62] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص415.
[63] فرديناند دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص92.
[64] ينظر: فرديناند دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص92.
[*] ويعنى بها كيفية ورود الكلمات ضمن السلسلة الكلامية سواء في بعدها المنطوق أو المكتوب.
[65] نور الدين محمد دنياجي: التفكير اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، ص86.
[66] ينظر: دلائل الإعجاز،ص313.
[67] ينظر: جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ص32.
[68] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص40-41.
[69] محمد عباس، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني،ص20.
[70] ينظر: دلائل الإعجاز، ص276.
[71] فندريس: اللغة،ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مصر،1914،ص104.
[72] ينظر: كمال يوسف الحاج، فلسفة اللغة، بيروت، ط2، 1978، ص23.
[73] ينظر محمد الصغير بناني، النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983، ص193-194.
[74] ينظر: عدنان بن ذريل، اللغة والأسلوب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1980، ص95-96.
[75] محمد عباس، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، ص 22.
[76] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص356-357.
[77] فرديناند دي سوسير: محاضرات في الألسنية العامة، ص90.
[78] نور الدين محمد دنياجي، التفكير اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني،ص 116.
[79] عبد القاهر الجرجاني أسرار البلاغة،ص377.
[80] نور الدين محمد دنياجي، التفكير اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني،ص 116.
[81] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة،ص377.
[82] مصطفى مندور، بين العقل والمغامرة، الإسكندرية، 1974، ص55.
[83] ينظر: .John lyons. sémantique linguistique.p46-47
[84] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص35-36.
[85] فرديناند دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص150-151.
[86] ينظر: موريس أبو ناصر، الألسنية والنقد الأدبي في النظرية والممارسة، دار النهار للنشر، بيروت،1979، ص20-21.
[87] فرديناند دي سوسير محاضرات في الألسنية العامة،ص 170.
[88] أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص09.
[89] محمد عابد الجابري، اللفظ والمعنى في البيان العربي، الفصول ع1، مجلد6، 1985، ص41.
[90] عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة،-نحو نظرية نقدية عربية-، عالم المعرفة،1990، ص251.
[91] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 32
[92] صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها ، ص214.
[93]عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ، ص415.
[94] نفس المصدر، ص416.
[95] عبد القاهر الجرجاني :دلائل الإعجاز ، ص36.
[96] زكريا إبراهيم: مشكلة البنية،دار النشر مكتبة مصر،ط1، 1975، ص25.
[97] ، الجرجاني: دلائل الإعجاز، الجرجاني ، ص39. انظر أيضا 368-369.
[98] نفس المصدر، ص43.
[99] نفس المصدر، ص312.
[100] صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها، ص216.
[101] دي سوسير، دروس في الألسنية ص355.
[102] زكريا إبراهيم مشكلة البنية. ص48.
[103] غراهام هو :الأسلوب والأسلوبية، ترجمة سعد الدين، بغداد، مطبعة الرشاد. (د.ت).
[104] الجرجاني :دلائل الإعجاز، ص ق-ت.
[105] نفس المصدر،ص193.
[106] نفس المصدر،ص277.
[107] إبراهيم خليل: الأسلوبية ونظرية النص ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،ط1، 1997، ص36.
[108] دي سوسير: دروس في الألسنية العامة ، ص362.
[109] صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقتها، ص218.
[110] دي سوسير: دروس في الألسنية ، ص111.
[111] الجرجاني :دلائل الإعجاز ، ص40.
[112] نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث، المكتبة الجامعية الإسكندرية 2002،ص301.
[113] صالح بلعيد: نظرية النظم، مرجع سابق، ص62.
[114] أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية ببن عكنون الجزائر، 2002،ص121.
[115] عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة، نحو نظرية نقدية عربية سلسلة كتب ثقافية شعرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1978،ص257.
[116] دي سوسير،فرديناند: محارات في علم اللسان، تر:عبد القادر قنيني، أحمد حبيبي إفريقيا الشرق،1987، ص88.

[117] عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة، نحو نظرية نقدية عربية، مرجع سابق، ص205.
[118] عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة، نحو نظرية نقدية عربية ، ص205-206.
[119] أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، مرجع سابق، ص128.
[120] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، مرجع سابق، ص40.
[121] عبد العزيز حمودة: المرايا المقعرة، نحو نظرية نقدية عربية، مرجع سابق، ص260.
[122] نور الدين محمد دنياجي: التفكير اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، مرجع سابق، ص116.
[123] أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، مرجع سابق، ص123-124.
[124] نفسه، ص126.
[125] ميشال زكريا، الألسنية، علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام، بيروت، ط1993،2، ص228.
[126] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، مرجع سابق، ص322.
[127] عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة، نحو نظرية نقدية عربية، مرجع سابق، ص266.
[128] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، مرجع سابق، ص40-41.
[129] فريناند دي سوسير، محاضرات في اللسانيات العامة، مرجع سابق، ص86.
[130] عبد العزيز حمودة: المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية، مرجع سابق، ص210-211.
[131] شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص13.
[132] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، مرجع سابق، ص256.
[133] نفسه، ص322.
[134] صالح بلعيد: نظرية النظم، مرجع سابق، ص138-139.
[135] ميشال زكريا: الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأهلام ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،ط1، 1983، ص:252
[136] صالح بلعيد :التراكيب النحوية وسياقتها ، ص239.
[137] جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز ، ص72.
[138] الجرجاني :دلائل الإعجاز ، ص65.
[139] الجرجاني :دلائل الإعجاز، ص66.
[140] صالح بلعيد :التراكيب النحوية وسياقتها، ص240-241.
[141] نفس المرجع، ص241.
[142] صالح بلعيد :التراكيب النحوية وسياقتها ، ص63.
[143] عبد السلام المسدي: الأسلوبية والأسلوب ، الدار العربية للكتاب، تونس،ط1، (د.ت)، ص34.
[144] إبراهيم خليل: الأسلوبية ونظرية النص ، ص37.
[145] الجرجاني: دلائل الإعجاز ، ص23.
[146] إبراهيم خليل :الأسلوبية ونظرية النص ، ص38.
[147] عبد السلام المسدي :الأسلوبية والأسلوب ، ص31.
[148] إبراهيم خليل :الأسلوبية ونظرية النص ، ص39.
[149] نفس المرجع، ص41.
[150] صالح بلعيد :التراكيب النحوية وسياقتها ، ص235.
[151] علي آيت أوشان: اللسانيات والبيداغوجيا :ص39.
[152] صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقتها ، ص235.
[153] علي آيت أوشان: اللسانيات والبيداغوجيا ، ص43.
[154] صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقتها ، ص235.
[155] جعفر دك الباب :الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني ، مطبعة الخليل، دمشق، 1980،ص121-122.
[156] صالح بلعيد :التراكيب النحوية وسياقتها ، ص236.
[157] علي آيت أوشان :اللسانيات والبيداغوجيا ، ص43.
[158] صالح بلعيد :التراكيب النحوية وسياقاتها، ص237.
[159] نفس المرجع السابق، ص237-238.
[160] صالح بلعيد :التراكيب النحوية وسياقاتها ، ص238.
[161]الجرجاني: دلائل الإعجاز ، ص405.
[162] جعفر دك الباب :الموجز في شرح دلائل الإعجاز ، ص117.
[163] أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، مرجع سابق، ص202.
[164] نور الهدى لوشن: مباحث في علم اللغة ومناهج البحث، مرجع سابق، ص333.
[165] صالح بلعيد: نظرية النظم، مرجع سابق، ص80.
[166] محمد عبد المطلب: قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، مرجع سابق، ص62.
[167] نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث، مرجع سابق، ص 334-335.
[168] أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، مرجع سابق، ص212.
[169] محمد عبد المطلب: قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، مرجع سابق، ص72-73.
[170] أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، مرجع سابق، ص210.
[171] شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية، مرجع سابق، ص51.
[172] أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، مرجع سابق، ص211.
[173] أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور ، ص211-212.
[174] محمد عبد المطلب: قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، مرجع سابق، ص86.
[175] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، مرجع سابق، ص87
[176] محمد عبد المطلب: قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، مرجع سابق، ص82.
[177] محمد عبد المطلب: قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني ، ص64.
[178] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، مرجع سابق، ص4.

[179] محمد عبد المطلب: قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، مرجع سابق، ص74.
[180] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، مرجع سابق، ص49.
[181] محمد عبد المطلب: قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، مرجع سابق، ص75-76.
[182] نفسه، ص76-77.
[183] *ج*: تعني الجملة.
[184] مازن الواعر: النظريات النحوية الدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية محاولة سبرها وتطبيقها على النحو العربي، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، الجزائر، العدد6، ص27.
[185] شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، مرجع سابق، ص42.
[186] تشير هذه الرموز إلى العناصر التالية: ج:جملة، م إ:مركب اسمي، م ف:مركب فعلي، ا:اسم،ف:فعل، تعر:أداة تعريف
[187] شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة ،ص43.
[188] صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها ، ص219.
[189] أحمد خليل: مدخل إلى دراسة البلاغة العربية، ص56.
[190] علي آيت أوشان :اللسانيات والبداغوجية، نموذج النحو الوظيفي ، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998، ص36.
[191] صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقتها، ص220-221.
[192] سورة مريم، الآية4.
[193] صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقتها، ص221-222.
[194] الجرجاني :دلائل الإعجاز ، ص83.
[195] الجرجاني :دلائل الإعجاز ، ص83.
[196] نفس المصدر، ص84.
[197] صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقتها ، ص225.
[198] الجرجاني :دلائل الإعجاز، ص77.
[199] سورة مريم، الآية4.
[200] إبراهيم خليل :الأسلوبية ونظرية النص ، ص43.
[201] الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 80.
[202] زكريا إبراهيم :مشكلة البنية، ص75.
[203] صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقتها ، ص225.
[204] علي آيت أوشان: اللسانيات والبيداغوجيا ، ص36.
[205] الجرجاني :دلائل الإعجاز، ص415-416-417.
[206] مجلة أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، نايف خرما، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد9، (د.ت) ص210.
[207] صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقتها، ص227.
[208] الجرجاني :دلائل الإعجاز، ص64.
[209] الجرجاني :دلائل الإعجاز، ص 356.
[210] صالح بلعيد :التراكيب النحوية وسياقتها ، ص231.
[211] الجرجاني: دلائل الإعجاز ، ص44-45.
[212] الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص163.
[*] الجملة النواة هي الجملة التي تتوفر على ركني الإسناد فقط (فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر).
[213] خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة، 1984، ص56.
[214] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص55-56.
[215] أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية، -حقل تعليمية اللغات- ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص25.
[216] جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية، مجلة الفكر العربي، عدد08، 1979، ص174.
[217] N. chomsky structures syntaxiques.p10.
[218] جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، مطبعة الجليل، دمشق، 1980، ص 115.
[219] محمد عباس، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني،ص30.
[220] سورة البقرة، الآية:02.
[221] ينظر: بدوي طبانة، البيان العربي، مطبعة الرسالة،ط3، 1962، ص160.
[222] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص329.
[223] ينظر: رشاد رشدي، مقالات في النقد الأدبي، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة،ط1، 1961، ص90.
[*] المحددات النصية وهي القرائن التي تستشف من خلال النص ذاته كقرينة التقديم والتأخير ،الحذف والذكر وغيرها من القرائن، بينما غير النصية فهي التي تستوحى من خارج النص كالسياق الخارجي الاجتماعي أو الثقافي... الخ.
[224] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز،مقدمة المؤلف.
[225] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة المغرب، ص59.
[226] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص63.
[227] ينظر: الدلائل، ص65.
[228] الدلائل،ص286.
[229] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص44- 45 .
[230] عبد القاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز، ص125.
[231] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص163.
[232] محمد عبد المطلب، دراسات أدبية –البلاغة والأسلوبية-، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1984، ص51.
[233] مصطفى مندور، اللغة بين العقل والمغامرة، ص138.
[234] محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة –مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، بيروت،ط1، 2000، ص101.
[235] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص313.
[236] محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص102.

الفصل 4
نظرية النظم وامتداداتها الأسلوبية والشعرية.

إن نظرية النظم تشتمل على حدود تداخل مع المنهج البنيوي الذي طغى على الدراسات الغربية الحديثة، وذلك لما بينهما من وشائج تنمّ عن التقارب حينا أو التطابق أحيانا أخرى، ولعلّ هذا التقاطع يمتد ليصل إلى دائرة الأسلوبية، وهذا لأن الأسلوبية قد نشأت نتيجة لمواصلة البحث في المنهج البنيوي الذي مهد له دي سوسير، ولذا كان من الطبيعي أن ينهض تلامذته بإرساء دعائم الأسلوبية وعلى رأسهم شارل بالي(Charles Bally)* الذي تأسس عمله على ربط الأسلوبية بينية اللغة وظاهرة النظم في النص وذلك من منطلق اعتبار الأسلوبية وصفا للنص الأدبي وفق معطيات لسانية، وعلى اعتبار « أن الأسلوبية هي منهج لساني»[1] ص48.

1. البعد الأسلوبي لنظرية النظم:

لقد اشتغلت الأسلوبية في حقل الأسلوب والبناء التعبيري وكل ما يتأسس عليه العمل الأدبي، من قيم تعبيرية وشعورية تحقق فنية النص الأدبي، وتمنحه مسحة جمالية، وقد « تنبه إلى مثل هذه الرؤية أحد أتباع شارل بالي وهو مارسيل كريسو(Marcel Krisso) فنظر إلى الأسلوبية على أنها مفهوم تعبيري يبحث في الحدث الجمالي ويربطه بالاعتبارات النقدية ويراعي فيه علاقة الأسلوب بالبلاغة»[2] ص37.

من هنا نخلص إلى أن الأسلوبية هي مركب لغوي تعبيري، ولذلك فإن نظرية النظم تكون بذلك قد رسّخت هذا المفهوم نفسه، لأنها تتأسس على مفهوم العلاقات اللغوية التي يتضمنها كل تعبير فيما يقتضيه كل مقام تعبيري.

إن المتتبع لمنهج عبد القار الجرجاني يلفه قد ميّز بين النظم والأسلوب، لأن مصطلح النظم عنده أعمق مفهوما من مصطلح الأسلوب، وقد اتضح لنا ذلك من خلال عنايته به عناية خاصة، إذ بالغ في تكراره والتأكيد عليه في مؤلفاته وخاصة الدلائل والأسرار، وذلك لارتباطه ارتباطا وثيقا وبالبنية اللغوية ومختلف تراكيبها توخيا لمعاني النحو، ونجده يعرف الأسلوب بأنه وسيلة في الاقتداء وطريقه في الكتابة تتميز من كاتب لآخر، وذلك من تحديده الأسلوب على أنه نمط شكلي تعبيري، إذ نجده يقول: « واعلم أن الاحتذاء عند الشعراء وأهل العلم بالشعر وتقديره وتمييزه أن يبتدئ الشاعر في معنى له وغرض أسلوبا-والأسلوب الضرب من النظم والطريقة فيه، فيعمد شاعر آخر إلى ذلك الأسلوب فيجيء به في شعره، فيشبه بمن يقطع من أديمه نعلا على مثال نعل قد قطعها صاحبها، فيقال: قد احتذى على مثاله»[3] ص361. وهذا تحديدٌ للأسلوب على أنه المنوال في نمط الكتابة، وقد ذهب في هذا المنحى أحمد الشايب إذ لم يجد فرقا يذكر بين الأسلوب والنظم، وذلك من خلال

توضيحه للأسلوب على أنه« طريقة الكتابة أو طريقة الإنشاء أو طريقة اختيار الألفاظ وتأليفها للتعبير بها عن المعاني قصد الإيضاح والتأثير، أو الضرب من النظم والطريقة فيه، هذا تعريف الأسلوب الأدبي بمعناه العام»[4]، وإننا لواجدون هنا أن تصور الشايب للأسلوب يقترب من تصور عبد الرحمن بن خلدون في تحديده لماهية الأسلوب، إذ يرى هذا الأخير أن الأسلوب هو مركب من علوم النحو والبلاغة والأدب وهذا في معرض حديثه عن صناعة الشعر بقوله: « اعلم أنها عبارة عندهم عن المنوال الذي ينسج فيه التراكيب أو القالب الذي يفرغ فيه، ولا يرجع إلى الكلام باعتبار إفادته أصل المعنى هو وظيفة الإعراب لا باعتبار إفادته كمال المعنى من خواص التراكيب الذي هو وظيفة البلاغة والبيان، ولا باعتبار الوزن كما استعمله العرب فيه، الذي هو وظيفة العروض فهذه العلوم الثلاثة خارجة عن هذه الصناعة الشعرية»[5] ص570، وهنا تتحقق المقارنة المفهومية للمصطلحين عبد القاهر الجرجاني وابن خلدون لأنهما يشتركان في الأصول الأولى لتصور معاني النظم، وإننا إذا ولجنا باب المقاربة بين مصطلح النظم عند الجرجاني ومصطلح الأسلوبية عند المعاصرين باعتبار الأسلوب هو قسم رئيس من الأسلوبية، تبين لنا أن عبد القاهر لم يهتم في نظريته بالجملة العربية المفيدة المجردة، ولم يذكر الألفاظ بالصياغة، وهذا ما يقوده إلى اشتراط مصطلح آخر وهو السياق أو ما يعبر عنه بالأسلوب، إلا أن مصطلح النظم يظل قاصرا على احتواء مفهوم مصطلح النظم عند الجرجاني وهذا ما يسوغ لنا استبداله بمصطلح الأسلوبية وذلك لأن « الأسلوبية الآن تتخصص بالبحث عن نوعية العلاقة الرابطة بين حدث التعبير ومدلول محتوى صياغته»[6] ص24، وذلك خلافا لمصطلح الأسلوب الذي يقصد به عادة طريقة الكتابة أو فن القول.

إن حدود الأسلوبية في منهج عبد القاهر البلاغي تتوسع لتشتمل على البعد اللغوي الشكلي الملفوظ والبعد الفكري والنفسي، لأن هذين البعدين يتلاحمان تلاحما قويا في ظل نظرية النظم البلاغية، وذلك لأن « بناء التراكيب اللغوية ونظم الكلام وتأليفه، يحتاج إلى دقة في الفهم، وروية وبعد في الرؤية والبحث عن الدلالات المختلفة وما يستتبعها من المعاني القائمة كلها على قواعد النحو»[7] ص106، وهذا لأن العمل الفني -شعرا كان أم نثرا- يعدّ نشاطا لغويا بالدرجة الأولى، إذ لا يمكن أن يفهم أيّ منهما إلا باعتماد المفاهيم النحوية وعلى ضوء القوانين النحوية التي تحقق له العصمة من الوقوع في اللحن، وإن « مدلوله الحيوي لا يتذوق إلا في ضوء المألوف من نظام العبارة وتكوينها النحوي، كما يرى ذلك معظم النقاد والبلاغيين في التراث الأدبي واللغوي»[8] ص154، وعلى ضوء هذا المفهوم فإن منهج الجرجاني في نظرية النظم يتأسس على معطيات النقد الأدبي، وذلك بالاعتماد على تحليل البنية اللغوية الخاضعة لقواعد التركيب ومعاني النحو، عبر مواجهة النص الأدبي انطلاقا من مكوناته البنوية، ثم الانتقال إلى معاني النص الحافة، وذلك قصد الوصول في النهاية إلى موطن الإبداع أو مواقف التكوين الجمالي، ولهذا استحق منهج الجرجاني أن

يوسم بأنه منهج لغوي لساني، لأنه يتفق إلى حد بعيد مع ما تدرسه الأسلوبية الحديثة باعتبارها منهجا لسانيا،« يدرس النص الأدبي حسب طرائق مستقاة من اللسانيات»[9] ص48، وذلك ما يرتبط بفاعلية اللغة، وإن الصناعة اللغوية تعدّ إحدى قوائم الإبداع الأدبي وعنصرا فاعلا في بنائه، وللغة الأثر المباشر في تحديد تكوينه الفني، ذلك أن عبد القاهر يتعامل مع النص الأدبي على أنه فن لغوي، وإن تعامله هذا يتفق مع تعامل الشكلانيين والنص الأدبي في الدراسات الغربية، وذلك كما جاء عند مشاهير الأعلام مثل فكتور شلوفسكي (Victor shloveski) وروومان جاكبسون (roman jackobson) لأنهم اعتمدوا على نظرية الخلق اللغوي، فاستمدّوا منها تعليلاتهم والتزموا في تعاملهم مع النص على التفسيرات اللغوية، وذلك ما يؤكده شايف عكاشة في قوله:

« وتنطلق الشكلانية من أن الأدب فن لغوي وأن عنصري اللغة والشكل هما أساس بنائه الفني، على أساس أن اللغة الأدبية وسيلة إبلاغ وغاية فنية في وقت واحد، وأن قيمة الأدب تكمن في صياغته»[10] ص218، وهم في ذلك يلزمون شروطا ثابتة تتأسس عليها الأسلوبية ومنها:

- الاهتمام بالصياغة التعبيرية –التي تكاد تقترب من مفهوم النظم- وذلك إلى جانب العناية بالصورة الأدبية التي تشكل في النهاية اللغة التعبيرية الفنية.

- إن العمل الأدبي هو عبارة عن بناء لغوي، وهو يهدف إلى إبراز ملمح فني، وذلك لأن المتعامل مع النص الأدبي يقتضي« أن يعتمد في موقفه على تحليل هذا البناء اللغوي في جانبه الأسلوبي من أجل الكشف عن العلاقات التي تجمع بين عناصر البناء المختلفة»[11] ص184، لأن هذا لا يعني البتة أن الأسلوبية تُعنى فقط بالبحث عن الخصائص اللغوية والشكلية للنص الأدبي وإنما تولي عناية للعلاقة القائمة بين مضامين النص الأدبي وطبيعته اللغوية، ومن هذا المنطلق فقد اهتم عبد القاهر في منهجه البلاغي –الأسلوبي- بهذا الترابط العضوي بين النص الأدبي ومكوناته اللغوية، وذلك كنتيجة كان قد خلص إليها في بحث نظرية النظم من جوانبها البلاغية الأسلوبية، إذ نلفه لا يفتأ يردّد فكرته حول اللغة والكلام، أو بين (الوضع والاستعمال)، وذلك لأنه يرى أن « الاستعمال هو الذي يمنح اللغة حيويتها وفعاليتها»[12] ص85، ولذلك يرى عبد القاهر أن المتكلم هو الذي يكسب الكلام أوصافا متفاضلة من حيث المزية، وهذه الذات المتكلمة هي قطب الرحى في الحدث الكلامي، فلو أخذنا عنده مثلا مفهوم الفصاحة لوجدناه يحدده بأنه « عبارة عن مزية هي في المتكلم دون واضع اللغة»[13] ص308، أي لا تحتكم إلى واضع اللغة أو للوضع الأولي الخام للألفاظ، بقدر ما تتحدد أساسا بمقتضى الاستعمالات الأسلوبية واللغوية، وهذا ما يومئ إلى مكانة المتكلم في العملية اللغوية، موضحا إياه بتساؤله: « ينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلم هل يستطيع أن يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئا ليس هو له في اللغة حتى يجعل ذلك من صنيعه مزية يعبر عنها بالفصاحة»[14] ص308، ويجيب عن ذلك بقوله:« وإذا نظرنا وجدناه لا يستطيع أن يصنع باللفظ شيئا أصلا، ولا أن يحدث فيه وصفا...وإن فعل ذلك أفسد على نفسه وأبطل أن يكون متكلما»[15] ص308، ومن هذا المنطلق

يرى عبد القاهر أن اللغة هي السفير بين الملقي والمتلقي والوسيط بينهما بقصد التواصل وتأدية الدلالة عن الأغراض والمقاصد، وإن اللغة في نظره لا تتميز بصفة السفير أو الوسيط إلا إذا وظفت تقنيات محددة تخضع لمبدأ تعليق الكلم بعضها ببعض وذلك في مستوى التراكيب التي تنتظمها، ويبقى إلى جانب ذلك أهم شرط عند الجرجاني هو السهولة وعدم التكلف مع محاولة إصابة الغرض دون تعقيد، ومعنى هذا أن سفارة الألفاظ اللغوية تتبدى بمظهرين أولهما يكمن بين المتكلم ومعناه والثاني بين معنى المتكلم المقصود وفهم السامع وتمثل ذلك على النحو التالي:

المتكلم/معناه ⟹ السفارة اللغوية ⟸ السامع/المعنى المقصود

إن عبقرية المتكلم لا تكاد تنفصل عن عبقرية اللغة باعتبارها حاملة ومختزلة للصور والأشياء والأحاسيس في الألفاظ إفرادا وتركيبا، إذ تعزى بالدرجة الأولى إلى« كيفية النظم والتأليف أو التركيب، ذلك أن التركيب، والتركيب وحده، هو الذي يمنح لأسلوب هذا المتكلم أو ذاك درجة معينة في سلم الإنشاء الجميل المعبر»[16] ص91، ومن ثم فقد تفطن عبد القاهر إلى ضرورة حذق اللغة من حيث الإلمام بطرائقها في التركيب والإفراد والإحاطة بالقواعد لتحقيق الانسجام من جهة وبلوغ التعبير الجميل من جهة أخرى، فأمّا مستوى الانسجام فيقصد به تواؤم اللفظ مع المعنى حيث ينبغي أن يشكلا كلا متكاملا لا يقبل الفصل بينهما، أما مستوى التعبير فيعني نقل الانفعال والصورة إلى المخاطب في شكل يعبر فعلا عن المراد ويصيب مواقعه الحساسة في نفس السامع[17] ص223، وذلك بحكم أن اللغة توجب دائما مستوى خاص من النظام والترتيب، لأن اللفظ أو –العلامة- قد « تتعدّد أو تتكاثر، فلا تبقى إشارة فردية تقوم بذاتها ولذاتها، بحيث تفضي إلى دلالة معزولة، فإن هي تعددت وارتبطت بجنيساتها ارتباطا متصلا بنوعية الدلالات التي تفيدها جميعا تحولت إلى شبكة من العلاقات، وعندئذ تنشأ بنية تكون حصيلة اندراج العلامة في نسيج متماثل، وقد تظل البنية فريدة معزولة»[18] ص33، وهذا ما يتماشى مع موقف عبد القاهر إزاء منظومة اللغة التي يميزها طابع الانسجام والاختزال إذ يكسبان التعبير طابعا جماليا خاصا وذلك باعتبارهما قطبين أساسيين في كل عملية تبليغية، وإن اللغة باعتبارها منظومة اجتماعية جاءت قصد اختزال الموجودات والأفكار في شكل رموز معبرة متآلفة في نسق –نظم- خاص، ولذلك فإن طبيعة اللغة تحتّم التقيّد بهذين العنصرين حتى تتكون عملية التعليق أو التركيب في مستوى دقيق ذي منحى اختزالي وفني، وهنا نلفي عبد القاهر وهو يميط اللثام عن توجهه هذا بالوقوف على بعض الملامح الأساسية وذلك في وقوفه على مستويات التركيب في قوله تعالى: (وجعلوا لله شركاء، الجن)[19] 99.

إنه يرى أن تقديم كلمة (شركاء) قد أدى إلى شرف المعنى، كما نبّه إلى عظم شأن النظم لأن (نعلم به) كيف يكون الإيجاز والاختزال، وما صورته، وكيف يزاد في المعنى من غير أن يزاد في اللفظ، إذ قد ترى أن ليس إلا تقديما وتأخيرا، إن حاولته مع تركه لم يحصل لك واحتجت إلى أن

تستأنف له كلاما نحو أن تقول: "وجعلوا الجن شركاء له"، وما ينبغي أن يكون "لله شريك" لا من الجن ولا من غيرهم

ثم لا يكون له إذا عقل من كلامين من الشرف والفخامة ومن كرم الموقع في النفس ما تجده له الآن وقد عقل من هذا الكلام الواحد[20] ص223، على أننا لو تمعنا في أنفس الألفاظ السابقة، وجعلناها في تراكيب لغوية مختلفة مثل:

- وجعلوا لله شركاء الجن.
- وجعلوا الجن شركاء لله.

فإن التركيب الأول يفيد معنيين هما:

- معنى أول: وجعلوا الجن شركاء وعبدوهم مع الله.
- معنى ثان: لا ينبغي أن يكون لله شريك من الجن أو من غيرهم.

على عكس التركيب الثاني الذي ورد فيه التأخير فإنه يفيد معنى واحدا فقط وهو المعنى الأول، لأنه اكتفى بالإخبار عن أنهم عبدوا مع الله شركاء من الجن، ومن هنا نلتمس أن التركيب الأول قد اختزل معنى "الإنكار" –المعنى الثاني- إن عبد القاهر حين أشار إلى هذا المستوى المحقق للنظم بمقتضى الاختزال والذي تعمل على ترسيخه تقنيات التركيب، قد« أشار أيضا إلى أن هناك إطارا مرجعيا يرافق هذه المستويات، ويكون حارسا على المعنى المقصود»[21] ص222، وهنا يظهر جهد عبد القاهر في توفيقه من حيث مساوقته للمعنى والمبنى –التركيب- جنبا إلى جنب، هذا ما نستوحيه من قول تمام حسن: « اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك وعلى استحياء، وحين قامت دراسته علم المعاني في مرحلة متأخرة عن ذلك في تاريخ الثقافة العربية كانت طلائع القول في هذه الدراسة ما كانت في بداية دراسة النحو من قبلها تناولا للمبنى المستعمل على مستوى الجملة، لكن لا على مستوى الجزء التحليلي كما في الصرف ولا على مستوى الباب المفرد كما في النحو، ومن هنا رأينا عبد القاهر في دلائل الإعجاز يتكلم في النظم والبناء والتركيب والتعليق، وكلها أمور تتصل بالتراكيب أكثر ما تتصل بالمعاني المفردة»[22] ص12، وإن عبد القاهر قد سعى إلى إعطاء المعنى حقه من العناية بعدما طغى الاتجاه الشكلي على جل الدراسات السابقة عليه.

1.1. أسلوبية النظم بين البنية الإسنادية والبنية الدلالية:

لقد استطاع عبد القاهر أن يتجاوز مفهوم الجملة بمفهومها البسيط كما هو معهود عند النحاة القدامى، وذلك لكونه لا يفي باستخلاص المعنى المتضمن في الخطاب اللغوي باختلاف أشكاله التعبيرية من كلام عادي وآخر فني، كما استنتج عبد القاهر الجرجاني أيضا أن مفهوم مصطلح الإسناد في النحو العربي لا يتعدى أبعاده المحصورة، الأمر الذي يفسر قصور هذا النوع من التحليل

لمركبات الكلام عن إدراك المعاني الدقيقة، لأنه يأخذ باعتبار أن كل ما زاد عن المسند والمسند اليه فضلة يمكن الاستغناء عنه، وهذا ما «يدعو إلى اعتبار أنك بما تزيده على جزئي الجملة فائدة أخرى، وينبني عليه أن ينقطع عن الجملة حتى يتصور أن يكون فائدة على حدة وهو ما لا يعقل»[23] ص147، إذ لا يتصور في زيد من قولك:« "ضربت زيدا" أن يكون شيئا برأسه حتى تكون تبعد تلك "ضربت" إليه قد ضممت فائدة أخرى»[24] ص411، وهذا ما دعا بعبد القاهر إلى اعتبار أن ما زاد عن ركني الجملة الأساسيين من متعلقات ذات دور فعال في تشكيل معنى الجملة، وأن ما يقدمه المسند والمسند إليه لوحدهما غير كاف لاستيفاء معنى الجملة بمعية متعلقاتها، وهذا ليس باعتبار أنها زيادة في الفائدة أو أنها تفيد معنى جديدا، بل لأنها تعمل على تشكيل معنى واحد أو صورة واحدة مكتملة، وقد استشهد في ذلك بدور المفعول به في الجملة الفعلية، وبالصفة في الجملة الاسمية وهذا واضح من قوله: الحقيقة في هذا أن الكلام يخرج بذكر المفعول إلى معنى غير الذي كان: وأن وزان الفعل قد عدى إلى مفعول معه، وقد أطلق فلم يقصد به إلى مفعول دون مفعول، وهذا ما يوضح تحول الدلالات بتحول الصيغ الشكلية التي تنتظم فيها وتحددها، كما أن « وزان الاسم المخصص بالصفة مع الاسم المتروك على شياعه، كقولك: جاءني زيد ظريف، مع قولك:جاءني رجل، في انك لست في ذلك كمن يضم معني إلى معنى، و فائدة إلى فائدة، و لكن كمن يريد هاهنا شيئا وهناك شيء آخر.فإذا قلت:(ضربت زيداً)، كان المعنى غير إذا قلت:ضربت، ولم تورد زيداً،و لم تقصد إلى مضروب مخصوص، وهكذا يكون الأمر أبدا كلما زدت شيئا وجدت المعنى قد صار غير الذي كان»[25] ص411.

يتضح مما سبق أن لكل رسالة -خطابية كانت أو نصية- معنى واحد مستخلص من البناء العام للرسالة، و لذلك نجد الرجل يرتكز في تحليلاته كثيرا على مفهوم البناء المعقود ببنية النص-الرسالة- ، لأننا كلما « قمنا بعملية بناء لخطاب ما، تكون تراكيبنا متجهة لبناء معنى واحد و صورة تامة لا تنتهي إلا عند انتهاء النطق بالخطاب، و ليس صحيحا أن ندعي بأن المعنى أو الفائدة الرئيسية أو الأساسية انتهت عند ذكر المسند و المسند إليه»[26] ص148، و ذلك أن ما زاد على هذين الركنين هو من قبيل الحشو و الزيادة في المعنى، و إلا قادنا ذلك إلى اعتبار بعض التراكيب فاسدة و مخلخلة البناء، لأنها سلكت في أسلوبها بناء خاصا، و قصدت إلى معنى غامض لا يفهم، و لن يتبين تمام المعنى منها إلا من تمام النطق بها كاملة، حيث إن المسند و المسند إليه معزولان قد يوهمان بمعنى غريب.

إننا نجد عبد القاهر و هو يحاول إبراز قيمة العناصر اللغوية في النص كاملا يستشهد بقول الفرزدق[27] ص318.

و ما حملت أمُّ امرئٍ في ضلوعِها أعقَّ من الجانِي عليها هجائِيا

هنا نجد عبد القاهر يقرر أن تقسيم الجملة-شكليا- إلى مسند و مسند إليه لا يكفلان معنى مستساغا و مقبولا بمفردهما، و لو كانت هناك فائدة للجملة حاصلة في ركني الإسناد « لكان محالا أن يكون البيت بحيث تراه من الحسن و المزية...إذ ليس في الجملة التي بني عليها ما يوجب شيئا من ذلك»[28] ص412، و من هنا نجده يقرر أهمية كل لفظ في النص بحسب السياقات التي يرد عليها،و هذا ما يؤكده قوله:« النكتة التي يجب أن تراعي في هذا أنه لا تتبين لك صورة المعنى الذي هو معنى الفرزدق إلا عند أخر حرف من البيت، حتى إن قطعت عنه قوله هجائيا بل الياء التي هي ضمير الفرزدق بسبيل، لأن غرضه تهويل أمر هجائه و التحذير منه و أن من عرض أمه له كان قد عرضها لأعظم ما يكون من الشر»[29] ص412؛ و قد قرر أيضا أن هذا النوع يحصل كثيرا في الشعر كما في قول بشار[30] ص413.

كأن مثارَ النقع فوقَ رؤوسِنا و أسيافُنا ليلُ تهاوَى كواكبُه

إذ لا نجد في صدر هذا البيت ما يصح أن يكون جملة و لذلك يمكننا أن نستنتج ممّا سبق الأحكام الآتية:

- بناء و نضم الأسلوب يحصل من الجملة كلها و بجميع ملحقاتها.
- إن المعنى يستفاد من النظم كله.
- لا يمكن تجزئة المعنى لأنه يحصل على مستوى النظم.
- و إن مصطلح الفضلة في النظم مردود،لأن قيمة الأدوات غير قابلة للتفاضل و التمايز فيما بينها.
- يصح أن تقسم الجملة إلى أجزاء كإجراء تعليمي فقط، و ذلك باعتبارها وحدة متلاحمة.

لقد تعددت الدراسات التي حامت حول مصطلح الأسلوب، سواء ما كان منها مترجما أو مؤلفا، ولا يعنينا هنا أن نتعرض بالتفصيل إلى هذه الدراسات بقدر ما يعنينا أن نقدم الخلاصات التي يمكن أن تكشف عن أوجه التوافق بينها وبين التراث البلاغي القديم، ولقد أخذ مفهوم الأسلوب اتجاهين مختلفين في الدراسات الحديثة.

أ/ اتجاه يعني بدراسة الصلة بين الشكل والفكرة، وكان هذا شائعا في ميدان الخطابة عند القدامى.

ب/اتجاه آخر يعني بدراسة الطريقة الفردية في الأسلوب، أو ما "يمكن أن نسميه النقد الأسلوبي، الذي يتمثل همه في دراسة العلائق بين التعبيرات الفردية أو الجماعية"[31] ص554، وتحدد قيمة الاتجاه الثاني في انحراف مستوى الكلام الفردي عن المعيار الجماعي، أي بالنظر إلى مستويين أساسين، أي المستوى المألوف والمستوى الإبداعي لمعرفة النقلات النوعية من الأول إلى الثاني، وقد كان هذا ممثلا في جهود البلاغيين العرب خير تمثيل، وذلك حينما توقف الجرجاني عند رصد هذه المحطات في عدة مواطن، وخاصة منها المجاز والاستعارة والتمثيل والكناية، وهي تتفاوت في درجة المزية حسب نظمها، لا بحسب أفراد وحداتها (الكلمات المفردة)، ونجده في هذا المقام

يتعرض إلى جملة من الاستعارات فيقول:« اعلم أن من شأن هذه الأجناس أن تجري فيها الفضيلة، وأن تتفاوت التفاوت الشديد، أفلا ترى في الاستعارة العامي المبتذل، كقولنا: رأيت أسدا، ووردت بحرا، ولقيت بدرا، والخاصي النادر الذي لا تجده إلا في كلام الفحول، ولا يقوى عليه إلا أفراد الرجال كقوله:

وسالت بأعناق المطىّ الأباطح* أراد أنها سارت سيرا حثيثا في غاية السرعة، وكانت سرعة في لين وسلاسة، كأنها كانت سيولا وقعت في تلك الأباطح فجرت بها، ومثل هذه الاستعارة في الحسن واللطف وعلو الطبقة في هذه اللفظة بعينها قول الآخر:

سالت عليه شعابُ الحيّ حين دعا* أنصارَه بوجوهٍ كالدنانيرِ

أراد أنه مطاع في الحي وأنهم يسرعون إلى نصرته، وأنه لا يدعوهم لحرب، أو نازل خطب، إلا أتوه وكثروا عليه، وازدحموا حواليه، حتى تجدهم كالسيول»[32] ص58، وهذا لا يتأتى إلا بمتابعة وترصد خطوط الصياغة والنظم وتحولاتها الممكنة، والتي تنم عن وعي وقصد لتصنع بناء إبداعيا، فيكون بذلك « حضور المستوى المألوف حضورا هامشيا لضبط عملية القياس الكمي والكيفي، وتحديد درجة ارتفاعها أو انخفاضها»[33] ص19، كما نجد فيما سبق في مقولة الجرجاني انه لم يعمد إلى الفصل بين المستويين فصلا كاملا، لأن التداخل بينهما دقيق، ولا يحصل إلا لمن أوتي عقلا ورويـة، وهذا متوقف على استحضار واستجلاء كل منهما في الموقف الذي يتهيأ له، وبما أن الأسلوبية الحديثة تتحرى الخصائص الفنية والإبداعية في الصياغة، فإن منطقة اشتغالها تتحدد في المستوى غير المألوف، وإن كان هذا لا يلغي البتة حضور المستوى الآخر (العادي)، وإذ نجد التعامل الأسلوبي الحديث يراهن على تحديد منطقة الاشتغال، وذلك بالتركيز على المصادر المعجمية، باعتبارها المحطة الأولى للانطلاق والتي تغطي منطقة المواضعة عند عبد القاهر، إذ نجده يقول وإذا قد عرفت هذا النمط من الكلام، وهو ما تتحد أجزاؤه حتى يوضع وضعا واحدا، فاعلم انه النمط العالي والباب الأعظم، والذي لا ترى سلطان المزية يعظم في شيء كعظمه فيه، ومما ندر منه ولطف مأخذه، ودق نظر واضعه، وجلى لك عن شأو قد تحصر دونه العتاق...والأبيات المشهورة في تشبيه شيئين بشيئين بيت امرئ القيس:

كأن قلوبَ الطيرِ رطبًا ويابسًا* لدى وكرِها العنَّابُ والحشفُ البالِي.

وبيت الفرزدق:

والشيبُ ينهضُ في الشبابِ كأنه* ليلُ يصيحُ بجانبيهِ نهارُ

وبيت بشار:

كان مثار النقع فوق رؤوسنا* وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه.

ومما أتى في هذا الباب مأتى أعجب مما مضى كله قول زياد الأعجم:

وإنّا وما تلقى لنا إن هَجَوْتنا* لكالبحرِ مهما يُلقَ في البحرِ يغرقِ

إن ما كان أعجب لأن عمله أدق، وطريقة أغمض، ووجه، المشابهة فيه أغرب، و إعلم أن من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبرته أن لم يحتج واضعه إلى فكر وروية حتى انتظم، بل ترى سبيله في ضم بعضه إلى بعض سبيل من عمد إلى لآل فخرطها، في سلك لا ينبغي أكثر من أن يمنعها التفرق، وكمن نضد أشياء بعضها على بعض، لا يريد في نضده ذلك أن تجيء له منه هيئة أو صورة، بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأى العين، وذلك إذا كان معناك معنى لا يختار أن تصنع فيه شيئا، غير أن تعطف لفظا على مثله، كقول الجاحظ:« جنبك الله الشبهة، وعصمك من الحيرة، وجعل بينك وبين المعرفة نسبا، وبين الصدق سببا وحبب إليك التثبت..»[34] ص75.

إننا نجد عبد القاهر في النص السابق ينتقل من المستوى غير المألوف (الانحراف)* إلى المستوى المعيار (العادي)، وذلك تركيزا منه على المستوى الأول الذي تصدر نصه معتمدا في ذلك على آليات التركيب وبناء الجمل والنص، إذ تمثل هذه الإجراءات الاختيارية للأدوات المحققة لكينونة النظم سبيلا إلى التفاوت في المزية، وذلك إيمانا بأن « الاختيار الأسلوبي هو اختيار أفضل السبل الكلامية للتعبير عن الموضوع المقرر»[35] ص20، إذ لا شك أن هذا التحديد محمل بكثير من رواسب البلاغة القديمة، التي كانت تميز ما بين الموضوع والطريقة راسمة له معيارا لا يجوز الحياد عنه، أي بين ما يقال وطريقة القول، وإن « كان هذا التفريق يتم بشكل مجازي، إذ إن أشد أنواع المجاز شيوعا هو ما كان ينصب على اللغة باعتبارها ثوب الفكرة، فقد كان هناك تصور لوجود سابق للفكرة خارج إطار اللفظ، ثم تلبس الفكرة في مرحلة تالية ثوب اللغة»[36] ص20، وفي ضوء هذا يتحدد مفهومها للأسلوب المتفرد، وذلك باعتبار أن« اللغة هي ثوب الفكرة، والأسلوب هو فصال الثوب وطرازه الخاص»[37] ص53، ولذا يمكن القول بأن نظرية النظم قد مثلت شكلا بلاغيا جديدا يتسم بالتعدد والكثافة، وذلك باعتبارها علما للتعبير وفق آلياته المختلفة بما تسمح له إمكاناته النقدية، وقد كرس الجرجاني نظريته للحديث عن اختلاف الطرق وتعددها بالنسبة للقول الواحد، وذلك بتعدد مرجعياتها باختلاف الأدوات اللغوية وتداخل عناصرها التعبيرية، ومن ثم نجد أن شارل بالي يحدد الأسلوب بأنه « العناصر المؤثرة لغويا بوصف هذه العناصر بأنها عبارة عن إضافات اختيارية إلى معنى قد تقرر سلفا»[38] ص22، ومن المؤكد أن المفهوم المتداول للأسلوب عند البلاغيين العرب كان يتأرجح ما بين جانبين مختلفين، إذ يتصل أولهما بالصورة الذهنية للمعاني، ويتصل ثانهما بالناحية المحسوسة للصياغة.

2.1. النظم بين المعيار والانحراف:

إن عبد القاهر الجرجاني لا يفصل بين مصطلح الأسلوب والنظم، بل نراه يكاد يطابق بينهما، وذلك باعتبارهما ممثلين لإمكانية خلق تلك التنوعات والانحرافات اللغوية التي تتأسس على اختيار واع للإمكانات المحققة لكل نسق وترتيب وفق إجراءات نحوية يتضمنها كل تركيب، ومن

منطلق عدم استقلالية الألفاظ في تحقيق النظم، فإن تواليها في النطق لا يصنع منها نسقا أبدا، وإنما يصنعه قصد المبدع إلى كل تأليف يحقق لها تكوينها الأسلوبي ويميزها من ناحية، كما يربطها بالغرض العام من ناحية أخرى، وهذا ما يوضحه قوله: « واعلم أن الاحتذاء عند الشعراء وأهل العلم بالشعر وتقديره وتمييزه أن يبتدئ الشاعر في معنى له وغرض أسلوبا، والأسلوب الضرب من النظم والطريقة فيه»[39] ص468، إذ يتضح أن الأسلوب هو ضرب من ضروب النظم ولا ينفصل عنه، وعلى هذا النحو يتبدى لنا الأسلوب كالنظم من حيث طبيعته الذهنية والتصورية، ومن ثم يعد ذلك التصور تصورا قابلا للتحقق، مما يمكننا أن نستخلص بأن الوجود الخارجي لا يمكنه أن يتحقق إلا بالنظر في بنية التراكيب وما بين وحداتها من علاقات، وبالنظر فيما ينتج نصيا من دلالة، كما أننا نجد الرجل مولعا بالمعاني الثواني، فكانت الشحونات البلاغية هي شاغله في تحديد مفهوم الأسلوب، ولا يمكن أن تتشكل هذه البنى إلا بالارتكاز على الوظائف النحوية التي تهز تطابق الدال بالمدلول، وبالتالي فهي عبارة عن إنزياح يسمح بوجود حيز حاوٍ للمعاني الحافة التي أطلق عليها عبد القاهر الجرجاني أحيانا تشبيها وأخرى تمثيلا أو مجازا أو اتساعا (علم البيان)، مع بسط القول في كل عنصر مما سبق، وقد يكون أيضا الانزياح متحققا بفعل حركات من داخل بنية التركيب نتيجة لإجراءات التقديم والتأخير، أو الحذف والذكر، أو الإثبات والإنكار أو القصر، أو غير ذلك من الاستبدالات التي تتحقق على مستوى المحور التركيبي، إذ نجده يقول في فصل القول بالتقديم والتأخير:« هذا باب كثير الفوائد، جم المحاسن واسع التصرف، بعيد الغاية ، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك على لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ من مكان إلى مكان، واعلم أن تقديم الشيء على وجهي: تقديم يقال إنه على نية التأخير وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمة الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ والمفعول إذا قدمته على الفاعل، كقولك منطلق زيد، وضرب عمرا زيد: معلوم أن (منطلق) و(عمرا) لم يخرجا بالتقديم عما كان عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك، وكون ذلك مفعولا...وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم وتجعله بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء على اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له فتقدم تارة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا، ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق حيث تقول مرة: زيد المنطلق وأخرى: المنطلق زيد، فأنت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ »[40] ص73، إذ نجد هنا عبد القاهر يركز على الدراسة التي تؤكد أن« الطريقة التي تنظم بها أجزاء النص وترتبط فيما بينها لتخبر عن الكل المفيد»[41] ص292.

إن الجانب المحسوس من الصياغة اللفظية تنتفي عنه سمة الأسلوب، وذلك ما لم يتجاوز إلى المستوى التحتي، وهذا ما توحي به الوقائع التنفيذية للصياغة، أي إن عملية الإبداع تنطلق في أساسها من الباطن نحو السطح، لأن مراعاة التعادل إذا اتكأت على اللفظ وحدة تؤدي إلى غير ما هو مألوف في العملية الإبداعية، وذلك إذا تأملنا قوله: « يذهب إلى شيء ظريف وهو أن يصعب مرام اللفظ بسبب المعنى وذلك محال، لأن الذي يعرفه العقلاء عكس ذلك»[42] ص341، نجد أنه يصعب ويتعسر إدراك المعنى بسبب من اللفظ، فصعوبة ما صعب من السجع هي صعوبة عرضت في المعاني من أجل الألفاظ، وهذا ما يؤكده أيضا من جهة أخرى بقوله: « وأنت إذا أردت الحق لا تطلب اللفظ بحال، وإنما تطلب المعنى، وإذا ضفرت بالمعنى، فاللفظ معك و إزاء ناظرك، وإنما كان يتصور أن يصعب مرام اللفظ من أجل المعنى»[43] ص61، ومنه يستشف أن المعنى الباطني المتغير هو الذي يتحكم في الصياغة التعبيرية، فتختلف هذه الأخيرة باختلاف المعنى المقصود.

لقد ركز الجرجاني في هذا الصدد على العناصر المحققة لمرتبة الشرف الفني، و التي لا تنال إلا بالتعامل المحكم مع عناصر هذا الانحراف، فتجعل منه نتاجا(أسلوبا) لغويا من الطراز الأول، وهذه المرتبة الفنية لن تتحقق إلا بوجود قدرات في المبدع تستلزم مواصفات في الملتقي وبينها يجري الأسلوب مشحونا بهذه الطاقة العدولية الهائلة، وهذا ما يدعو إليه الإمام في قوله:« واعلم أن هذا الضرب هو المنزلة التي تبلغ عندها الاستعارة غاية شرفها، و يتسع لها كيف شاءت المجال في تفننها وتصرفها ههنا تخلص لطيفة روحانية، فلا يبصرها إلا ذوو الأذهان الصافية والعقول النافذة والطباع السليمة، والنفوس المستعدة لأن تعي الحكمة وتعرف فصل الخطاب، ولها ههنا أساليب كثيرة، ومسالك مختلفة دقيقة والقول الذي يجري مجرى القانون والقسمة يغمض فيها، إلا أن ما يجب أن يعلم في معنى التقسيم لها أنها على أصول»[44] ص50.

إذ نجد أن مفهوم الأسلوب (النظم) عند الجرجاني يرتبط ارتباطا وثيقا بالبناء الاستعاري- كما يرتبط بغيره من محققات الأسلوب – فإنه يرتبط أيضا بالبناء التشبيهى وذلك لأنهما يحركان فكر المتلقي من منطقة المعنى الأول إلى المعنى الثاني، وذلك أن « بناء الأسلوب على هذا النحو يضفي عليه شفافية تحجب المعنى الثاني، بحيث يشتغل المتلقي بالمستوى الأول ليفك مغاليقه أولا، ثم يتحرك منه إلى الناتج النصي، فقيمة هذه الأبنية أن تحجب النظر عندها وتشغله بتشكيلها فيحرك خاطره إلى طلب ناتجها»[45] ص47.

لقد برر في موضع آخر علة بلاغة هذا الانحراف في قوله:« ومن المركوز في الطبع أن الشيء إذا نيل بعد الطلب له، أو الاشتياق إليه، ومعاناة الحنين نحوه، كان نيله أحلى، وبالميزة أولى فكان موقعه من النفس أجل وألطف وكانت به أضن وأشغف، كذلك ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظمأ»[46] ص118.

لقد جعل عبد القاهر هذه البنى المحددة للأسلوب ذات وشائج بالحركة الدلالية و تموجاتها وخاصة ما يظهر في مجال التخييل القائم على التعليل الذي يعود بنا إلى الأصل والمعيار الأول، وذلك ما يمثله قوله في باب الانحراف الاستعاري:« واعلم أن من شأن الاستعارة انك كلما زدت إرادتك التشبيه إخفاء ازدادت الاستعارة حسنا، حتى أنك تراها أغرب ما تكون إذا كان الكلام قد ألف تأليفا إن أردت أن تفصح فيه بالتشبيه خرجت إلى شيء تعافه النفس، ويلفظه السمع، ومثال ذلك قول ابن المعتز:

أثمرت أغصان راحته بجنان الحسن عنابا.

ألا ترى أنك لو حملت نفسك على أن تظهر التشبيه وتفصح به احتجت إلى أن تقول: أثمرت أصابع يده التي هي كالأغصان لطالبي الحسن شبيه العناب من أطرافها المخضوبة، وهذا ما لا تخفى غثاثته من أجل ذلك كان موقع العناب في هذا البيت أحسن من قوله: وعضت على العناب بالبرد»[47] ص346.

من مظاهر التعليل التي قدمها الجرجاني لبعض المواقف التخييلية ما قدمه تعليلا للتخييل الوارد في قول الشاعر ابن بابك في قوله:

فَإنْ عَجَمتْني نُيُوبُ الخُطُوبِ* وَ أوْهَى الزَمانُ قوى مُنَّتي.

فَما اِضْطَرَبَ السَيفُ من خِيفةٍ* ولا اَرْعَدَ الرُمْحُ من ذُرَةٍ.

قوله:« إلا أنه ذهب بها في أسلوب آخر، وقصد إلى أن يقول:

إن كون حركات الرمح في ظاهر حركة المرتعد، لا يجب أن يكون ذلك من ألم عارض، وأنه عكس القضية فأبى أن تكون صفة المرتعد في الرمح للعلل التي لمثلها تكون في الحيوان، وأما ابن المعتز فحقق كونها في السيف على حقيقة العلة التي لها تكون في الحيوان»[48] ص251، ويبدو أن عبد القاهر قد فسر الفعل التخيلي للغة بكونه يستقى من النظرة المعكوسة لمفردات الواقع، إذ إن هذه النظرة المعكوسة تقوم عادة على مبدأ الموافقة والمخالفة، وذلك حينما تتحقق المقارنة بين طرفين بينهما مشاركة أو مشابهة في صفة ما، ومهما طغت هذه الصفة أو المشاركة على أحدهما دون الآخر، وهنا يكمن فعل المبدع وتمكنه من تحريف الحقيقة ليصير الفرع أصلا والأصل فرعا، وهذا ما يظهره قوله:« قد يقصد الشاعر على عادة التخييل أن يوهم في الشيء هو قاصر عن نظيره في الصفة أنه زائد عليه في استحقاقها واستجاب أن يجعل أصلا فيها، فيصبح على موجب دعواه وشوقه أن بجعل الفرع أصلا، وإن كنا إذا رجعنا إلى التحقيق لم نجد الأمر يستقيم على ظاهر ما يضع اللفظ عليه، ومثاله قول محمد بن وهب:

وبَدَا الصَباحُ كَأنَ غُرَتَهُ* وَجْهُ الخَليفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ.

فهذا على انه جعل وجه الخليفة كأنه اعرف وأشهر وأتم وأكمل في النور والضياء من الصباح، فاستقام له بحكم هذه النية أن يجعل الصباح فرعا ووجه الخليفة أصلا»[49] ص194.

3.1. حدود النظم بين التأليف (الإنتاج) والتفسير:

إن البلاغة العربية وعبر تاريخها الطويل قد عرفت في مرحلة من مراحل نضجها قفزة نوعية من دائرة إنتاج النصوص إلى احتواء التعبير اللساني كله بتفسيره على ما هو عليه، وهذا ما يتماشى إلى حد بعيد مع منهج الدراسات اللسانية الحديثة، إلا أن هذا الوضع لم يتجاوز حدود القرن الرابع هجري، وذلك مع عبد القاهر الجرجاني، إذ أن هذا« الوضع المتميز لم يكتب للبلاغة أن تحتفظ به طويلا، إذ سرعان ما أضاعت البلاغة هدفها النفعي التداولي*، كما أنها لم تعد تدرس كيف يقوم الإقناع، واكتفت بصياغة الخطاب الجميل فأدى بها ذلك إلى التخلي عن الخطاب السياسي والقضائي إلخ، ولم يبق لها إلا الأدب ميدانا تعمل فيه، ثم أنها تقلصت بعد ذلك أكثر فأكثر»[50] ص169، وإن كان الجرجاني قد طرح فكرة النظم وفق منظور جديد فلعه بذلك قد تخطى المفاهيم التقليدية للدرس البلاغي التي كانت تعنى بما يلي:

4.1. النظرة التجزيئية للنص والاقتصار على حدود الجملة:

إذ أن من المآخذ التي وسمت البلاغة التقليدية أنها ما كانت لتعنى بدراسة النصوص وتحليلها كاملة، بل كانت تقتطف منها مقاطع قصيرة حسب ما تراه ملائما، إذ إنها وقفت عند حدود ضبط المسميات وتصنيفها، فلم تجتهد للوصول إلى دراسة وتفسير الهيكل البنائي للعمل الأدبي، وهذا بخلاف نظرية النظم التي تؤمن بأن فهم النص الأدبي لن يتأتى إلا بإدراك التلاحم الداخلي فيه، ووضع النص كله تحت مظلة التفسير والشرح، ويبدو أن هذه النظرة التجزيئية للنص الأدبي تعكس في حقيقتها مدى تأثر البلاغيين القدامى بالنظرة المعرفية الطافية على ساحة الدرس البلاغي والنقدي عند متذوقي الشعر ومتلقيه، وهي نظرة تجزيئية تمثلت في تساؤلهم عن اغزل بيت و أهجى بيت قالته العرب، وكان ذلك نتيجة البيئة العربية التي كانت تعتمد على الحفظ والمشافهة اللتين تعوزهما القدرة على اشتمال ملابسات الموقف الكلي للأثر الأدبي انطلاقا من الكلمة فالجملة فالنص، وبعلاقة هذه العناصر بالمنتج والمتلقي والرسالة، لأن هناك علاقة نسقية تربط عناصر النص وتتخطى الأحكام الجزئية المسلطة على الكلمة والجملة مما يجعلها عاجزة عن احتواء الموقف المتكامل، حتى كان النظم عند الجرجاني، إذ نراه يعمد إلى الجمع بين العناصر المختلفة المحققة للنصية مما يجعله يساير علم النص الحديث، لأنه « يطمح إلى شيء أكثر عمومية»[51] ص153 ، وإن كان مفهوم الجرجاني للنظم يستقطب كل المكونات الشكلية والدلالية للتعبير أو النص الأدبي، وذلك لأن معظم العلاقات النصية علاقات قائمة على العلاقة بين الكلمات داخل الجملة الواحدة، ثم بين الكلمات داخل

عدة جمل، ونحن لسنا في إطار الدفاع عن الجملة أو النص، ولكن العرض الموضوعي الذي يؤكد عدم الاستغناء عن أي منهما فالثاني قائم على الأول، بيد أن النحو على مستوى الجملة لا يقدم العلاقات بين الجمل بصورة كافية كما يقدمها على النص، وكذلك الجملة تمثل الدلالة الجزئية لا الكلية، إضافة إلى أن« الجملة المجردة عن السياق لا تقدم شيئا سوى معان معجمية للكلمات الموجودة في الجملة، على حين الوحدة النصية، في الغالب في وجود السياق، تقدم الدلالة الكاملة »[52] ص49، وقد تمثل ذلك عند الجرجاني في دعوته إلى فهم العلاقات بين الوحدات والجمل، وهذا واضح من قوله « وإذ قد عرفت هذه الأصول والقوانين في شأن فصل الجمل ووصلها، فاعلم انا قد حصلنا من ذلك على أن الجمل على ثلاثة أضرب: جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها العطف البتة لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه، وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه، فيكون حقها العطف، وجملة ليست في شيء من الحالين، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء، فلا يكون إياه ولا مشاركا له في معنى، بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله لعدم التعلق بينه وبينه رأسا، وحق هذا ترك العطف البتة، فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية، أو الانفصال إلى الغاية»[53] ص187 ، ويظهر من هنا أن التعامل مع العناصر المحققة لنظمية النص كان حاضرا عند الجرجاني، وذلك من خلال رصده للعلاقات المختلفة بين عناصر الجملة الواحدة وبين الجمل بعضها ببعض، وكان نتيجة ذلك أن قسمها إلى ثلاثة أقسام، وذلك وفق ما تقتضيه الإحالات الداخلية للنص، سواء « أكان بالرجوع إلى ما سبق أم بالإشارة إلى ما سوف يأتي داخل النص»[54] ص40، وهو ما يطلق عليه الغربيون مصطلح" Endophora " على عكس ذلك ما نجده في الإحالة الخارجية "Exophora " الذي يعني بربط النص بيئته ومتلقيه، ويمكن التمثيل لأقسام هذه الإحالة النصية المتكاملة كما يلي:

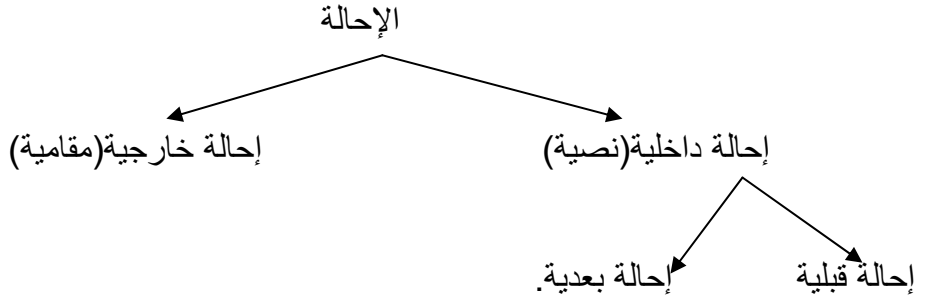

ويمكن إجمال مضمون الخطاطة السابقة في المثال الذي أورده الجرجاني في قوله تعالى « "ولكم في الحياة قصاص" وقول بعضهم : " قتل البعض إحياء للجميع"، إنهما عبارتان معناهما واحد»[55] ص261 ، إلا أن هناك – في نظر الجرجاني- فرق دقيق في المعنى وهو فرق نابع من اختلاف النظم في كل منهما، « فالعبارة الأخيرة لا تخاطب أحدا وليست تشريعا موجها إلى مخاطبين بأعيانهم، كما هو مقتضى ضمير الخطاب الذي تصدرت به الآية القرآنية، والقتل في العبارة أعمر من أن يكون عقوبة عن جريمة مماثلة، أو يكون اعتداء على الآخرين من البداية، فيكون هو الجريمة ذاتها»[56] ص44 ، إذ أن القصاص في الآية له دلالة واحدة وهي تتكافأ مع العقوبة العادلة التي استوجبتها الجريمة، ورغم اشتراك كلمتي(حياة) و(إحياء) في العبارتين في معنى نحوي واحد وهو وقوعها مبتدأ نكرة، إلا أن المعنى الذي تثبته الكلمة الأولى في سياقها الذي وردت فيه لا يتأتى بعينه للكلمة الثانية، إذ أن كلمة إحياء في العبارة الثانية يكاد معناه يقتصر على الجانب المادي البيولوجي، في حين أن كلمة (حياة) في الآية الكريمة اشتمل معناها على الجانب المادي والمعنوي معا، ثم إن ارتباط كلمة (إحياء) بالجار والمجرور(للجميع) في نظم العبارة، وعلى عكس هذا ما حدث في نظم الآية من عدم التقييد لكلمة حياة، فنتج عن تنكيرها إبهام له دلالته الفنية، ومن هنا لم يعد هناك مجال للشك في كون النظم عند الجرجاني هو محور الرؤية الفنية، وهو الذروة التي يبلغها الكلام من بلاغة وحسن البيان، أما فيما يخص البديع مثلا « فلم يرد عند عبد القاهر إلا بالقدر الذي تطلبته أوجه الاستدلال على نظريته في النظم، القائلة بان جمال الكلام يكمن في نظمه أو أسلوبه»[57] ص253.

5.1. النظرة المعيارية.

لقد انتقلت البلاغة العربية القديمة إلى مرحلة وصفية وذلك عند عبد القاهر الجرجاني مخالفة بذلك المعيارية الخانقة، فقد كان « رصد أوجه الحسن في الأداء الفني بكل ألوانه المعروفة هو بداية الدرس البلاغي والنقدي القديم، غير أن هذا المنهج الوصفي لم يستمر طويلا حيث انقلب إلى معيارية خالصة، اعتبر فيها البلاغيون أنفسهم أوصياء على الإبداع الأدبي من خلال توصيات قننوها وجعلوها سيفا مسلطا على رقاب الأدباء»[58] ص172، ومن هنا تبرز المفارقات بين منظورين بلاغيين، بلاغي معياري وبلاغي نظمي (أسلوبي) أو وصفي، وهذا ما جعل من البلاغة القديمة (قبل وبعد النظم)، علما معياريا يتوسل إلى إرسال الأحكام التقييمية، كما يرمي إلى تعليم مادته وموضوعه وبلاغة البيان، بينما نجد الأسلوبية تنعى عن كل معيار، وتعف على إرسال الأحكام التقييمية مدحا أو تهجينا ولا تسعى إلى غاية تعليمية مطلقة، ومن هنا فإن بلاغة الخطاب

« التي تعتمد على علم النص، وهي تراجع الأسس المعرفية التي تنطلق منها، لا يمكن أن تكتفي بمجرد إعادة توزيع الأشكال البلاغية مع الاحتفاظ بالمقولات الأساسية في نظرية اللغة أو منهج بحث النصوص، كما يفعل بعض التوفيقيين من الباحثين الذين يقعون في تصور خاطئ منهجيا»[59] ص71، وهكذا اتجه عبد القاهر عبر مسار النظم كله إلى تجريده من المعيار إذ نظر إلى اللغة نظرة خلاقة، ولم يكتف بالمستويات الشكلية وأدرك مفهوم النحو إدراكا يتلاءم مع المفهوم الحديث له، فالنحو عنده إذن « يشمل علاقات بنيوية بين الوحدات الصرفية، بما يؤدي إلى أن يكون الوصف النحوي خاليا من عدد كبير من المعايير المنطقية أو الملامح الدلالية التي علقت به من ميزانه التقليدي العريق»[60] ص107، وهذا التعالي المعياري قد أدى إلى انفصام حاد بين الأشكال والأحكام البلاغية من جانب والإبداع الفني من جانب آخر، إذ يمكن القول أن هذا الانفصام وسم البلاغة العربية كثيرا، ويتضح من هنا أن فكرة المعيار التي سلبت البلاغة العربية حقها في الوجود حية فاعلة كانت مقيدة بمجموعة من القواعد المحددة لإنتاج الخطاب على وجه من الأوجه مثلما كان أصحابها مقيدين بالقيود والأوامر والنواهي، وكان مسعاها يرمي دائما إلى تفادي الخطأ العقلي المنطقي، وهذا ما نجده عند السكاكي في مرحلة متأخرة عن النظم يجعل المنطق والاستدلال لاحقا لها، وإن انتقال البلاغة من المعيارية إلى الوصفية على يد الجرجاني ومن القاعدة إلى الظاهرة كان ملازما له في تحليلاته وتفسيراته المختلفة التي تتساوق مع الموقف العام للأسلوب، وقد تجسد ذلك في تحليله لبراعة النظم في الآية الكريمة:(وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين)، وهو في هذه الآية يصور لنا موقف انتهاء طوفان نوح الذي عم كل أرجاء الأرض وأغرق أعداءه الذين لم يسمعوا نصيحته التي استمرت تسع مائة وخمسين عاما، ونجاة سفينته التي حملت من آمن وركب معه و رسو هذه السفينة على مكان مرتفع يسمى الجودي، وهو في ذلك ينطلق من البنية الشكلية للآية كوسيلة لفهم الدلالات الخفية للآية، إذ نجده يقول في معرض التفسير لا الإنتاج:« فتجلى لك منها الإعجاز وبهرك الذي ترى وتسمع، أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة والفضيلة القاهرة، إلا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأن لم يعرض لها الحسن والشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة، وهكذا إلى أن تستقر بها إلى آخرها، وأن الفضل تناتج ما بينها وحصل من مجموعها، إن شككت فتأمل: هل ترى لفظة منها بحيث إن أخذت من بين أخواتها وأفردت لأدت من الفصاحة ما تؤديه وهي في مكانها من الآية؟ قل(ابلعي) واعتبرها وحدها من غير أن تنظر إلى ما قبلها وإلى ما بعدها، وكذلك فاعتبر سائر ما يليها، وكيف بالشك في ذلك ومعلوم أن مبدأ العظمة في أن نوديت الأرض ثم أمرت، ثم في أن كان النداء بيا دون أيّ نحو يا أيتها الأرض، ثم إضافة الماء إلى الكاف دون أن يقال ابلعي الماء، ثم أن أتبع نداء الأرض وأمرها بما هو شأنها، نداء السماء وأمرها كذلك بما يخصها، ثم أن قيل وغيض الماء (فجاء الفعل على صيغة فُعِلَ) الدالة على أنه لم

يوغض إلا بأمر آمر، وقدرة قادر، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى:(وقضي الأمر)، ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور، وهو (استوت على الجودي)، ثم إضمار السفينة قبل الذكر كما هو شرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن، ثم مقابلة "قيل" في الخاتمة بقيل في الفاتحة، أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة وتحضرك عند تصورها هيبة تحيط بالنفس من أقطارها تعلقا باللفظ من حيث هو صوت مسموع، وحروف تتوالى في النطق؟، أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب»[61] ص37، وإذا كان هذا ديدن عبد القاهر في تعامله مع التفسيرات المختلفة للنصوص فإننا نجده « يقف أمام المعاني النحوية ومدى دلالتها على المعاني النفسية وتحقق شرطي الاختيار والتأليف فيها»[62] ص111، حيث أن هذين المبدأين يصطبغان على كل أسلوب فني، وذلك لأن « البلاغة الحديثة تجعل من محور التخيير* (الاختيار، أو محور المثل المعيار الأساسي للبلاغة، بل الكلام الأدبي بصفة عامة: تمديد مبدأ المشاكلة (la projection du principe de similarité) الذي يمتاز به محور التخيير إلى محور التأليف»[63]، ومن هنا تتحدد الصور التداولية باعتبارها انزياحا بالقياس مع معيار التواصل اللساني، ولأن « وضع هذه الصور في نسق يفترض تصنيف جميع أفعال الكلام الممكنة، وعلى هذه القاعدة يمكن إقامة نحو ثان للتواصل يولد جميع الصور التداولية»[64] ص99،ومن هنا يمكننا التمييز بين المقام البلاغي والشعري على المقام العادي الذي يكون فيه التواصل ناقصا، لأن كلا التعبيرين (البلاغي والتواصلي) مرتبطان بوظيفة مقصدية ملموسة وبوظيفة لسانية، وإذا وقعت إنزلاقات (انحرافات) في تراتبية الوظائف النصية تبعا لتغيير في نمط التلقي، فقد ينتج عن ذلك شعرنة نص، أو ضياع شاعريته، ومن هنا جاءت تحليلات الجرجاني فكلها قائمة على الوعي بأن استخراج بعض سمات الصور ترتبط ارتباط وثيقا مع تلقيها الجمالي، وأن حدوث هذه الصور يؤدي حسب جانيت جيرار (Gérard Genette)إلى فجوة تحدد بمدى العدول عن القاعدة، أي أن «روح البلاغة كلها كامنة فجوة ممكنة بين اللغة الواقعية (لغة الشاعر) ولغة محتملة (التي يحتمل أن يستعملها التعبير البسيط والعام)، تلك الفجوة التي يكفي أن تقوم في الذهن لكي يتم تحديد فضاء للصورة»[65] ص207، ومنه تظهر المفارقة بين الاستعمال المحتمل(غير التصويري) والاستعمال المحقق(التصويري)، وهذه المفارقة تكون علة لخلق الفجوة، وعلى المتلقي عندئذ أن يملأها ببنيات لسانية تتناسب مع المعيار، كما تختلف جماليات الصور التداولية باختلاف الفجوة التي يضطلع المتلقي بملئها، وهو اختلاف ناجم عن مفارقة بين الكفاءة التواصلية العادية وكفاءة الانزياح(أو الانحراف)، وهذا ما يصبغ النص طاقة تواصلية جمالية، وهذه الطاقة ليست مستقرة ولا ثابتة نتيجة عملية التلقي التي تكون محكومة بفهم العلاقات الوظيفية النحوية بين أجزاء الكلام، ومن هنا« يكون النص حاضرا ومعرضا لتطبيق النحو عليه مستخرجا من مادته»[66] ص142، وقد أظهر الجرجاني قدرته على الوصف الكلي للنص، متجاوزا في ذلك حدود النماذج البلاغية القديمة التي ترتكز على المعيار، ومن هنا فإن هذا

« الاتساق بغية تحقيق الترابط الكامل من بداية النص وآخره دون الفصل بين المستويات اللغوية المختلفة، حيث لا يعرف التجزئة، ولا يحده شيء، ولعل تحقيق ذلك أمر بالغ الصعوبة»[67] ص96، وهذا ما ذهب إليه الدكتور على أبو المكارم في قوله:« إذ تحقيق الاتساق على هذا المستوى يتطلب قدرة على النظر الشامل ويستلزم دقة في تلمس العلاقات المتشابكة، ويحتاج إلى بصر بأساليب تشكيل الظواهر المشتركة»[68] ص325. ومن هنا نجد عبد القاهر الجرجاني في مشروعه (النظم) يتقاطع إلى حد بعيد مع الآراء السابقة في تناوله للنص الأدبي، وفق نظرة شمولية تحقق له كيانه وتساعد على وصفه وصفا من داخله منطلقا في ذلك من معطيات النحو والدلالة والتلقي*، وهذا ما نستشفه من خلال قوله:« أن الفصاحة لا تكون في أفراد الكلمات وأنها إنما تكون فيها إذا ضم بعضها إلى بعض، ثم لا يعلم أن ذلك يقتضي أن تكون وصفا لها من أجل معانيها لا من أجل أنفسها، ومن حيث هي ألفاظ ونطق لسان، ذلك لأنه ليس من عاقل يفتح عين قلبه إلا وهو يعلم ضرورة أن المعنى في ضم بعضها إلى بعض، وتعليق بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، لا أن ينطق ببعضها في إثر بعض من غير أن يكون فيما بينها تعلق، ويعلم كذلك ضرورة -إذا فكر-أن التعلق يكون فيما بين معانيها لا فيما بينها أنفسها، ألا ترى أنا لو جهدنا كل الجهد أن نتصور تعلقا فيما بين لفظين لا معنى تحتهما لم نتصور، ومن أجل ذلك انقسمت الكلم قسمين، مؤتلف وهو الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم، وغير مؤتلف وهو ما عدا ذلك كالفعل مع الفعل والحرف مع الحرف...ويكون المراد بضم بعضها إلى بعض تعليق معانيها بعضها ببعض»[69] ص359، إذ نجد في قوله هذا تركيزا على مصطلحات متتالية تفضي إلى تحقيق فصاحة النظم وهي (الفصاحة) و(التعليق المعنوي) –الائتلاف وعدم الائتلاف- وهي مصطلحات اعتمدها أصحاب مدرسة التحليل النصي الوصفي*، والتزموا بها في تعاملهم مع وصف النص الفني، ومن النماذج التطبيقية التي قدمها على ذلك ومركزا على تجاوز العبارة (أو الجملة) إلى القطعة أو النص قول البحتري في مدح الفتح بن خاقان:

بلْونَا ضَرَائِبَ مَنْ قَدْ نَرَى فما إنْ رأينا لفتحٍ ضريبَا
هو المرءُ أبدت له الحادثا تُ عزمًا وشيكًا رأيًا صلِيبَا
تنقل في خُلُقِي سؤدد سماحًا مُرجي، وبأسًا مهيبَا
فكالسيفِ إن جِئْتَه صارخاً و كالبحرِ إنْ جئتَهُ مستثِيبَا

فهذه « الأبيات كل متكامل يسير المعنى من أولها فلا يستوفيه إلا آخرها، ولعلك تلاحظ شدة الترابط بين البيتين الأول والثاني، والبيتين الثالث والرابع، حيث يوضح الثاني المعنى المجمل في الأول، والرابع المعنى المجمل في الثالث، ولعل ذلك ما جعل النظم فيها لا يتضح إلا متكاملا»[70] ص111، وقد أبرز الجرجاني سر النظم في ذلك بقوله: « أفلا ترى أن أول شيء يروقك منها قوله (هو المرء أبدت له الحادثات) ثم قوله(تنقل في خلقي سؤدد) بتنكير السؤدد وإضافة الخلقين إليه، ثم

قوله "فكالسيف" وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ لأن المعنى لا محالة فهو كالسيف، ثم تكريره الكاف في قوله و (كالبحر) ثم أن قرن إلى كل واحد من الشبهين شرطا جوابه فيه، ثم أن أخرج من كل واحد من الشرطين حالا على مثال ما أخرج من الآخر، وذلك قوله (صارخا) هنا و(مستثيبا) هناك»[71] ص67، فإذا نظرنا إلى هذه الأبيات ووقفنا عند المعاني النحوية فيها ومدى دلالتها على المعاني النفسية وجدنا أنها تنطلق من مجموعة من الكلم ترتبط فيما بينها وفق نظام نحوي أدى معنا دقيقا لا يمكن أن يؤديه غيره ، وذلك تحقيقا لشرطي الاختيار والتأليف في هذه الأبيات، إذ نجد الشاعر يستهل البيت الثاني بقوله (هو المرء)، وإذا نظرنا إلى هذه البنية التركيبية وجدناها تتكون من مبتدأ وخبر، وقد ورد هنا الخبر معرفة، وقد اختارها الشاعر بدلا من النكرة، فلم يقل (هو امرؤ) وذلك لأنه لو استعمل التنكير هنا لكان المعنى هو رجل كأي رجل آخر، والتعريف هنا أفاد الكمال، إذ المعنى النحوي الذي يقف مدعما لعنصر الاختيار هنا هو ترصد المعاني النحوية لـ(ال) فمن معانيها معنى استغراق الجنس.

على هذا النحو يفيض الجرجاني في بسط شرحه للعلائق بين محور التركيب والاختيار تحقيقا للوظيفة الفنية للعبارة وإن هذه الأحكام في نظم المقطوعة السابقة (النص) وبناء المعاني النحوية فيها يحتكم إلى عنصري الاختيار والتأليف، وذلك لأن الاختيار يتمثل في إيثار عنصر على آخر، والتأليف يتمثل في طريقة توزيع هذه العناصر داخل البنية التركيبية، ووضع كل عنصر في المكان الذي يحكم النظم الفني للعبارة، فإذا جئنا مثلا إلى تفكيك عبارة (كالسيف) الواردة في المقطوعة في علاقتها بما يليها وما يلحقها داخل النظم، لوجدناها حاملة لخصائص فنية تدرك بإسقاط محور التخيير على محور التركيب على الوجه الآتي:

أداة ربط وسببية + صورة تشبيهية مركزة حذف فيها المشبه ووجه الشبه، وحلت في نفس الوقت محل جملة جواب الشرط المتأخرة + جملة شرطية محذوفة الجواب للاستغناء عنه بالصورة السابقة + صورة حسية تقع حالا من فعل الشرط وفي الوقت نفسه تتعادل وتتناسب مع الصورة التشبيهية في أول الجملة.

2. البعد الشعري لنظرية الجرجاني.

إن البلاغة التي أسس لها الجرجاني وفق منظوره الجديد للنظم ترتكز ارتكازا متينا على البعد الفني أو الشعري الذي يحرك فيها عناصر الحياة والبقاء، ولا بد هنا من الإشارة إلى استعمالات مصطلح الشعرية في اللغة و الاصطلاح.

1.2. التعريف بالشعرية:

مصطلح الشعرية يستخدم كمصدر صناعي وذلك لإفادة التعامل معه على صيغة النسب، ولكن الملاحظ أن نسب على هذا النحو يتحول إلى ندرة إذا جاءت وصفا للصياغة، وهذا ما نجده عند ابن وهب وهو بصدد الحديث عن إمكانية الكذب في الشعر عند أريسطا طاليس: « وقد ذكر أريسطا طاليس الشعر فوصفه بأن الكذب فيه أكثر من الصدق، ويذكر أن ذلك جائز في الصياغة الشعرية»[72] ص147، وإن كان مصطلح الشعرية يقل استعماله بحرفيته في المعاجم والمؤلفات القديمة، فإن ورود مفهومه ماثل في نظرية النظم التي وصل إليها عبد القاهر الجرجاني، وهذا بإيلائه عناية لرصد الخواص الداخلية للعمل الأدبي وما يؤهله ليكون شكلا فنيا قائما بذاته، حيث عرف المصطلح نقلة نوعية من طور المحاكاة الأرسطية في مجال الشعر إلى أن آل به الأمر

« ليرتبط بالدراسة اللسانية والوظيفة الشعرية في الخطاب اللغوي على إطلاقه، والشعر على وجه الخصوص»[73] ص78، فالشعرية صارت حدا للتداخل بين التأويل والعلم في حقل الدراسات الأدبية، وهي« بخلاف تأويل الأعمال النوعية، لا تسعى إلى تسمية المعنى، بل إلى معرفة القوانين العامة، التي تنظم ولادة كل عمل، لكنها بخلاف هذه العلوم، التي هي علم النفس وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم، تبحث عن هذه القوانين داخل الأدب ذاته»[74] ص89، وذلك لأن الشعرية في حقيقتها هي « مقاربة للأدب، مجردة وباطنية في وقت واحد»[75] ص23، أو هي بمعنى أدق إجراء عمليات داخلية في الخطاب الأدبي، محكومة طولا وعرضا لتكون شبكة من العلاقات ذات شحنة تأثيرية وبلاغية، فتكون اللغة في ذلك هي الوسيلة والغاية معا، ومن الملاحظ أن الكثافة التأثيرية (أي الشعرية) تتحقق عبر خطين هامين هما خط (المعجم) وخط (النحو) ، وإن الدرس الحديث يذهب إلى ربط الشعرية بالخطاب الأدبي على اختلاف فنونه، ولم تكن الشعرية وحدها صاحبة الحق في ممارسة تداخلاتها مع شبكة العلاقات البنائية للنص الأدبي، بل إنها تتداخل مع مهمة الأدبية الجامع مصطلحها في أصل وضعه لشتى الفنون والأجناس الأدبية، غير أن انتشار مصطلح الشعرية جعل منه أشد قربا من الاستعمال والعقل والتفكير مع انحراف مفهومي من الشمول إلى التحديد، ونعني بذلك منطقة الشعر وكأنها بذلك قد أعادته إلى أصله الاشتقاقي (النسب إلى الشعر).

2.2. تقاطع النظم مع الشعرية:

إن عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم لم يتعامل تعاملا صريحا مع مصطلح الشعرية على صيغة النسب، بل تعامل معه كمدلول، فأظهر للنظم من خلال تحليلاته المختلفة على أنه حركة واعية تنتاب الصياغة الأدبية، وذلك بالارتكاز على خطين أساسيين حيث يسقط خط المعجم عموديا على خط النحو الأفقي، مما يتولد عن ذلك ناتج دلالي ينضوي تحت الأدبية أو الشعرية في عمومها، وتكاد تقر الدراسات المتعلقة بالنظم بأن عبد القاهر الجرجاني جاء تحديده للنظم كشفا عن مظاهر

الإعجاز القرآني بالدرجة الأولى، ولولا ذلك لكانت طاقاته كلها منصبة على النظم الشعري، مما يضطره إلى إيراد المصطلح (الشعرية)، وإذ نجده يرد على سابقيه اعتقادهم بأن المزية في اللفظ باعتبار نطقه وأجراسه فإنه يتماشى مع المفهوم الحديث للشعرية وموقفها من البناء الموسيقي باعتباره بناء صوريا غير قابل للاهتزاز إلا في الحدود التي تسمح بها الضرائر الشعرية، ولذا فهي بعيدة عن الخطين السابقين بما يصطبغان به من إمكانات الثبات (الأصل أو القاعدة) والتغير (الانحراف أو العدول)، ومن ثم فقد أسقطها عبد القاهر عامدا من حدود الشعرية النظمية، وهذا ما يوضحه قوله عند حديثه عن فصاحة اللفظ: « وهذا فن من الاستدلال لطيف على بطلان أن تكون الفصاحة صفة للفظ من حيث هو لفظ، لا تخلو الفصاحة من أن تكون صفة في اللفظ محسوسة تدرك بالسمع أو تكون صفة فيه معقولة تعرف بالقلب، فمحال أن تكون صفة في اللفظ محسوسة لأنها لو كانت كذلك لكان ينبغي أن يستوي السامعون للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحا، وإذا بطل أن تكون محسوسة، وجب الحكم ضرورة بأنها صفة معقولة، وإذا وجب الحكم بكونها صفة معقولة فإنا لا نعرف للفظ صفة يكون طريق معرفتها العقل دون الحس، إلا دلالته على معناه، وإذا كان كذلك لزم منه العلم بأن وصفنا اللفظ بالفصاحة وصف له من جهة معناه لا من جهة نفسه»[76] ص311، ومن هنا يتضح أن عبد القاهر ينفي كل خصائص الفصاحة للفظ من حيث هو لفظ، وهذا ما يثبت أن الشعرية النظمية للجرجاني تنأى عن النظام الإيقاعي للفظ باعتبار أن النظام العروضي يتيح للمبدع بناء شكليا فقط، وذلك يملأ هذا البناء بمادته التعبيرية وفق معادلة متوازية من الشكل الإيقاعي والبناء المعجمي، ولهذا لم يعتد عبد القاهر بالوزن والقافية في تأسيس شعريته النظمية، إذ لا نعثر له إشارة صريحة إلى هذه العناصر، وإذ نجد عبد القاهر الجرجاني ينعى على اللذين يربطون الشعر بالأخلاق يتجه إلى إثبات شعرية النظم بمعزل عن كل الشكليات الخارجية عنه، وهذا ما يوضحه قوله:« فإن زعم أنه إنما كره الوزن، لأنه سبب لا يتغنى في الشعر ويتلهى به، فإنا إذا كنا لم ندعه إلى الشعر من أجل ذلك، وإنما دعونا إلى اللفظ الجزل، والقول الفصل والمنطق الحسن، والكلام البين، وإلى حسن التمثيل والاستعارة، وإلى التلويح والإشارة إلى صفة تعمد إلى المعنى الخسيس فتشرفه، وإلى الضئيل فتفخمه، وإلى النازل فترفعه وإلى الخامل فتنوه به، وإلى العاطل فتحليه، وإلى المشكل فتجليه، فلا متعلق له علينا بما ذكر، ولا ضرر علينا فيما أنكر، فليقل في الوزن ما شاء، وليضعه حيث أراد، فليس يعنينا أمره، ولا هو مرادنا من هذا الذي راجعنا القول فيه»[77] ص20، وترتبط الشعرية بوشائج داخلية وخارجية في آن واحد وهي ممثلة في عملية الاختيار التي تربط حركية الفكر الداخلية بالمستوى السطحي للصياغة، من ثم تتحقق (المزية) وليست المزية هاهنا متعلقة بالعلم بالفروق اللغوية وما ينبغي أن يصنع بها، لأن (الواو) للجمع، و(الفاء) للتعقيب بغير تراخ...ليس مؤديا للمزية، وإنما هذه الأخيرة تتحقق عند التأليف إحسان الاختيار ومعرفة المواضع المناسبة[78] ص249، وعلاوة على « ما تدل عليه هذه العبارات من وعي بوجود طريقتين للكلام

حسب الجنس الأدبي شعرا ونثرا، فإنها تدل أيضا على تدرجه من الحديث من زاوية شعرية إلى إدخال مفاهيم الخطابة عبر النظم الذي هو مراعاة معاني النحو حسب المقاصد»[79] ص131.

إن الاختيار الواعي هو الذي يتعامل مع الدوال اللغوية في لحمة صوتية ودلالية، إذ لا يكون لهذا التعامل قيمته الشعرية التي تستولي على هوى النفوس وميل القلوب من الوجهة الأصح لتأديته من حيث شحناته الدلالية وقدرته على نقلها إلى المتلقي في صورة مغلفة بالنبل والمزية، وتبلغ عملية الاختيار ذروتها في سلم الشعرية بإسقاطها عموديا على محور التأليف، حيث يتشكل من التقائهما مجموعة من الخطوط التي ينجم عنها شبكة من العلاقات تتماهى مع قطعة النسيج التي تتقاطع خيوطها أفقيا ورأسيا، لتزداد فنيتها بالأصباغ والنقوش المختلفة، فالتخير يصيب الخطوط أولا ثم المواقع ثانيا، وهو الذي يشكل الصورة النسيجية على (مستوى التشبيه)، والصورة الشعرية على (مستوى الواقع) في أحسن مظهر، وهذا ما يوضحه قوله: « ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه كالفضة والذهب يصاغ فيها خاتم أو سوار، فكما أن محالا –إذا أنت أردت النظر في صوغ الخاتم وفي جودة العمل ورداءته- أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة، أو الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل وتلك الصنعة –كذلك محال- إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام –أن تنظر في مجرد معناه، وكما أنا لو فضلنا خاتم على خاتم، بأن تكون فضة هذا أجود أو فضته أنفس، لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم – كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتا من أجل معناه، ألا يكون تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام»[80] ص196، وذلك لأن عملية اختيار الوحدات هي عملية واعية وليست مجرد تحرك عشوائي، والاختيار الواعي هو الذي يتسم بالتعامل مع الدوال في جانبها الصوتي والدلالي ليتكشف لنا نظمها الشعري، وقد أكد لنا الجرجاني - في غير موضع متعاملا مع مفهوم الشعرية الحقيقية- أنها تتحقق على مستوى التركيب لا في الإفراد، وهذا ما يسمح بالكشف عن جماليات النص البلاغي، الذي تكون المفردة المفصولة عن السياق فيه لا تفي بأي وظيفة، ولذلك فالألفاظ عند عبد القاهر الجرجاني لا تتفاضل شعرية، وإن ذلك يتحقق من إجراء الخط النحوي في السياق، ويتم التحقق من انتفاء الشعرية عن الدوال في ذاتها برصد حالاتها من سياق إلى آخر، فبرغم من تكرارها وفق تأليفات نحوية متغايرة قد تتحقق الشعرية أو تنتفي عنها، وهذا ما يسمح بالقول بأن الشعرية لا تكون في ذوات الألفاظ بل في السياق الذي يجمعها، ونستشف ذلك عند عبد القاهر الجرجاني، وهو يمثل لنا بكلمة (الاخدع) في خطين نحويين متغايرين[81] ص47، ورد في بيت الحماسة:

تَلَفَتُ نحو الحيّ حتى وَجَدْتُني وَجِعْتُ من الإصْغَاءِ لَيْتًا و اخْدَعًا.

وفي بيت البحتري:

وإنِي وإن بَلَّغْتَنِي شَرَفَ الغِنى وأعْتَقْتَ من رِق المَطَامِعِ أخْدَعي.

فسوف نجد في هذين البيتين ما لا يخفى من الحسن، ثم نتأملها في بيت أبي تمام:

يادَهْرُ قَوِّمْ أَخْدَعَيْكَ فَقَدْ أضْجَجْتَ هذا الأنَامِ من خُرْقِكَ

فتجد لها من الثقل على النفس ومن التنغيص والتكدير أضعاف ما كان هناك من الروح والخفة، ومن الأناس والبهجة، وعلى هذا النحو أيضا تأتي لفظة (الشيء)، حيث تكون مقبولة حسنة في موضع، وضعيفة مستكرهة في موضع، ولننظر في قول عمر بن أبي ربيعة:

ومن مَالِىء عَيْنَيْه من شيء غَيْرِه إذا رَاحَ نحو الجَمْرَة البِيضِ كالدُمَى.

وقول أبي حية:

إذا تَقَاضَى المَرْءَ يَوْمُ ولَيْلَةٌ تَقَاضَاهُ شَيْءٌ لا يَمَلُ التَقَاضِيا.

فإن لكلمة(الشيء) مكانها من الحسن والقبول، ثم ننظر إليها في بيت المتنبي:

لَو الفَلَكُ أبْغَضَت سَعْيَهُ لَعَوَقَهُ شَيءُ عَنِ الدَوَرَانِ.

فإنها تقل وتضؤل بحسب نبلها وحسنها فيما تقدم، إذ يمكن ان نستشف مما تقدم في« حظ النحو الكشف عن أسباب الجودة أو عدمها على الرغم من ثبات خط المعجم، ولكن المهم في كل ذلك هو نظرة عبد القاهر إلى دور المفردة وتجريدها من الشعرية، إلا في الحدود التي سبق عرضها»[82] ص100، وهي خاصية يمكن ردها إلى دائرة السلامة والصحة، ولا تتصل بمجال الشعرية، وإنما تتصل بالكلام باعتباره وسيلة اتصال، ومن الملفت للنظر أن عبد القاهر الجرجاني ذهب إلى توسيع مفهوم الاختيار المنوط بالمحور الرأسي أو العمودي، بل ألحقه كذلك بالخط الأفقي

(محور التركيب)، حيث أسند إليه عملية التعليق بين المعجمات مؤدية وظائف نحوية محددة بحيث تكون هذه الوظائف مولدة لعلاقات غير محددة، لكن المزية فيها ليست ذاتية أيضا، ولكن تلحقها من جراء إنتاج المكونات الدلالية (البلاغية)، وهي ما يمكن وسمها بالدلالة النصية في مقابل المعنى العام.

إن تكامل عملية الاختيار وفاعليتها في خط المعجم والنحو يؤدي إلى إنتاج صياغة شعرية متميزة حيث« تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا، وأن يكون حالك فيها حال الباني»[83] ص93 ، وإذا تأملنا شعرية النظم عنده وجدناها تقوم على خط النحو، وهي بمثابة القالب الذي ترد فيه الدوال وفق نظام مخصوص، وبدون توظيف فكرة النظم سوف نواجه اصواتا متشتتة لا رابط بينها، وهذا ما لا يحدو بها إلى تحقيق النظم اللغوي فضلا عن الشعرية، وإن إسقاط أيٍّ وظيفة من النسق اللغوي سوف يؤدي الى إهدار القيمة الشعرية، بل حتى اللغوية للبناء الكلي، ونجده هنا يؤكد على هذه الوظيفة الشعرية بقوله:« أفلا ترى أنك لو فرضت في قوله:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِل.

أن لا يكون (نبك) جوابا للأمر، ويكون معدي بـ (من) إلى ذكرى، ولا تكون (ذكرى) مضافة إلى (حبيب)، ولا يكون (منزل) معطوفا بـ(الواو) على (حبيب)، لخرج ما ترى من التقديم والتأخير عن أن يكون نسقا»[84] ص468، ومعنى ذلك انه لا يتم تقديم الكلمة إلا بمقتضى نسق وترتيب معلومين، أي إذا كان التقديم قد كان بموجب أن يقدم هذا ويؤخر ذاك، أما أن يكون مع عدم الموجب نسقا فمحال، لأنه أو كان تقديم اللفظ على اللفظ لا على مقتضى وموجب لكان توالي الألفاظ في النطق كيفما تواردت محققة نسقا، حتى إنك لو قلت:

(نبك، قفا حبيب ذكرى من) لم تكن قد أعدمته النسق والنظم والشعرية بل أعدمته الوزن فقط.

وقد تلازم الشعرية بعض الظواهر التعبيرية التي تعمل على تأكيدها، ولعل من أهمها ظواهر المفارقة والتوازن التي تتفاعل عناصرها تفاعلا ديناميكيا قصد تفجير طاقات إيحائية متتابعة، بالرغم من كونها ليست المحقق للموقف الشعري، وفي هذا السمت يرصد لنا عبد القاهر الجرجاني بعض البنيات البراقة التي تستفز النسق الشعري بمالها من دلالات إيحائية مؤثرة، حتى انها تكون الكفيلة بتحقيق الشعرية، حيث تتجاوز هذه المفارقة المبنية أحيانا على الضدية قمة شعريتها بخروجها عن إطارها المعجمي، وهذا ما توضحه هذه الثنائية مثلا:

حاضر ← غائب ←

حيث تمثل هذه الثنائية حقيقة ذات مرجعية، وبالتالي لا تستدعي الإثارة (الوظيفة الشعرية)، بل ما يستدعي ذلك أن تكون هذه الثنائية على هذا النحو.

حاضر ← غائب →

وهذا ما يمثله البعد الشعري المتولد من تداخل الشرط والجزاء[85] ص102، في قول البحتري:

إذا ما نهى الناهدُ فلجَّ بي الهوى * أصَاخَت إلى الوَاشِي فَلَجَّ بها الهَجْرُ.

هنا تظهر المفارقة بين جزاءين مختلفين (الهوى/ الهجر)، وهما في حقيقتهما متولدان عن سبب واحد، وهذا ما يدفع إلى إثارة حركية الشعرية نتيجة الاضطراب الحادث بين موقفين متغايرين، فهذه الأنماط التعبيرية التي تتراءى مفارقة هي الدافعة إلى إثارة حركية الشعرية.

إن بنية الشعر « تكتسب كثيرا من الشعرية بهذا التوازي خاصة إذا لم تستقر حركيتة على السطح وتجاوزته إلى الأعماق، وذلك بالاعتماد على الغياب التعبيري لبعض الدوال الرامزة للبعد الذهني كقول الشاعر:

والشيبُ كرهُ وكرهُ أن يفارقَني * أعْجِبْ بشَيءٍ على البَغضاءِ مودودُ»[86] ص107.

فلو تأملنا الناتج الدلالي السطحي في هذا البيت لوجدناه محصّلا في كون الإنسان ينفر من إدراكه الشيب، فإن هو أدركه كره أن يفارقه، وعلى هذا يتم تداخل طرفين متقابلين وهذا على النحو التالي.

مكروه ← الشيب ← مودود

أما من حيث المستوى التحتي الذي يثير حركية الشعرية، فإن الناتج يأتي مغايرا، لأن الشيب تلحقه صفة البغض على وجه الحقيقة، أما أن يصطبغ بكونه (مردودا، مودودا)، فهذا ما يحال على القدرة التخيلية التي« تستمد قدرتها بقياسها على غائب، لأن ذلك ليس بالحق والصدق، ولما كان الشيب رمزا للحياة كان التعلق به أوكد، ومن ثم تحققت محبة الشيب»[87] ص232 على مستوى السطح.

الشعرية كما هي عند عبد القاهر الجرجاني تتجسد في إحدى تمظهراتها متعلقة بالمعاني، من حيث اعتبارها نتاجا للإمكانات النحوية، لا من حيث كونها أغراضا يدور في فلكها الشعراء، وقد تصور الجرجاني حصول الشعرية على المستوى الثاني من مستويات المعنى الذي أشرنا إليه فيما سبق وهما: الأول وهو الذي ترد فيه المعاني الأولى ناتجة عن الصياغة الشكلية للعبارة. والثاني وهو الذي تقدمه المعاني الثواني من معنى، ويتوصل إليها من خلال المعاني الأولى، لأن مدار الأمر في كل هذا هو العدول أو الانحراف الذي يحيد بالصياغة من المألوف إلى غير المألوف، وهذا ما يظهر في الكتابة، والاستعارة والتمثيل؛ وهذا ما وضحه بقوله : « المعاني الأول المفهومة من أنفس الألفاظ هي المعارض والوشي والحلي وأشباه ذلك، والمعاني الثواني التي يومأ إليها في تلك المعاني هي التي تكتسي تلك المعارض، وتزين بذلك الوشي والحلى»[88] ص262، ومنه نتأكد أن شعرية المعنى عند الجرجاني لا تتوقف عند المعاني الأولى، بل تتعداها إلى ضلال المعاني المتولدة عن إنحراف وعدول، والمقاربة بين حد الانحراف والقياس هي التي تحقق للشعرية كينونتها في النص البلاغي، ومن هنا كانت الشعرية لا تتوقف على مفهوم أخلاقي أو عرفي، بل نجدها تستوعب حركة الذهن بكل اتجاهاته وتناقضاته وتوافقاته أحيانا ، ولهذا كانت الشعرية عند الجرجاني من حيث « تكتسي فضلا ونقصا وانحطاطا وارتفاعا بأن ينحل الوضيع من الرفعة ما هو منه عار، أو يصف الشريف بنقص وعار، فكم جواد بخّله الشعر، وبخيل سخّاه، وشجاع وسمه بالجبن، وجبان ساوى به الليث، وذي ضعة أوطأه قمة ، وغبي قضى له بالفهم، وطائش إدعى له طبيعة الحكم، ثم لم يعتبر ذلك في الشعر نفسه»[89] ص236، إذ يظهر أن المعاني تحلق في فضاء شعري تتسامى عن الواقع المادي والمعنوي ووسيلتها في ذلك هي الطاقة التخييلية التي تجمع بين المتناقضات على سبيل علة حكمية غير حقيقية ليس لها سند في العقل يبررها، وهذا كقول أبي تمام:

لا تنكري عطلَ الكريمِ من الغنىَ * فالسيلُ حربُ للمكانِ العالي.

هذا القول يخيل إلى السامع أن الكريم إذا كان موصوفا بالعلو والرفعة في قدره، وكان الغنى كالغيث في حاجة الناس إليه وجب بالقياس أن ينزل عن الكريم نزول ذلك السيل من المكان العالي وهذا معلوم أنه قياس متخيل، فالعلة أن السيل لا يستقر في المكان العالي، وليس في الكريم والمال شيء من هذه الخلال[90] ص131، وهكذا كانت شعرية المعنى هنا متباعدة مع مقولات العقل وتتأبى عن إخضاعها لمدركات حسية، ومادامت المعاني الثواني هي التي تدخل دائرة الشعرية، إذ بقدر ما

تكون كثافتها لطيفة يكون الوصول إلى أعماقها أكثر صعوبة، إذ تتميز المعاني بالاحتجاب عن قاصدها و مريدها، وهذا ما يوضحه قوله: « ومن المركوز في الطبع أن الشيء إذا نيل بعد الطلب له والاشتياق إليه ومعاناة الحنين نحوه كان نيله أحلى، وبالميزة أولى، فكان موقعه من النفس أجل وألطف»[91] ص120، وإن خاصية اللطف التي أشار إليها الجرجاني تقوم على محاولة بناء شكل تعبيري غير ملفوظ مواز للنص المنطوق، أو بمعنى آخر ما « يساعد في خلق فضاء يحيط بالنص، ثم تساعد في إنشاء علاقة جدلية بينهما، تقوم على إضافة كثير من عناصر التعبير الغائبة بالفعل أو بالقوة إلى الفضاء»[92] ص112، وهذا بغية شحن النص المنطوق بالدلالات الفضائية المحيطة به، ومن هنا تتحقق الشعرية باعتبار ما يقوله النص بالفعل/ ما يقوله النص بالقوة، وهذا ما أوضحه عبد القاهر في مواضع مختلفة من كتابيه كظاهرة الحذف والذكر، حيث تعتبر هذه الظاهرة من أنشط الظواهر في توسيع دائرة الشعرية حتى إنها تكاد تكون الموصلة إليها والبوابة المولجة لها، وهذا ما يوضحه قوله: « فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن»[93] ص146 ، و من اللافت للانتباه أن شعرية هذه الظاهرة قد أخذت مسارها في التراث البلاغي حتى أصبحت معلما ثابتا فنيا لا لغويا، وقد استدل الجرجاني بقول الشاعر:

ديارَ ميَة إذ ميُ تساعفُنا * ولا يرَى مِثلهَا عُجْمُ ولا عَرَبُ

فقد جاءت لفظة (ديار) منصوبة على إضمار فعل، كأنه قال أذكر ديار مية[94] ص147، وتظهر كثير من الأدوات التعبيرية مفتقدة وظيفتها في الخطاب أو النص على مستوى الظاهر، إذ لا يكون لها وجود وتحقيق ذهني إلا على سبيل التقدير وهذا التقدير يحيل إلى فضاءات متاخمة للنص، وهذا ما نجده في استشهاد[95] ص184، الجرجاني يقول الشاعر:

أخوكَ الذي إن تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ * يُجِبْكَ وإن تَغْضَبْ إلى السيفِ يَغضبِ.

فالملاحظ أن البنية السطحية للبيت لن يتحقق لها وجود إلا على سبيل التقدير، أي بتقدير وجود إنسان مسبق يحمل هذه المواصفات، ويكون نتيجة ذلك جبر البنية السطحية وصولا بها إلى المراد على النحو التالي: (أخوك زيد الذي عرفت انك إن تدعه لملمة يجبك)، ومن هنا تكون أشكال الصور البلاغية مساوية للشعرية عند عبد القاهر، بل هي نفسها الشعرية، وترتكز شعرية المجاز عنده على مبدأ الانحراف الذي يحدث خللا بعلاقة الدال بالمدلول، إذ يرد اللفظ منحرفا عن مدلوله بزاوية تتسع و تضييق، ولكنه لا يتطابق معه، فلو أخذنا مثلا كلمة أسد وأجريناها على مدلولاتها يكون ذلك على النحو الآتي: تطابق انحراف جزئي انحراف تام

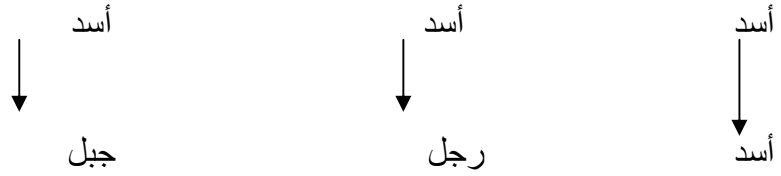

فالنمط الأول تنتفي عنه صفة الشعرية لأنه يخلو من أي انحراف بين الدال والمدلول، باعتباره لغة محايدة، في حين يدخل النمط الثاني والثالث دائرة الشعرية من جراء الهوة الدلالية بين الطرفين، فيتولد عنه فضاء محايث للنص، باختلاف درجة اتساع هذا الفضاء، ويزداد اتساعه كلما ازداد اهتزاز التطابق بين الدال والمدلول، ولذلك فإن الانحراف يعد سبيلا إلى الارتقاء بالشعرية وبناء الصورة، وذلك باعتبار الانحراف خروج « الكلام عن نسقه المألوف، وهو حدث لغوي يظهر في تشكيل الكلام وصياغته..... وإن الخطاب الأدبي نظام لغوي خارج عن المألوف، وهذا النظام اللغوي مقصود في إنشائه، بمعنى أنه شكل بدافع إرادي، وهو خاضع لمبدأ الاختيار، أي اختيار الكلمات المناسبة للمقام، وتركيبها في نسق لغوي فني لتؤدي وظائفها الفنية والجمالية، وإن اختيار الألفاظ وتركيبها في سياق أدبي يجعلها تتعدى الدلالة الأولى، أو الدلالة الذاتية إلى الدلالة الحافة»[96] ص179، ولهذا نجد أن زاوية الانحراف تتسع تدريجيا تبعا للارتقاء في بناء الصورة ومقدار التأثير البلاغي في المتلقي، وهذا ما نجده قد تفطن إليه الجرجاني وهو يشير إلى التشبيه كقولنا زيد كالأسد فهو يثبت له حظا ظاهرا من الشجاعة، لكن في حدود معينة، فإذا تم التصعيد في الانحراف نقول هو الأسد، ليتحول هذا الإدعاء إلى حقيقة حيث يتم التداخل بين المبتدأ والخبر فيشكلان تركيبا إسناديا واحدا، وهذا ما نلمحه في قوله:« وإذا كان بحكم التشبيه، وبأنه مقصودة من ذكر الأسد في حكم من يعتقد أن الاسم لم يوضع على ذلك السبع إلا للشجاعة التي فيه، وأما ما عداها من صورته وسائر صفاته عيال عليها، وتبع لها في استحقاقه هذا الاسم»[97] ص217، وإذا كان الانحراف يجري كما سبق في الألفاظ (الدوال)، فإنه يتعلق أيضا بمحور النحو بحيث يتم التجوز في حكم يجري على الكلمة برغم بقاء التطابق بين الدال والمدلول، أي ثبات خط المعجم، وذلك كما هو وارد في بيت الفرزدق:

سقتهَا خُروقُ في المسامع لم تكنْ * عِلاطًا ولا مخبوطةً في المَلاغِمِ.

إذ نلمس من هذا البيت أن الدوال في ذواتها لم تهتز دلالاتها، وإنما اهتزازها كان على مستوى العلاقات بينها، حيث أسند الفعل (سقتها) إلى (الخروق)، وهو إسناد للشيء على غير ما هو عليه في الحقيقة.

لقد استطاع الجرجاني أن يفضي إلى القول أن العلاقة بين الدال والمدلول لم تعد علاقة ثنائية بين قطبين هما اللفظ والمعنى، وإنما صارت علاقة تمثل تلاحما حميميا بينهما ضمن وحدة عضوية وصورة متآلفة الأجزاء ممثلة في النظم، وعلى هذا النحو استطاع الجرجاني أن يبين شعرية النظم أو مالها من مثول جمالي يحصل من مبدأين متلازمين وهما مبدأ النظام ومبدأ المزية، وهذا ما نستشفه من قوله: « فإذا رأيت البصير بجواهر الكلام يستحسن شعرا أو يستجيد نثرا، ثم يجعل

الثناء عليه من حيث اللفظ فيقول: حلو رشيق، وحسن أنيق، وعذب سائغ، وخلوب رائع، فاعلم أنه ليس ينبئك عن أحوال ترجع إلى أجراس الحروف وإلى ظاهر الوضع اللغوي، بل إلى أمر يقع من المرء في فؤاده، وفضل يقتدحه العقل من زناده»[98] ص312، ومن هنا يتضح تركيز الجرجاني على الأسس المحققة للشعرية.

3.2. أسس شعرية النظم:

يؤسس الجرجاني لشعرية النظم بمجموعة من المبادئ نجملها فيما يلي:

1.3.2. **مبدأ النظام**: لما كان النظم بمثابة الصورة التي بمقتضاها ينبثق المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، فإن أساس قيام تلك الصورة هو مبدأ النظام الذي لا يعني عنده مجرد ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء وأتفق ، وإنما يعني رصف الكلام وفق علاقات يصبح بمقتضاها النظم طريقة مخصوصة في نسق الكلم بعضه على بعض، وبمقتضى عن معنى ولبيان هذا المبدأ يستثمر الجرجاني حشدا من المصطلحات التي لا تختلف إلا في نسب ورودها في المتن قياسا إلى بعضها البعض، لأنها تنص مجتمعة على توخي صورة المعنى في الكلام، هذه المصطلحات هي (النسج- الصياغة- البناء- النسق- النضد- التأليف- التركيب- الاتفاق- الاتساق- النقش- الصبغ- الوشي- التحبير- التفويف) إلى غير ذلك، مما يحيل مباشرة إلى ضرورة التأنق في الكلام بحذق صناعته من قبل فاعله الذي ينبغي له أن يستعان عليه بالفكر والروية، ولأهمية هذه المصطلحات فإن بعضا منها يرد بشكل متواتر في نفس السياق كقوله مثلا « وكذلك كان عندهم نظيرا للنسج والتأليف و الصياغة و البناء و الوشي و التحبير و ما أشبه ذلك، مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها ببعض»[99] ص316 ، ونظرا لما لهذا المبدأ من أثر بلاغي شديد الاتصال بتحديد طبيعة الأسلوب ووظيفته الشعرية فإن صياغته عند الجرجاني قد اقتضت الوعي بمفهومين مترابطين وهما: مفهوم الاختيار ومفهوم الموقع، إذ إن الاختيار ينبني على أساس العلاقة القائمة بين اللغة والمتكلم، فيتحول هذا الأخير إلى مبدع حاذق مادامت أحوال اللغة ترجع حسب قول الجرجاني إلى أمر يقع من المرء في فؤاده وفضل يقتدحه العقل من زناده، وهو الأمر الذي يعني أن النسق اللفظي هو صورة لنسق نفسي وراءه عقل منظم، وان بناء الكلام هو بناء الفكر الذي ننتقل بموجبه من نظم اللفظ إلى نظم المعنى، أي من الألفاظ المرتبة في النطق إلى أصول المعاني المرتبة في النفس على مقتضى العقل، لهذا نجد الجرجاني يستعمل مصطلح الكلام عوضا عن اللغة، لان الكلام تعبير دال أو مفيد إضافة إلى كونه اختيارا فرديا يحكم المتكلم بناءه في شكل تصبح في ظله اللغة تعبيرا أو أداء يمثل المعنى خير تمثيل، وباعتبار الأداء الناتج عن الاختيار يوصف بكونه خصوصية فردية في التأليف.

و يتبين لنا موقف الجرجاني الذي يقضي بأن الكلام تأليف فردي (أداء) قائم على الاختيار من بين الإمكانات اللغوية المتاحة وهو موقف بنيوي خالص.

2.3.2. **مبدأ المزية:** إذا كان مبدأ النظام ينبني على أساس العلاقة بين اللغة وفاعل الكلام وفق العلاقات التي يستوجبها النحو، فإن مبدأ المزية يتم وفق العلاقة القائمة بين الكلام كإنجاز نصي والمتلقي باعتباره طرفا فاعلا يمتلك قدرات تؤهله لإدراك صور المعنى عبر التدرج في قيم المدلولات الشعرية، مما يقتضي ضرورة تجاوز الوظيفة الإبلاغية للغة، هذه الوظيفة التي يكتفي في ظلها القارئ بالوصول إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، على اعتبار أن اللغة بوظيفتها الشعرية تتفاوت فيها درجة الانحراف من نص إلى آخر انطلاقا من النقطة الصفر، حيث « لا يمكنك الوصول إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل»[100] ص202، ومن هنا يتبين لنا أن مفهوم المزية يوازي مفهوم الشعرية من حيث إنهما يلتقيان في كونهما بمثابة الآلية التي تقضي بضرورة توخي معاني النحو في معاني الكلم، لهذا فقد نص الجرجاني على ضرورة تعيين مبدأ المزية في النص، على اعتبار أن النصوص تتفاوت قيمتها الشعرية قياسا بعضها إلى بعض بناء على هذا المبدأ، إذ نجده يقول :« واعلم أنه إذا كان بيّنا في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يُشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه، وأن الصواب إلى فكر وروية فلا مزية، وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجها آخر ثم رأيت النفس تنبو عن ذلك الوجه الآخر، ورأيت للذي جاء عليه حسنا وقبولا يعدمهما إذا أنت تركته إلى الثاني»[101] ص221، وقد مثل لذلك بمجموعة من النصوص القرآنية من بينها وقوفه على قوله تعالى (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة)[102] 96، فنجده يقول:« إذا أنت راجعت نفسك وأذكيت حسك وجدت لهذا التنكير، وأن قيل على (حياة) ولم يقل: (على الحياة) حسنا وروعة ولطف موقع لا يقدر قدره، وتجدك تقدم ذلك مع التعريف، وتخرج عن الأريحية والأنس إلى خلافهما، والسبب في ذلك أن المعنى على الازدياد من الحياة لا الحياة من أصلها، وذلك لا يحرص عليه إلا الحي، فأما العادم للحياة فلا يصح منه الحرص على الحياة ولا على غيرها، وإذا كان كذلك صار كأنه قيل: ولتجدنهم أحرص الناس ولو عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا إلى حياتهم في ماضي الوقت وراهنه حياة في الذي يستقبل، فكما أنك لا تقول هاهنا أن يزدادوا إلى حياتهم الحياة بالتعريف، وإنما تقول حياة »[103] ص223، ولما كان الناس ليسوا على درجة واحدة من المعرفة والإحساس لإدراك مواطن الجمال في النصوص استبعد الجرجاني المتلقي الغافل بل أسند هذه الصفة إلى المتلقي الحاذق الذي يمتلك قدرا كبيرا من الذوق والإحساس لإدراك هذه المزية والأريحية في النظم، وذلك بالتدرج عبر مسارب المدلولات الشعرية، وهذا ما يوضحه قوله:

« واعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع، ولا يجد لديه قبولا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة، وحتى يكون ممن تحدثه نفسه بأن لما يومئ إليه من الحسن واللطف أصلا، وحتى يختلف الحال عليه عند تأمل الكلام فيجد الأريحية تارة ويعرى منها أخرى، وحتى إذا عجبته عجب، وإذا نبهته لموضع المزية انتبه، فأما من كانت الحالان والوجهان عنده أبدا على سواء، وكان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة، وإلا إعرابا ظاهرا، فما أقل ما يجدي الكلام معه»[104] ص225 ، وإن السبب في اشتراط المتلقي الحاذق في عملية الإدراك، الجمالي هو أن تحديد المزية يقتضي بالضرورة وجود هذا النوع من المتلقي القادر على تعيين نقطة انبثاق المزية، وتعليل ذلك وفق ما ينسجم وأسرار النظم في النص، ولذا نجده قد وضع يديه في الآية الكريمة على مواطن المزية، التي تمثلت في تنكير لفظ (على حياة) بدلا من تعريفها، ولم يتوصل إلى تعليل هذا التنكير إلا بإيجاد المعنى الثاني الذي يتمثل في كون الحرص منصبا على حياة بعدية مجهولة وليست قبلية معلومة، وهذا ما اقتضى تجريدها من(الـ العهدية)، ومن هنا يمكننا القول بأن النظم ومختلف أشكاله الانحرافية يمثل محورا هاما من محاور الشعرية العربية، لأنها تقتضي تجديد فعل القراءة كلما ظن المرء أنه شرع في تمثل بعض ملامحه، وإن العودة إلى النصوص القديمة لا يعني مطلقا العودة إلى نصوص فقدت جدتها، ونشير هنا إلى أن التفكير البلاغي الحديث « يستند إلى جملة من فرضيات العمل يستقي جلها من قواعد اللسانيات العامة، وعلم الدلالات منها خاصة، وأبرزها ظاهرة التقاطع المجالات الدلالية لمجموع دوال الرصيد المعجمي في لغة ما، ذلك أن مواضعه اللغات في مبدأ النشأة أن يكون لكل دال مدلول واحد ولكل مدلول دال واحد، غير أن جدلية الاستعمال تخضع عناصر اللغة إلى تفاعل عضوي بموجبه تنزاح الألفاظ تبعا لسياقاتها في الاستعمال عن معانيها الوضعية، فضلا عما تدخله القنوات البلاغية ليست هي في المنظور اللغوي إلا انحرافات عن المعاني الوضعية الأولى»[105] ص180، وجملة ما ينتج عن هذا أن الدال لا يستقر على مدلول واحد، بل تتعدد مدلولاته بحسب السياق والنظم الذي ترد فيه في النص الأدبي، وفي هذا الصدد يعرف ميشال ريفاتير(Meacheal.Riffaterre) الأسلوب (النظم):« بكونه انزياحا

(انحرافا) عن النمط التعبيري المتواضع عليه، وهو خروج عن القواعد اللغوية ولجوء إلى ما ندر من الصيغ، وإذا كان الأسلوب هو الخروج عن المعيار، فإن المعيار هو الكلام الجاري على ألسنة الناس في استعماله العادي والحيادي، وهو التعبير البسيط السائر حسب السنن اللغوية»[106] ص14، ولهذا نجده أيضا يعرف هذا الانحراف ويعزله عن ذلك المعيار (قواعد النحو المعيارية)على هذا النحو:« احتمال ضعيف في خصوص ظهور شكل من الأشكال اللغوية، وهو ما يجنبنا اللجوء إلى مفاهيم المعيار أو الاستعمال العادي الذي يصعب إقراره»[107] ص44، وهذه الحقيقة لا يمكن ضبطها إلا من خلال ما تفرضه الدوال اللغوية في النص الأدبي من تفاعلات بنيوية و وظيفية،« تنحرف بموجبه الألفاظ عن المعاني الوضعية بحسب طبيعة التشكيل اللغوي في

النص»[108] ص58، ولقد تنبه الجرجاني إلى ثنائية اللغة الشعرية واللغة المعيارية، لكن لم يصرح بها بشكل مباشر، إذ لم يستخدم المصطلحين المعروفين، إلا أنه أومأ إلى مستويات الكلام التي بدأها من الكلام العادي (وهي درجة الصفر عند رولان بارث) وصولا بها إلى الكلام المعجز، وهو يمثل أقصى زاوية للانحراف، ولقد اقترب مفهوم الجرجاني للنحو وعلاقته بالأساليب الشعرية من مفهوم جاكبسون في تحديده للوظيفة الشعرية من حيث إنهما يميزان بين المستوى المعجمي والمستوى النحوي للغة، حيث نجد ذلك عند الجرجاني في قوله:« إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينها من الفوائد»[109] ص273، كما تنبه جاكسون إلى هذه الثنائية القائمة بين المستوى المعجمي المادي وبين المستوى النحوي للغة، إذ وصفها « بكونها واقعة بنيوية موضوعية»[110] ص364. وها نحن نجد الجرجاني يبرز ذلك بقوله:« ليت شعري كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟ ومعنى القصد أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه، ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة»[111] ص267، وإن كان هنا ما يوحي بتعدد حالات الانحراف وخروجها عن المعيار قصد تحقيق الشعرية يثير بعض المطاعن بحجة عدم معيرة وضبط هذا الانحراف، وهو ما يؤدي في رأيهم إلى فوضى، لكن هذا بمثابة الفوضى الجميلة، فقد عرفه جاكبسون بمصطلح « النحوية والنحوية المضادة»[112] ص71 ، وقد تجسد هذا المفهوم حقيقة عند عبد القاهر الجرجاني حينما أبرز الفوارق بين النحو المعياري والنحو الوظيفي، لقد سبق الكلام عن نظرة الجرجاني للنظم ومدى صلته بالدلالة الوظيفية الفنية لها، إذ حاول في غير موضع تطبيق نظريته للنظم، وهذا ما قاله في معرض حديثه في باب التقديم والتأخير:« ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه، فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قُدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان»[113] ص73، كما نجده قد عاب على النحاة عدم تعمقهم في كشف أسرار النظم المترتب عن التقديم والتأخير، فنجده يقول أيضا:« واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيجعل مفيدا في بعض الكلام وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر، والكاتب حتى تطرد لهذا قوانينه»[114] ص75 ، ولما كان التقديم والتأخير مولدا لكثير من المعاني الحافة عند الجرجاني، فقد ولع به كثيرا وناقشه بمختلف صيغه مثل الاستفهام بالهمزة، ومع النفي ضاربا لذلك أمثلة كثيرة، ومبينا الفروقات الدلالية المترتبة عنه، ومن الأمثلة الشعرية التي ساقها في هذا الباب قول امرئ القيس:

أيَقتلني والمشْرَفي مُضَاجِعي * ومَسنونَةٌ زُرقُ كأنْيابِ أغْوال[115] ص33

إذ نجده يقول في شأنه:« فهذا تكذيب منه لإنسان تهدده بالقتل، وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه ومثله أن يطمع طامع في أمر لا يكون مثله فتجهله في طمعه»[116] ص91، كما ميز كذلك بين هذا التعبير وقولهم أأنت تفعل؟، إذ رأى أن التعبير الثاني يحمل معنى جديدا اكتسبه من تقديم الضمير

(أنت) الذي كان مضمرا في الفعل في التعبير الأول أعني (أتفعل)، ومن هنا يتضح مدى إيمان الجرجاني بما للنظم من تأثير عميق في توليد الدلالات، إذ نجده يلح أن التباين في الصياغة ينم عن تباين في الإحساس فأنكر الترادف بين الجمل أو أداء المعنى الواحد بعبارات مختلفة، أما فيما يخص الحذف فقد تكلم عنه مما أسفر كلامه عن إدراك واع لدلالة السياق ومدى تأثيرها في دفع المتكلم في كثير من الأحيان إلى الاختصار والحذف لبعض عناصر الجملة، وذلك وفق ضربين من النظم، أحدهما ما يكون في التوسع في إيقاع العلاقات النحوية وثانيهما ما يكون بحذف بعض عناصر الجملة اكتفاء ببعضها الآخر، وقد وصف الجرجاني هذا قائلا:« هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر...فإنك ترى به ترك الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للافادة»[117] ص95، وقد بين ذلك من خلال قول الشاعر:

وكم دُدْتَ عني من تَحَامُلِ حادِثٍ * وسُورة أيام حَزَزْنَ إلى العظمِ.

« والأصل لا محالة حززنا اللحم إلى العظم، إلا أن في مجيئه به محذوفا، وإسقاطه له من النطق وتركه في الضمير مزية عجيبة وفائدة جليلة، وذاك أن من حذق الشاعر أن يوقع المعنى في نفس السامع إيقاعا يمنعه به من أن يتوهم في بدء الأمر شيئا غير المراد، ثم ينصرف إلى المراد»[118] ص132، وعلى إثر هذا كان عدم النطق بالمستوى الأول(المستوى الشعري) أدعى للظهور إلى ذهن السامع حال النطق بالمستوى الثاني، ويبقى معه المستوى الأول هو دليل صحة النظم لاقتضاء هذه الدلالة في البيت، وهو الذي نحا منحنى إنحرافيا، وهذا ما يميز الكلام الشعري، ومن خلال هذه الوقفات على بعض الأبواب النظمية المحققة للشعرية نستخلص بعض معالم شعرية النظم عند الجرجاني وهي:

- وجوب التفريق بين المستوى المعجمي والمستوى النظمي للغة.
- شعرية النظم تنبني أساسا على الصور النحوية ونسبة ترددها عنده أكثر من الصور المجازية.
- استطاعة الجرجاني أن يخرج من البحث النحوي الخالص المأسور بقيود الصواب والخطأ إلى فضاء أكثر رحابة.
- امتداد وتجاوز النظرة المعيارية المحكومة بقواعد النحو إلى النظرة الوصفية التي تعمد إلى التحليل وكشف العلاقات بين عناصر النظام.

3. التكامل الأسلوبي والشعري للنظم:

إن النص البلاغي يقوم وجوده على نظمه أي أسلوبه وشاعريته، وعلى الرغم من أن النص يتضمن عناصر أخرى إلا أن الشاعرية هي أبرز سماته وأخطرها، وقد « توجد الشاعرية في نصوص غير أدبية، أو نصوص لم يقصد منشِئها أن تكون أدبا، فهي ليست حكرا على النص

الأدبي، ولكنها تستأثر به ويستأثر بها لأنها سبب تلقيه كنص أدبي»[119] ص24، إذ لا يحظى بدونها بسمته الأدبية، والنص البليغ تظهر عناصر الشاعرية بداخله قصد تفجير الطاقات الكمونية للإشارة اللغوية (الألفاظ)، فتتجذر ثنائيات الإشارة لتؤسس لنفسها حيزا تفرز منه مختلف الدلالات التي تؤسس للنص بنية داخلية (عميقة) تملك أسباب التفاعل الدائم من حيث إنها بنية ذات سمة شمولية، وهي مؤهلة للتحول فيما بينها لتوليد مالا يحصى من الأنظمة الشاعرية، وهذا يعود إلى مخزونها الذاتي الذي ينم عن ذات مبدعة من جهة وقدرة القارئ على التلقي من جهة أخرى، والنص البلاغي ينشأ كغيره من النصوص اللغوية، وذلك بارتكازه على عنصري الاختيار والتأليف، وهذه عملية يردها جاكبسون بقوله:« إن اختيار الكلمات يحدث بناء على أسس من لتوازن والتماثل، أو الاختلاف، وأسس من الترادف والتضاد، بينها التأليف فهو بناء للتعاقب، فهو يقوم على التجاوز بين الكلمات»[120] ص358. وهذه عملية تحدث في كل نص لغوي، ولكن حالة الأدب تختلف عن غيرها من حيث إنها كما يسميها جاكبسون أيضا:« تستل مبدأ التوازن من محور الاختيار إلى محور التأليف»[121] ص71، وتعتبر هذه الخاصية من أولى وظائف الشعرية لأنها بمثابة حرف (انحراف) النص عن مساره العادي إلى وظيفته الجمالية، وهذا الانحراف الواقع على وحدات النص البلاغي يؤدي إلى إلغاء التركيز على التجاور أحيانا لأنها صفة للخطاب العادي، والشاعرية بهذا تقوم بتمييز النص الأدبي على الرسالة العادية، إذ بمجرد « أن يولد هذا النص محملا بالشاعرية يطير معها بعيدا عن المرسل، ويتم عزل الرسالة عن مرسلها وتنقطع الرابطة بينهما، فيتحول القول من عمل ملفوظ إلى عمل مكتوب، ولا يصبح المرسل قادرا على تدعيم مقولاته بحركات منه أو إشارات تكمل نواقصها أو تنبه على مواطن التركيز فيها، وإنما تعتمد على نفسها وعلى ما حمّله إياها مرسلها»[122] ص26، وذلك يعود إلى طاقاتها الاشارية التي تنفذ إلى ذهن القارئ فتثير فيه أثرها الجمالي، ولذلك فإن الشاعرية (الشعرية) هي بمثابة فنيات التحول المستمر للأسلوب (النظم) ، حيث ينحرف النص من جراء تعدد الأوجه الأسلوبية (النظمية) عن معناه الحقيقي إلى معناه المجازي، لهذا نجد المبرد يقول عن العرب: « والتشبيه أكثر كلامهم»[123] ص818، كما قال بذلك أبو هلال العسكري:« الاستعارة أبلغ من الحقيقة»[124] ص271، وهو عند الجرجاني«...وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها أثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى شيء كيف جاء واتفق»[125] ص40. ونجده يشير أيضا إلى الخصائص المحققة للشعرية جنبا إلى جنب مع النظم حتى لا تقوم له قائمة بدونها، وهذا واضح من قوله:« قد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح والتعريض أوقع من التصريح، وأن للاستعارة مزية وفضلا، وأن المجاز أبدا أبلغ من الحقيقة، إلا أن ذلك وإن كان معلوما على الجملة فإنه لا تطمئن نفس العاقل في كل ما يطلب العلم به حتى يبلغ فيه غايته، وحتى يغلغل الفكر إلى زواياه، وحتى لا يبقى عليه

موضع شبهة ومكان مسألة، فنحن وإن كنا نعلم أنك إذا قلت: هو طويل النجاد، وهو جم الرماد، كان أبهى لمعناك، وأنبل من أن تدع الكناية وتصرح بالذي تريد»[126] ص55، وكأن بصدى هذه المقولات تسري عبر الزمان والمكان لتصل إلى مسامع رولان بارت الذي يؤكد على المعنى بقوله:« الأسلوب ليس أبدا أي شيء سوى الاستعارة»[127] ص12، ولهذا فإن السمات البلاغية التي يتحلى بها النص في نظر الجرجاني ليست حلية يتزين بها ليفتن القارئ ولكنها هي لب وسحر وجوده.

إن حضور المبدع عند عبد القاهر الجرجاني يتبدى أكثر في توخي النظم، الأمر الذي يكشف عن طبيعة الأسلوب ونمطه، وعلى هذا لا يكون ارتباطه بقائله من حيث عناصره الجزئية أو أوضاعه اللغوية، بل يتم ذلك بالتعامل الأنسب مع الإمكانات النحوية المحتملة قصد تشكيل نظمي مخصوص وعلى هذا ينبغي « النظر في الجهة التي يختص منها الشعر بقائله، والنظر يقود حتما إلى ربط الاختصاص بالمستوى الدلالي الذي يتأتى من إدخال الوظائف النحوية في تعليق الدوال بعضها ببعض، وعلى هذا يكون المستوى الإفرادي بمعزل عن الاختصاص، إذ الكلمة قبل دخولها في التركيب لا اختصاص لها بفرد دون الآخر»[128] ص211، إذ الأمر في عملية الإبداع كغيرها من العمليات الأخرى المرافقة للإنسان، إذ تسند الصنعة إلى الصانع، وذلك كحال « الابريسم مع الذي ينسج منه الديباج، وحال الفضة والذهب مع من يصوغ منهما الحلي، فكما لا يشتبه الأمر في أن الديباج لا يختص بناسجه من حيث الابريسم، والحلي لصائغها من حيث الفضة والذهب، ولكن من جهة العمل والصنعة، كذلك ينبغي أن لا يشتبه أن الشعر لا يختص بقائله من جهة الأوضاع اللغوية للمفردات، ولكن من جهة الأوضاع التركيبية لها»[129] ص326، ومن هنا يتضح أن الرجل يعمد إلى ربط الصياغة بصاحبها من منطقة محايدة عن منطقة المواضعة التي هي لا حكر لأحد بها، فنجده يركز على المواصفات التي يلجأ إليها المتكلمون بهذه المنتجات الأولية (أوضاع اللغة)، إذ إن الفصاحة أو البلاغة صفة للمتكلم لأمور تعود إلى نفسه دون واضع اللغة، وإذا استقر في الأذهان أن الفصاحة عبارة عن مزية يتصف بها المتكلم وجب علينا أن ندرك أن إضافة الفصاحة إليه تحوله من المستوى الإيصالي المجرد إلى المستوى الإبداعي، لأنها تصرف حركته عن المستوى السطحي المتعلق بالألفاظ المنطوقة أو المسموعة إلى المستوى الدلالي، ولهذا فإن العلاقة بين المبدع و إنتاجاته البلاغية تتوطد أكثر من خلال النظم الذي يربط البنية الداخلية الشعورية بالبنية الخارجية المحسوسة، وأن هذه العملية لا تقوم على العفوية وإنما مردها إلى إعمال فكر وروية، كما تتوضح لنا دعوة عبد القاهر الصريحة إلى ضرورة إرسال المعاني على سجيتها وتركها تستدعي ألفاظها بأنفسها، فإنها إن تركت على حالها اكتست ما يليق بها من الألفاظ، أما إذا كلف المبدع نفسه في اختيار ألفاظه وجعلها وحدها مناط اهتمامه فإن اختياره هذا يتحول إلى عبء على الصياغة والنظم.

إن ظاهرة الانحراف هي ظاهرة فاعلة ضمن العلاقة بين النظم والناظم، وعلاقتها تكاد تكون جدلية بين الإفراد والتركيب، وهذا خصوصا في منطقة المجاز وما يتشعب عنه من فروع، لأن هذه المنطقة تتخللها ازدواجية المعنى، أو لنقل بمعنى آخر يتلاحم فيها المعنى الأول بالمعنى الثاني ، وهذا بدوره « يؤكد تجلي المبدع على مستويين يقود كل منهما الآخر، فوجوده يكون مكثفا وحضوره يكون طاغيا، وأي اهتزاز في مستوى منهما يؤدي إلى اهتزاز تجلي المبدع أولا ثم انغلاق الدلالة ثانيا»[130] ص224، وذلك باعتبار المجاز خروجا عن الوضع اللغوي لان نسبة القياس تقل فيه اطّرادا، وهذا ما يثبت فردية المجاز باعتباره عملا إبداعيا جماليا، وهذا لأن « طريق المجاز يحتاج إلى حدة الذهن وقوة الخاطر»[131] ص363، وكذلك الأمر في الاستعارة خاصة

« فيما يبتدئه الشاعر فيها ممّا لم يفطن إليه غيره»[132] ص133، وإذا كان الكلام النفعي و الإبلاغي يتمركز في دائرة الاستبدال، ويقصد به مجموعة الألفاظ التي يختارها المتكلم بحسب حاجته في الاستعمال والتي تمتلك طواعية الاستبدال فيما بينهما على اعتبار ترشيحها للاستبدال بعضا ببعض، و إذا اختيرت الواحدة انعزلت الأخرى، ولهذا فالنظام الاستبدالي لا يمكن ان يكون عفويا أو إعتباطيا، حيث تكون في الخطاب الأول الإبلاغي العلاقات الاستبدالية مستمدة من أوضاع اللغة والاصطلاح، لكن العمل الإبداعي يتضمن خللا (انحرافا) في قاعدة الاستبدال المتواضع عليه في الوضع اللغوي، بحيث يتصرف المبدع في العلاقات الاستبدالية، بما يخرج عن المألوف، محققا في ذلك الدلالة المقصودة، فينتقل كلامه من الدائرة النفعية إلى الدائرة الجمالية، وذلك كقولنا: اختلست النظر، فإننا «لا يمكن أن نخضع هذا التركيب للعملية الاستبدالية السالفة، لأن نسبة الاختلاس إلى النظر عدول عن النمط التركيبي الأصيل في اللغة، حيث ثم التأليف بين جدولي اختيار متنافرين»[133] ص72، وهذا النمط الجديد هو ذاته الذي أطلق عليه الجرجاني المجاز.

إذا كان عبد القاهر الجرجاني ما انفك يؤكد على المتلقي في نظرية النظم، وذلك في مرحلة تالية بعد المبدع، مشترطا فيه أن يكون قادرا على التمييز بين الجيد والرديء، وذلك بتحديد المعاني اللطيفة، إذ لا يتم ذلك إلا بحركة عقلية وعاطفية موازية لحركة المبدع ذاته وبذلك يكون فصل القول في عملية النظم التي تقوم على البلاغة والفصاحة أن يتوازن حضور الطرفين،« فالمفاضلة بين القائلين من حيث كونهم مبدعين منوطة بحضور المتلقين»[134] ص243، لان الهدف الأول للإبداع هو الوصول إلى نفس المتلقي بحيث يستطيع بهذا الوصول إلى « أن يكتشف مكنونات الضمائر والقلوب»[135] ص43، وهانحن نجد عبد القاهر الجرجاني يواجه المتلقي ومتجاوزا المبدع في مرحلة ثانية فيقول:« وإن أردت أن تظهر لك صحة عزيمتهم في هذا النحو على إخفاء التشبيه ومحو صورته من الوهم فابرز صفحة التشبيه، واكتشف عن وجهه، وقل: (لا تعجبوا من بلى غلالته فقد زرّ إزراره على من حسنه حسن القمر)، ثم أنظر هل ترى إلا كلاما فاترا، ومعنى

نازلا؟، واخبر نفسك هل تجد ما كنت تجده من الأريحية ؟ وأنظر في أعين السامعين هل ترى ما كنت تراه من ترجمة عن المسرة. ودلالة على الإعجاب؟ومن أين ذلك وأنى، وأنت بإظهار التشبيه تبطل على نفسك ماله وضع البيت من الاحتجاج على وجوب البلى في الغلالة، والمنع من العجب فيه بتقرير الدلالة»[136] ص266، ولذلك نجده يعمد من جانب آخر إلى إبراز آليات الحضور والغياب لبعض مفردات الصياغة النظمية وفق ما تتطلبه الإمكانات التأثيرية في المتلقي، إذ إن تغييب المفعول به مثلا ممكن وجائز، لكن إدخال أحدهما باعتباره نظما وأسلوبا معينا في دائرة الحسن والمزية مرهون بالجانب التأثيري والشعري، وهنا نجده يشير إلى قول الشاعر:

ولو شِئتُ أن أبْكي دَمًا لبَكَيْتُه * عَلَيه ولكن سَاحَةَ الصَبْرِ أوْسَعُ.

إذ نجد أن المفعول به هنا مذكورا في هذه الصياغة رغم إمكانية حذفه، ولما كان ذكره ألصق بالمزية « كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره في نفس السامع ويؤنسه به»[137] ص164 إنه يتضح هنا أن عبد القاهر قد تعامل مع المتلقي من خلال مفهومه للنحو الإبداعي الشعري المتولد عن نظم مخصوص، وهو مفهوم يضع المتلقي في مرتبة ثانية بعد المبدع، كما يضفي عليه خصائص لا تنتفي عن المبدع نفسه، ومن هنا يحسن استخلاص مظاهر التجديد في نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني فيما يلي:

ـ إن عبد القاهر الجرجاني لم يتعامل مع مصطلح الشعرية أو الأسلوبية كما هو في الاستعمال الحديث على اختلاف مصطلحاتهما و فروعهما، إلا أن اختياره لمصطلح النظم كان أنسب لأنه يعبر تعبيرا صادقا عن تقاطع خط المعجم و خط النحو و إيلاء الأولوية للخط الثاني،بالتحرك وفق قوانينه دون الإخلال بشيء من ذلك و هذا ما أطلق عليه (توخي معاني النحو)، و لذلك كان النظم هو الناقل للصياغة من مستوى إلى مستوى آخر و ذلك بالنظر إلى الإمكانات الكامنة في بنية الكلام و من هنا يتجاوز عبد القاهر الجرجاني المسائل التقعيدية إلى تحصيل المزية عبر مسالك مختلفة أوردها في كتابه دلائل الإعجاز، كالتعريف و التنكير،التقديم و التأخير ،الذكر و الحذف و الإظهار و الإضمار،و غيرها، و استحق كل عنصر من هاته العناصر أن يحظى بدراسة أعمق في علاقته بنظرية النظم لمعرفة تفاعله مع عناصرها.

ـ لقد استطاع عبد القاهر الجرجاني أن يدرك العلاقة بين النحو و البلاغة، و البلاغة و النقد و الشعر ضمن منهج وظيفي متكامل، و من هنا يكون لمنهج عبد القاهر الجرجاني فضل إثراء الكثير من الدراسات الحديثة لغوية كانت أو أدبية، و هذا ما دفع بالدكتور محمد مندور ان يقتفي اثر عبد القاهر الجرجاني، باستيعاب منهجه في تحليل الخطاب الأدبي من اجل استقراء الخصائص الجمالية له، مطبقا ذلك على بيت الشاعر أبي شاد:

عودي لنا يا أغاني أمسنا عودي * وجددي حظ محروم و موعود [138] ص194

على رغم من وجود بعض الدراسات التي حامت حول شخصية عبد القاهر الجرجاني من أجل استخلاص طبيعة منهجه، قد تبين للكثير منهم أن منهجه هو الأنسب للتعامل مع طبيعة النص الأدبي، باعتباره منهجا متكاملا، استطاع أن يجد الطريق السليم للربط بين الشكل(الأسلوب) و المضمون(المعنى) بمقتضى الأسس المحققة للنظم البليغ و المؤثر. و لهذا نرى أنه من الضروري أن يثبت في مقرراتنا الدراسية نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني لتكون شفاء لعزوف المتعلمين عن تحصيل النحو أو البلاغة، لأنهما يقدمان إليه في قوالب جافة تثير النفور عن تحصيل ملكة اللغة العربية تحصيلا كاملا.

ـ إن عبد القاهر الجرجاني قد تجاوز في تحليلاته المختلفة كلام فقهاء اللغة، و ذلك لأنه لا يهتم بالكلمة المفردة، بل يتجاوز البنى الصرفية و الجمل المنقطعة عن النص، فهو يراعي السياقات الكلية التي تتعدد فيها الجمل و تترابط بالعلاقات الموقعية و الوظيفية النحوية مما يعطي دلالة كاملة، تتحدد من خلالها الوظيفة الإبلاغية أو الاتصالية بالأسلوب التعبيري مما يؤدي إلى تحقيق جماليات النظم.

ـ إن توظيف عبد القاهر الجرجاني للمصطلحات (التأليف- التركيب- الترتيب- النظام- النسق) لدليل على أنه ملم بمنهج دراسته القائم على التحليل، و هذا ظاهر من عنايته بالوظائف اللغوية التي يعنيها في بحثه المتعلق بقراءة النص الأدبي، و هو هنا يلتقي مع معظم اللسانيين في اعتبارهم النص الأدبي مدونة أو نظاما مترابط العناصر، إذ لا وجود للعنصر منفردا إلا من خلال العلاقات التي يقيمها مع العناصر الأخرى .

ـ إن البلاغة عند عبد القاهر الجرجاني لا تهدف إلى إيجاد أو تحديد القاعدة التي تكفل التنظير للمسميات كالتشبيه و الاستعارة و المجاز و التمثيل و غيرها بتعريفاتها و أقسامها، بقدر ما يهدف أساسا إلى تأسيس الفكرة الجمالية للصورة الفنية التي يحققها النظم باعتباره تركيبا لغويا، تنتظم فيه الأنساق الدلالية في علاقتها مع عناصرها المختلفة من أجل استكناه حقيقة العمل الأدبي، و هذا ما ذهب إليه احمد حسن الزيات في كتابه " دفاع عن البلاغة" إلى أن الجهد الجمالي ليس سوى إدراك المرء لحالات نفسه مجسمة في أشياء محسوسة، و كل إدراك للجمال، إنما هو تعبير عن الإحساس، فيصبح للصورة الجمالية محتوى و مضمون يشارك المتذوق في تكوينه من ناحية الانفعال العاطفي المصاحب للانفعال، و هذا ما نراه أنه يفتح أفقا على نظريات مختلفة في مجال التأويل و القراءة .

هوامش الفصل الرابع:

* هو أحد تلامذة دي سوسير ولد في جنيف عام 1865 وتوفي سنة 1947م، تبنى المنهج المنهج وألف على ضوئه مؤلفات منها (مصنف الأسلوبية الفرنسية، المجمل في الأسلوبية)، ولمزيد من التوضيح ينظر –الأسلوبية والأسلوب- ص241 عبد السلام المسدي –عدنان بن ذريل- ص141ن اللغة والأسلوب.

[1] عبد السلام المسدي، الأسلوبية و الأسلوب، ص48

[2] محمد عباس، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، ص37.

[3] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص361.

[4] أحمد الشايب، الأسلوب، دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، مكتبة النهضة، القاهرة، ط : 6 – 1966، ص 44.

[5] عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، بيروت، دار القلم، ط1، 1978، ص570.

[6] عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، ص24.

[7] عبد الفتاح لاسين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، الرياض، دار المربح للنشر، ص106.

[8] تامر سلوم، نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، ص154-155.

[9] عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، ص48.

[10] شايف عكاشة، مفهوم الأدب في النقد الأدبي المعاصر، 1990، ص218.

[11] محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، القاهرة، 1994، ص184.

[12] نور الدين محمد دنياجي، التفكير اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، ص85.

[13] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ض308.

[14] عبد القاهر الجرجاني، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[15] عبد القاهر الجرجاني، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[16] نور الدين محمد دنياجي، التفكير اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، ص91.

[17] ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص223.

[18] عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسه المعرفية، المطبعة العربية، تونس، ص33.

[19] الانعام: 99.

[20] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص223.

[21] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص222.

[22] تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، الدار البيضاء، ص12.

[23] نور الدين محمد دنياجي، التفكير اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، ص147.

[24] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص411.

[25] عبد القاهر الجرجاني –دلائل الإعجاز-ص:411

[26] نور الدين محمد دنياجي –التفكير اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني-ص:148

[27] عبد القاهر الجرجاني –دلائل الإعجاز-ص: 318 و 319

[28] المرجع السابق : ص : 412 و 413

[29] المرجع السابق : ص: 412 و 413

[30] المرجع السابق : ص 413

[31] ينظر:Robert, Paul: Dictionnaire de la Langue française, Paris. S.N.L.1965. Tome 6, P.554

[32] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز- ص58- 59.

[33] محمد عبد المطلب- قضايا الحداثة عند عبد القادر الجرجاني- ص:19.

[34] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز- ص75-76.

* وقد يطلق عليه مصطلح العدول، وهو ما يقابل المصطلح اللاتيني ECART .

[35] هاف كراهم، الأسلوب و الأسلوبية، ت كاضم سعد الدين، افاق عربية، بغداد1985، ص20

[36] محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، ص 20

[37] شبيلز بيرثاد، علم اللغة و الدراسات الأدبية، ت محمود جاد الرب، الرياض،1987، ص 53، 54

[38] هاف كراهم- الأسلوب والأسلوبية، ص22.

[39] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز- ص468.

[40] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز- ص73-74.

[41] Jack- Richards, et al. Longman Dictionary of Applied linguisties p292.

[42] عبد القاهر الجرجاني- أسرار البلاغة- بيروت دار المعرفة 1978- ص341.

[43] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز- ص61.

[44] عبد القاهر الجرجاني- أسرار البلاغة- ص50.

[45] محمد عبد المطلب- قضايا الحداثة- ص47.
[46] عبد القاهر الجرجاني- أسرار البلاغة- ص118.
[47] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز- ص346.
[48] عبد القاهر الجرجاني- أسرار البلاغة- ص251.
[49] عبد القاهر الجرجاني- أسرار البلاغة- ص194.
[50] يوسف أبو العدوس- البلاغة والأسلوبية، ط1، عمان، الأردن 1999، ص169.
* مفهوم التداولية في منظور علم اللغة الحديث يتساوق الى حد بغيد مع المفهوم الوظيفي للبلاغة عند الجرجاني.
[51] صلاح فضل- بلاغة الخطاب وعلم النص- الكويت 1992، ص153.
[52] صبحي إبراهيم الفقي- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ص49.
[53] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز- ص187-188.
[54] صبحي إبراهيم الفقي- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ص40.
[55] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز- ص 261.
[56] شفيع السيد- النظم وبناء الأسلوب في البلاغة العربية، ص44.
[57] عبد العزيز عتيق، في تاريخ البلاغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص253.
[58] يوسف أب العدوس، البلاغة والأسلوبية، ص172.
[59] صلاح فضل، البلاغة الجديدة، ص71.
[60] نفس المرجع السابق، ص107.
[61] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص37.
[62] أحمد درويش، دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، ص111.
* يقصد بها محور التخيير أو السدى أو المثل (le paradigme) في مقابل محور التأليف (التركيب) أو النير أو الشاهد (syntagme) ونورد هنا تعريفهما في قاموس اللسانيات لجان دي بوا: إن محور (le paradigme) السدى أو المثل في اللسانيات الحديثة هو مجموع الوحدات المترابطة فيما بينها ترابط ضمنيا (virtuel) يتجلى في قابليتها الحلول محل بعضها البعض.
[63] البلاغة العامةJ.du boi. Rhétorique générale.
[64] هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية(نحو نموذج سيميائي لتحليل النص) ص99.
[65] Genette. Gérard. La rhétorique restreinte.1972.p207.
[66] منذر عياشي، مقالات في الأسلوبية، ص142.
[67] أحمد عفيفي، نحو النص(اتجاه جديد في الدرس اللغوي)، ص96.
[68] على أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ص325.
* ينظر في هذا الشأن نحو النص لأحمد عفيفي، ص103.
[69] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص359.
* ينظر في ذلك روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص210.مشيرا إلى وصف النظام وصفا مجملا كليا من خلال العلاقات النصانية والموقفية.
[70] أحمد درويش، دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، ص111.
[71] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص67-68.
[72] ابن وهب: البرهان في وجوه البيان، تحقيق خفي محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة، 1969، ص147.
[73] ياكوبسون رومان: قضايا الشعرية، ترجمة محمد الوليد ومبارك حنوز، الدار البيضاء، دار توبقال، 1988، ص78.
[74] محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، ص89.
[75] تودوروف: الشعرية، ترجمة شكري المبخوت، ورجاء بن سلامة، الدار البيضاء دار طوبقال، 1987، ص23.
[76] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص311-312.
[77] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص20.
[78] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص249.
[79] محمد العمري، نظرية الأدب في القرن العشرين، ص131.
[80] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص196-197.
[81] ينظر عبد القاهر الجرجاني دلائل الاعجاز ص47،46.
[82] محمد عبد المطلب: قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، ص100.
[83] عبد القاهر الجرجاني – دلائل الاعجاز- ص93.
[84] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص468.
[85] ينظر محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة، ص102.
[86] ينظر محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة ص:107
[87] ينظر: عبد القاهر الجرجاني- أسرار البلاغة- ص232.
[88] عبد القاهر الجرجاني – دلائل الاعجاز- ص262.
[89] عبد القاهر الجرجاني – أسرار البلاغة- ص236.
[90] ينظر: عبد القاهر الجرجاني – أسرار البلاغة – ص131.
[91] عبد القاهر الجرجاني – أسرار البلاغة- ص120.

[92] محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة، ص112.
[93] عبد القاهر الجرجاني – دلائل الإعجاز- ص146.

[94] ينظر نفس المرجع السابق، ص147.
[95] ينظر: عبد القاهر الجرجاني- دلائل الاعجاز- ص184.
[96] نور الدين السد: الاسلوبية وتحليل الخطاب (الاسلوبية والأسلوب). ص179.

[97] عبد القاهر الجرجاني – أسرار البلاغة- ص217..
[98] عبد القاهر الجرجاني – دلائل الإعجاز- ص312.
[99] عبد القاهر الجرجاني – دلائل الإعجاز- ص:316
[100] عبد القاهر الجرجاني – دلائل الإعجاز- ص202.
[101] عبد القاهر الجرجاني – دلائل الإعجاز ، ص221.
[102] البقرة،96
[103] عبد القاهر الجرجاني – دلائل الإعجاز ، ص223.
[104] عبد القاهر الجرجاني – دلائل الإعجاز ، ص225.
[105] نور الدين السد- الأسلوبية وتحليل الخطاب- ص180.
[106] MEACHEAL. RIFFATERRE. ESsais de stylistiques structurale. P 14.
[107] نفس المرجع السابق ص44.
[108] Pierre- Guiraud. La stylistiques. P58.
[109] عبد القادر الجرجاني- دلائل الإعجاز- ص273.
[110] رومان جاكبسون- قضايا الشعرية- ترجمة : محمد الوالي- ص364.
[111] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز- ص267.
[112] ينظر: رومان جاكبسون- قضايا الشعرية- ص71.
[113] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز- ص73.
[114] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز ، ص75.
[115] ينظر ديوان امرئ القيس، ص33.
[116] عبد القاهر الجرجاني-دلائل الإعجاز- ص91.
[117] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز ، ص95-96.
[118] نفس المرجع السابق، ص132.
[119] عبد الله محمد الغذامي: الخطيئة والتفكير (من البنيوية إلى التشريحية) ص24.
[120] ينظر: Jakobson: Closing. Statement. P358
[121] نفس المرجع السابق، ص71.
[122] عبد الله محمد الغذامي- الخطيئة والتكفير- ص26-27.
[123] المبرد أبو العباس- الكامل-ج3، ص818.
[124] العسكري أبو هلال – الضاعتين –ص271.
[125] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز- ص40.
[126] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز- ص55.-56.
[127] Barthes Roland: le degré zéro de l'écriture p.12.
[128] محمد عبد المطلب- قضايا الحداثة- ص211.
[129] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز- ص326.
[130] محمد عبد المطلب- قضايا الحداثة- ص224.
[131] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز- ص363.
[132] عبد القاهر الجرجاني- الرسالة الشافية- ص133.
[133] محمد عبد المطلب- البلاغة والأسلوبية- ص72.
[134] محمد عبد المطلب- قضايا الحداثة- ص243.
[135] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز- ص43.
[136] عبد القاهر الجرجاني- أسرار البلاغة- ص266.
[137] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز- ص164.
[138] ينظر محمد مندور : في الميزان الجديد، ص:194

الخاتمة:

- إن السر في عظمة عبد القاهر الجرجاني أنه سار على منهج مخالف لآراء العلماء الذين سبقوه أو عاصروه، بل إنه وصفهم بالمقلدين بعضهم لبعض من غير روية أو تفكير وأن العلم بالبيان أثر يرجع فيه الإنسان إلى العقل و العلم والذوق والفطنة لا إلى ترديد ما يقوله الآخرون، فعمد إلى التشكيك فيمن قال بأن الإعجاز يأتي من الألفاظ، أو من المعاني كلا على حدة، و أنه يرتد في حقيقته إلى أمر جليل و هو النظم،و يعني ذلك توخي معاني النحو، هذا الأخير الذي ينظر إليه الجرجاني نظرة تختلف عن سابقيه، فالنحو عنده لا يقتصر أمره على معرفة الصحة والخطأ في العبارة وإنما يتجاوز ذلك إلى مراعاة الدلالة والسياق الكلامي، و أكد على النظم الذي يضم علم المعاني، والذي هو إصابة المعايير النحوية لأماكنها الوظيفية المناسبة، حيث تراعي مناسبة القول لكي يكون السياق الذي يرد فيه الخطاب مفهوما و مؤثرا.

- لقد كان منهجه قائما على التحرر مما سبق، وعلى الجدل في العرض والتحليل، وعلى العقل في التنظير، وهذا منهج علمي يهتم بالسياق متجاوزا حدود الكلمة المفردة- وهذا ما يلمس في كل الشواهد التي أتى بها-، والعلاقات القائمة بين الكلم بسبب التآلف والتمازج بين الكلمات لتصبح نمطا صالحا للتواصل و التأثير البلاغي.

- إن عبد القاهر يفسر القيمة في التركيب بما يكون بين الكلم من علاقات، وهذا لب دراسة السياق الكلامي وجوهره، فمثلا لا يرى في التقديم والتأخير مجرد الاهتمام والعناية بالمتقدم، بل يربط ذلك بالسياق الكلامي، لأن لكل موقف مقتضى حال وتركيب يتلاءم معه، وكل صورة في التركيب تعطي صورة في المعنى اقتضاها السياق، وأي تغيير في صورة التركيب ينتج عنه تغيير في المعنى.

- كما أن الجرجاني ربط بين النحو والبلاغة ليجعل دارس العربية لا يفوته الشكل والمضمون، مستشهدا على ذلك بشواهد قرآنية وشعرية ونثرية، وهذه الأمثلة تقوم على فهمه للتركيب النحوي، وقد عني الجرجاني بالدفاع عن النحو وبيان الحاجة إليه في التعبير والفهم، لأنه يؤثر في البلاغة، وأن المعاني البلاغية التي تنتهي إليها السياقات والتراكيب إنما ترتكز على التغيرات الناجمة عن سياقات التقديم والتأخير والحذف...الخ؛ أي أن عبد القاهر يدرس اللغة في المستوى الصرفي والنحوي و البلاغي، ثم ينتقل إلى دراسة التراكيب في السياقات الكلامية المختلفة، متخطيا في ذلك الحدود الضيقة التي تقتضيها دراسة الجملة إلى دراسة النص وفق ما يقتضيه النظم، وما لوحظ على منهجه هو التعليق بين معاني الكلم طبقا لأحكام النحو،و اختلاف المعنى لاختلاف النظم، ولا مزية للفظة مفردة، فاللفظة تكون ذات مفعول داخل التركيب، ولهذا فقد

صرف اهتمامه وجهده إلى النظم مما أدى به إلى أن يهتم بكل خصائص اللفظة وما يدور حولها من متعلقات.

كما أنه فرق بين اللغة والكلام، وأن الألفاظ والقواعد النحوية لا قيمة لها في معجمات اللغة وكتب النحو، وإنما مدار الأمر وقف على وضع هذه المواد الأولية في النظم و التراكيب البلاغية المختلفة، ونستنتج من ذلك أن العلم باللغة من مفردات وقواعد النحو، وصرف وعروض، وبديع، وبيان لا يقتضي بالضرورة إجادة الشعر، لأن القدرة على الإلمام بالمادة ليست كالقدرة على التصرف بالنظم والأنساق، لأن هذه العناصر اللغوية لا قيمة لها في ذاتها وإنما تستمد قيمتها في السياق.

كما أن الجرجاني يقر بأن الإحساس بالفكرة وعمقها، وطريقة النظم في أدائها هو الأساس الذي يُرتكز عليه في تقييم العمل الأدبي وربما كان لطبيعة بيئته، وما عرف عن أهلها من رقة الحس ودقة الذوق أثر في هذا المنهج.

- كما أن هناك من يرى بأن الجرجاني قد أثر وتأثر بالعديد من العلماء المعاصرين له خاصة، القاضي عبد الجبار في إعجاز القرآن، لكن ما تعرض له عبد الجبار لا يصل في دقته اللغوية إلى المستوى الذي وصل إليه عبد القاهر، لأن النزعة الكلامية والأسلوب الجدلي كانا يسيطران على القاضي عبد الجبار سيطرة يذهب معها الإحساس باللغة وطاقاتها الإبداعية المتأبية على المعايير الصارمة في التعبير والبيان، إلى جانب أنه عرض للإعجاز على أنه جزء من العقيدة الدينية، أما عبد القاهر فإنه عرض له على أنه قضية من قضايا الفن وأصل من أصوله الرفيعة التي يسمو بها على بقية الفنون مهما تعددت ألوانها وتباينت ظلالها.

- إن الجديد عند عبد القاهر أنه نظر إلى اللغة نظرة شاملة، فلم يقصر نشاطه على جانب من جوانبها دون الآخر، وإنما نظر إليها على أنها كل متكامل، لا يمكن فصل جزء منه عن الآخر.

لقد سجل الجرجاني في كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة الدليل القاطع على أن المعاني القرآنية كل متناسق متجاوب لا تناقض فيه ولا اختلاف، وهذا يؤدي حتما إلى أنها متولدة عن بديع أسلوبه وجميل بيانه ورائق نظمه، فقد أقبل على الدراسات البلاغية السابقة يعب منها وينهل، فتمثلها تمثلا جعله يؤمن بأن المعرفة البلاغية وأنماطها وأساليبها لا يكشف فقط عن وجوه الإعجاز البلاغي في القرآن، بل تكشف أيضا عن خفايا معانيه وخبيئاتها وذخائرها المكنونة، فقد بذل جهودا كبيرة وعناية فائقة في إبراز ألوان البيان والمعاني والبديع والصور الجمالية في كتاب الله تعالى، و أضفى على البلاغة العربية طابع الجدة و المسايرة لفهم و تذوق النصوص الفنية.كما يتطابق الكثير من آراء عبد القاهر في وجوه النظم والأسلوب وعلاقة ذلك باللغة والنحو والبلاغة مع آراء البنويين المعاصرين، والأسلوبيين المجددين في النقد الأدبي والبلاغي مثل تشومسكي ودي سوسير أو غيرهما من اللسانيين الغربيين اللذين لا ينكرون أنهم استفادوا في تطوير آرائهم من لسانيات وأسلوبيات علماء

العربية القدامى كعبد القاهر، مما لا ينفي وجود العديد من الملامح في آرائهم التي تدل على ذلك، والتي أشرنا إلى بعضها فيما تقدم.

- بهذا التناول الدقيق لنظرية النظم موصولة الأسباب باللغة من جهاتها المختلفة اعتبر عبد القاهر واضع علم البلاغة والمؤسس لها، ويظهر أن هذا الاعتبار مردّه فيما نعتقد إلى أن عبد القاهر كان أول من وضع نظرية متكاملة في البلاغة، أما غيره من العلماء السابقين أو المتأخرين عليه، فلم تكن بحوثهم فيها غير جزئيات مشتتة لا يكاد يؤلف بينها نظام ولا تصل بين أجزائها وحدة بلغت من الدقة والأصالة ما بلغته عند عبد القاهر.

إن علماء البلاغة والأسلوبية يكادون يجمعون على وجود منطقة مشتركة بينهما تحدو بعلماء النص إلى دراستها و الإفادة منها و خاصة فيما يتعلق بالحزمة الأسلوبية أو الشحن البلاغية التي تؤول إلى انحراف و عدول عن الأصل نتيجة توظيف الظواهر النحوية و الصور البلاغية على اختلافها، إذ إن الدارسين في عصرنا هذا يعتبرون أن مثل هذه الانحرافات التي تلحق نسيج النص الأدبي هي التي تعكس تلك المؤشرات الدالة فيه و تزيد من حزمته الأسلوبية و تدفقه الشعري، و هناك تتكشف مجالات كل من البلاغة و الأسلوبية في تعاملها مع النص الأدبي، فإذا كانت الأسلوبية تصافح الملفوظات الأدبية في حسيتها المباشرة و تكشف عن أوجه خصوصيتها و فرادتها، تظل البلاغة تهدف إلى كشف الانحرافات على مستوى النص،و كلاهما يلتقيان في مصب واحد تجتمع فيه القيم الجمالية و الفنية للأسلوب الأدبي، هذا و لقد كانت نظرية النظم عند عبد القاهر دعوة صريحة إلى دراسة البلاغة وفق منهج جديد يقوم على الحس و الذوق و التعليل بدلا من ذلك المنهاج التقليدي الذي يعنى بالتركيز على الجانب المعياري الناتج عن التأثر بالمنطق اليوناني أو نتيجة التقيد بالأحكام الإعرابية فقط، و التي تؤول إلى إفساد المعنى و تشويهه، و إن كان هذا كذلك وجها من أوجه التجديد في النحو فانه يبقى لصيقا بالدرس البلاغي، و من الحري بنا أن نؤكد ما بسطنا عرضه فيما سبق من كون عبد القاهر قد ربط النظم بمعاني النحو وفق الحالات المختلفة، يكون قد مهد للبلاغة العربية للخروج من حدودها الضيقة المتمثلة في الكلمة و الجملة إلى مواجهة النص بمختلف تمظهراته.

- وبعد عصر الجرجاني توقف الأمر، فلم تتقدم البلاغة العربية بل سلكت طريقا مغايرا قادها تدريجيا إلى الانحطاط والتأخر والجمود، فلقد وقف المتأخرون مبهورين بما توصل إليه الجرجاني في الدرس البلاغي، فلم يُضفِ علماء تلك الفترة جديدا بل اقتصروا على دراسة بلاغة الجرجاني وتدريسها واختصارها ونظمها في منظومات شعرية جيلا بعد جيل، ممتزجة أحيانا بصيغ فلسفية ومنطقية معقدة –أذهبت في الكثير من الأحيان رونقها- التي دأب الجرجاني على بيانها وتأصيلها على نمط ما حدث لمباحث العقيدة والأصول وغيرها.

- لقد تبدى لنا من خلال المحطات البلاغية التي توقف عندها عبد القاهر الجرجاني أنها غنية في جوهرها و منهجها و أبعادها، إذ اجتهد هذا البحث في كشف بعضها، كما لاحظنا أن له مواقف سديدة تعد بحق رائدة في زمانها، كما يمكن أن تعتبر حلقة وصل لا غنى عنها للسانيات العربية الحديثة، و بذلك يستوجب إعادة قراءتها و فك رموزها و دلالاتها وفق تصورات متنوعة حتى نستطيع أن نجعل منها حلقة مركزية في صلب الدرس اللساني العربي، و من هنا ندعو إلى إعادة إحياء التراث اللغوي العربي مع عدم تجاهل النظريات اللغوية الحديثة، كما لا ينبغي أن يكون وقوفنا ذلك على علوم اللغة العربية مدفوعا بشعور عاطفي يسعى إلى تمجيد ما قاله علماء اللغة العربية، بل لا بد من كشف القيمة العلمية لتراثنا، و ذلك بفهمه بشكل علمي صحيح يمكننا من الدفاع عنه أمام المتهجمين عليه، و في الأخير ندعو و بإلحاح إلى ضرورة إدراج نظرية الإمام عبد القاهر الجرجاني اللغوية ضمن مقرراتنا التعليمية مع تحديد موقعها الهام في علم اللغة العام الحديث، مع فتح آفاق الدراسات المتخصصة في مجال علوم اللغة المختلفة في علاقتها بنظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني، و ذلك باعتبارها نظرية لغوية متكاملة تضاهي أحدث النظريات اللغوية.

قائمة المراجع

- القرآن الكريم.

I/ المصادر

1- ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، ت: محمد على النجار، دار الكتاب المصرية، القاهرة 1952

2- ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، صبيح1953.

3- ابن قتيبة(ابو محمد عبد الله بن مسلم): الشعر والشعراء، دار المعارف، ت: أحمد شاكر، دار الفكر، القاهرة، 1966.

4- ابن منظور،محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر للطباعة و النشر، بيروت،1968.

5- ابن وهب(اسحاق بن ابراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب): البرهان في وجوه البيان،تحقيق حفني محمد شرف، مكتبة الشباب،القاهرة،1969.

6- أبو حيان التوحيدي: المقابسات، تـ: حسن السندوبي نشر المكتبة التجارية، 1929.

7- الأمدي ابو القاسم: الموازنةبين شعر ابي تمام و البحتري،ت:السيد احمد صقر،دار المعارف القاهرة،1982.

8- الباقلاني: بيان إعجاز القرآن، تـ: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة،1981.

9- الجاحظ (عمرو بن بحر): البيان والتبيين، تـ: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1968.

10-----: الحيوان، تـ: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، 1955.

11-الرماني (على بن عيسى): النكت في إعجاز القرآن، ت: خلف الله سلام ،دار المعارف، مصر، 1986.

12- *المبرد ابو العباس: الكامل* في اللغة والأدب، *تحقيق* الدكتور *زكي مبارك*، مكتبة المعارف، *القاهرة، 1936م.*

13-العسكري أبو هلال: الصناعتين، تحقيق على البجاوي و أبو الفضل إبراهيم، القاهرة،1952.

14-السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1964.

15------: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ت: محمد أبو الفضل ابراهيم ،ط1،مطبعة السعادة، القاهرة 1976.

16-القفطي: إنباه الرواة إلى أنباه الرواة، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم ، د ت.

17-سيبويه(ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكتاب، ت: محمد حسنين الغمراوي، ط 6، المطبعة الأميرية، بولاق،مصر،1926.

18-عبد الجبار: المغني،ت: امين الخولي، وزارة الثقافة و الارشاد القومي، القاهرة، 1965.

19-عبد الحي العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب،ت: مصطفى عبد القادر عطاء، ط2، بيروت،1980.

20-عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة،ط:1،دار القلم،بيروت،1978.

21-عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تحقيق:هـ، ريتر، ط: 3، دار المسيرة،بيروت،1983.

22----------: الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق،1972.

23----------: العوامل المائة،(مخطوط) تحقيق راجي غفران محمد أبو سعيد خان.

24----------: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح السيد: محمد رشيد رضا، بيروت، لبنان،1971.

25-ياقوت الحموي:معجم الأدباء، مطبعة جار المأمون، دار القاهرة، 1938.

II/ المراجع

1- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية،ط:07، القاهرة،1994.

2- إبراهيم خليل: الأسلوبية و نظرية النص،ط:1، بيروت،1997.

3- إحسان عباس: تاريخ النقد الأدبي عند العرب(من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري)، ط:1، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1971.

4- أحمد أبو زيد: مقدمة في الأصول الفكرية للبلاغة وإعجاز القرآن، ط1، دار الأمان، الرباط، 1989.

5- أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000

6- أحمد درويش: دراسة الأسلوب بين المعاصرة و التراث،ط 2، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 1994.

7- احمد شامية: دراسة تمهيدية منهجية متخصصة في مستويات البنية اللغوية،ط:1،دار البلاغ النشر و التوزيع، الجزائر، 2002.

8- ----------: خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية.، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995.

9- احمد عفيفي: نحو النص(اتجاه جديد في الدرس النحوي)، ط1،مكتبة زهراء الشرق،القاهرة 2001.

10-احمد محمد الحوفي: الزمخشري، دار الفكر العربي القاهرة،ط:01، 1966.

11-أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية ببن عكنون الجزائر، 2002

12-آدام متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، تر: محمد عبد الهادي أبي ريدة، القاهرة 1940.

13-الأخضر جمعي: اللفظ والمعنى في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، ط 1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001.

14-الأزهر الزناد: نسيج النص، مركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1993

15-بدوي طبانة : علم البيان دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية ، دار الثقافة،بيروت ، لبنان،1981.

16----------: البيان العربي، مطبعة الرسالة،ط3، 1962

17-بسيوني عبد الفتاح فيود: دراسات بلاغية، مؤسسة المختار، القاهرة ط2، 2006.

18-تامر سلوم: نظرية اللغة و الجمال في النقد العربي، ط1، دار الحوار للنشر،سوريا،1983

19-تمام حسان: اللغة العربية،معناها و مبناها،الدار البيضاء، المغرب، د ت.

20------: اللغة بين المعيارية و الوصفية،د ط، دار الثقافة، المغرب، 1980.

21-تودوروف: الشعرية، ترجمة شكري المبخوت،و رجاء بن سلامة، الدار البيضاء،دار طوبقال،1987.

22-جابر أحمد عصفور: الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي، ط1،دار الثقافة للطبع و النشر، القاهرة،1974

23----------: مفهوم الشعر،دراسة في التراث النقدي،ط:05،القاهرة،1995.

24- جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، ط1، دمشق 1990.

25-حمادي صمود: التفكير البلاغي عند العرب، أسسه و تطوره إلى القرن السادس، منشورات الجامعة التونسية،1981.

26-خليل أحمد عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة، 1984.

27-درويش الجندي: نظرية عبد القاهر في النظم، القاهرة، كلية دار العلوم،1960.

28-رشاد رشدي: مقالات في النقد الأدبي، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة،ط1، 1961.

29-روبرت دي بوجراند: النص و الخطاب و الإجراء، ترجمة تمام حسان،ط1،القاهرة،1998

30-روز غريب، تمهيد في النقد الحديث، ط1، دار المكشوف، بيروت، 1971.

31-رولان بارث: ترجمة عمر أوكان، قراءة جديدة للبلاغة القديمة إيفريقيا الشرق،1994.

32-رومان جاكبسون: قضايا الشعرية ، ترجمة محمد الولي،د ط، دار توبقال، المغرب، 1988.

33-زكريا إبراهيم: مشكلة البنية،دار النشر مكتبة مصر،ط1، 1975.

34-سعد عبد العزيز مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية آفاق جديدة، لجنة التأليف والتعريب والنشر، جامعة الكويت، 2003

35-سعيد حسن بحيري: دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة،ط1، مكتبة الآداب القاهرة، 2005.

36-------:علم لغة النص، المفاهيم و الاتجاهات ، ط01، دار النبار،القاهرة ،1997.
37-سعيد علي مرزوق: محاضرات في فلسفة البلاغة العربية، بيروت، 1979.
38-سيد قطب: النقد الأدبي أصوله ومناهجه، الطبعة الشرعية السادسة، 1410 هـ.
39-شايف عكاشة: مفهوم الأدب في النقد الأدبي المعاصر، الجزائر 1990.
40-شبيلنر بيرناد: علم اللغة و الدراسات الأدبية،ت:محمود جاد الرب، الرياض 1987.
41-شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ط1،دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
42-شوقي على الزهرة: الأسلوب بين عبد القاهر و جون ميري، مكتبة الآداب، القاهرة، 2002.
43-شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ،ط 2، دار المعارف، القاهرة، 2003.
44-صالح بلعيد: التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994.
45-صبحي إبراهيم الفقي: علم اللغة النصي بين النظرية و التطبيق، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001.
46-صلاح فضل: البلاغة الجديدة،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة.
47---------: بلاغة الخطاب و علم النص،د ط، عالم المعرفة، الكويت، 1992.
48-طارق النعمان: اللفظ والمعنى بين الإيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم مكتبة الأنجلو المصرية،2003.
49-عبد السلام المسدي: الأسلوبية و الأسلوب،ط:2، دار العربية للكتاب،تونس 1982.
50-عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، تونس،1981.
51----------: اللسانيات و أسسها المعرفية،الدار التونسية للنشر، تونس، 1986.
52----------: النقد والحداثة، د ط، دار امية، تونس، 1989.
53-عبد العزيز حمودة: المرايا المقعرة، عالم المعرفة،1990.
54-عبد العزيز عتيق: في تاريخ البلاغة العربية، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
55-عبد الفتاح الشلبي: أبو علي الفارسي، ط 1، مكتبة النهضة، مصر، 1984.
56-عبد الفتاح الديدي: الأسس المعنوية للأدب،الهيئة المصرية العامة للكتاب،2006.
57-عبد الفتاح لاشين: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، د ط،دار المربح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1980.
58-عبد القادر حسين: أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب، القاهرة، 1998.

59-عبد اللطيف محمد حماسة: النحو و الدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)، القاهرة، 1983.

60-عبد الله محمد الغذامي: الخطيئة و التكفير(من البنيوية الى التشريحية)، د ط،الهيئة المصرية العامة للكتاب،2006

61-عدنان بن ذريل: اللغة والأسلوب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1980

62-عز الدين إسماعيل: الأدب وفنونه، دراسة ونقد، دار الفكر العربي، ط7، 1978.

63-على أبو المكار: الظواهر اللغوية في التراث النحوي(الظواهر التركيبية)، الطبعة الأولى، القاهرة، 1968.

64-علي علي صبح: الصورة الأدبية تأريخ ونقد، د ط، دار إحياء الكتب العربية، د ت.

65-علي مهدي زيتون: إعجاز القرآن في تطوير النقد الأدبي ، دار المشرق، بيروت، الطبعة الأولى،1992.

66-عمار ساسي:المدخل الى النحو و البلاغة في اعجاز القران الكريم، ط 1،دار المعارف،الجزائر 2005.

67-عمار ساسي: اللسان العربي و قضايا العصر،دار المعارف، بوفاريك ولاية البليدة،الجزائر 2001.

68-غراهام هو :الأسلوب والأسلوبية،د ط، ترجمة سعد الدين، بغداد، مطبعة الرشاد، بغداد 1990.

69-فايز الداية: علم الدلالة العربي بين النظرية و التطبيق،ط1، ديوان المطبوعات، الجزائر،1983.

70-فرديناند دي سوسير: محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي و مجيد النصر،المؤسسة الجزائرية للطباعة،1986.

71-فندريس: اللغة،ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مصر،1914.

72-قليقلة عبده:النقد الأدبي عند القاضي الجرجاني،ط 1 ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة،1976.

73-محمد أبو زهرة: ابن حزم حياته، عصره، آراؤه،ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2009.

74-محمد الصغير بناني: المدارس اللسانية في التراث العربي والدراسات الحديثة.

75----------: النظريات اللسانية و البلاغية و الأدبية عند الجاحظ ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1993.

76-محمد العمري: نظرية الادب في القرن العشرين، إفريقيا الشرق،المغرب 2005.

77-محمد بركات حمدي أبو علي: البلاغة العربية في ضوء الأسلوبية و نظرية السياق، ط:1، عمان، الاردن،2003.
78-محمد حفيف فقيهي: نظرية إعجاز القرآن عند عبد القاهر الجرجاني،منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،1983 .
79-محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة –مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، بيروت،ط1، 2000
80-محمد خلف الله: من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقده، لجنة التأليف والترجمة والنشر،1947.
81-محمد سالم الأمين: مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة،د ط عالم الفكر،مصر، يناير2000.
82-محمد عباس: الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، دمشق، دار الفكر، 1999.
83-محمد عبد المطلب: البلاغة و الأسلوبية، ط:1، الشركة المصرية العلمية للنشر، القاهرة،1994.
84----------: قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، ط 1، **القاهرة 1995**.
85-محمد عبد المنعم خفاجي: نحو بلاغة جديدة،د ط، مكتبة غريب، القاهرة، 1980.
86-محمد عيد: الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون،د ط، القاهرة، 1979.
87-محمد غنيمي هلال: النقد الأدبي الحديث،د ط، دار العودة بيروت، 1973.
88----------: النقد الأدبي الحديث،دار الثقافة، بيروت، لبنان،1993.
89-محمد مفتاح: دينامية النص(تنظير و انجاز)،ط 03، المغرب 2006.
90-محمود توفيق محمد سعد: نظرية النظم و قراءة الشعر عند عبد القاهر الجرجاني، القاهرة،2000.
91-مصطفى صادق الرافعي: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية،د ط ، بيروت، لبنان، دار التاب العربي.
92-مصطفى مندور: بين العقل والمغامرة، الإسكندرية، 1974.
93-مصطفى ناصف: الصورة الأدبية،ط 1،دار مصر للطباعة.
94-منذر عياشي: مقالات في الأسلوبية،منشورات اتحاد الكتاب العربي،1990.
95-منى الياس: القياس في النحو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط:1 ،1985.
96-موريس أبو ناصر: الألسنية والنقد الأدبي في النظرية والممارسة، دار النهار للنشر، بيروت،1979.

97-ميشال زكريا الألسنية :(علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام ،ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت،1983 .

98-نايف خرمة، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الكويت،1978

99-نعيم الحمصي،فكرة إعجاز القران منذ البعثة النبوية حتى عصرنا الحاضر،ط 2،مؤسسة الرسالة ،1980.

100- نور الدين محمد دنياجي: التفكير اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني(قراءة في اللغة و لغة الخطاب)،منشورات مجموعة البحث في علوم اللسان العربي،كلية الآداب و العلوم الإنسانية،بنمسيك،المغرب،1997.

101- نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث، المكتبة الجامعية الإسكندرية 2002.

102- هاف كراهم : الأسلوب و الأسلوبية،ت:كاظم سعد الدين، أفاق عربية،بغداد 1985.

103- هنريش بليت: البلاغة و الأسلوبية(نحو نموذج سيميائي لتحليل النص)،ط1،،تر:محمد العمري، بيروت، لبنان،1989.

104- ياكوبسون رومان: قضايا الشعرية،ط 1، ترجمة محمد الوليد و مبارك حنوز، الدار البيضاء،دار توبقال،1988.

105- يوسف أبو العدوس: البلاغة و الأسلوبية، ط 1، الأردن 1999.

III/ الدراسات و البحوث

1- ملخص من محاضرات عبد الرحمن الحاج صالح لطلبة الماجستير، معهد اللسانيات ، الجزائر، 1983

2- مجلة فصول (مجلة النقد الأدبي)، العدد الأول (أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر)،مصر،1984.
3- مجلة فصول، محمد عابد الجابري، اللفظ والمعنى في البيان العربي، ع1، مجلد6، 1985
4- مجلة التواصل (تصدرها جامعة عنابه، الجزائر): دراسات في اللغة و الأدب، 2001.
5- مجلة الفكر العربي :جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية ، عدد08، 1979.
6- مجلة عالم المعرفة(المرايا المقعرة:نحو نظرية نقدية عربية)، تأليف عبد العزيز حمودة،ع 272،الكويت، 2001.
7/ مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية و الصوتية، العدد:04،جامعة الجزائر،1973.

IV/ المراجع الأجنبية

1/Barthes Roland, le degré zéro de l’écriture,éd. Du seuil, Paris

1972
2/Benedetto croce. l'éstitique op.cit.ed paris.1989.
3/Dubois Jean et autres, Dictionnaire de linguistique générale,éd. Larousse, Paris ,1973.
4/----------Rhétorique générale, éd. Larousse, 1970.
5/Genette Gérard, la Rhétorique restreinte,1972
6 / Jack Richards, et al Langman Dictionary of Applied linguistics
7/ John lyons, Sémantique linguistique.
8/Jakobson,R :Closing statement :Linguistics and poetics-Published in reference ,No 29.1997.
9/Micheal Riffatere,Essais de stylistique structurale Trad :Daniel delas ,ed :Flamarion,1971,Paris
10/ N. chomsky structures syntaxiques, Paris, Mouton ,1972.
11/Pierre Guiraud,la stylistique .paris.1970.
12/ Robert Paul, Dictionnaire de la langue française, Paris, S N L 1965 Tome 6.